مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

التواصل

عدد 24 جوان 2009

تصدرها جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر

العلوم الاقتصادية

- القدرات القائمة على السوق والأداء المتميز: إطار نظري و فرضيات بحثية ..... شريف حمزاوي
- التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية ..... عبد الله مولة
- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية ..... شهرزاد زغيب
- أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات ..... الهادي بوقلقول
- إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية ..... لندة رقام

العلوم الاجتماعية

- هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية ..... عبد السلام فيلالي
- المدينة العربية وإشكالية الهوية بين العولمة والإقليمية ..... بلقاسم الديب ومحمدالعيد شوية
- دور الطبيب والممرض في العلاج الطبي ..... فاطمة الزهراء براحيل

العلوم القانونية و الإدارية

- مرجعية الحرية الدينية وإنسانية الإنسان- "جذر معادلة الفرد والمجتمع" ..... محياوي رحيم

Sciences de la Terre

- L'espace habité dans les maisons traditionnelles entre réappropriation, nouveaux usages et nouvelles pratiques socio-spatiales: Cas de la médina d'Annaba (Nord-Est Algérien ..... Salima BOUKAIL-NEZZAL et Anissa ZEGHICHE

Communication

- L'influence de la mondialisation sur la publicité ..... Abdelghani ARAB

Psychologie

- L'énurésie et ses thérapies ..... Aicha-Beya MENAI ABID

التواصل
El-Tawassol
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Revue des Sciences Sociales et Humaines
مديرية النشر، جامعة باجي مختار-عنابة
ص.ب. رقم 12، عنابة - الجزائر
www.univ-annaba.org

مجلة علمية محكمة

I.S.S.N 1111-4932

التـواصـــــل

مجلــة العلـوم الاجتماعية والإنســانيــة
"محكمــة" تصدر عن جامعة باجـي مختـار –عنــابـة- الجزائـر

المـديـــر
أ/د. محمد الطيب العسكري
رئيس جـامعـة باجي مختار- عنـابــة

مدير النشـــر
أ.د تيفوتي لخضر

رئـيس هيئـــة التحـريـر
أ/د. ميلود بركاوي

أعضاء هيئـــة التحـريـــر
أ/د. أميـر السعـــد
أ/د. بشيـــر إبريـــر
أ/د. فضيـلة سحـري
أ/د. سيف الإسلام شويـة
أ/د. صاري محمـــد

الأمـانـــــة
بعلـي دليـلة

مديريـه النشــر
جامعة باجي مختار- عنابة ص.ب. 12 – 23000- عنابـة

الهاتـف :12 11 87 (038) الفاكس : 12 11 87 (038)
البريد الإلكتروني: tawassol_journal@yahoo.com
www.univ-annaba.org

الهـيـــئة العـــلمـية

أ/د. محمد يسري أبو العلا، جامعة الزقازيق، مصر
أ/د. أحمد عمران، جامعة صفاقس، تونس
أ/د. عمر الكتاني، جامعة محمد الخامس، المغرب
أ/د. مود حمادي، جامعة منوبة، تونس
أ/د. الوعر مازن، جامعة دمشق، سوريا
أ/د. عبد القادر سيد أحمد، جامعة باريس، فرنسا
أ/د. سمير مصطفى، جامعة القاهرة، مستشار اقتصادي
أ/د. ماك ماهون ميشال، جامعة قلاسقو، بريطانيا
أ/د. الشريف باشا، جامعة القاهرة، مصر
أ/د. علي المير، جامعة تونس، تونس
أ/د. عبد الرزاق بوبندير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. عبد الله بوجلال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر
أ/د. مختار نويوات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ.د. عبد المجيد حنون، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. الحواس مسعودي، جامعة الجزائر، الجزائر
أ/د. عبد المالك مرتاض، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. أحمد يعقوب، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. جمال عبد الناصر مانع ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. الهاشمي لوكيا ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. مسعود منتري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محمد مانع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محفوظ بن عصمان، جامعة باجي مختار، الجزائر
د. الشريف حمزاوي، جامعة باجي مختار، الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

"التواصل" مجلة أكاديمية دورية محكّمة تُعنى بالدراسات والأبحاث المبتكرة والأصيلة في مختلف العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والآداب واللغات. تقبل للنشر في المجلة الأبحاث و الدراسات المكتوبة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1. أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة و لم يسبق نشرها و لم ترسل للنشر في جهة أخرى.

2. ألا يتجاوز حجم البحث على أكثر تقدير عشرين (20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال و الصور و على الا يقل عن 12 صفحة. إذا تبيّن أن هناك أبحاثا قابلة للنشر و لكنها طويلة، فمن حق هيئة التحرير أن تطلب من المؤلف اختصار البحث قبل نشره.

3. أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد و كتابة الأبحاث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات و توثيق الاقتباسات، سواء كانت نصوصا حرفية مباشرة أو عرضا لأفكار و وجهات نظر، على نحو دقيق وواضح. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفتين مثال **4**. إذا ذكر اسم المؤلف يجب أن يتبع برقم المرجع، أما إذا كان للمرجع المذكور أكثر من مؤلفين فيذكر الأول فقط مع الإشارة إلى أن العمل جماعي. إذا كان المرجع مقالا يذكر لقب المؤلف و يرمز لاسمه بالحرف الأول منه، ثم عنوان المقال و اسم المجلة و عددها و تاريخ النشر و أخيرا رقم الصفحات المعتمدة. أما إذا كان المرجع كتابا فيذكر لقب المؤلف واسمه بالرمز، وعنوان الكتاب ثم رقم الصفحات المعتمدة فرقم الطبعة و تاريخ النشر و أخيرا اسم الناشر و مكان النشر. تثبت هذه المعلومات في نهاية البحث أو المقال تحت عنوان "المراجع والحواشي".

4. أن ترسل المواد العلمية من ثلاثة(03) نسخ مكتوبة على وجه واحد من الورق العادي (A4)، بالإضافة إلى نسخة مكتوبة على أقراص الحاسوب و ذلك وفق المواصفات التالية:

- لوحة النص: 19سم x 12سم
- الحرف 13 نقطة (Simplified Arabic)
- بين السطور: 0,8 نقطة
- هامش الصفحة:
  - اليسار: 2سم
  - اليمين: 2سم
  - الأعلى: 2سم
  - الأسفل: 3سم

5. أن ترقم الصفحات في الوسط أسفل الصفحة

6. إذا كانت المادة المقدمة للنشر مداخلة في أحد الملتقيات أو المنتديات العلمية فإنه يتعين على المؤلف أن يذكر تاريخ انعقاد الملتقى أو المنتدى و كذا العنوان الأصلي للمداخلة.
7. أن يزود المؤلفون المجلة بخلاصتين للمادة المقدمة للنشر في حوالي 100 كلمة واحدة باللغة التي كتبت بها المادة و الثانية بلغة أخرى على أن تكون الخلاصة منقحة بإمعان.

ملاحظات عامة

1. تخضع كل الأبحاث والدراسات **للتحكيم السري** لتقرير مدى صلاحيتها للنشر. و تلتزم المجلة بإخطار المؤلفين الذين قُبلت أبحاثهم للنشر مباشرة بعد صدور رأي التحكيم فيها. يجوز للمجلة أن تطلب من المؤلفين إدخال التعديلات التي تراها مناسبة على المواد المقدمة للنشر قبل إجازتها للنشر.
2. المواد التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر. ويحق للمجلة أن تتصرف في المادة المنشورة وفق ما تراه مناسبا.
3. لا تقبل المادة المقدمة للنشر إلا إذا كانت محررة و منقحة بعناية.
4. أن يرفق المؤلفون مقالاتهم بصفحة تقديم تحتوي على:

- اسم ولقب ووظيفة المؤلف
- العنوان البريدي و الالكتروني للمؤلف
- نبذة موجزة عن سيرة المؤلف

5. على صاحب المقال أن يقدم **إقرارا خطيا** بعدم تقديم مقاله للنشر في مجلة أخرى.
6. الآراء التي تصدر في المجلة تعبر عن أصحابها و**لا تعبر** بالضرورة عن رأي المجلة.
7. يتم إيداع المادة المقترحة للنشر لدى أمانة المجلة **دون وساطة** من طرف صاحبها أو ترسل عن طريق البريد المسجل باسم صاحبها.
8. رأي هيئة التحرير في المقالات المقترحة مرتبط باستلام تقارير المحكمين، لذا يتعين على المؤلفين **الالتزام** التام بالمسار السري للتقويم.
9. **التواصل** مجلة علمية تنشر الأعمال التي تلبي الشروط العلمية و الأكاديمية المنصوص عليها في قواعد النشر، و على هذا الأساس **لا تتحمل المجلة تبعات الآجال** المرتبطة بمناقشة الرسائل، الترقيات،.....الخ.

المراســلات

توجه الاقتراحات باسم رئيس هيئة التحرير(أو مدير النشر) إلى العنوان التالي:

السيد رئيس هيئة التحرير/ أو السيد مدير النشر

التواصــل

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

مديرية النشر

جامعة باجي مختار– عنابة

ص.ب. 12

23000– عنابة

الجزائر

هاتف/ فاكس: 00213(038)87.11.12

الفهـــرس

- **العلوم الاقتصادية**

القدرات القائمة على السوق و الأداء المتميز: إطار نظري و فرضيات بحثية
شريف حمزاوي 08
التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية
عبد الله مولة..... 45
الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية
شهرزاد زغيب..... 70
أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات
الهادي بوقلقول..... 92
إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة
الفكر و المعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات
الأعمال الجزائرية
لندة رقام..... 119

- **العلوم الاجتماعية**

هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية
عبد السلام فيلالي.....
147
المدينة العربية وإشكالية الهوية بين العولمة والإقليمية
بلقاسم الديب و محمد العيد شوية..... 167
دور الطبيب والممرض في العلاج الطبي
فاطمة الزهراء براحيل..... 191

***العلوم القانونية و الإدارية**

مرجعية الحرية الدينية وإنسانية الإنسان– "جذر معادلة الفرد والمجتمع"*
محياوي رحيم.....**204**

الآراء التي تصدر في المجلة تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

القدرات القائمة على السوق و الأداء المتميز: إطار نظري و فرضيات بحثية

د/ شريف حمزاوي
قسم علوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

تبني هذه الدراسة على الأعمال التي تم انجازها في مجالات في التسويق و الإدارة الإستراتيجية و نظرية التنظيم و كدا على الأفكار المطورة في أدبيات التسويق الاستراتيجي، لتصوغ نموذجا نظريا جامعا يربط بين التفسيرات المختلفة لأداء المنشآت المتميّز. و النموذج المقترح يسلط الضوء على دور مختلف الموارد القائمة على السوق: ثقافة التوجه نحو السوق، الموارد المتعلقة بالمعرفة، القدرات العلاقية والأصول المتصلة بالسمعة في استحداث مزايا تنافسية بشكل متواصل في بيئة غير مستقرة و شديدة التنافس

Abstract.

This study aims at developing a conceptual framework comprising the different explanations of superior firm performance. It particularly highlights the role of the market-based capabilities as a key determinant in the creation of a sustainable competitive advantage in an increasingly competitive and dynamic environment

مقدمـة

تعود أولى الاعترافات بالأهمية الكامنة للموارد والقدرات الخاصة بالمنشآت إلى كتابات بعض الاقتصاديين مثل تشمبرلن (Chamberlin, 1933) و روبنسن (Robinson, 1933) في الثلاثينات من القرن الماضي و إلى الإضافات و التطورات التي أحدثتها بنروز (Penrose, 1959) في هذه الأعمال لاحقا. فبدلا من تشديدهم – مثل غيرهم من الاقتصاديين التقليديين– على بُنى السوق وضّح هؤلاء فكرة عدم تماثل المنشآت و قالوا أن الأصول المتفرّدة للمنشآت و قدراتها البشرية

و التنظيمية هي المتسبّب في ظهور المنافسة الناقصة و تحقيق أرباح تتجاوز المستوى الاعتيادي. أما في التسويق، فيعتبر بيتر دريكر (Drucker, 1954 :37) أول من أشار إلى أهمية الموارد الداخلية عندما ربط بين فلسفة مفهوم التسويق و الابتكار بالقول بأن " المؤسسات لها وظيفتان أساسيتان– و وظيفتان فقط– هما: التسويق والابتكار". و لكن بالرغم من قدم الاعتراف بأهمية الموارد والقدرات و دورها الاستراتيجي في نجاح منشآت الأعمال إلا أنها لم تحظ باهتمام الباحثين في التسويق والإدارة الإستراتيجية إلا في السنوات الأخيرة. والواقع أن جلّ الأعمال النظرية الباكرة التي ركزت على الجوانب الداخلية الخاصة بالشركات وقدراتها المتميزة سرعان ما دخلت عالم النسيان مع تأثّر الباحثين في الإستراتيجية بعد ذلك بأفكار مدرسة هارفرد في التنظيم الصناعي(Bain, 1956 ; Caves and Porter, 1981) و ميلها للبحث عن المحددات الأساسية للأداء بتحليل بنية الصناعة و مدى جاذبيتها.

مع مطلع التسعينيات استرجع تيار قاعدة الموارد حيويته و استقطبت نظرية المنشأة القائمة على الموارد بصفة خاصة اهتمام الممارسين و الدارسين في حقول معرفية عديدة و متنوعة كالإدارة الإستراتيجية و التسويق و البحث و التطوير، و إدارة العمليات التشغيلية و الإمداد و نظرية التنظيم، بحيث صارت في فترة وجيزة المنطق الغالب في تحاليل و ممارسات هذه التخصصات. وهي تفسر نجاح مؤسسات الأعمال على أساس امتلاكها لموارد غير منظورة نادرة، ذات قيمة، عصية على التقليد و غير قابلة للإحلال. و قد تشكّل بالفعل جسم معرفي هام– و لكنه مشتت– من النظريات ساعد كثيرا في تحسين فهمنا لظاهرة الموارد باعتبارها مصدرا أساسيا لميزة تنافسية. و لكن تشتت المعارف الناجم عن هذا التعدد في المقاربات و المداخل جعل من الصعب رسم رؤية واضحة عن حيثيات و خبايا الموارد غير المنظورة في علاقتها بالأداء.

هذه الدراسة ترمي إلى المساهمة في معالجة هذا النقص باقتراح نموذج نظري يربط بين التفسيرات التي أعطيت لمصادر الميزة التنافسية والأداء المتميز في أدبيات

التسويق (الاستراتيجي) والإدارة الإستراتيجية في نموذج جامع واحد. و هي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يستعرض بإيجاز مختلف التصورات التي وُضعت لتفسير أداء المنشآت في أدبيات الاقتصاد وعلوم التسيير. الجزء الثاني يقدم فهْم نظرية قاعدة الموارد لمصادر الميزة التنافسية (و من ثمّ الأداء المتميز) و مسبّباتها مع التركيز بصفة خاصة على العلاقة بين أربعة أنواع من الموارد التسويقية غير المنظورة هي: التوجه نحو السوق، الموارد المتصلة بالمعرفة، القدرات العلاقية و الأصول المتعلقة بالسمعة و أداء المنشأة، ثم يضع سلسلة من الفرضيات حول هذه الارتباطات. أما الجزء الأخير فيناقش بعض نتائج الدراسة و يؤشر إلى اتجاهات البحث في المستقبل.

مراجعة سريعة للأدبيات:

التفاسير النظرية للأداء المتميز:

من أين يأتي أداء المنشأة المتميز؟ نظرية الاقتصاد التقليدية تفترض أن المنشأة، في ظروف المنافسة الكاملة، تتلقى سعرا مقابل منتجاتها و خدماتها يساوي تكلفة إنتاجها الحدية و تدفع في مقابل المُدخلات مبلغا يساوي القيمة الحدية لإنتاجيتها. في هذه الحالة، الربح الذي تحققه المنشأة يكفي فقط لاستمرارها في توظيف رأسمالها و ليس هناك ربح إضافي أو– بلغة الاقتصاد– ريع. و لكن لوحظ في الميدان، منذ أمد بعيد، أن بعض المنشآت تحقق أرباحا تزيد عن الحد الذي تتوقعه نظرية المنشأة النيوكلاسيكية، كما أن نسب الأرباح هذه تختلف، ليس فقط من صناعة لأخرى، و إنما أيضا من شركة لأخرى داخل الصناعة الواحدة(Rumelt, 1991). و لذلك، و بعد تبدّي فشل النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير لأداء المنشآت المتميز(superior performance)، تأثّر البحث في محددات الأداء بالعديد من التيارات النظرية الأخرى نستعرضها بإيجاز في الفقرة الموالية.

مدرسة التنظيم الصناعي:

هذه المدرسة، التي تأسست في مجملها على أفكار و تحاليل مايسن (Mason, 1939) و باين (Bain, 1956)، هي من أنشأ البارادايم (Paradigm) المعروف

في الاقتصاد الصناعي الذي يربط بين بنية الصناعة وسلوك المنشآت و الأداء (بنية الصناعة ـ السلوك ـ الأداء) . كل صناعة تقوم على بنية أو مجموعة من الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية تؤدي إلى ظهور قوى تنافسية. أداء المنشأة المتميز، في رأي أصحاب هذه المدرسة، تحدده طبيعة بنية الصناعة التي تشتغل فيها، و تحديدا قوة المنشأة و موقعها في الصناعة (السوق). الفكرة المحورية هنا هي أن أداء المؤسسة يلاحظ بشكل بارز في الصناعات ذات البنية المركّزة (الاحتكارية) فقط، أي التي تتوفر فيها الظروف المُيسِّرة للاحتكار كالتواطؤ بين المنشآت العاملة في الصناعة و إقامة الحواجز أمام الدخول و تمايز المنتجات. فالمؤسسات التي تنشط في مثل هذه الأسواق غير المكتملة تميل إلى تقليص حجم الإنتاج، تتبنى سلوكيات و ممارسات احتكارية، ترفع الحواجز أمام الداخلين، ولا تتوانى في ردع المنافسين من أجل الاحتفاظ بمركزها الاحتكاري في الصناعة و تعزيزه من أجل الاستحواذ على ريوع احتكارية.

أثّرت تعاليم هذه المدرسة بشكل بارز في أفكار أجيال كاملة من الدارسين في الإدارة الإستراتيجية التقليدية و التسويق، وعلى رأسهم بورتر(Porter, 1980 ; 1985) الذي انطلق من هذه الخلفية النظرية بالذات ليصوغ نموذجه المشهور حول القوى التنافسية الخمسة. فقد أظهر بورتر في تحليله للصناعة ليس فقط كيف أن بعض الصناعات هي بطبيعتها أكثر جاذبية (ربحية) من صناعات أخرى، و إنما أيضا كيف يمكن للمؤسسات أن تُعظّم أداءها باختيار موقع تنافسي نسبي قوي داخل الصناعة.

الخلاصة أن التحليل الاستراتيجي ظل إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي مهتما بشكل أساسي بدراسة المزايا المتعلقة بالظروف الخارجية و بقضايا المركز الأمثل للمؤسسات (حصص السوق، التكلفة النسبية، تسيير محفظة النشاطات، تحليل دورة حياة المنتج، جاذبية الصناعة، و المزايا التي تتمتع بها المؤسسات المبادرة) باعتبارها عوامل محدّدة للمكاسب التي يمكن أن تحققها أي منشأة.

المدرسة النمساوية في الاقتصاد:

قدمت المدرسة النمساوية في الاقتصاد رؤية أكثر ديناميكية للمنافسة و للأسباب التي تكمن وراء بقاء المنشآت و أدائها المتميز. و هي تشترك في رؤى و فرضيات الاقتصاديّ النمساوي شومبيتر (Schumpeter) الذي شدّد على ضرورة تبنّي رؤية ديناميكية للمنافسة و تفاسير الأداء المتميز بناء على فكرة أن المنشآت لا تسعى لخلق قوة في السوق بخفض الإنتاج و الرفع من الأسعار لتحقيق ريوع احتكارية، بل تسعى لاستغلال الفرص التي تتيحها المنافسة من خلال الابتكار الذي يُبطل مفعول مزايا المواقع التنافسية الحالية، وفق آلية أطلق عليها شومبيتر اسم "الإبداع المدمّر" (Schumpeter, 1934, 1950). و عليه فإن المنشأة – حسب هذا المنظور– تستمد قوتها في السوق من ابتكاراتها، و أنّ هذه القوة النابعة من الابتكار، و ما يرتبط بها من أرباح غير اعتيادية، ضرورية لحفز المنشآت على الاستثمار في مشاريع خطرة ترفع من فعالية النظام الاقتصادي ككل و تدفع نحو الرفاهة الاقتصادية و ليس الوقوف في وجهه (Tushman and Anderson, 1986).

نظرية المنشأة القائمة على الموارد:

نظرية المنشأة القائمة على الموارد(Resource-based view)، التي برزت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي كتيار نافذ في الإدارة الإستراتيجية، تركّز اهتمامها على الجوانب الداخلية للمؤسسة في تفسيرها لمصادر الميزة التنافسية أكثر من تركيزها على البيئة الخارجية، و تفسّر التباين في مستويات الأرباح التي تجنيها الشركات بالاختلافات الموجودة بينها من حيث الموارد والإمكانيات المتوفرة لديها. فمثلا، بينت دراسات أن التباين في الربحية المُفسَّر بالمؤسسة (أو بالعوامل الداخلية) يتراوح بين 45 و 55 بالمائة في حين يتراوح التباين المُفسَّر بالصناعة بين 8 و10 بالمائة فقط (Hunt, 1996). هذا فضلا عن أن هناك مؤسسات ناجحة في صناعات قليلة الجاذبية ومتدنية الأداء، كما توجد مؤسسات متعثرة في صناعات واعدة و أكثر جاذبية. و قد جاء هذا التحول نتيجة اشتداد حدة المنافسة و تغيّر

طبيعتها بشكل جوهري حيث انتقل مصدر الميزة التنافسية من الموارد المادية التقليدية إلى الموارد الفكرية غير المنظورة و القدرات القائمة على المعرفة(Srivastava, 1998 : 3).

نظرية قاعدة الموارد تنظر للمنشآت كحزم من الموارد همّها الوحيد البحث عن الريع و تطوير استراتيجيات ترمي إلى تحقيق أداء متميز في شكل ريوع ريكاردية و ليس إلى تعظيم الربح(Collis and Motgomery, 1995, Wernerfelt, 1984, Day, 1994a, Hunt and Morgan, 1995). وضعت تصنيفات عديدة للموارد و لكن أشهرها هو ذلك الذي يقسمها إلى موارد منظورة (أو مادية) و أخرى غير منظورة(أو لامادية). الموارد المنظورة تشمل كل العوامل التي تتضمّن قيمة مادية أو مالية كما تظهرها المستندات المالية للمنشأة. القسط الأكبر من هذه الموارد له طابع عام و يمكن شراؤه بسهولة نسبية من مختلف الأسواق. في المقابل، الموارد غير المنظورة التي تشمل كل الموارد المعنوية و التنظيمية و المعارف العملية التي تستخدمها المنشاة في نشر وتوظيف الموارد من أجل تحقيق أهدافها المنظورة ليس لها وجود مادي واضح. و لعل أبرز ما يميز هذا النوع من الموارد هو أنها عصية على التعريف و القياس"المباشر" في سياق تحديد نجاح المنشأة (Srivastava et al., 1998). و قد قسّم هول (Hall, 1992, 1993) الموارد إلى فئتين: الأصول والمهارات(أو القدرات). في رأيه إذا كان المورد غير المنظور شيئا "تمتلكه" المنشأة فهو أصل، أما إذا كان شيئا "تُجيده" أو "تُتْقنه" المنشأة فهو مهارة(know-how)أو قدرة. و تشمل الأصول العناصر التالية: الأصول المتصلة بحقوق الملكية، الأصول التنظيمية، الأصول المتصلة بالسمعة. أما المهارات أو القدرات فهي كل العوامل التي تمكّن المنشأة من اختيار و تطوير استراتيجيات لاستحداث قيمة للسوق وتنفيذها، و تشمل العناصر التالية: السيرورات التنظيمية (Amit and Shoemaker, 1993,)، "حزمة المهارات والمعرفة المتراكمة"(Day, 1994 :38)، مهارات الموظفين(التعلم الجماعي، التفكير الابتكاري، خبرة و إبداعية الموظفين)، المهارات الإدارية، القدرات

العلاقية (العلاقات مع الأطراف الخارجية التي لها مصلحة (Hall, 1992)، و الروتينات (Nelson and Winter, 1982).

الفرضية الأخرى التي تقوم عليها هذه المقاربة هي أن الموارد و القدرات لا تتساوى من حيث قدرتها الكامنة على أن تكون مصدرا لميزة تنافسية مستديمة. و قد حرص أصحاب هذا التيار منذ البداية على إبراز خصائص الموارد المُنتجة للميزة التنافسية، و هم يُجمعون على أن الموارد و الكفاءات التي تتميز بكونها ذات قيمة، نادرة، صعبة التقليد، وغير قابلة للإحلال، هي وحدها التي تكوّن الأساس القوي للميزة التنافسية المستدامة (Barney, 1991, Hunt & Morgan, 1996). و يعني ذلك أن الموارد يجب أن تمكّن المنشأة من إنتاج عروض بفعالية و لها قيمة تنافسية عليا في نظر الزبائن (Barney, 1991). أما صفة الندرة فتحيل إلى قلة عدد المنافسين الذين يملكون هذه الموارد و القدرات القيّمة و/أو ارتفاع تكاليف التقليد و/أو قلة مرونة عرضها. الصفة الأخرى للموارد المولّدة للميزة التنافسية المستدامة هي الصعوبة التي يجدها المنافسون في فهمها و تقليدها و هذا بسبب تعقيدها و انحلالها في الروتينات والممارسات اليومية للمنشأة، مما يمنحها القوة على مقاومة التقليد(Dierickx and Cool, 1989, Reed and DeFillippi,1990).

المقاربة التطورية لصنع الإستراتيجية:

عمل أصحاب هذه المقاربة (Nelson & Winter,1982, Burgelman,1983)على توسيع منظور الموارد ليشمل التغيّر الاستراتيجي و تحدّيات النشاط في بيئات أعمال متغيرة، وهم يرون أن مستوى مخزونات الموارد و القدرات ليس هو ما يجعل المنشأة تتكيّف مع البيئة الخارجية و يُولد القيمة و الأداء المتميز، بل تدفّق هذه الموارد و تطوّرها عبر الزمن. المقاربة التطورية تقترح مدخلا ديناميكيا يساعد في فهم و تحري القدرات الإدارية والموارد التنظيمية المحددة التي تمكّن المنشآت من تجديد و تكييف قدراتها المحورية، وهي بذلك توجه انتباهنا صوب عنصر روح المقاولة و الابتكار في المنشآت باعتباره مصدرا كامنا لميزة تنافسية مستدامة.

البيئة الخارجية، في نظر الإيكولوجيا الصناعية (Hannan et Freman, 1977, Aldrich, 1979)، أحد تفرّعات التيار التطوري، هي من يدفع المنشآت نحو التكيّف و التغيير من خلال آلية الضغوط الانتقائية التي تمارسها عليها. في المقابل، التيار التطوري لصنع الإستراتيجية يقول بوجود علاقة تأثيرية متبادلة بين المنشأة و البيئة الخارجية، و يفترض أن الجمود التنظيمي و التكيف و التجديد و التحوّل الشامل هي قضايا تنتج من الحتمية البيئية(الانتقاء الخارجي) ومن الاختيار الاستراتيجي في آن واحد(Burgelman, 1983). فالأسواق ليست آليات للانتقاء الطبيعي فحسب بل هي أيضا سيناريوهات للتعلّم والتجريب تسعى فيها المنشآت للحفاظ على مزاياها التنافسية وعلى تقويتها و تجديدها، ما يعنى أن المؤسسات الأقل تلاؤما وانسجاما مع التغيرات في بيئة شديدة التنافس تُرغم على الخروج من السوق، بينما المؤسسات التي تواجه هذه التحولات باستراتيجيات استباقية ملائمة (ابتكارات) تبقى و يُكلّل مدراؤها بالنجاح.

الدارسون للاختيار الاستراتيجي يرون أن المنشآت تتكوّن من العديد من الفاعلين الذين يملكون القدرة على إتباع مسارات مختلفة و القيام بنشاطات متميزة والتفكير بشكل مغاير. إنها أنظمة معقدة تتميز بدرجة عالية من التنوع (في الأفكار و وجهات النظر و في المسؤوليات و المصالح)، و هي بصفة أخص كيانات بها إرادات حرة قادرة على البحث و أخذ زمام المبادرة و الابتكار. و هم يعتبرون أن هذا التنوّع و الثراء الداخلي و كذا الأبحاث المحلية عن حلول للمشكلات في المستويات الأدنى من التنظيم هي منبت للأفكار و المبادرات الإستراتيجية في المنشآت. و التكيف التنظيمي (تجديد القدرات و الكفاءات) ينشأ من السلوك الاستراتيجي الاستقلالي للأفراد و جماعات العمل داخل المنظمة و من العمليات الإيكولوجية (الانتقاء) التي تتم داخل المنشآت. فمثلا، إذا نجحت منشأة معينة في التكيف و التأقلم مع التحولات البيئية فإن هذا التكيف لا بد أن تكون قد سبقته أبحاث و تجارب داخلية خضعت لمبدأ الصراع الداخلي على الموارد التنظيمية النادرة من أجل الرفع من

أهميتها النسبية و لمعايير الانتقاء الداخلية (Burgelman, 1991, Floyd & Lane).

الإستراتيجية (التجديد) هنا تنشأ (émerge)على مراحل انطلاقا من الخبرات و المهارات السابقة– و أحيانا بشكل مفاجئ– نتيجة عمليات الاستكشاف و التعلم التي تتم داخل المنشآت. حسب هذا التصور، لا يمكن لمنشأة تشتغل في بيئة معقدة و سريعة التغيير أن تتجاوب بنجاح مع هذا التغيير إذا لم تكن في الأول قادرة على التعلم. و التعلم يبدأ على الصعيد الفردي نتيجة التفاعل بين الممارسة والمعرفة الحسية، و قد ينتشر فشيئا في المنظمة و يتبلور من خلال عمليات التفاعل مع الآخرين ليصبح مخزونا معرفيا و مهارات جماعية راسخة في إجراءات و نظم التسيير و ثقافة المنظمة. و النقطة الهامة هنا هي أن التعلم التنظيمي الحقيقي– الذي يؤدي إلى التطور و بناء قدرات جديدة– يحصل فقط عندما يُسمح للأفراد في المنظمة بالاستكشاف و التجريب و تحدي نماذج التفكير و المسلمات القائمة حول المنتجات و الأسواق الحالية. فمثلا، قد يكتشف المدراء الذين يواجهون بيئة معقدة و مضطربة أثناء قيامهم بمهامهم اليومية إشارات قد تدفعم إلى تغيير وجهتهم الإستراتيجية، وإذا تبدّى لاحقا(أي بعد الفعل) أن هذه الوجهة صحيحة، فإن المؤسسة تحفظ في الذاكرة مضامين القرار و مراحل اتخاذه. و لذلك فإن المؤسسة بتعلّمها و تغيّرها عن طريق آلية البحث و الاستكشاف و التجريب تؤثر بدرجة أو بأخرى في الأسواق التي تتنافس فيها.

الموارد التسويقية غير المنظورة و الأداء:

رأينا أعلاه أن آخر التطورات في التفاسير النظرية للأداء المتميز تركّز اهتمامها على الموارد الخاصة بكل منشأة باعتبارها مصدر الميزة التنافسية. و يوحي التشديد على الديناميكية التنافسية والبحث الدائم عن مزايا تنافسية جديدة بأن مفتاح نجاح المنشآت يكمن في تطوير قدراتها التنظيمية و رأسمالها المعرفي باستمرار. و لكن ما طبيعة هذه الموارد و القدرات و كيف يمكن لها أن تساهم في تحسين الأداء التنظيمي و تُترجم إلى تفوّق في أماكن السوق؟ سنحاول فيما تبقي من هذه الورقة

تسليط الضوء على هذه المسألة من خلال الدمج بين البحث في التسويق(التوجه نحو السوق) والبحث في الإدارة الإستراتيجية (نظرية الموارد) باعتبارهما تخصّصين يبحثان في مصادر الميزة التنافسية و الأداء المتميز للمنشآت.

تؤكد أدبيات التسويق الحديثة على العلاقة بين تسليم قيمة عليا للزبائن (Customer value) و مستويات رضا الزبون و المكاسب المحتملة في الحصة السوقية و في الأرباح (Kotler, 1994, Hooley et al., 2005). مثلا، وضع هنت و مورغن (Hunt and Morgan, 1995, 1996) نظرية جديدة للمنافسة تعترف صراحة بالتسويق كمورد تبْني عليه المنشآت تفوّقها و تجعل من التوجه نحو السوق مصدرا كامنا لميزة تنافسية. و التوجه نحو السوق، الذي يمثل تشغيل مفهوم فلسفة التسويق في الميدان، يقوم على فكرة بسيطة مفادها أن المنشآت التي تتبنى هذا التوجه مهيّأة أكثر من غيرها لاستحداث قيمة عليا للزبون و من ثم بناء ميزة تنافسية مستدامة. فالمنشآت تستقي المعلومات عن احتياجات الزبائن (والبيئة بصفة عامة) للتعرف على مضمون القيمة العليا في نظرهم ثم تستعمل هذه المعلومات في اتخاذ قرارات إستراتيجية حول عروض المنتجات أو الخدمات. و بعد إطلاق هذه المنتجات أو الخدمات في السوق تقوم مرة أخرى باستقاء المعلومات عن ردود أفعال الزبائن و الفاعلين الآخرين، و هكذا... دواليك في عملية لا متناهية. و لكننا نعلم أن قدرة أي منشأة على تسليم قيمة عليا للزبون تتوقف أيضا على القدرات التسويقية المتميزة التي تمتلكها. فحتى لو افترضنا أن الإستراتيجية التسويقية صيغت بناء على التحليل المعمق للبيئة و افترضنا أيضا أن المنشاة راغبة و مستعدة للاستجابة لمتطلبات بيئتها فإن هذه المنشأة قد لا تملك القدرة على الاستجابة بتغيير و تطوير مواردها (Eisenhardt and Martin, 2000). و لذلك فإن نظرية قاعدة الموارد تدعونا إلى فهم طبيعة الموارد التسويقية الإستراتيجية المطلوبة لبناء القدرات المنتجة للريع.

نظرية قاعدة الموارد– من جهتها– تقترح أن المنشأة تستحدث الريع عن طريق الجمع بين الموارد وتطويرها وتوظيفها بشكل متفرّد يؤمّن لها نتائج أفضل من تلك

التي يحققها المنافسون (Teece and Pisano,1997). و لكن مُراكمة مخزونات الموارد و القدرات غير كاف لوحده لأن الموارد لها قيمة فقط عندما تساهم في استحداث قيمة عليا للزبائن. و لذلك فإن التسويق بحكم تركيزه على الخارج بإمكانه أن يساهم في تحسين فهمنا لبعض الجوانب التي لم تعالج بالقدر الكافي في نظرية الموارد (بسبب توجّهها نحو الداخل) لأنه يُجبر المدراء على تحديد طبيعة العوامل المولّدة لقيمة المستهلك وتقييم ما إذا كانت القدرات و المعارف المفترضة تزوّد بقيم للزبائن ولها أهمية في السوق.

من ضمن الموارد القائمة عل السوق العديدة هناك أربعة أنواع حظيت باهتمام الدارسين في التسويق و يمكن أن يكون لها أثر في الأداء المتميز هي: 1) الثقافة التنظيمية المتوجهة نحو السوق، 2) الموارد المتصلة بالمعرفة و تشمل القدرة على تحسس السوق، القدرة عل الابتكار، القدرة على التقليد، 3) القدرات العلاقية (القدرة على الربط و إدارة التعاون)، و 4) الأصول المتصلة بالسمعة و الصورة مثلما يوضح ذلك النموذج المبين في **الشكل رقم 1**.

و تكمن الأهمية الإستراتيجية لهذه الموارد التسويقية في إسهامها الواضح في تحقيق مزايا تنافسية مستدامة و أداء متميز لأنها تستوفي كل شروط الموارد غير المنظورة المذكورة سابقا، فهي معقدة اجتماعيا، نادرة، صعبة التقليد، غير قابلة للإحلال و يمكن حيازة قيمتها (Hunt and Morgan, 1995، Day, 1994، Collys and Weerawardena, 2003a ،Hooley et al., 2005 ; Montegomry,1995)، فضلا عن كونها ضرورية لتجديد المعرفة التنظيمية و موارد المؤسسة.

أولى الموارد التسويقية غير المنظورة التي تساهم في خلق قيمة عليا في أماكن السوق هي الثقافة التنظيمية المتوجهة نحو السوق. الثقافة التنظيمية هي جملة الفرضيات والمفاهيم المشتركة حول سير المنظمة (Deshpandé and Webster, 1989)، و هي تمثل السياق الذي يتخذ فيه المدراء قراراتهم . التوجه نحو السوق جزء أساسي من هذه الثقافة لأن" أعمق تجليات التوجه نحو السوق[...] توجد على المستوى الثقافي

حيث تُنتج القِصصُ و تعزيز السلوك و السيرورات التنظيمية المستحدثة مع مر الزمن افتراضا أساسيا بين الموظفين بأن الزبائن و التعلم على قدر كبير من الأهمية" (Hurley and hult, 1998 : 43). و هناك دلائل قوية في أدبيات التسويق على أن التوجه نحو السوق يمكن ترسيخه في ثقافة المنظمة و يؤثر في يقظة أفرادها حول ما يجري في السوق.

المورد التسويقي الآخر هو القدرة على تحسّس السوق و التعلم. و هي تحيل إلى قدرة المنشأة على فهم السوق و معرفة احتياجات الزبائن. هذه القدرة في غاية الأهمية لمنشأة تسير بدفع السوق لأنها تمكّنها من رصد و متابعة التحولات التي تحصل في حاجات المستهلكين و في الظروف التنافسية و التكنولوجيا، كما تمكّنها من التجاوب مع هذه التحولات باتخاذ الإجراءات المطلوبة لخدمة الزبائن بشكل أفضل (Day,1994a, Sinkula, 1994).

على صعيد آخر، معرفة الزبائن و المنافسين و التكنولوجيا تظلّ عديمة الجدوى ما لم توظّفها المؤسسة في الابتكار أي بعث نشاطات و بناء قدرات جديدة لاسيما في ضوء تقلص دورة حياة المنتجات تحت تأثيرات البيئة التنافسية والتطور التكنولوجي السريع. و هنالك شواهد على أن الابتكار، في ظل تنامي حدة المنافسة و ظروف عدم التأكد، بصدد التحول إلى أداة للبقاء و ليس للنمو فقط (Han et al., 1998 :30)، و أن قدرة المنشآت على تطوير منتجات أو خدمات جديدة بسرعة و بشكل منظّم وعلى تجديد قدراتها الإدارية و التنظيمية هي عامل حاسم للنجاح في البيئة التنافسية الحالية(Deshpandé, et al., 1993, Han et al., 1998).

قدرة المنشأة على الابتكار تكمّلها في الغالب قدرة أخرى في غاية الأهمية وهي التحسين المتواصل للمنتجات و العمليات التشغيلية و تقليد ممارسات و ابتكارات المنافسين (ما يعرف بابتكارات "رد الفعل") تسمح لها بتحْييد ميزاتهم التنافسية و مجاراة الشركات الأخرى في ساحة السوق (Dickson, 1992).

إضافة إلى القدرات المتصلة بالمعرفة المذكور آنفا، هناك فئة أخرى من القدرات مرتبطة بالتسويق العلاقي برزت بشكل لافت للانتباه في السنوات الأخيرة، وهي القدرة

على التعاون أو العمل في إطار "شبكة" مع منشآت أخرى (networking capabilities) (Cravens and Piercy, Hooley et al., 2002). و تشمل هذه القدرة على خلق الثقة المتبادلة والالتزام بين الشركاء بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الخبرات الخارجية و التشارك فيها.

النوع الأخير من الأصول التسويقية يتعلق بالسمعة و إدارة العلامة، و لكن المعرفة هنا تُصنع في أذهان المستهلكين و تبقى فيها بحيث يكون من الصعب جدا ملاحظتها و تغييرها أو تقليدها من المنافسين، و من ثمّ فهي– بهذا المعنى– تشكّل مصدرا هاما للميزة التنافسية (Day and Wensley, 1988). و يرجع تنامي أهمية الأصول المرتبطة بالسمعة إلى سببين رئيسين هما: تقدير الزبائن عاليًا للخصائص غير المرتبطة مباشرة بالسلعة، و تنامي أهمية صورة الشركة و السمعة في الاتصال بالنظر لما تحمله من رسائل وإشارات إلى مختلف الجماعات التي لها المصلحة (المستثمرون، نقابات العمال، الحكومة، عامة الناس..الخ). و النموذج المقترح يفترض أن كل القدرات القائمة على السوق السابقة مأخوذة مع بعضها تشكل عاملا أساسيا يزوّد المؤسسة بمزايا تنافسية في المستقبل و من ثمّ بأداء متميز.

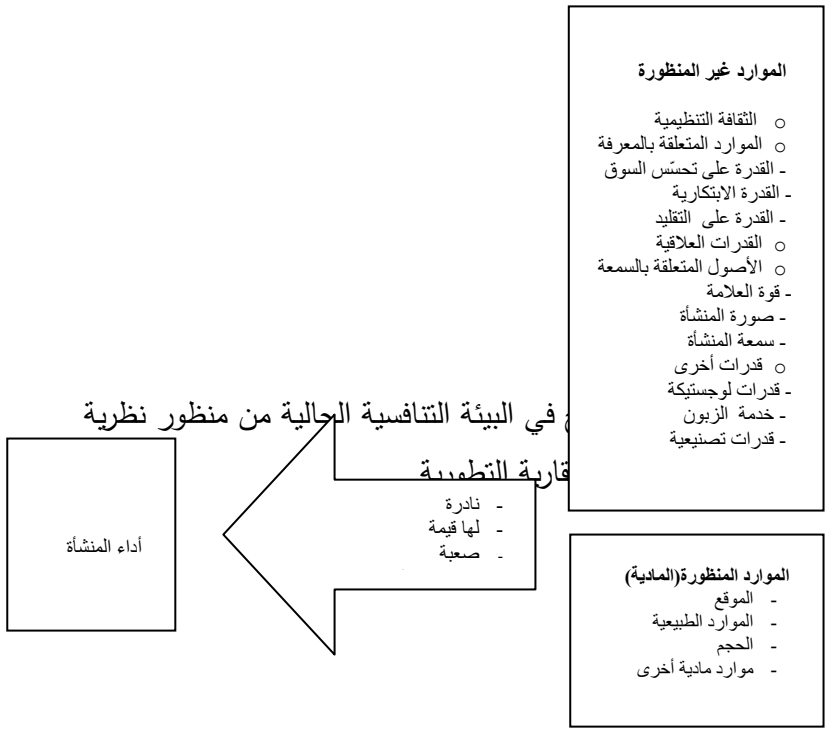

النموذج النظري و الفرضيات:

الشكل المبين أدناه (شكل رقم 2) يبيّن نموذجا نظريا يحدد العلاقة بين كل واحد من الأصول و الموارد القائمة على السوق المذكورة سابقا و أداء المنشأة مع جمع بعضها في نمط معين من العلاقات. و يميّز النموذج بين أربعة أنواع من الموارد و القدرات القائمة على السوق: ثقافة التوجه نحو السوق، القدرات المتصلة بالمعرفة(القدرة على تحسس السوق، القدرة على التقليد، الابتكار)، القدرة على التعاون و الربط، وأخيرا الأصول المرتبطة بالسمعة(ملكية العلامة و صورة الشركة). و المقصود بالموارد المتصلة بالمعرفة مجمل الأصول التي تولّدها المنشآت و تستخدمها في إبطال مفعول معارف المنافسين(كل أنواع المعلومات التي تمتلكها المنشأة حول بيئتها). و النموذج المقترح يفترض أن ثقافة التوجه نحو السوق هي متغير سابق أو مؤثّر(Antécédent) في القدرات القائمة على السوق.

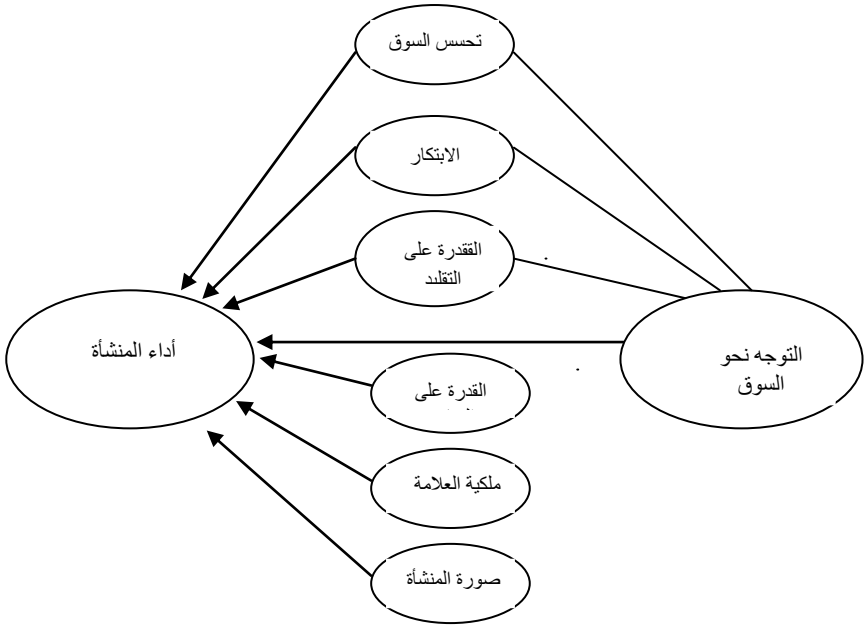

شكل 2: نموذج نظري متكامل للقدرات غير المنظورة المفسرة للأداء

تتمثل القدرة على تحسس السوق في مهارة تحصيل المعرفة من/ وعن السوق، لاسيما الزبائن و المنافسين والتكنولوجيا، و قراءتها و تخزينها في الذاكرة التنظيمية (Cohen and Levinthal, 1990 ; Day, 1994a,b) على نحو يسهل الوصول إليها بسرعة. و يشمل تحسس السوق، إضافة إلى الزبائن، مهارات رصد و متابعة التطورات في البيئة التكنولوجية أو ما سمّاه كوهين و ليفينتال (Cohen et Levithal, 1990) "الطاقة الاستيعابية". أما قدرة المنشأة على التكيّف من خلال التقليد فتتمثل في مهارة الإطلاع على معارف المنافسين من خلال مثلا عمليات البنشماركينغ (Bechmarking) و استخدام هذه المعارف في التجاوب بسرعة مع أساليب إنتاج المنافسين أو منتجاتهم الجديدة أو في المنشآت النشطة في صناعات قريبة أخرى، بينما تعبر القدرة الابتكارية لمنشأة معينة عن مدى تطويرها لمنتجات أو خدمات أصيلة و مبتكرة و طرحها بنجاح في السوق باستعمال المعارف المتراكمة حول الزبائن و المنافسين و التكنولوجيات (Deshpande et al., 1993). أخيرا، تشمل القدر على التعاون و الربط القدرة على خلق الثقة المتبادلة و الالتزام بين الشركاء و كذا الاستفادة من/ و التشارك في/ الخبرات (التكنولوجيا) و الأصول المنظورة. الجزء التالي من الدراسة يناقش المبررات النظرية لمختلف الموارد غير المنظورة القائمة على السوق المذكورة سابقا و يضع فرضيات حول طبيعة العلاقات بين الموارد و الأداء.

علاقة التوجه نحو السوق بالأداء:

التوجه نحو السوق ثقافة تنظيمية يشكّل فيها السوق و الزبائن والمنافسون محور رحى المؤسسة و نظام عملها ككل، و هو يفترض وجود مجموعة من القيم المشتركة و الاستعدادات والميول و الاتجاهات في كافة أرجاء المنظمة تدفع باتجاه استحداث قيمة عليا للزبون بحيث يصبح الزبائن بؤرة تركيز الإستراتيجية والأفعال التنظيمية. و تتجلى هذه الثقافة عمليا، حسب نارفر و سلايتر (Slater and Narver,1990)، في ثلاث مكوّنات هي: التوجه نحو الزبائن، التوجه نحو المنافسين، و التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة. أما التوجه نحو السوق، في نظر كوهلي و

جوورسكي (Kohli and Jaworski, 1990 :3)، فهو جملة من الأنشطة و العمليات المُجسِّدة لمفهوم التسويق في الميدان تخصّ ثلاث جوانب رئيسة متصلة كلها بالمعرفة هي: (1) استقاء المعلومات عن الحاجات الراهنة والمستقبلية للزبائن المستهدفين وعن العوامل الخارجية المؤثرة في هذه الحاجات (كالتكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي، المنافسين)، (2) نشر و توزيع هذه المعلومات على الموظفين و الجهات المعنية في الشركة، (3) استعمال هذه المعلومات في الاستجابة لحاجات السوق باستحداث قيمة متميزة للزبون.

عموما، أثبتت الأبحاث التي أجريت في الموضوع وجود علاقة سببية قوية بين التوجه نحو السوق و الأداء (Deshpandé et al., 1993، Kohli and Jaworski, 1993 ، Slater and Narver,1990). فعلى سبيل المثال، وجد كوهلي و جوورسكي (1990) أن التوجه نحو السوق يزوّد ببؤرة تركيز لكافة الجهود و مشاريع الأفراد و الأقسام داخل المنظمة ما يؤدي إلى أداء متميز. كما أثبت نارفر و سلايتر (Narver and Slater, 1990)، في دراسة كثيرا ما وصفت بالرائدة، وجود علاقة موجبة قوية بين مستوى توجه منشأة نحو السوق و ربحيتها. أما هلْت و كتشن (Hult & Ketchen, 2001) فقد استخلصوا في دراسة أحدث أن التوجه نحو السوق، من ضمن ثلاثة عناصر مفسرة أخرى (الابتكار، روح المقاولة والتعلم التنظيمي)، هو العنصر الأعظم من حيث قدرته على تفسير الموقع التنافسي.

و التفسير الذي يقدمه المُسوّقون لهذه العلاقة هو أن المؤسسات التي تبذل جهودا معتبرة و متواصلة لفهم السوق و احتياجات الزبائن بشكل أفضل و تخصّص موارد لهذا الغرض هي مؤسسات أكثر نجاحا. فمثلا، يرى نارفر و سلايتر أن الرغبة في استحداث قيمة عليا للزبون و تحقيق ميزة تنافسية مستدامة تدفع المؤسسة إلى نشر ثقافة تُنتج السلوكات الضرورية لذلك(Narver and Slater, 1990). وتتوافق هذه النظرة مع نظرة فيول (Fiol, 1991) الذي يرى أن ثقافة المنظمة يمكن أن تكون مصدرا لميزة تنافسية مستدامة وأداء عاليا إذا كانت(الثقافة) تشكّل أساس النشاطات

الصانعة للقيمة، نادرة وعصية على الاستنساخ من قبل المنافسين. إذن هذه الورقة تضع الفرضية التالية:

فرضية 1: ثقافة التوجه نحو السوق مرتبطة إيجابيا بالأداء المتميز.

علاقة التوجه نحو السوق بالموارد المتصلة بالمعرفة

رغم أن أبحاثا عديدة كشفت عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين التوجه نحو السوق و الأداء إلا أن باحثين آخرين توصلوا إلى نتائج متناقضة، و قد عُلّل هذا التذبذب في النتائج بالقول بأن تأثير ثقافة التوجه نحو السوق في الأداء قد لا يكون مباشرا بل يمر عبر متغيرات وسيطة هامة متصلة بالموارد غير المنظورة المذكورة آنفا. و يعني ذلك أن مساهمة ثقافة التوجه نحو السوق– مثلا– في تحسين الأداء ستكون كبيرة إذا رافقتها و ساندتها عوامل وسيطة أخرى كالقدرة على تحسس السوق أ/و القدرة على الابتكار...الخ، و ضعيفة إذا غابت هذه القدرات لأن المنشأة لا يمكنها حينئذ(في غياب هذه القدرات) تقديم قيمة عليا للزبون و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية و أداء متميز.

فمثلا، بخصوص العلاقة بين التوجه نحو السوق و تحسس السوق، يرى دارسون أن المنشآت المتوجهة نحو السوق تشترك في مقدرة متميزة واحدة و هي التعلم من السوق(Slater & Narver, 1995، Weerawardena, 2003). والتعلم التنظيمي يشير إلى الآليات التي يتم بموجبها تطوير المعرفة اللازمة لتكيف المنظمة مع بيئتها والأداء. وهي تتألف من خطوات عديدة منها استقاء المعلومات (المعرفة) عن البيئة الخارجية، نشر و توزيع هذه المعلومات(التشارك في المعرفة مع الآخرين)، تأويل هذه المعلومات و استخدامها في صنع القرارات التسويقية (Sinkula, 1994, Narver& Slater, 1990)، وأخيرا نقل المعرفة و تخزينها (Hubert, 1991). و من هذا المنطلق، حاجج سلايتر و نارفر (Slater and Narver, 1995 : 67) بأن التوجه نحو السوق يشكّل الدعامة الثقافية للمنظمة المتعلمة لأن التركيز على السوق –في نظره– يسلط الضوء على دور استحداث قيمة عليا للزبون و يزوّد بضوابط لجمع المعلومات عن السوق بشكل منظم و الاستجابة لها. أما داي (Day, 1994a)

فقد بيّن، من خلال ربطه بين مقاربة الموارد في الإستراتيجية و فلسفة مفهوم التسويق، كيف أن المنشآت التي تسير بدفع السوق تميل إلى بناء مهارات و قدرات في مجالات تحسّس السوق و توثيق الروابط مع الزبائن و الموزعين. و في ضوء ذلك فإن الورقة تضع الفرضية التالية:

فرضية 2: ثقافة التوجه نحو السوق مرتبطة إيجابيا بقدرة المنشأة على تحسس السوق.

التوجه نحو السوق مرتبط أيضا بروح التجديد و الابتكار، فقد شدّد بيتر دريكر (1954) منذ زمن بعيد على أن التسويق و الابتكار وظيفتان أساسيتان و مترابطتان في كل مؤسسة. التوجه نحو السوق ينطوي على عمل شيء جديد أو مختلف استجابة لظروف السوق، و بالتالي يمكن النظر إليه كشكْل من أشكال السلوك الابتكاري. إن المنشآت بحاجة إلى التركيز على الزبائن واحتياجاتهم لأنهم سبب وجودها و هم من يُعيلونها في النهاية، و لكنها بحاجة أيضا للابتكار والتجديد لأن المنتجات تتقادم و يذهب ريحها مع مر الزمن تحت تأثير المنافسة و التطور التكنولوجي و التحولات في أذواق المستهلكين و عاداتهم الشرائية. و عليه من الأرجح أن تكون المؤسسات الأكثر توجّها نحو السوق (الملتزمة بخلق قيمة عليا للزبون) أكثر وعيا بوجود رغبات فعلية وخافية وبوجود منافسين يجتهدون في تلبية هذه الاحتياجات من المؤسسات الأقل توجها نحو السوق. و بذلك يمكن القول أن ثقافة التوجه نحو السوق تمكّن المؤسسات من توقع الحاجات والاستجابة لإشارات الزبائن باكرا و قبل المنافسين ثم تقديم منتجات معدّلة أو جديدة بالكامل. على صعيد آخر، درس دشبندي و آخرون (Deshpande et al., 1993) العلاقة بين التوجه نحو السوق و القدرة على الابتكار و وجدوا أن المنشآت الأكثر توجها نحو السوق هي مؤسسات أفضل أداء مُوحين بذلك بوجود علاقة ارتباط بين المفهومين. و في دراسة ميدانية أخرى وجد أتواهيني جيما (Atuahene-Gima, 1996) و ماتسونو و آخرون (Matsuno te al., 2002) ما يدعّم فرضية وجود علاقة ارتباط موجبة بين التوجه

نحو السوق و قدرة المؤسسة على تطوير منتجات جديدة. و عليه فإن الفرضية الموالية هي:

فرضية 3 : ثقافة التوجه نحو السوق مرتبطة إيجابيا بالقدرة الابتكارية للمنشأة

المنشآت لا تنمو بالاعتماد على نشاطاتها الخاصة في ميدان البحث و التطوير فقط بل تنمو أيضا من خلال تقليد ممارسات المنشآت الأخرى الناجحة. والتقليد يعني نقل مبتكرات الشركات الأخرى سواء كانت هذه المبتكرات منتجات أو عمليات إنتاج أو طرق تنظيم. والأهم في هذه الحالة هو أن المعرفة تنشأ خارج المؤسسة المقلّدة، و أن هذه الأخيرة تستغل مصادر خارجية للمعرفة و تحوّلها إلى مبتكرات ذات قيمة في أماكن السوق. نظرية المنافسة القائمة على الموارد (Hunt and Morgan, 1996) تشرح كيف أن المنشآت تتعلم كنتيجة مباشرة للمنافسة من خلال التغذية المرتدة للمعلومات حول الأداء المالي النسبي الذي يعكس المواقع النسبية في السوق. و الواقع أن المنشآت تتعلم بطرق عديدة– من أبحاث السوق الرسمية والاستعلام، من تشريح منتجات المنافسين و فحص ممارسات الشركات الرائدة على الصعيد العالمي (benchmarking)، و من تفاعل الموظفين مع الفاعلين في البيئة. فعلى سبيل المثال، دفع تراجع أداء الشركات الأمريكية أمام شركات صناعة السيارات اليابانية في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي الأولى إلى تعلم أسرار نجاح الثانية. و قد كشفت نتائج التحريات عن وجود عوامل عديدة تكون قد ساهمت في حيوية الشركات اليابانية من بينها: ثقافة العمل في فرق، نظام إدارة المخزون وفق مبدأ "في الوقت اللازم بالضبط" (Just in time)،اعتبار الموردين كشركاء، و إجراءات إدارة الجودة الشاملة. و في ضوء نتائج هذه الدراسات أحدثت الشركات الأمريكية تغييرات جوهرية في طرق تنظيمها وإدارتها بتقليد ممارسات الشركات اليابانية الجيدة مكّنتها من خفض تكاليفها إلى مستويات قريبة من تكاليف المنافسين (Hunt and Morgan, 1996: 110). هذا و قد ألمح ديكسون(Dickson, 1992) إلى أن

المنشآت اليقظة وعالية الحساسية للمتغيرات البيئية هي منشآت أكثر استعدادا لإجراء التغييرات الضرورية.

فرضية4: ثقافة التوجه نحو السوق مرتبطة إيجابيا بالقدرة على التقليد.

العلاقة بين الموارد المتعلقة بالمعرفة و الأداء

القدرة على تحسّس السوق و الأداء المتميز

كل النقاشات حول التوجه نحو السوق تشدد على قدرة المنشأة على التعلم من السوق و عن السوق. للتعلّم التنظيمي تعريفات كثيرة، فهو للبعض براعة في صنع المعرفة واكتسابها و نشرها و في تعديل سلوك المنظمة كي يعكس معرفة جديدة و بصيرة نافذة (Hurley and Hunt,1998). و هو لآخرين قدرة متواصلة [للمنظمة] على التعلم و التكيّف و تغيير الثقافة و صنع المستقبل (Bennet & O'brien, 1994, Senge, 1990). و يتجلى وجود عمليات التعلّم في المنظمة – كما سبق الذكر– في قدرتها على جمع معلومات جديدة واستيعابها و تأويلها – أي القدرة على تحسس السوق– (Day, 1994b). و قد صارت القدرة العالية على استشراف السوق واستيعاب المعلومات الوافدة منه رافعة للنجاح و إحدى أولويات المنشآت في التنافس بفعالية في بيئة أعمال (أسواق) ديناميكية و معقدة. و لذلك وُصفت قدرة المنشأة على التعلم بوتيرة أسرع من المنافسين في سياق متغير باستمرار بـ"المصدر الوحيد للميزة التنافسية المستدامة"(DeGeus, 1988).على صعيد آخر، برهن بايكر و وسنكولا (Baker and Sinkula, 1999)على أن التعلم التنظيمي مرتبط بقوة بأداء المنشأة، كما برهن كوهين و ليفينتال (Cohen and Levinthal, 1990)، في دراسة ميدانية حول الموضوع، على وجدود علاقة إيجابية بين التعلم التنظيمي وصنع المعرفة، و بيّنا كيف أن تراكم المعارف السابقة في المؤسسة يرفع من القدرة على اكتساب المزيد من المعارف و تعلّم مفاهيم جديدة بسهولة لاحقا.

فرضية 5: قدرة المنشأة على تحسّس السوق (التعلم التنظيمي) مرتبطة إيجابيا بالأداء العالي لهذه المنشأة.

الابتكار و الأداء المتميز

رأينا أعلاه أن التوجه الحقيقيّ نحو السوق يتطلب جهدا متواصلا من الابتكار. والابتكار يحيل إلى البحث عن حلول مبتدعة، غير اعتيادية، و أصيلة للمشكلات و الحاجات. وهذه الحلول قد تكون تكنولوجيات جديدة، سيرورات إدارية و سلع أو خدمات. في السنوات الأخيرة ازداد التشديد على أهمية الابتكار كمصدر أساسي للميزة التنافسية مع اتضاح معالم المجتمع ما بعد الرأسمالي القائم على المعرفة(Drucker, 1992 : 95). و هنالك شواهد على أن الابتكار، في ظل تنامي حدة المنافسة وعدم تأكد البيئة، بصدد التحول إلى أداة للبقاء و ليس للنمو فقط (Han et al., 1998 :30). و قد بينت بحوث أكاديمية و ميدانية عديدة أثر الابتكار في نمو المنظمات و نجاحها (Doyle, 1998). فمثلا وجد كوك أن للابتكار علاقة وثيقة باستقرار المنشأة على المدى البعيد و بالنمو و بالعائدات التي يجنيها المساهمون (Cook, 1998). و قد رافع باحثون آخرون، و منهم هيرلي و هنْت (Hurley and Hunt, 1998)، لفكرة أن التوجه نحو السوق، إذا رافقته خصائص هيكلية أخرى و ثقافة تنظيمية، سيكون عاملا مُحدّدا لرغبة المنشأة و استعداها لتطوير أفكار جديدة. كما برهن هنْ و آخرون (Han, et al, 1998) في دراسة ميدانية على أن التوجه نحو السوق يُيسِّر الابتكار التنظيمي مقدّرا بالعدد المطلق للابتكارات التقنية و التنظيمية المنجزة، وعلى أن الابتكار يؤثر إيجابيا على أداء المؤسسة مؤكدين بذلك دور الوساطة الذي يقوم به هذا المتغير في العلاقة بين التوجه نحو السوق و الأداء العالي. و يعني هذا الكلام أن التوجه نحو السوق من خلال القدرة على الابتكار كمتغير وسيط له علاقة موجبة مع الأداء. و عموما فإن معظم الباحثين متفقون على أن قدرة المنشأة على الابتكار لها صلة وثيقة بالأداء المتميز و أنها الطريق الأمثل لتحقيق سبق تنافسي وتجديد المزايا التنافسية(Drucker, 1953 ; Deshpande, et al. 1993 ; Hill and Deeds, 1996). ومن ثم فإن هذه الورقة تضع الفرضية التالية:

فرضية 6 : قدرة المنشأة على الابتكار مرتبطة إيجابيا بالأداء المتميز

التقليد و الأداء المتميز

فكرة التقليد ليست جديدة. فقد أشار ليفيت منذ السبعينات من القرن الماضي (Levitt, 1983) أن معظم ما يسمى ابتكارا في مجال تطوير المنتجات ما هو في واقع الحال إلا تقليد. فكثيرة هي المؤسسات التي تنطلق من التعرف على المشاكل و العيوب المرتبطة بالمنتجات الحالية في سوق معينة ثم تطور بعد ذلك مُنتجا خال من هذه العيوب (أو على الأقل إزالة العيوب التي يرى الزبائن أنها تأتي في الصدارة). و يلعب التقليد دورا هاما في إبطال مفعول مزايا المنافسين و خفض أدائهم لأنه يزيل الفروق بين السلع في أعين الزبائن بإدخال تعديلات على المنتجات الحالية و تكييفها باستمرار مع احتياجاتهم. على صعيد آخر، التقليد قد يمنح الشركات المُلاحقة مزايا في التكلفة لو نجحت في تجنّب تكاليف التطوير والتعلم من أخطاء الآخرين. و قد اشتُهرت هذه الإستراتيجية في أدبيات التسويق باسم "ميزة الداخل المتأخّر". هذا فضلا عن أن أغلب الكتابات حول البنشماركينغ (benchmarking) تنصح الشركات برصد ممارسات المنافسين والتجارب الناجحة في الشركات الأخرى قصد الاستفادة منها بتقليدها، و هو دليل على أهمية الدور الذي تلعبه قدرات التقليد الابتكاري في تحسين الأداء. أشار ديكسون (Dickson, 1992 :77) في هذا السياق إلى أن الابتكار والتقليد ضروريان للنجاح في السوق لأن المبتكر" إذا لم يتحرك بسرعة، و يواصل الحركة، فإن المقلّدين الأوائل قد يلعبون دورا حاسما في إعادة صنع السوق أو "تدميرها ابتكاريا". و هذه الجملة الأخيرة وحدها كافية لتوضيح كيف يمكن للمقلّدين الاستحواذ على الريوع الاقتصادية النابعة من روح المقاولة. بقي أن نشير في الأخير إلى أن تقليد ابتكارات المنافسين أو مصادر المزايا التنافسية الحالية له نفس تأثير الابتكار على الأداء المتميز.

فرضية 7: هناك ارتباط موجب بين القدرة على المجاراة و التقليد والأداء المتميز

العلاقة بين القدرات العلاقية و الأداء

مع اشتداد حدة المنافسة و الانفجار في عدد التحالفات بين المنشآت في العقد الأخير أضحت القدرة على التعاون و إدارة العلاقات مع الزبائن و الشركاء الآخرين في الشبكة من أجل استحداث قيمة الزبون من أبرز و أهم القدرات التسويقية التي تيُسّر تحقيق التفوق على أساس الموارد و تمكّن من استحداث زبائن مربحين و الحفاظ عليهم (Lambe et al.,2002 ; Drago, 1997). وقد نجم عن هذا التطور توسّع في مفهوم التوجه نحو السوق الذي صار يضم، إلى جانب جمع المعلومات عن الزبائن و توثيق العلاقات معهم، علاقات التعاون مع الموزعين و الموردين و المنافسين باعتبارهم شركاء في تبادل الموارد و المكافآت، لأن النتائج التسويقية، على حد تعبير أشرول و كوتلر (Acherol and Kotler, 1999:146)، "أصبحت تقررها أكثر فأكثر المنافسة بين الشبكات بدلا من المنافسة بين المنشآت". المنظور العلاقي يفيد بأن الميزة التنافسية لا تأتي من الموارد على مستوى المنشأة فحسب، و إنما أيضا من القدرات المتفردة، صعبة التقليد و المتجذرة في العلاقات الثنائية و الشبكية (Dyer and Singh, 1998)، أي من علاقاتها مع منشآت أخرى.

مصطلح القدرات العلاقية (Relational capabilties) يحيل إلى القدرات المتداخلة المتعلقة بالاستعدادات و المعارف و المهارات المطلوبة لأداء المهام و الأنشطة في عملية التعاون مع الشركاء و كل الفاعلين في السوق من أجل خلق ميزة تنافسية في أماكن السوق (Day, 1994, Srivastava et al. 1998). حسب داي (Day, 1994)، القدرات على الربط و التعاون مع الشركاء الخارجيين، التي تشمل القدرة على التعاون والتشارك في المعلومات مع الأطراف الخارجية الرئيسية، جزء أساسي من القدرات القائمة على السوق لأنها ضرورية و أساسية لتسليم القيمة للزبون. و تشمل هذه القدرات السيرورات المعقدة والعصية على التقليد التي تشارك فيها أطراف عديدة، كما تشمل التشارك في المعرفة و التعلم بين أعضاء الشبكة. و

مفهوم القدرات العلاقية يتكون من ثلاثة أبعاد هي: القدرة على إدارة العلاقات مع الزبائن و مختلف حلقات التوزيع، القدرة على بناء تحالفات إستراتيجية و إدارتها والقدرة على بناء سلسلة إمداد فعالة. و ترجع أهمية القدرة على التعاون ما بين المنشآت والتحالفات الإستراتيجية إلى رغبتها في خفض تكرار الموارد و الجهود و تحسين الميزة التنافسية لكافة الشركاء في الحلف(الشبكة) وخفض عدم التأكد البيئي و التنظيمي (Burgers et al., Drago, 1997) و المرونة في التنظيم. كما ترجع إلى الرغبة في الوصول بسهولة إلى خبرات و معارف الشركاء، والوصول إلى أسواق جديدة و منتجات وموارد أطراف فاعلة خارجية من أجل تقاسم المعلومات و تحسين الميزة التنافسية لجميع الأطراف المتشاركة (Lamb et al., 2002, Drago, 1997). و هناك إجماع في الأدبيات المختصة على أن استحداث القيمة والابتكار بشكل متواصل من خلال العلاقات في بيئة متحركة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت في هذه العلاقات صفات الثقة المتبادلة و التواصل و الالتزام.

دُرست العلاقة بين القدرات العلاقية والأداء التنظيمي من قبل العديد من الباحثين في التسويق و الإستراتيجية (Day, 1994 ; Lamb et al., 2002 ; Sivadas & Dwyer ; 2000, Hooley et al. 2002, Ritter and Gemunden, 2003). و تشير نتائج الأبحاث إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين القدرات العلاقية التي تمتلكها المنشأة والأداء. فعلى سبيل المثال، أثبت روزنزفايغ و آخرون(Rosenzweig et al.,2003) أمبيريقيا أن القدرات العلاقية العالية تؤثر بشكل مباشر في جودة المنتجات و في تسليم البضائع بدرجة عالية من الثقة، و في مرونة العملية الإنتاجية و تصدُّر الصناعة على أساس التكاليف. كما بين سريفاستافا وآخرون (Srivastava et al., 1998)، في استطلاع عينة من المنشآت، أن القدرات القائمة على السوق، مثل العلاقات مع الزبائن و مع الموزعين و مع الشركاء الآخرين، ترفع من قيمة السهم بتحسين التدفقات النقدية و خفض تذبذب و/ أو الزيادة في القيمة الباقية للتدفقات النقدية.

الفرضية 8: القدرات العلاقية (إدارة العلاقات مع الزبائن و الموردين و الشركاء و المحافظة عليها) مرتبطة إيجابيا بأداء المنشأة.

العلاقة بين الأصول المتعلقة بالسمعة والأداء

يشدد الدارسون في التسويق بصفة خاصة على أهمية السمعة (سمعة الشركة، سمعة الخدمة/ السلعة، اسم العلامة) و أثرها على النجاح (Aaker, 1991 ، Keller, 1993 ، Srivastava et al.1998). بشكل عام، الأصول المتصلة بالسمعة، بأشكالها المختلفة، تلخص جزء هاما من المعلومات حول المنشآت و تؤثر في شكل استجابة الزبائن والموردين والمنافسين(Teece et al., 1997). سمعة الشركة هي الرأي العام الخاص بها لدى جمهور الفاعلين في البيئة الخارجية. و هي تلعب دورا فريدا في فضاء السوق لأنها تجذب انتباه المدراء و المنافسين و الزبائن و تُنشئ مشاعر إيجابية تجاه الشركة. السمعة القوية، مثلما أشار إلى ذلك آكر و جكوبسون (Aaker and Jakobson, 1994)، لها تأثير قوي على الاتصال المالي، و أسعار الأسهم في أسواق المال تتأثر بصورة الشركة و سمعتها. فضلا عن ذلك السمعة تمنح الشهرة و القوة للشركة في بيئتها، وهي أيضا مؤشر "يلخّص موقع المؤسسة الحالي وسلوكها المحتمل في المستقبل" (Teece et al, 1997 :521).

من المعروف في أدبيات التسويق أن السلعة هي شيء يُنتج في المصنع أما أن العلامة فهي شيء يشتريه المستهلك. فالسلعة يمكن تقليدها في حين أن العلامة تظل متفرّدة. في الواقع، سمعة العلامة تُنتج القيمة للمستهلك و للمؤسسة على حد سواء. العلامة التجارية تضيف قيمة خيالية للمنتج الجيد، فهي من جانب ضمانة على الأصالة و الجودة، و هي من جانب آخر تُخفّض من تردد الزبون إذا كان يهمّ بشراء سلعة معقدة أو مكلفة أو خدمات لا يستطيع الحكم على جودتها قبل شرائها. الأصول المتصلة بالسمعة يمكنها إذن أن تخبر عن درجة الثقة و المصداقية و جودة المنشأة. و لعل الأهم من هذا و ذاك هو أن العلامة تخلق وفاء الزبائن الذي يمثل شكلا من أشكال القوة في السوق و يفرض قيدا على المنافسين (Peteraf, 1993).

العلامات تساهم أيضا في تمايز المنتجات بإعطاء المعنى و الإشارة إلى مزايا تنافسية محددة في هذه السلعة أو تلك، كما تخبر المنافسين عن موقع المؤسسة الذي قد يلهب المنافسة أو يقلل منها. أخيرا، العلامات التجارية تنتج قيمة للمؤسسة لأن العلامة لها قيمة تجارية، و هي أصل قابل للتفاوض. و قد تكون عوائد العلامة في بعض الشركات أكثر أهمية من عوائد باقي الأصول والممتلكات. و لعل أبرز ما يميز الأصول المتعلقة بالسمعة عن غيرها من الأصول خصوصيّتها العالية و تعقيدها الاجتماعي حتى لو كانت غير محمية قانونيا لأنها تخلق حاجزا على أساس موقع المورد.

لكل هذه الأسباب شدد الباحثون على دور السمعة واعتبارها مصدرا لميزة تنافسية مستديمة وأداء متميز. وهنالك قرائن أمبيريقة عديدة على أن السمعة يمكن أن تكون منبعا لأرباح غير اعتيادية (Lane and Jakobson, 1995، Fombrum and Shamley, 1990، Roberts and Dowling, 2002). ومنه الفرضية الموالية:

الفرضية 9: الأصول المتصلة بالسمعة– سمعة العلامة 9أ و صورة الشركة 9ب– مرتبطة إيجابيا بالأداء

العوامل البيئية المُعدِّلة لعلاقات النموذج

أقرّت أبحاث سابقة بأن درجة تأثير التوجه نحو السوق في أداء المنشأة قد تتوقف على عوامل البيئة الخارجية التي تشتغل فيها، بمعنى أن الحضور القويّ لهذه العوامل يعزز من قوة العلاقة بينما غيابها أو حضورها الضعيف ينقص من قوة هذه العلاقة (Kohli and Jaworski, 1993, Greenley, 1995). تُعْرف الخصائص البيئية التي تؤثر، بالزيادة أو بالنقصان، في قوة العلاقة بين التوجه نحو السوق والأداء بـ"المُعدِّلات". و من أبرز العوامل البيئية المعدّلة التي حظيت باهتمام الباحثين سرعة التحول التكنولوجي و شدة المنافسة. و هكذا فإن المنشآت التي تشتغل في أسواق تتميز بدرجة عالية من الاضطراب– سرعة التطور التكنولوجي و التحولات في أذواق المستهلكين وعاداتهم الشرائية– تجد نفسها مرغمة أكثر على تعديل منتجاتها وخدماتها لكي تساير احتياجات الزبائن وعروض المنافسين الجديدة، بينما المنشآت التي تتعامل

في أسواق مستقرة من المرجح أن تكون بحاجة اقل إلى تعديل منتجاتها (Kohli and Jaworski, 1993). و لذلك ألمح البعض إلى أن الابتكارات تشكل إحدى الأدوات المناسبة للتعامل مع التحول التكنولوجي.

العامل البيئي الآخر الذي يفترض أن يؤثر في مستوى العلاقة بين التوجه نحو السوق و الأداء هو شدة المنافسة. شدة المنافسة تحيل إلى درجة التنافس بين المنشآت في صناعة معينة و تتأثر بعوامل عديدة منها: عدد المنافسين، درجة تركيز الصناعة ومدى وجود حواجز أمام الدخول، تمايز المنتجات و مدى تكرار استخدام بعض التقنيات التسويقية (الإشهار، الترويج، ..الخ). في غياب المنافسة قد يكون أداء المنشأة جيدا حتى و إن كان توجها نحو السوق ضعيفا لأن الزبائن ليس أمامهم حلول أخرى سوى قبول ما يعرض عليهم. أما إذا كانت المنافسة شديدة فإن الزبائن تتوفر لهم حلول و بدائل عديدة لتلبية احتياجاتهم، و قد يعني ذلك حاجة أكبر للتوجه نحو السوق لأن المؤسسة التي لا تجمع معلومات عن الزبائن و المنافسين سيتراجع مركزها في السوق و تفقد زبائنها. و بطريقة مشابهة، يمكن سحب تأثيرات الاضطراب التكنولوجي و المنافسة و تطبيقها على العلاقة بين القدرات و الأصول القائمة على السوق و الأداء، بمعنى أن قوة الارتباطات بين الموارد القائمة على السوق والأداء قد تكون أقوى و أمتن إذا كانت المنافسة شديدة والتحول التكنولوجي سريعا وتكون ضعيفة في الحالة المعاكسة. ومنه الفرضيتان التاليتان:

الفرضية10: كلما كانت وتيرة التحول التكنولوجي سريعة ازدادت الآثار الإيجابية للتوجه نحو السوق و الموارد القائمة على المعرفة على أداء المنشأة؛

الفرضية 11: كلما ازدادت المنافسة حدة ازدادت الآثار الإيجابية للتوجه نحو السوق و الموارد القائمة على المعرفة على الأداء.

نتائج البحث و انعكاساته

دُرس موضوع الأداء المتميز ومصادره في أدبيات الإدارة الاستراتيجة (نظرية قاعدة الموارد) و في أدبيات التسويق الاستراتيجي، ولكنّ هذين النوعين من الأدبيات تطورا في اتجاهين متوازيين وظلا منعزلين نسبيا عن بعضهما. و لما كان كلاهما

يركزان على حاجة المنشآت للاستثمار في الموارد الإستراتيجية و الأصول و الكفاءات التي تولّد ميزة تنافسية مستدامة فقد رأى المؤلف فرصة في الربط و التقريب بينهما من أجل البحث عن أسس أقوى لميزة تنافسية. و قد حاولت هذه الدراسة أن تجمع بين المنظورين الخارجي (التسويق) والداخلي (نظرية الموارد) للقدرات القائمة على السوق في نموذج واحد على اعتبار أن هذين الحقلين المعْرفيين يتكاملان و يمكنهما أن يجنيا فوائد عديدة و يتقوّيا لو حصل عمل مشترك و تعاون وثيق بين الباحثين في التخصصين. فالتوجه نحو السوق، كثقافة تشدد على قيم الانفتاح على الخارج، لاسيما على الزبائن، و التجاوب معهم بتسليم القيمة التي يبحثون عنها، لا يمكنه أن يوجد بمفرده و يتجسّد كممارسة في الميدان بمعزل عن القدرات و الموارد التنظيمية و التسويقية المتميزة. وعليه فإن نظرية الموارد، بحكم تركيزها على الموارد والقدرات الداخلية المولدة للميزة التنافسية للمنشآت، قد تساعدنا في فهم سيرورات التوجه نحو السوق و تحرّي كيف تُستحدث القيمة في نظر الزبون في المنشأة. على الجانب الآخر، النظرية القائمة على الموارد، التي كثيرا ما اتّهمت بالتفكير الدوراني على اعتبار أن فعالية الموارد لوحدها لا معنى و لن تزيد من قيمة المستهلك و مستوى رضاه، يمكن أن تجد ضالتها في التسويق الذي يزوّدها بمعلومات حول مضمون القيمة والظروف التنافسية. هذا فضلا عن أن النظرية الناشئة حول القدرات المحددة الخاصة بالمنشأة التي وضعت إطارا عاما للتحليل لم ترق بعْدُ إلى مستوى البارادايم (paradigm) بمعنى أنه ليس هناك اتفاق بين الكتاب حول المفاهيم الأساسية و كيفية تشغيلها عمليا و لم تضع تصنيفات دقيقة ومفصلة لكل الموارد و القدرات في كل التخصصات (عدد الموارد و القدرات غير محدود !)، و من ثمّ فإنه يقع على عاتق مختلف المختصين في الحقول الفرعية في التسيير (التسويق، الموارد البشرية، تسيير العمليات التشغيلية، الإمدادات، التنمية و التطوير الخ) أن يبحثوا في موضوع تحديد الموارد و القدرات الخاصة بها و تصنيفها و التدقيق فيها علميا. و هو ما حالت هذه الورقة تحقيقه. نتائج دراستنا تشير إلى أن هناك مسائل

عديدة لم تعالج بالقدر الكافي في أدبيات نظرية قاعدة الموارد و يمكن أن تشكل مجالا خصبا في المستقبل لتحريات الباحثين التسويقيين.

إحدى القضايا الهامة التي يجب أن تحظى باهتمام الباحث التسويقي في المستقبل هي الكشف عن العوامل المحددة لقيمة المستهلك و تفسير لماذا تكون بعض الموارد التسويقية أكثر قيمة في نظر المستهلك من موارد أخرى، و ما هي الأشياء التي تجعل بعض القدرات أكثر صعوبة على التقليد و المحاكاة من عوامل أو قدرات أخرى. كما يمكن للباحثين في التسويق أن يساهموا في تزويد الإدارة الإستراتيجية بنماذج و أجهزة نظرية من شأنها أن تساعدهم في وصف و تفسير الآليات التي يتم وفقها نشر الموارد (القدرات و الأصول) و تطبيقها في الميدان و ترجمتها إلى مقترحات لها قيمة في عيون الزبون. و هذه الأجهزة قد تخصّ أصولا محددة بعينها(مثلا كيف تولد العلامات التجارية و الأصول المتصلة بالسمعة قيمة عليا) و يمكن أن تخص قضايا أعم و أشمل كتحديد الخصائص العامة للموارد التي تجعل البعض منها ذات قيمة أعلى في عيون الزبائن من بعضها الآخر.

إضافة إلى ما تقدم، يمكن للباحثين التسويقيين إفادة و إثراء الحوار الجاري في الإدارة الإستراتيجية حول الأصول المبنية على المعرفة (القدرات على التعلم التنظيمي، تحسس السوق، التقليد، الابتكار، و تطوير منتجات جديدة) بتناولها من منظور قائم على السوق وعلى الزبون. من جانب آخر، الخطوة القادمة في البحث قد تكون باتجاه الاختبار الميداني للنموذج المقترح رغم صعوبة المهمة من الناحية المنهجية. و يتطلب الأمر الاستعانة بسلالم قياس موجودة من قبْل أو تطوير سلالم جديدة تتمتع بالصدق و الثبات لقياس مختلف المتغيرات التي ورد ذكرها في النموذج. فلتقدير التوجه نحو السوق يمكن مثلا استخدام السلم الذي وضعه نارفر و سلايتر(1990)، كما يمكن استخدام سلالم القياس التي طورها بايكر و سنكولا (Baker and Sinkula,1998;) أو(Hurley and Hult, 1998) لقياس القدرات على تحسس السوق و التعلم و الابتكار و التقليد. أما القدرة على التعاون و إدارة العلاقات فيمكن تقديرها بالاعتماد على أدوات القياس التي طورها سيقاو و آخرون

(2003) أو هولي و آخرون(Hooley et al, 2002) سريفاستا و آخرون (Srivasta et al.,1998). أما تقدير معلمات النموذج(أثر العوامل الأربعة في الأداء) فيمكن أن يتحقق باستخدام نظام LISREL (Joreskog and Sorbom, 1996) الإحصائي لحل جملة معادلاته. و ما من شك أن مثل هذه التحريات الأمبيريقة ستكون مفيدة للغاية لأنها تساعد في اختبار صحة الفرضيات التي ترتكز عليها نظرية الموارد.

للدراسة أيضا انعكاسات على الممارسين و المدراء الذين يهمهم كثيرا أمر تحسين أداء مؤسساتهم. و قد أبرزت الدراسة أهمية الموارد التسويقية غير المنظورة و دلّلت على أن نجاح المنشآت في بيئة ديناميكية و شديدة التنافس يرتكز على أربع قدرات كبرى هي: التوجه نحو السوق، القدرات المتعلقة بالمعرفة، القدرة على إقامة روابط متينة مع الزبائن والموردين و الشركاء الآخرين و الحفاظ عليها، و الأصول المتصلة بالسمعة. كل هذه الموارد التسويقية غير المنظورة هي موارد في غاية الأهمية و يجب أن تحظى بأقصى قدر من اهتمام و دعم المدراء من أجل بنائها و تطويرها باستمرار.

مناقشة و خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تبيّن أن المنافسة هي ظاهرة ديناميكية، فالأسواق تتغير و قواعد المنافسة تتبدل و التكنولوجيا تتطوّر، ما يعني أن نجاح المنشآت هو في واقع الأمر مؤقت و زائل. فما أن يظهر ابتكار إلا و تقابله بسرعة ابتكارات أخرى تُبطل مفعوله و تنزع عن صاحبه سبْقه التنافسي. و مع ذلك هنالك مؤسسات كثيرة نجحت في رفع التحدي و المحافظة على مواقعها التنافسية في السوق مع مر الزمن رغم اشتداد حدة المنافسة. كيف يفسر ذلك؟ التفسير الذي تقدمه هذه الورقة هو أن المنشآت الناجحة تستخدم أدوات و أسلحة جديدة في الصراعات التنافسية. و تتمثل هذه الأدوات أولا في انتقال اهتمام المنشآت من تركيزها التقليدي على الموارد المادية التقليدية(مواد أولية، مصانع، رؤوس أموال) إلى التركيز على الموارد اللامادية كالتوجه نحو السوق (الزبائن والمنافسين و التكنولوجيات) والأصول المتصلة

بالمعرفة (تطوير القدرات على التعلم، استخدام المعرفة المتراكمة في الابتكارات و مجاراة مبتكرات المنافسين) في استحداث مزايا تنافسية مستدامة تمكنها من جني ريوع معتبرة، هذا من جهة. من جهة أخرى، الشركات الناجحة أصبحت تدرك أن الميزة التنافسية لا تنتج من القدرات و الموارد الداخلية المتميزة فحسب؛ و إنما أيضا من القدرات المتضمنة في العلاقات ما بين المنظمات، مثل القدرة على التعاون والتشارك في الموارد والمعرفة مع الزبائن والموردين و باقي الأطراف الفاعلة في السوق، و هي قدرات متجذرة بعمق في السياق الذي نشأت فيه العلاقة و تطورت و في سلوك الأطراف أثناء التبادل كالثقة و التعاون و الالتزام، ما يعني أنها غير قابلة للاستنساخ، و يمكن بالتالي أن تشكّل مصدرا قويا لريوع علاقية هامة. أخيرا، و ليس آخرا، المنشآت الناجحة تعمل بلا كلل على تطوير أصولها المتعلقة بالسمعة، أي أسماء العلامة و صورة المنشأة و سمعتها، لكي تحصل على معاملة متميزة من الزبائن و تبني علاقات طويلة الأمد معهم تُعبّد لها الطريق للاستحواذ على الريع الناجم من الابتكارات.

المراجع:

Achrol, R. S. and Kotler, P. (1999). Marketing in the network economy. Journal of Marketing, 63 (special issue 1999), 146-163.

Aldrich, H.E. (1979). Organisations and Environments. Engelwood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Amit, R. and Shoemaker, P. (1993). Strategic assets and organisational trust. Strategic Management Journal, 14 (January): 33-46.

Athuahene-Gima, K. (1996). Market Orientation and Innovation. Journal of Business Research 35, 93-103.

Aaker, D.A. (1991). Managing brand equity: Capitalising on the Value of brand Names. New York: The Free Press.

Bain, J.S. (1956). Barriers to New Competition. Cambridge. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Barney, J.B. (1991).Firm Resources and Sustained Competitive Advantage. Journal of Management 17, 99-120.

Burgelman, R.A. (1991). Intra-organisational Ecology of Strategy Making and Organisational Adaptation. Organisation Science, 2 : 239-262

Bharadwaj S. , Varadrajan, P. and fahey, J. (1993). Sustainable Competitive Advantage in Services Industries: A Conceptual Model and Research propositions. Journal of Marketing 57, 83-99.

Burgers, W. P., Hill, C.W. and Kim, W.C. A theory of global strategic alliances: the case of global auto industry, Strategic Management Journal, 14(6), 419-432.

Caves, R. & Porter, M. (1977) From Entry Barriers to Mobility Barriers: conjectural decisions and contrived deterrence to new competition. Quarterly Journal of Economics, 91, 83-99.

Chamberlin,, E.H. (1933) The theory of Monopolistic Competition .Cambridge, MA: Harvard University Press.

Cohen, W.M.and Levinthal, D.A. (1990). Absorptive Capacity: A New Perspective on Learning and Innovation. Administrative science Quarterly 35, 128-158.

Collis, D.J. and Montgomery, C.A. (1995). Competing on Resources: Strategy in the 1990s. Harvard Business Review, 73 (4), 118-128

Cook, P. (1998). The creative Advantage- is your organisation leader of the pack? Industrial Commercial Bank, 30 (5), 179-184

Coyne, K.P. (1986). Sustainable Competitive Advantage. What it is and What it Isn't. Business Horizons 29, 54-61.

Eisenhardt, K.M. and Marten, J.A. (2000). Dynamic capabilities: what are they? Strategic Management Joutrnal, Vol. 21, Nos. 10-11, 1105-1151

Day, G.S. (1994a).The Capabilities of the Market-driven organisations. Journal of Marketing 58, 37-5

----------(1994b). Continuous Learning about Markets. California Management Review, 9-31

Day, G.S. and Wensley, R. (1988). Assessing Advantage: A Framework for Diagnosing Competitive Superiority. Journal of Marketing 52, 1-20.

Deshpande, R., Farley, J.U. and Webster, Jr. F.E. (1993). Corporate Culture, Customer Orientation and Innovativeness in Japanese Firms : A Quadrad Analysis .Journal of Management 57, 23-37.

Dickson, P.R. (1992). Toward a Theory of Competitive Rationality. Journal of Marketing 56, 6983

Dierickx, I. and Cool, K. (1989). Asset Stock Accumulation and Sustainability of Competitive Advantage. Management Science 35, 1504-1511.

Drago, W. A. (1997). When strategic alliances make sense. Industrial Management and data systems, (2) , 53-57

Drucker, P.F. (1954). The Practice of Management. New York: Harper & Row Publishers, Inc.

_____(1992). The New Society of Organisations . Harvard Business Review, Sept-October 1992, 95-104.

Dyer, J.H. and Singh, H. (1998). The relational view: cooperative strategy and sources of interprganisational competitive advantage. Academy of Management Review, Vol. 35, 3, 660-679

Fiol, M.C. and Lyles, M.A. (1985). Organisational Learning .Academy of Management Review 10, 803-813.

Fiol, M.C. (1991). Managing Culture as a Competitive Research: An Identity-Based View of Sustainable Competitive Advantage. Journal of Management 17(1) 191-211.

Fombrum, C., and Shanley,M. (1985). What's a Name? Reputation building and corporate Strategy. Academy of Management Journal 33, 233-258.

Greenley, G. (1995). Market Orientation and Company Performance: Empirical Evidence from the UK Companies. British Journal of Management 6, 1-113.

Hall, R.(1992). The Strategic Analysis of Intangible Resources. Strategic Management Journal13, 135-144

_____ (1993). A framework linking intangible resources and capabilities to sustainable advantage. Strategic Management Journal, 10 (September-October), 399-411

Han, K. K., Namwoon, K. and Srivastava, R.J. (1998). Market Orientation and organisational Performance: Is Innovation a Missing Link? Journal of Marketing, 62, 30-45

Hannan, M.T. and Freeman, J.H. (1984). Structural inertia and organisational change. American Sociological Review; 49: 149-164

Hunt, S.D. and Morgan, R.M. (1995) The Comparative Advantage Theory of Competition. Journal of Marketing 59, 1-15.

_____(1996). The resource Advantage Theory of Competition: Dynamics, Path Dependencies and Evolutionary Dimensions. Journal of Marketing 60, 107-114.

Hooley, G., Moller, K. and Broderick, A. (1997). Competitive Positioning and the Resource-Based View of the Firm. Aston Business School Research Paper Services. RP9726

Hooley, G.J. and Greeley, G. (2005). The Resource underpinnings of Competitive Positions. Journal of Strategic Marketing 13, 93-116

Hooley, G,J. Greenley, G and Fahey, J (2002) A scale for measuring marketing capabilities, Proceedings 31st EMACConference, Braga, Portugal

Hooley, G.J., Cox, A.J., Fahey, J., Beracs, J., Fonfara, K. and Snoj, B. (1999). Marketing capabilities and firm perfoprmance : a hierarichal model ; Journal of Market-focused Management, 4(3), 259-278

Hult , G.T.M. and Ketchen, D.J.Jr (2001). Does Market Orientation Matter ?: a test of the relationship between positional advantage and performance. Strategic Management Journal, 22(9), 899-906

Hunt, S.D. and Morgan, R.M. (1995). The comparative advantage theory of competition . Journal of Marketing, 59, 1-15

Hunt, S.D. and Morgan, R.M. (1996). The Resource Advantage Theory of competition : Dynamics , path dependencies and Evolutionary processes. . Journal of Marketing, 60, 107-114

Jakobson, R. and Aaker,D. (1985). Is Market Share All it's Cracked up to be? Journal of Marketing 48, 11-22.

Jakobson,R.(1988). Distinguishing Among the Competing Theories of the Market Share Effect. Journal of Marketing 52, 68-80.

Johnson, M and Zinkhan, G.M. (1990). Defining and Measuring Company Image. In B. J. Dunlap (ed.) Developments in Marketing Science. Provo, UT: Academy of Marketing Science.

Joreskog, Karl and Sorbom, Dag (1996) LISREL 8: Users Reference Guide Chicago: Sceintific Software Instruments.

Lambe, C.J., Spekman, R.E. and Hunt, S.D. (2002). Alliance Competence, Resources and Alliance Success: Conceptualisationn measurement and initial test. Journal of the Academy of Marketing Science, 30(2), 141-158

Lane, V. and Jakobson, R. (1995). Stock Market Reactions to Brand Extension Announcements: The Effects of Brand Attitude and Familiarity. Journal of Marketing 59, 63-77.

Levinthal, D.A. and March, J.C. (1988). Organisational Learning. Annual Review of Sociology 14, 319-340.

Levitt, T. (1983). The Marketing Imagination. Free Press

Keller,K.L.(1993). Conceptualisation, Measuring, and Managing Customer Equity. Journal of Marketing 57, 1-22.

Kohli, A.K and Jaworski, B.J. (1990). Market Orientation: Antecedents and Consequences. Journal of Marketing 54,1-18

Kotler, Ph. (1994) Marketing Management: Analysis, Planning, Implementation and Control. Engelwood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Mason, E.S. (1939) Price and Production Policies of Large-scale enterprise. American Economic Review (suppl. 29), 61-74.

Matsuno, K., Mentzer, J.T. and Azsomer, A. (2002). Eth effects of entrepreneurial proclivity and market orientation on business performance. Journal of marketing, July, 2002, 18-31

Narver, J.C. and Slater, S. (1990). The Effect of Market Orientation on Business Profitability. Journal of marketing, 54, 20-35.

Nelson, R. and Winter, S. (1982). An Evolutionary Theory of Economic Change. Cambridge, Ma.

Penrose, E. (1956) The Theory of Growth of the Firm. Oxford: Blackwell

Peteraf, M. A. (1993) The Cornerstones of Competitive Advantage: A Resource- Based View. Strategic Management Journal 14, 179-191

Porter, M. E. (1980) Competitive strategy. New York: The Free Press

_____ (1985) The Competitive Advantage. New York: The Free Press.

Reed, R. and DeFilppi, R.J. (1990). Causal Ambiguity, Barriers to Imitation and Sustainable Competitive Advantage. Academy of Management Review 15, 88-102.

Ritter, T. and Gemunden, H.G. (2003). Network competence: its impact on innovation success and its antecedents. Journal of Business Research, Vol. 56, 745-755.

Roberts, PW and Dowling, G.R. (2002). Corporate Reputation and Sustained Financial Performance. Strategic Management Journal, 23 : 1077-1093

Robinson, J. (1933) The Economics of Imperfect Competition. London: MacMillan Press.

Rumelt, R.P. (1991) How Much does Industry Matter? Strategic Management Journal, 12, 167-187

Schumpeter, J. (1934). The Theory of Economic Development. Cambridge: Harvard University Press.

Simon, C.J. and Sullivan, M. (1993) The Measurement and Determinants of Brand Equity: a Financial Approach. Marketing Science.

Senge, P. (1990). The leader's new work: Building Learning organisations. Smoan Management Review,

Sinkula, J.R. (1994). Market Information Processing and Organisational Learning. Journal of Marketing 85, 35-45.

Sivadas, E. and Dwyer, F.R. (2000). An examination of organisational factors influencing new product success in internal and alliance-based processes. Journal of Marketing, 64 (1), 31-41

Slater, S.F. and Narver, J.C. (1995). Market Orientation and the Learning Organisation. Journal of Marketing 58, 46-55.

Srivastava, R.K. Shervani, T.A. and Fahey, L. (1998). Market Based-Assets and Shareholder Value: a framework for analysis. Journal of Marketing, 62, 2-18

Teece, D., Pisano, G. and Shuen, A. (1997). Dynamic Capabilities and Strategic Management. Strategic Management Journal 18, 501-533.

Tushman, M.L. and Anderson, P. (1986). Technological discontinuities and organisational environments, Administrative Science Quarterly, 31, 439-465

Vorhies, D.W. and Harker, M. (2000). The capabilities and performance advantage of market-driven firms: an empirical investigation. Australian Journal of Management, 25(2), 145-171

Wernerfelt, B. (1984). A Resource-based View of the Firm. Strategic Management Journal 5, 171-180

----------(1989). From Critical Resources to Corporate Strategy. Strategic Management Journal 16, 4-12.

Weerawardena,, Jay (2003). The Role of Marketing Capability in Innovation-based competitive Strategy , Journal of Strategic Marketing, 11, 15-35

التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية

د/ عبد الله مولة
قسم علوم التسيير
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

في العقد الثامن من القرن الفائت، انتهى الجدل التقليدي حول الدور الاقتصادي للدولة إلى تتويج الرؤية النيو . ليبرالية؛ عقب "أزمة الفعالية والمشروعية" التي نخرت أسس الدولة الراعية. بالمقابل، انعكس الاتجاه في العقد الموالي؛ حيث عاد الحديث . مجددا . عن ضرورة تدخل الدولة.هذا التأرجح يستدعينا . اليوم . حول مقاربات جديدة، باتجاه إعادة الاعتبار لوظيفة الضبط، وإعادة النظر في أطر وأشكال تدخل الدولة.

Résumé

Deux tendances contradictoires ont marqué la fin du 20ème siècle et les débuts du 21ème au sujet du rôle économique de l'état, à savoir le retour en force des thèses néo-libérale dans les années 80 contre la tendance plutôt modérée des années 90.Ce revirement nous interpelle aujourd'hui de proposer de nouvelles approches, et ce dans une perspective de redéfinition du cadre et des formes d'intervention publique

مقدمة

في خضم التحولات الاقتصادية والتجارية الهامة التي يشهدها عالم اليوم في سياق العولمة، تعود مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحتل صدارة الانشغالات، إن على الصعيد الفكري والأكاديمي، أم على الصعيد البراغماتي للسياسات الاقتصادية. بالنظر إلى ذلك الانفلات الخطير للأوضاع، في مختلف مناطق العالم . بما فيها المناطق المتقدمة . والناجم عن استفحال مشكلات التنمية والتجارة الدولية، القديمة منها والجديدة مثل: مشاكل التفاوت في توزيع الدخل، والفقر، والتبادل اللآمتكافيء. وغيرها. وهي تحديدا، المشكلات التي تدفع

. اليوم . نحو إعادة الاعتبار لوظيفة الضبط أو التظيم من قبل الدول، وفي الوقت نفسه، إعادة النظر في بعض أطر وأشكال تدخل الدولة غير الفعالة..

وجهتنا في هذا المقال، هي نحو التمعن في شكل أو نمط الدولة، الكفيل بتحقيق التحكم المنشود في التبادل الحر والتنمية، استنادا على مقاربة تاريخية ونظرية لدور الدولة الاقتصادي.

أولا: الدولة الراعية: الثابت والمتغير

لعل، أن الشكل المهيمن والمستمر لتدخل الدولة في الحقبة المعاصرة، هو ما اصطلح عليه: الدولة الراعية(l'etat-providence). ومن ثم، يتوجب أن نبدأ بتحليل هذا الشكل ؛ بأبعاده المختلفة، النظرية،التاريخية، الاقتصادية، والاجتماعية.

1 . في المصطلح:

بالمعنى الضيق، يعين مصطلح الدولة الراعية وظيفة الدولة في إعادة توزيع الدخل من خلال الضمان الاجتماعي الذي يضمن الاستفادة من التعويضات عن المخاطر المختلفة(P.Rosanvallon,1995 :p17). وبالمعنى الواسع، يعين المصطلح مجموع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . كما حددها الاقتصادي الأمريكي روبير موسجريف(Robert Musgrave) .(J.P.Delas,2001 :p393) وهي: وظيفة تخصيص الموارد(allocation) والتي تتضمن الإنتاج، السلعي منه وغير السلعي من خلال المؤسسات العمومية. ثم، وظيفة إعادة توزيع الدخل والتحويلات الاجتماعية. ثم، وظيفة التثبيت(la stabilisation) التي تنصب على ضبط أو تنظيم الاقتصاد باتجاه التوازن..

وحسب المعنى الثاني(الواسع)، يغطي المصطلح العديد من أشكال تدخل الدولة سادت في حقب و مناطق مختلفة، مثل: الدولة الكينزية، الدولة الاشتراكية، الدولة الوطنية. وغيرها من الأشكال التي سنأتي إليها بعد قليل.

2 . الدولة الراعية، التنمية، التبادل الحر:

منذ البداية . الحقبة الماركانتيلية . إلى يومنا، ارتبط تدخل الدولة بمتطلبات التحكم في التنمية والتبادل الحر ، وهذا مايتضح جليا في عرضنا التالي، لبعض المحطات الرئيسية في التطور التاريخي للدولة الراعية.

أ . من بسمارك إلى بفرريج:

إذا تركنا الحقبة الماركانتيلية جانبا، يمكن تأريخ البوادر الأولى للدولة الراعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهي الحقبة التي تمثل كما نعلم أوج الثورة الصناعية. وتجد هذه البوادر تفسيرها على مستويين: من جهة، هناك المشاكل المتصلة بالتصنيع مثل: الإفقار، وحوادث العمل، وتمزيق النسيج العائلي الناجم عن النزوح الريفي(F.Teulon,1997 :p73). وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه ابتداء، من العقد الثامن من القرن التاسع عشر سنت العديد من قوانين الحماية الاجتماعية في جل البلدان الأوروبية. وعلى سبيل الذكر: في ألمانيا، سنت حكومة المستشار بسمارك في الفترة ما بين 1881 و1889 قوانين الحماية من حوادث العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد. وفي فرنسا، سنت أيضا عد ة تشريعات مشابهة خلال بدايات القرن العشرين.

من جهة ثانية، تجد تلك البوادر تفسيرها . خلال هذه الفترة الأولى . في العودة إلى الممارسات الحمائية، بعد أربع عقود من سياسات التبادل الحر. حيث شهدت هذه الفترة 1870-1893، «صعود نمط من الماركانتيلية الجديدة التي، لا تسعى إلى اكتناز مزيد من النقد(على غرار الماركانتيلية الأولى) بقدر ما، تسعى إلى دعم القوى الإنتاجية للأمة»(R.Schneb,1963 :p79). والأمثلة التاريخية النموذجية لهذا المنعرج هي البلدان الثلاث: فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي، لجأت إلى زيادة في التعريفة الجمركية؛ تحت ضغوط مجموعات المصالح(الزراعية والصناعية) و/أو، تحت وقع الأزمات الاقتصادية (البطالة)(P.Barbet,1997 :p33). وفي فترة لاحقة من القرن العشرين:(فترة مابين الحربين العالميتين، تلتحق باقي الدول الكبرى . بما فيه بريطانيا العظمى . بهذه

السياسات الحمائية؛ مع زيادة وتنوع "الترسانة الحمائية"، بفعل استفحال الصراع التجاري وآثار أزمة1929(M.Rainelli,1999b). أما عن الأفكار الاقتصادية السائدة في هذه الفترة، فقد كانت المرآة العاكسة لميزان القوى الجديد، و مصدر الحجة لتفعيل السياسات الحمائية. وتحضرنا هنا، أفكار كويز(P.Cowés)، وفريدريك ليست(F.List) مثلا، حول الحمائية المؤقتة للصناعة الناشئة، وحول اعتبار التفاوت في مستويات التطور بين البلدان كقيد للانفتاح الخارجي، والصراعات التجارية بين الأمم.(ibid :pp38-54)

هذا عن البوادر الأولى لنشوء الدولة الراعية . بمعناها الضيق .. أما تبلورها النهائي، فقد تم مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد صدور التقرير المشهور: تقرير بفريج(le rapport Bevridge) الذي، تضمن تصورا شاملا لنظام التأمين الاجتماعي ضد المرض والبطالة، فضلا عن التقاعد والمعونات الاجتماعية المختلفة..(F.Teulon,1997.op cité :p75). ومباشرة، بعد الحرب تبنت مختلف الدول . بما فيها الدول الأكثر ليبرالية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . مبادئ هذا النظام، ومضت في تطبيقها بدرجات متفاوتة؛ على امتداد العقود الثلاثة اللاحقة التي عرفت بـ"الثلاثين المجيدة"(les trente glorieuses). ومن نافلة القول، التأكيد هنا أيضا، بان السياق العام لتبلور فكرة الدولة الراعية . عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية . لم يختلف عن سابقه، وان اختلفت المظاهر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة من جهة، إلى آثار أزمة 1929 التي أعادت النظر في الكثير من المسلمات الليبرالية حول دور الدولة (صعود الأفكار الكينزية)؛ ثم إلى التغير في تقدير المصالح الذي، فرض هذه المرة اللجوء إلى تحرير التبادل، من خلال التوقيع على اتفاقيات "الجات" سنة 1947.

ب . الدولة الراعية الكينزية:

فضلا عن البعد الاجتماعي الذي تم تكريسه مبكرا، حققت الدولة الراعية قفزة نوعية كبيرة مع صعود الأفكار الكينزية؛ باتجاه مفهوم أوسع لتدخل الدولة، يمتد لوظائف تخصيص الموارد والضبط الاقتصادي بل وحتى، إلى أنماط من التخطيط..

وإجمالا، توصي تلك الأفكار بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية كلية من شأنها«العمل على حقن الاقتصاد الوطني بجرعات منشطة من الإنفاق لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال.. وإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود..»(رمزي زكي،1999 ب: ص88). ومن الواضح، أن اللجوء إلى مثل هذه السياسات في نظر الكينزيين إنما، يفرضه واقع الأزمات الدورية التي تصيب الاقتصاديات الرأسمالية على غرار أزمة الكساد الأعظم لسنة 1929؛ وعجز آليات السوق على إعادة هذه الاقتصاديات إلى حالة الانتعاش. وهكذا، يبدو أن تدخل الدولة . بالمنظور الكينزي . كان وراؤه هاجس النمو والتوظيف الكامل. وعلى العموم، كان تطبيق هذه السياسات من العوامل المهمة في تفسير ذلك النمو المطرد وحالة الرفاه الكبير، اللذين شهدهما العالم الرأسمالي خلال، فترة "الثلاثين المجيدة"(1945 . 1975).

يبقى أن نضيف بأنه، فضلا عن البعد التنموي الداخلي لتلك السياسات ، فقد كان لها بعد خارجي . وان لم يحظ بتحليل مفصل عند كينز . متمثلا في إدماج أثر المتغيرات الخارجية(الصادرات والواردات) في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي عبر، ما يسمى مضاعف التجارة الخارجية(A.Samuelson,1993 :p465et p466). ولعل التفكير الكينزي بهذا الخصوص، لم يكن عديم التأثير على مجرى السياسات التجارية للدول التي، رفعت . من جديد . شعار التبادل الحر منذ أواسط القرن الفائت؛ تحت مظلة "الجات". وفي هذا الخصوص، تجب ملاحظة أن الهدف المعلن للدول، كان في الأصل(حسب ما ورد في ميثاق هافانا الموقع سنة 1948)التنسيق بين السياسات الوطنية لتحقيق الهدف المزدوج: التوظيف الكامل وترقية التجارة الدولية. اعتمادا، على الفكرة الليبرالية التقليدية بأن تحرير التجارة سيؤدي إلى تشجيع التنمية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية . كما هو معلوم . رفضت المصادقة على ميثاق هافانا المذكور؛ وارتأت . مراعاة لمصالحها . الاكتفاء بمعاهدة "الجات" التي، تترك الالتزام بالاتفاقيات المقررة في هذه المعاهدة؛ رهن تقدير المصالح الوطنية في كل دولة(F.Barbet,1997.op cite : p151 et p152). أما عن واقع التطور الملفت في المبادلات الدولية، الملاحظ على امتداد الأربعة عقود من عمر الجات؛ (فان

الشواهد التاريخية تؤكد . حسب سمير أمين . خطأ تلك الفكرة الليبرالية بحيث«أن نمو التجارة كان ناتج النمو الاقتصادي أكثر منه سببا له»(سمير أمين، 1997: ص62) ؛ والعلاقة الواضحة . يضيف سمير أمين . هي« بين الازدهار الاقتصادي(السبب) والتوسع التجاري(النتيجة)، لا العكس»(المرجع السابق: ص62 وص63). وعن أسباب هذا النمو الاقتصادي في تلك الفترة . كما يرى سمير أمين . فإنها تكمن في «فاعلية النظام» الذي، بنته الدول في الغرب(دولة الرفاه الكينزية والفوردية)، وفي الشرق(الدولة الاشتراكية وفك الارتباط)، وفي العالم الثالث(الدولة الوطنية وطموحات حركة التحرر)(المرجع السابق، ص.ص 49 . 62).

ج . الدولة الوطنية:

النمط الثالث للدولة الراعية الذي يستوقفنا أيضا، هو ذلك النمط الخاص؛ الناجم عن تتويج حركة التحرر الوطني في العالم الثالث بالاستقلال، في الخمسينات والستينات من القرن الفائت. ونعني به : ما يشير إليه المصطلح المستساغ: الدولة الوطنية.

ومن دون الدخول . الآن . في سجال حول طبيعة هذه الدولة و أشكالها المختلفة؛ يهمنا التركيز في البداية، على صلة النمط العام لهذه الدولة بالإشكالية التي، نحن بصددها في هذا المقال. أي: إشكالية التحكم في التبادل الحر والتنمية. وفي هذا الصدد، يجب القول أن سلوك هذه الدولة قد "تطبع" بمزيج من الاتجاهين اللذين، كانا يتنافسان حول عرش الفكر التنموي خلال تلك الحقبة، وهما: الاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الكينزي:

من الاتجاه الاشتراكي، أخذت الدولة الوطنية العديد من التصورات والمناهج عن التنمية؛ ضمن ماُ عرف بـ "الطريق الاشتراكي"(تمييزا عن الطريق الرأسمالي). ولعل أهم هذه "المقتبسات": اللجوء إلى "الدولنة"(l'étatisation) على نطاق واسع من خلال، حركة التأميم التي، طالت مجموع المؤسسات الاقتصادية من بنوك وشركات.. ثم، اعتماد نهج التخطيط المركزي على الطريقة السوفيتية؛ القائمة على الدور الرائد

للدولة، في إعداد خطط التنمية. أخيرا وليس آخرا، هناك نهج الانكفاء على الذات، وعدم الاندماج في الأسواق العالمية.

ومن الاتجاه الكينزي، تم اقتباس العديد من أدوات التحليل ووصفات للسياسات الاقتصادية. إن كان تعلق الأمر بأهداف التنمية، مثل: هدف التوظيف الكامل أم، بوسائلها، مثل: زيادة الإنفاق الحكومي أم، بنماذجها، مثل: نماذج النمو والتوازن (نموذج هارود ودومار مثلا)..(رمزي زكي، 1999ب: ص89، ص90)

لكن، بغض النظر عن هذا التأثير المزدوج الذي خضع له سلوك الدولة الوطنية، فقد كان لهذا الأخير، أسسه ومبرراته الموضوعية في تلك الفترة، وهي الأسس والمبررات التي ستستمد منها الدولة الوطنية؛ مشروعيتها أمام شعوبها على امتداد عقود. نذكر من بين هذه الأسس والمبررات ما يعنى بواقع التخلف الموروث من الحقبة الاستعمارية و ضعف القطاع الخاص الوطني.(كاظم حبيب،1995: ص210)

هذا إذن، عن سلوك وبعض أسس الدولة الوطنية. فماذا عن انجازاتها ؟ إجمالا، يمكن القول أن هذه الانجازات وان، لم ترق إلى مستوى انجازات دولة الرفاه الكينزية إلا أنها، تضمنت قدرا من التحولات الهامة في أوضاع البلدان المعنية خلال، ما يزيد عن عقدين من الزمن. سواء، من جهة تحقيق معدلات معتبرة للنمو الاقتصادي أم، من جهة تحسن الدخل و مستوى المعيشة للأفراد أم، من جهة حركة التصنيع التي، دبت في جل البلدان النامية.

3 . في أزمة الدولة الراعية:

بعد مرحلة من المد . دامت قرابة ثلاثة عقود . و اتسمت بحالة من الرفاه في كنف الدولة الراعية؛ دخل العالم ابتداء من النصف الأول من السبعينات في مرحلة من الجزر، اتسمت بحالة من الأزمة المستمرة التي، طالت العالم المتقدم والعالم الثالث، على حد سواء. و هذه الأزمة . في جوهرها . هي أزمة الدولة الراعية، بأنماطها المختلفة. وان، اختلفت مظاهرها وإيقاعاتها، بين العالمين المذكورين.

في العالم الرأسمالي المتقدم، يمكن الرجوع إلى عدة قراءات لهذه الأزمة(A.Granou,1983 :pp181-218). لكن، فيماُ يعنى بالدولة الراعية . بمعناها الضيق . ثمة إجماع على أبعاد ثلاث، لهذه الأزمة: أزمة التمويل، وأزمة الفعالية، وأزمة" المشروعية"(P.Rosanvallon,1995.op cité :p8 et p9).

أزمة التمويل، عبرت عن نفسها من خلال، تصاعد العجز في ميزانية الدولة بالموازاة، مع ارتفاع الاقتطاعات الإجبارية(الضرائب والاشتراكات الاجتماعية)، وهذا ما اصطلح عليه "أثر المقص"(effet de ciseau). أي، التفاوت بين نمو النفقات(من 7 الى8%) ونمو الإيرادات(من 1 الى3%)(ibid :p8).

أزمة الفعالية، تتعلق بفشل الدولة الراعية في تحقيق الهدفين الرئيسيين لها وهما: الضمان الاجتماعي وتقليص الفوارق؛ بالنظر إلى استمرار حالة الإفقار، والتهميش.. ناهيك، عن التفاوت في الاستفادة من التغطية الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية باتجاه؛ مزيد من الامتيازات للشرائح المتوسطة،على حساب الشرائح الأخرى(S.Penasa,1996 :p29).

أما أزمة "المشروعية"، فقد نشأت . أساسا . من سابقتها، أي من عجز الدولة الراعية على تحقيق أهدافها. وبالتالي، فهي تطرح تساؤلا حارقا؛ حول مدى فعالية النظام الاجتماعي ككل، في تسيير تلك الاقتطاعات الكبيرة..(ibid :p29)

فضلا عن هذه الجوانب الخاصة بأزمة الدولة الراعية بمعناها الضيق، يجب أن نضيف ما واجهته "دولة الرفاه" الكينزية باعتبارها، نمط من الدولة الراعية . بالمفهوم الأوسع . وهنا، يتسع بدوره، مفهوم الأزمة ليشمل، تلك الأزمة الهيكلية التي عصفت بالاقتصاديات الغربية المتقدمة، بعد ظهور ما يسمى الركود التضخمي(la stagflation) وما ارتبط به من تدهور في معدلات نمو الإنتاجية وزيادة في الطاقات العاطلة وتفاقم الاختلال الداخلي والخارجي.(رمزي زكي، 1999 أ: ص110) ويصف سمير أمين هذه الأزمة بـ: «فترة الجزر والركود الطويلة التي تلي فترة المد والرواج الطويلة أيضا»(سمير أمين، 1985: ص3). ومن نافلة القول، التأكيد على علاقة هذه الأزمة بالدولة بل، وتذهب بعض التحاليل الماركسية إلى

اعتبارها أزمة رأسمالية الدولة الاحتكارية:« بحكم الارتباط الوثيق بين الدولة والاحتكارات، فانه لا يمكن اعتبار الأزمة من وجهة نظر اقتصادية فحسب. إنها تمس الدولة نفسها ومعها كل المجتمع»(A.Granou,1983.op cite.p181)

في العالم الثالث، كانت الأزمة بنفس الأبعاد . وان بخصوصيات مختلفة . وآلت إلى ما هو أسوأ مما آلت إليه، الأزمة في البلدان المتقدمة: هي أزمة تمويل، تمثلت في المديونية الخارجية التي كادت أن تصل بالعديد من البلدان النامية المدينة إلى حالة من عدم القدرة "على سد الرمق" ونعني بذلك عدم القدرة على تغطية الواردات الضرورية. هي أزمة فعالية أيضا، بالنظر إلى فشل نماذج التنمية، في تحقيق أهدافها المعلنة، في البداية. وبخاصة، تغيير "أبنية الإنتاج التابعة والمشوهة" و، عدالة التوزيع في الدخل والثروة.(رمزي زكي، 1999 أ: ص111) ثم، هي أزمة "مشروعية" بالنظر إلى السمتين السابقتين. ويهمنا التوقف قليلا، عند هذا البعد الأخير للأزمة لما له، من صلة قوية، بأزمة الدولة الوطنية. وفي هذا الصدد، يجب القول أن الدولة الوطنية على العموم . باستثناء حالة بعض الدول في آسيا . لم تفشل فحسب على الصعيد الداخلي المشار إليه بل، فشلت أيضا على الصعيد الخارجي؛ إذ، لم تفلح في تحقيق «اندماج فاعل في المنظومة العالمية الرأسمالية قائم على أرضية إنتاجية متصاعدة»(سمير أمين، 1999.مرجع سابق: ص130).. ناهيك، عن فشلها في تسيير المديونية الخارجية؛ بحيث أدى إلى رهن القرار الاقتصادي الوطني، والخضوع لاملاءات المؤسسات الدولية من خلال برامج التعديل الهيكلي.

ثانيا : "الدولة التنموية"

تكشف لنا التجربة الآسيوية للتنمية . كما سنرى لاحقا . عن وجود نمط خاص من تدخل الدولة؛ كان له "باع طويل" في تفسير نجاح هذه التجربة، من خلال سياساتها الانتقائية والمستهدفة، المختلفة. ونعني بهذا النمط ما اصطلح عليه: "الدولة التنموية" أو "الدولة الرأسمالية التنموية". ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء، على سلوك وخصائص هذه الدولة بالعلاقة، مع إشكالية التحكم في التبادل الحر والتنمية التي تشغلنا.

1 . في المصطلح:

يُنسب الدكتور محمود عبد الفضيل فكرة "الدولة ذات التوجه التنموي" إلى ألكسندر غرشنكرون(A.Gerschenkeron) باعتبارها« تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل، وخاصة عندما تجيء الدولة متأخرة في مضمار التصنيع والتقدم»(محمود عبد الفضيل، 2000: ص224). وحديثا، التقط هذا المفهوم من قبل عدد من الكتاب المنشغلين بقضايا التنمية في البلدان النامية عموما، وفي البلدان الآسيوية، خصوصا. ويذكر محمود عبد الفضيل من بين هؤلاء: مانويل كاستلس(M.Castells) الذي يعرف " الدولة ذات التوجه التنموي" بـ :« الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي»(المرجع السابق: ص225) ؛ وفضلا عن التحولات في الهيكل الاقتصادي المشار إليها في التعريف، يضيف محمود عبد الفضيل بأن« المشروع النهضوي الذي تدير دفته الدولة التنموية، يتضمن إجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، إذ أن عمليات التحول والنهضة لا تقتصر فقط على التحولات في الهيكل الاقتصادي، وإنما تمتد إلى علاقات الإنتاج والهياكل الاجتماعية المصاحبة لها»(المرجع السابق: ص225) ويستدل محمود عبد الفضيل في إضافته هذه، بتوضيح كاستلس لأحد أهم العوامل التي، ساعدت على تبلور الدولة التنموية في بلدان شرق آسيا؛ وهو غياب طبقة قوية من ملاك الأرض.. والقيام بإصلاحات زراعية...(المرجع السابق: ص225).

في السياق نفسه، يمكن اقتفاء أثر مفهوم الدولة التنموية بالرجوع إلى "التصور المؤسساتي" للدولة عند عدد من الكتاب البارزين، أمثال بولاني(Polanyi) وفيبر(Weber) وهيرشمان(Hirschman)..(P.Evan,1992) وحسب هذا التصور: "هناك تكاملية(complémentarité) بين هياكل الدولة والتبادل عن طريق السوق، وبخاصة فيما يُعنى بعملية التصنيع"(ibid). وضمن هذا الاتجاه، يرى بولاني:« أن السوق لا يتوقف فحسب على الشبكات الاجتماعية بل، يتوقف أيضا

على أشكال الدولة وسياساتها. فلا يعمل السوق إلا بفضل تدخل مركزي مستمر(للدولة) وخاضع للرقابة»(ibid). من جهته، يرى هيرشمان« بان ما تفتقر له البلدان النامية ليس الأموال الاستثمارية وإنما المقاولة(l'entreprenariat). ويتعين على الدولة التقاط فرص الاستثمار وضمان انجازها الفعلي، وهو ما يتطلب منها أن تعي جيدا حاجات المستثمرين الخواص وتتوقع (أو تقدر) اكراهاتهم»(ibid). وخلاصة هذا التصور، أن الدولة التنموية هي تلك التي لها قدرة مستقلة ومرتفعة على الفعل؛ وتتوقف هذه القدرة على درجة التلاؤم مع المعايير، الواردة في التعاريف المذكورة.

على مستوى أقل أكاديمية، يمكن الإشارة إلى متابعة الأستاذ بيير جودي(P.Judet) للمفهوم، والذي يحدثنا عن" الدولة الرأسمالية التنموية" باعتبارها« أداة فعالة للحاق»(P.Judet,2000)، محددا قوتها الرئيسية في ذلك«التعاون بين البيروقراطية والمؤسسات؛ بحيث أن الدولة هنا بدل أن تأمر، تقترح وتؤثر من خلال نظام من الإدارة الموجهة ، مقابل ضمانات مقدمة للمؤسسات حتى تستجيب..»(ibid).

2 . الدولة التنموية، التنمية، التبادل الحر:

في ضوء ما سبق، لعل الإحالة النموذجية الأولى لتحليل سلوك وعمل الدولة التنموية، إنما هي التجربة الآسيوية(على الرغم من اقتراب نسبي لأمثلة أخرى عن هذا السلوك والعمل، في بلدان تنتمي لمناطق أخرى في العالم). وعليه، سنركز على هذه التجربة، دون سواها.

أ . التحكم في التنمية:

استنادا، إلى الجانب الأول من تعريف كاستلس للدولة التنموية . المذكور آنفا . يوجد معياران عن مدى تحكم الدولة في التنمية، وهما: تحقيق نمو مضطرد ومرتفع للناتج المحلي الإجمالي، وانجاز تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي. وبالعودة إلى واقع التجربة الآسيوية، ندرك بسهولة أن الدولة في البلدان الآسيوية الصاعدة(بما فيها الصين واليابان) قد امتثلت . إلى حد كبير . لهذين المعيارين. يبقى فحسب، أن

نوضح سبيلها إلى تحقيق ذلك. وتحضرنا في هذا الصدد، كل تلك السياسات الانتقائية والمستهدفة التي، خاضتها الدول هناك. نذكر من بين هذه السياسات(رمزي زكي، 2000.مرجع سابق: ص26): الاستثمار . بمقادير ضخمة . في البنى التحتية الضرورية للتصنيع والتصدير، والاستثمار في البشر، تعليما وصحة وإسكانا.. ناهيك، عن الاهتمام بسياسة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي. ثم هناك، السياسات المالية والنقدية المؤثرة على الأسعار والأجور والادخار والتي كان لها الفضل في إبعاد شبح التضخم في هذه البلدان. وفضلا عن هذه السياسات الخاصة بالقطاع الصناعي والاجتماعي، يجب إضافة السياسات الزراعية التي تمثل ركنا أساسيا للدولة التنموية، وبخاصة بالنسبة لبعض البلدان الآسيوية، مثل: تايوان وكوريا الجنوبية، حيث بادرت الدولة إلى إصلاحات زراعية، كان لها أثر حاسم في التطور الصناعي الذي شهدته هذه البلدان(J.P.Paulet,1999 :p76 et p77). بل، وذهبت الدولة إلى أبعد من ذلك؛ بإشرافها على مشتلات زراعة الأرز التي، تمثل على حد تعبير بيير جودي «حلة آسيا في زراعة الأرز»(P.Judet,1996)

ب . التحكم في التبادل الحر:

يبقى الجانب الثاني من تعريف كاستلس (التحول الجذري للعلاقة مع الاقتصاد الدولي). وفي هذا الصدد، فان عملية الإسقاط لا تختلف عن الجانب الأول من التعريف. فعلى غرار اليابان،استطاعت الدولة التنموية في آسيا، أن تقدم مثالا نموذجيا لإدارة وتسيير الانفتاح الخارجي، إن من جانب الاستيراد أم، من جانب التصدير. ففي البداية، يمكن القول أن دول شرق وجنوب آسيا استوحت سلوكها الحمائي من أفكار ف.ليست . التي سبقت الإشارة إليها . الخاصة بالحماية المؤقتة، والاستعداد للمنافسة الدولية. وهذا ما فعلته كوريا الجنوبية . بامتياز . حيث لم يلجأ هذا البلد إلى تحرير الواردات إلا، بعد اكتسابه للقدرة على التصدير.(محمود عبد الفضيل،2000.مرجع سابق: ص184). كما تمدنا تايوان بمثال آخر، عن تحكم الدولة في الواردات اعتبارا للمصالح الوطنية؛ من ذلك إصدار تشريع . في الثمانينات من القرن الماضي . يسمح للسلطات بتعديل التعريفة الجمركية . زيادة ونقصانا . في

حدود نسبة، تصل إلى 50%(محمد محروس اسماعيل،1997: ص98). وقبل هذين البلدين الناشئين، يمكن الرجوع أيضا إلى تجربة اليابان في هذا المجال، حيث قامت الدولة بفرض قيود صارمة على الواردات خلال خمسينات وستينات القرن الفائت؛ ولم تتجاوز نسبة الواردات الكلية من السلع المصنعة 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام 1978(محمود عبد الفضيل،2000.مرجع سابق: ص225).

في مرحلة ثانية، اتجهت معظم هذه الدول . كما نعلم . إلى التصدير في الأسواق العالمية بشكل متميز، إذ اكتسبت قدرات تنافسية معتبرة. لكن، هنا أيضا، كان للدولة اليد الطولي على أكثر من صعيد. ويشرح الراحل رمزي زكي ما "فعلته هذه اليد" بشكل مستفيض، نورد فيما يلي بعض ما ورد فيه:(رمزي زكي،2000.مرجع سابق: ص26، ص27)

فمن جهة، كان للدولة دورا أساسيا في دعم الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها البلدان الآسيوية في بعض الفروع التقليدية(صناعة المنسوجات والملابس) حتى، يتم استثمار هذه الميزة لأطول فترة ممكنة من خلال، الحفاظ على مستوى متدني ثابت للأجور بكل الوسائل(بما فيها حرمان العمال من حقوقهم السياسية والنقابية.). ثم، هناك السياسات المختلفة تجاه القطاع التصديري التي ستأتي لاحقا، متمثلة في العمل على استقرار أسعار الصرف، وإعفاء الواردات من المدخلات الضرورية للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، وتوفير التسهيلات المصرفية للمصدرين. ناهيك، عن تلك الرعاية المؤسساتية لهذا القطاع من خلال، تكوين مجالس لتنمية الصادرات والتنافسية، وإنشاء المناطق الحرة.هذا إذن، عن دور الدولة التنموية الآسيوية فيما يخص قطاع التجارة الخارجية. لكن، العلاقة مع الاقتصاد الدولي . كما نعلم . لا تتوقف فحسب، على التدفقات التجارية بل تشمل أيضا، التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهذه التدفقات لها صلة وثيقة بالتجارة الخارجية. ومن ثم، يتعين أيضا معرفة ما للدولة من دور في هذا المجال.

ففي ما يتعلق بالتدفقات المالية، لا بد من التذكير بدور الدولة الآسيوية الاستراتيجي والعملي، في تجنيب البلدان الآسيوية من الوقوع في فخ المديونية

الخارجية . والذي وقعت فيه جل البلدان النامية . وتجلى هذا الدور خاصة، في التقليل من فجوة الموارد من خلال «تشجيع المدخرات المحلية والعمل على الارتقاء بها باستمرار وذلك عبر توفير سعر فائدة حقيقي مجز ، وتنويع أجهزة تعبئة المدخرات المحلية وإحاطتها بمختلف أشكال العناية الحكومية، وتطوير سوق الأوراق المالية..»(المرجع السابق: ص27). وفي السياق نفسه، حرصت الدولة على عدم التعرض للضغوط الخارجية التي تنجم من الحاجة للاقتراض قصير الأجل ذو التكلفة المرتفعة، وذلك من خلال تكوين رصيد مهم للاحتياطات الدولية..(المرجع السابق: ص28)

فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة وان يختلف الموقف منها . نسبيا . حسب ظروف كل بلد، فمن الواضح أن الدول الآسيوية بمجملها أولت هذه الاستثمارات برعاية خاصة،عبر تقديم الحوافز والتسهيلات المختلفة؛ بغية اجتذابها للمساهمة في تنمية هذه البلدان. لكن، يجب القول أن عين الدولة لم تغفو تماما، عن جانب ضبط نشاط الشركات الأجنبية القائمة بهذه الاستثمارات، وبخاصة في بعض الدول مثل كوريا أو ماليزيا. وفي هذا البلد الأخير على سبيل المثال، فأمام التسهيلات الممنوحة للأجانب للاستثمار، هناك ضوابط محددة يتوجب أن يلتزم بها المستثمر نذكر منها:« ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية»(محمود عبد الفضيل،2000.مرجع سابق: ص48).

هكذا تتضح بجلاء . في ضوء التجربة الآسيوية . جوانب مهمة في العمل الفعلي للدولة التنموية؛ بما يترجم . إلى حد كبير . عناصر المفهوم الذي انطلقنا منه، سابقا. لكن، للحديث بقية عن الدولة التنموية، وبخاصة حول درجة فعالية ومشروعية عملها. وهذا ما يستوقفنا في الفقرة التالية.

3 . تحديات وآفاق الدولة التنموية:

إذا كانت الدولة الراعية والدولة الوطنية قد استنفذتا . كما رأينا في الفقرة الأولى . مشروعيتهما التاريخية، من جراء أزمة الفعالية(عدم انجاز الأهداف) التي آلتا إليها، فان الوضع مختلف بالنسبة للدولة التنموية التي، لم تشهد تلك الأزمة بل، كانت على

مستوى عال من الأداء، وقدرة متميزة على التكيف مع متطلبات التنمية، الداخلية منها والخارجية. لكن، يجب القول أن الدولة التنموية وعلى الرغم من نجاحها النسبي هذا، آلت هي الأخرى إلى عدد من الممارسات السلبية التي لا تقلل فحسب من درجة فعاليتها بل، يمكن . كما أشرنا إلى ذلك من قبل . أن تنسف صدقيتها ومشروعيتها؛ في حال استمرار هذه الممارسات.

إجمالا، تتصل هذه الممارسات بطبيعة النظام السياسي للدولة، و بسلوك الأعوان الخواص تجاه تدخل الدولة، وبآثار العمل الحكومي أو السياسات العمومية..(R.Boyer,1998)

بالنسبة للممارسات المتصلة بطبيعة النظام السياسي للدولة ، نذكر أنها انكشفت بجلاء في عاصفة الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 إلى حد؛ اعتبار هذه الأزمة ك « جزاء وفاقا لنظام الحكم غير الديمقراطي»(أمارتيا صن،2004: ص224). وتشمل هذه الممارسات كل ماله صلة، بنقص الشفافية والتعسف والفساد.ناهيك، عن التسلط السياسي القائم على تضييق وقمع الحريات الديمقراطية. وغني عن البيان، أن مثل هذه الممارسات ذات تأثير مدمر، على صدقية ومشروعية الدولة..

بالنسبة لسلوك الأعوان الخواص تجاه تدخل الدولة، يتعلق الأمر بالصعوبات التي تواجه الدولة في ضمان استجابة الأعوان الاقتصاديين الخواص . الخاضعون مبدئيا لمراقبة الدولة . للسياسات العمومية أو، في ضمان الحصول على المعلومات الصحيحة عن اختياراتهم وتوقعاتهم علما، أن هؤلاء الأعوان قد يلجئون . حسب نظرية التوقعات العقلانية . إلى تشويه تلك المعلومات..(R.Boyer opcité). ومهما يكن من أمر، يمكن الإشارة إلى ما حدث خلال الأزمة الآسيوية كمثال، عن تلك الصعوبات في المجال المالي؛ حيث نجم الانفلات الخطير للوضع من جراء، ضعف الدولة في مراقبة المصارف الخاصة والأسواق المالية. والنتيجة، أن هذه الصعوبات قد تعيد النظر في ذلك التوافق والتواطؤ بين المؤسسة والدولة الذي كان . كما ذكرنا آنفا . من بين سمات الدولة التنموية.

بالنسبة لآثار العمل الحكومي يجب القول أن الدولة التنموية لم تنجز كل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بالعمق المطلوب، وشاب السياسات العمومية الكثير من أوجه القصور. فضلا، عن بعض الأخطاء في التخطيط الاستراتيجي وفي التقديرات، اللذين اعتمدتهما تلك السياسات. وفي هذا الصدد، نشير على سبيل المثال، إلى مسألة توزيع الدخل. فالنجاحات الباهرة للدولة التنموية على صعيد النمو الاقتصادي، غطت بشكل ما عن عجزها الملحوظ في حل هذه المسألة. فعلى الرغم، من التحسن النسبي لمستوى الدخل الذي تحقق إلا أن توزيع الدخل والثروة « ظل على درجة عالية جدا من التفاوت، وأن نموذج التوزيع لم يتطور لصالح الفقراء..»(رمزي زكي،2000.مرجع سابق: ص120) وهذا جانب له تأثيره السلبي أيضا، على صورة الدولة التنموية وبالتالي، على صدقيتها ومشروعيتها.

يجب أن نضيف في الأخير،أن كل هذه الممارسات وان لا تمثل أزمة . بالمعنى الكامل للكلمة إلا أنها، تكشف عن حدود هذا النمط من الدولة، والتي تستدعي مراجعة نقدية لسلوكه وآلياته، وبخاصة باتجاه استيعاب المتطلبات الجديدة لما يسمى المجتمع المدني من جهة، و المتطلبات العالمية للتنمية، من جهة أخرى.

ثالثا: خلفية نظرية..

بعد مقاربتنا التاريخية السابقة لبعض أنماط تدخل الدولة، سنعكف الآن على توضيح الخلفية النظرية، التي تؤسس لهذا التدخل. سعيا، إلى التقاط أهم التصورات و منطلقات التحليل، في الجدل المستمر حول هذه المسألة .

1 . "التقنين" و"الضبط"(réglementation et régulation):

في التقليد الليبرالي عامة، تعتبر الدولة ك "عنصر خارجي" عن النظام الاقتصادي. ومن ثم، يأتي الاعتراض قويا، على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ بالنظر إلى الإرباك الذي سيسببه هذا التدخل في عمل "اليد الخفية" المعهود، على صعيد تخصيص الموارد وتوجيه الأسواق. لكن، في الواقع، هذا الاعتراض . في جوهره . هو مجرد "إعلان مبادئ" للأيديولوجية الليبرالية، ليس إلا. فإذا عدنا إلى

تحليل الرأسمالية . كنمط للممارسة الفعلية لليبرالية . فما أبعد هذا الإعلان، عن الواقع والفكر معا. وهذا ما يفسر . باعتقادنا . وجود نظريات قائمة بذاتها؛ ضمن التيارات الليبرالية المعاصرة(نظريات التقنين)، تبحث . بطريقتها الخاصة . في أسس وأساليب تدخل الدولة. فضلا، عن تلك النظريات غير الليبرالية التي تنطلق من إعادة نظر جذرية في فعالية النظام الرأسمالي برمته (نظريات الضبط).

أ . نظريات "التقنين":

تنطلق هذه النظريات من الإقرار بوجود عيوب في عمل الأسواق؛ ناجمة عن "شوائب" في صورة العالم الحقيقي، مقارنة بالصورة المفترضة في سوق المنافسة الكاملة(F.Teulon,1997.opcité :p42). وتحيل هذه الشوائب في نهاية المطاف، إلى تلك« القطيعة بين البحث عن المصالح الخاصة للمستهلكين والمنتجين، وإشباع الحاجة العامة»(F.Levêque,2004 : p 7) . ومن أمثلة تلك الشوائب، التي يركز عليها التيار الفكري المعروف بـ "اقتصاد الرفاه"، نذكر: وجود آثار خارجية(externalités)، وجود احتكار طبيعي، وجود خيرات(سلع) جماعية(biens collectifs). وفي ضوء تصور تيار "اقتصاد الرفاه" المذكور، يجد تدخل الدولة مبرره في الحالات الثلاث من خلال« قيادة اليد الخفية والتأثير في سلوك المستهلكين والشركات»(ibid : p10). وفيما يلي توضيح موجز، لهذه الحالات الثلاث:

بالنسبة للآثار الخارجية، الايجابية منها والسلبية، يتعلق الأمر باعتبار الآثار، الناجمة عن قرارات عون اقتصادي ما على وضعية عون اقتصادي آخر، مثل: الآثار الايجابية و السلبية على التجارة في حي ما، لإقامة موقف للسيارات بالقرب من المكان(P.Delfaud,1993 : p108). وبالنظر إلى أن هذه الآثار لاُ تقوم بالأسعار، فان السوق عاجز عن تصحيح الأضرار التي يمكن أن تصيب عونا اقتصاديا ما وبالتالي، يتطلب الأمر تدخل الدولة للقيام بذلك(ibid : p108).

الخيرات الجماعية، تطرح إشكالا مماثلا، من زاوية تمويل أو إنتاج هذه الخيرات، ذات المردودية "غير المعرفة" بالنسبة للمستثمرين الخواص. ومن ثم، فان حل هذا

الإشكال يكون خارج منطق السوق، ويستدعي تدخل الدولة(J.Fontanel,2005a : p27 et p28).

الاحتكار من جهته، يضر بالمستهلك(في حالة رفع الأسعار). ولتصحيح هذا الوضع لا مفر من تدخل الدولة بشكل أو بآخر(تقنين نشاط المحتكر من خلال الضرائب مثلا).

هذا باختصار،عن تصور"اقتصاد الرفاه" ومدرسة "الاقتصاد العمومي" المنبثقة عنه. مع الإشارة، أن ثمة اختلافات في الموقف من التقنين داخل هذه المدرسة نفسها، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة وفعالية سلوك المقنن(le réglementeur)(F.Levêque,2004.opcité : pp11-14). كما أن هذه المدرسة برمتها، قد تم "اختراقها" من قبل اتجاهات أخرى، نذكر منها: ما اصطلح عليه الاقتصاد العمومي الجديد الذي يتناول عيوب أو شوائب المقنن (الدولة) نفسه؛ وسبل تصحيحها. ومن هذه العيوب: اللاتماثل في المعلومات بين المقنن والخاضع للتقنين، تفضيل المصالح الشخصية للمقنن، و ضعف صدقية المقنن..(ibid. : p15 et p16)

إجمالا، يمكن القول أن أفكار اقتصاد الرفاه والمدارس المختلفة للتقنين العمومي، وان تصب في مجرى الفكر الليبرالي فإنها، تكشف عن حقائق مهمة حول دور ووظائف الدولة، وبخاصة على صعيد التحكم في بعض المشكلات المعاصرة للتنمية والتبادل الحر، مثل: التلوث، الجريمة، سلوك الهيمنة والاحتكارات العالمية..

ب . نظرية الضبط :

تستند هذه النظرية . التي ذاع صيتها في السبعينات من القرن الفائت . على ثلاثة روافد(J.P.Delas,2001.op cité.p55): التحليل الماركسي(في البعد التاريخي . الاجتماعي و الدور المحوري للعلاقة الأجرية)، والتحليل الكينزي (في دور الدولة)، والتحليل المؤسساتي(في دور المؤسسات المختلفة: الشركات، النقابات، الدولة،المجموعات الاجتماعية.). وانطلاقا من هذه الروافد، اتجهت هذه النظرية إلى توضيح بعض الأسس الهامة لتدخل الدولة، في التاريخ الحديث للرأسمالية نذكر منها:

تلك التسوية التاريخية بين العمل ورأس المال التي طبعت النظام الفوردي في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية و، دور الدولة في توزيع الدخل على أساس قاعدة فيكسل(la règle de Wicksell) التي توصي بتوجيه أو، ترشيد الأجور والأسعار، بما يضمن زيادة معتدلة للأسعار ونمو سريعا للاستهلاك والتوظيف(ibid. : p55 et p56).

على صعيد آخر، انصبت نظرية الضبط على كشف أبعاد الأزمات التي، مافتئت تعصف بالاقتصاديات الرأسمالية سعيا، إلى إبراز حدود السوق في عملية الضبط الاقتصادي وبالتالي، ضرورة تدخل الدولة بشكل أو بآخر، وفق متطلبات المرحلة التي تجتازها الرأسمالية. وبهذا الخصوص، يستوقفنا تحليل أحد الممثلين البارزين لنظرية الضبط: ميشال اجلييطا(Michel Aglietta)، في الطبعة الأخيرة من كتابه الأساسي(الضبط والأزمات في الرأسمالية)(M.Agliétta,1997 :p464) حيث يوضح اجلييطا أن عملية الضبط . خلافا لعملية التقنين . تقوم على اعتبار لدور الدولة ليس كعامل خارجي على النظام أو مجرد أداة بل، كمؤسسة قائمة بذاتها، ذات التزامات ومسؤوليات كبرى، في إذكاء وتحفيز قوى الإنتاجية والنمو و"إحياء الأمة"..(ibid. : p464) ويحدثنا أجلييطا بهذا الخصوص عن ما يسميه "الدولة المستثمرة " ذات الدور الحاسم في تكوين، ورعاية، وتجديد الموارد البشرية..(ibid : p466) وأيضا، في مكافحة التضخم وضبط الأنظمة المالية..(ibid : pp467-469)

2 . في الاقتصاد الصناعي..

ضمن اتجاهات التحليل المعاصرة للمسألة، تستوقفنا كذلك تلك الإسهامات القيمة التي، تنتمي لفرع الاقتصاد الصناعي الدولي. ولعل أهمها تلك التي، تُعنى بتحليل الجانب الاستراتيجي للسياسات التجارية والصناعية والتكنولوجية للدولة.

أ . السياسة التجارية الإستراتيجية:

تمخض مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية من أعمال جيمس براندر(James Brander) وبربرا سبنسر(Barbara Spenser) في بداية الثمانينات من القرن

الفائت والتي، أسست لما اصطلح عليه الحمائية الجديدة. وتنطلق هذه الأعمال من فكرة أساسية مفادها أنه في ظل المنافسة الألغوبولية السائدة للأسواق، بالإمكان (والمطلوب) لجوء الدولة إلى سياسات تجارية(أو صناعية) إستراتيجية، كفيلة بتحقيق مكاسب مهمة لها من خلال، تعديل شروط المنافسة لصالح الشركات الوطنية..(M.Rainelli,1999a : p88) بل، ويذهب نموذج براندر وسبنسر إلى أبعد من ذلك، ويخلص إلى نتيجة أساسية هي: أن التدخل العمومي لا مفر منه، « ولا بديل عنه»(ibid : p89).

وتقوم هذه المقاربة . كما يرى فيليب باربي . على افتراض أساسي هو وجود شكل من التواطيء(collusion) بين الشركة المحلية والدولة ومن ثم، تطابق مصالحهما(P.Barbet,1997.op cité.p73).

في السياق نفسه، تأتي أعمال الاقتصادي الأمريكي البارز بول كروجمان الذي يرى بأن اللجوء إلى سياسة تجارية إرادية(volontariste) قد يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني في بلد ما على حساب بلدان أخرى إذا ما استطاع إيجاد وسيلة لضمان تفوق(أسبقية) الشركة الوطنية، في الاستفادة من الأرباح غير العادية، على الشركة الأجنبية.. هذه الوسيلة إنما هي السياسة التجارية الإستراتيجية؛ متمثلة في تدعيم الصادرات وتقييد الواردات، مثلا(P.Krugman,1999 : p201).

هذا، ومن الأهمية بمكان التوقف قليلا، عند بعض مبررات اللجوء إلى هذه السياسات التجارية الإستراتيجية، بالنظر لعلاقتها الوثيقة بالمسألة التي تشغلنا هنا، وهي مسألة تحكم الدولة في التبادل الحر والتنمية؛ بغية إسناد ما تقدمنا به من فرضيات في هذا الشأن.

فضلا، عن تلك المبررات التي يمكن أن نستشفها من نموذج براندر وسبنسر . المشار إليه أعلاه . والخاصة، بتقليص هيمنة ونفوذ الشركة الأجنبية، واستخلاص جزء من ريعها(من خلال فرض تعريفة أو دعم الصادرات) هناك من جهة ثانية، المبرر الهام الخاص، بالموفورات الخارجية(les économies externes)؛ حيث يصبح تدخل الدولة ضروريا ومرغوبا لـ "تدخيل الخارجات"(internaliser les

externalités) . على حد تعبير جاك فونتا نيل .(J.Fontanel,2005b : p18) ؛ باتجاه تشجيع الشركات التي تخلق موفورات خارجية ايجابية من خلال، دعم الإنتاج وبرامج البحث والتطوير(A.Bouët,1998 : p155). من جهة ثالثة . وفي نفس السياق . هناك المبرر الخاص بتدعيم التنافسية من خلال، الاستمرار في فرض تعريفة مرتفعة على الواردات(حماية السوق الوطنية) إلى حين، انتفاء حاجة المؤسسة الوطنية لذلك...(ibid. : p157)

نشير في الأخير، إلى أن مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية، وان تعرض لانتقادات عديدة، طالت الفرضيات والحجج التي ينطلق منها(تعدد المؤسسات التي تدخل السوق، عدم التيقن من النتائج، صعوبة تقييم الموفورات الخارجية، عدم التحكم في المعلومات، إمكانية الردع..)(P.Krugman,1999.opcité.pp208-214) إلا أنه، يضع خطاب التبادل الحر موضع تساؤل؛ على الأقل من جهة الممارسة الفعلية.

ب . الإستراتيجية الصناعية:

ليس بعيدا، عن الإطار الذي يحدد لجوء الدولة إلى سياسات تجارية إستراتيجية، تنشأ أيضا ضرورة لاعتماد الدولة سياسات صناعية للغرض نفسه و/أو لأغراض أخرى. وتندرج هذه السياسات ضمن ما يعرف بالسياسات الهيكلية للدولة؛ التيُ تعنى بالمدى الطويل.

وتتضمن الإستراتيجية الصناعية تحديدا، مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة سواء، لمساعدة المؤسسات الصناعية . مباشرة . أم، لتغيير البيئة المحيطة بهذه المؤسسات(F.Teulon,1997.opcité.p53). ويتم التمييز عادة، بين نوعين من الاستراتيجيات الصناعية: الاستراتيجيات الدفاعية والاستراتيجيات الهجومية(J.Fontanel,2005a : pp83-85).

الاستراتيجيات الصناعية الدفاعية تنصب أساسا،على إحداث تغييرات عميقة في بنية الأسواق . على غرار السياسة التجارية الإستراتيجية . من خلال إجراءات الدعم أو الحماية. ويأتي تدخل الدولة هنا، إما لإنقاذ أو إعادة تأهيل صناعات أو مؤسسات

إستراتيجية تعاني من اختلال هيكلي معين (صناعات الحديد والصلب، صناعة المنسوجات والملابس، مثلا)؛ وإما للتكفل بالآثار التي يمكن أن تترتب عن إعادة هيكلة هذه الصناعات(البطالة مثلا). مع الإشارة، إلى أن هذا التدخل قد يتوجه لمؤسسات خاصة أو عمومية . على حد سواء .

الاستراتيجيات الصناعية الهجومية، تنصب على ترقية بعض الصناعات الإستراتيجية أو، بعض الفروع الواعدة أو الجديدة(مثل الفروع التكنولوجية)، وتدعيم قدراتها التنافسية من خلال برامج تمويل البحث والتطوير، والطلبيات العمومية(les commandes publiques)..

و على غرار مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية، نشهد اليوم جدلا حول حدود السياسات الصناعية في ضوء تجربة البلدان المتقدمة(الأوروبية تحديدا) التي كشفت عن بعض المساوئ في هذه السياسات(عدم توافق العلاقة بين هذه السياسات والسياسات الاجتماعية، الأثر السلبي للأدوات المستعملة..)(ibid. : p84). لكن، في كل الحالات، لم يؤد ذلك إلى التخلي عن هذا المفهوم بل العكس، ما يلاحظ هو عودته القوية بشكل جديد من خلال التركيز على « تحفيز البحث والتطوير، و تدعيم التنويع بفضل إعطاء الأولوية لنشر المعرفة العلمية، التكنولوجية..والمساهمة في خلق مزايا نسبية جديدة»(J.L/Gaffard,2006 : p31)؛ باتجاه إستراتيجية صناعية مهيكلة(stratégie industrielle structurante)؛ تقوم على ما يسمى "أقطاب التنافسية"..(ibid. : p37)

ج . في نظرية "النمو ذاتي . المركز" (croissance endogène)..

هذه النظرية . الليبرالية في الأصل . تؤسس لتدخل متعدد الأوجه للدولة؛ كضمان لاطراد النمو(F.Teulon,1997.opcité.p58). من جهة، باعتبار الموفورات الخارجية في ميادين البحث والتكوين والتربية والبنى التحتية(E.Magnim,2002 : p34) و،باعتبار أن النفقات العمومية في هذه المجالات ليست عبئا، بقدر ما هي وسيلة لتحسين فعالية المؤسسات الخاصة من خلال تأثيرها على الإنتاجية، من جهة أخرى..(F.Teulon,1997.opcité.p58).

خاتمة

تضمن مقالنا، مقاربة تاريخية ونظرية موجزة لموضوعة الدور الاقتصادي للدولة. وفيما يلي نحاول تثبيت بعض استنتاجاتنا الرئيسية:

الاستنتاج الأول: أيا كان الإطار الزماني والمكاني للحياة الاقتصادية، لا يمكن الالتفاف حولمسألة ضرورة تدخل الدولة، إن على الصعيد النظري أم، على الصعيد الأمبريقي.

الاستنتاج الثاني: المطلوب هو إعادة تركيز النقاش حول هذه المسألة، باتجاه الأشكال الملائمة لهذا التدخل.

الاستنتاج الثالث: في سياق الظروف الراهنة، حاجتنا . كبلدان نامية . هي إذكاء دور الدولة في العملية التنموية، مع مزيد من تواطئها الفعال في تدبير الشأن التنموي، وانفتاحها السياسي في تدبير شؤون المجتمع، بوجه عام.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1 . أمارتيا صن.2004.التنمية . حرية. ترجمة شوقي جلال.عالم المعرفة. العدد303.شهر ماي.الكويت. ص224

2 . أمين،سمير.1997. في مواجهة أزمة عصرنا. سينا للنشر/ مؤسسة الانتشار العربي. القاهرة/ بيروت. ص.62

3 . أمين، سمير.1985. «الاقتصاد العالمي والعالم الثالث». دراسات عربية. العدد 8. يونيو. ص3

4 . حبيب، كاظم.1995.« مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية». في كتاب: دراسات في التنمية العربية . الواقع والآفاق . مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت. ص 210 .

5 . زكي، رمزي.1999(أ). «آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن». العربي. العدد482. شهر جانفي. الكويت. ص.11

6 . زكي، رمزي.1999(ب). «صعود وهبوط الكينزية العربية». العربي. العدد493. ديسمبر. الكويت. ص.88

7 . زكي، رمزي.2000. المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية. المدى. دمشق. ص26

8 . عبد الفضيل، محمود.2000. العرب والتجربة الآسيوية . الدروس المستفادة . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص.224

9 . محمد محروس اسماعيل.1997. اقتصاديات الصناعة والتصدير. مؤسسة شباب الجامعة. الأسكندرية. ص98.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Agliétta, M.1997.Régulation et crises du capitalisme .Odile Jacob.Paris. p 64

2- Barbet, P.1997.Les échanges internationaux.Librairie GenéraleFrançaise.Paris p 33.

3- Bouët, A.1998.Le protectionnisme.Vuilbert.Paris. p155

4- Boyer, R.Nov1998 .Etat, marché et développement : Une nouvelle synthèse pour le XXIeme siècle ?.[en ligne].URL : www.cepremap.cnrs.fr pp10-14

5- Delas,J.P.Economie contemporaine.Ellipses.Paris.p 393

6- Delfaud, P.1993.Les théories économiques.Bouchène.Alger. p 108

7- Evans, P.1992.L'etat : problème ou solution ?[en ligne].URL : www.fundp.ac.be

8- Fontanel, J.2005a.Analyse des politiques économiques.OPU.Alger. p 27,p28

9- Fontanel, J.2005b.Evaluation des politiques publiques.OPU/ Université P.Mendes.Alger/Grenoble. p108

10- Granou,A/ Y.Baron/ B.Billaudot.1983.Croissance et crise.PCM.Paris. pp 181-218

11- Gaffard,J-Luc.2006.« Vers une nouvelle politique industrielle».Lettre de L'OFCE.№ 269.dans : Problèmes économiques.15Février 2006. p 31

12- Judet, P.1996. «Développement de l'Asie et le rôle de l'état».Fiche № 19.IREPD.Grenoble.

13- Judet, P.2000.Etat et développement : une réflexion en pleine évolution. [en ligne].URL : www.alliance21.org

14- Krugman,P.1999.La mondialisation n'est pas coupable.Casbah .Alger.p201

15- Levêque, F.2004.Economie de la reglementation.La Decouverte.Paris.p7

16- Magnin,E.2002.«Le role des institutions».Alternatives-économiques.Hors-serie.№ 53.p 34

17- Penasa,S et Tiran.1996.Développement,crises,globalisation.Ellipses.Paris p 25

18- Paulet,J.P.1999.L'Asie et la mondialisation-croissance et crises.Ellipses.

Paris.p 76,p 77
19- Rosanvallon, P.1995.La nouvelle question sociale.Le Seuil.Paris.p17
20- Rainelli, M.1999a.La nouvelle théorie du commerce international.Casbah.
Alger.p88.
21- Rainelli, M.1999b.L'organisation mondiale du commerce.Casbah.Alger. p12, p13
22- Schneb, R.1963.Libre échange et protectionnisme.PUF.Paris.p79
23- Samuelson,A.1993.Les grands courants de la penséeéconomique.OPU.Alger p465, p466
24- Teulon, F.1997.Le rôle de l'état dans l'économie.Le Seuil.Paris.p73

الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية

د/ شهرزاد زغيب
قسم الاقتصاد
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم مند أ وخر الثمانينات من القرن الماضي يجعل من غير ممكن إغفال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل النشاط الاقتصادي. ولذلك تتجه اليوم الدول المغاربية لتتنافس على جذب هذا النوع من الاستثمار اقتناعا منها بالدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق. ونحاول في هذه الورقة معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته المباشرة بالتنمية الاقتصادية.

Abstract

Because of the significant transformations which the economic scene has been witnessing since the 1980's, direct foreign investment is now considered the engine for economic activity in the Maghreb countries. The latter, like other countries in other parts of the world, compete to attract foreign investment which is regarded as key to economic development and the emergence of a market economy. In this paper, we analyse the constraints facing foreign investment in the Maghreb region and its relation with economic development.

مقدمة:

لقد شهدت المنطقة العربية تحولات هامة على الصعيد الإقتصادي والسياسي خلال السنوات الأخيرة، حيث أخذت غالبية بلدان هذه المنطقة تعمل جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية لتكون أداة أساسية لها في مسعاها لتحقيق التنمية الشاملة. إن الإطار العام للتنمية قد تغير بصورة كبيرة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بحيث انعكس ذلك على دور الاستثمار الأجنبي وعلى السياسات

الحكومية الموجهة نحوه. ونتيجة لذلك أصبحت معظم بلدان المنطقة العربية تتسابق نحو إستقطاب هذه الإستثمارات معتمدة في ذلك على سياسات الإنفتاح من برامج الخصخصة وإجراءات الإصلاح والتحفيز، بعدما شعرت بأهميته في تحقيق التنمية المرتقبة وتوفير عوامل الإنطلاق المفتقدة. والبلدان المغاربية كغيرها من البلدان العربية شعرت بالعجز في تحقيق التنمية دون اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي الذي يمكن أن توضع له سياسات تخدم أساسا أهدافا تنموية عبر مساهمته بموارده المالية وقدراته التكنولوجية في بعض المجالات وبعض المشاريع التي تحددها إحتياجات هذه البلدان.

إشكالية البحث:

بالنظر إلى وضعية اقتصاديات البلدان المغاربية برز نقاش حاد حول موضوع الإستثمار الأجنبي وما يجلبه من مكاسب، يجعلنا نتساءل عن أهمية هذا الإستثمار والى أي مدى تمتد مشاركته في التنمية؟ وهل يقدم على الإستثمار في مشروعات تتصل بنقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية الدقيقة التي تحتاجها هذه البلدان لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية ؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات المذكورة أعلاه إستندنا إلى الفرضيتين التاليتين:

-الإستثمار الأجنبي المباشر عامل حاسم في عملية التنمية.

– مناخ الإستثمار في البلدان المغاربية يحتاج إلى المزيد من المحفزات لزيادة جذبه، ولهذا لابد من تحسين العناصر الجاذبة له.

أهداف البحث:

تحدد أهداف البحث في نقطتين رئيستين:

– معرفة أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية؛

– كشف عن واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية و آثارها على التنمية.

منهجية البحث:

إعتمدنا على الأسلوب التحليلي لواقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية بإستنا دنا إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالجزائر، تونس، المغرب و المتوفرة عبر شبكة الأنترنت والمجلات. وقسمت هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالتنمية الإقتصادية.

المحور الثاني: إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية.

المحور الأول:

الإستثمار الأجنبي و علاقته بالتنمية الإقتصادية

إن تحديد علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية يحتم علينا التطرق أولا إلى أهم التعاريف التي جاءت لتوضيح شكله، و ثانيا إلى أهم محدداته التي تساهم في جعله أكثر فاعلية في البلد المضيف و ثالثا نستخلص دوره في التنمية الإقتصادية.

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن الإستثمار العالمي غير محدود ويحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة حسب نوع الإستثمار بسبب عوامل عديدة أهمها[1]:

-الإختلاف في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات مثل حجم الشركة أو مدى درجة أو دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها أو الخدمات التي تقدمها؛

-الإختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الإجتماعي والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الإستثمار الأجنبي.

-العوامل المرتبطة بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الإستثمارات المالية، الفنية والأخطار التجارية وغير التجارية.

بالرغم من هذه العوامل التي تميز بين نوعين من الإستثمار الأجنبي(المباشر وغير المباشر)[2] إلا أنه يمكن أن يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين[3].

كما يمكن أن ينظر للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنتقال رأس مال يوافقه إشراف مستثمر من قبل المستثمر طبقا للحصة التي يملكها في أسهم الشركة أو الفرع الخارجي.

و قد يظهر في شكل النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة والتسيير والإشراف على مشروعات إستثمارية نشأت في اقتصاد ما من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقتصاد آخر [4]. بالإضافة إلى ذلك يمكن إعتباره كل تحرك للأموال إلى مؤسسة أجنبية أو كل إمتلاك جديد لجزء أو حصة ملكية لمؤسسة أجنبية بشرط أن يكون المقيم داخل البلد له حصة أكبر في المؤسسة[5].

ومهما يكن فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل توسعا إقليميا لفعاليات رأس المال الخاص، لإن بعض الدراسات أثبتت أن القسم الأكبر من تنقلات رأس المال الخاص هو من نصيب الإستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير المرتبطة بتنقل قوة العمل.

ضمن هذا نجد "**دانينغ**" يؤكد أن السمة الخاصة للإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في أن الشركة المستثمرة تشتري السلطة التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفرع الخارجي، زيادة على ذلك أن هذا النوع من الإستثمارات يساعد على تطور الإقتصاد العالمي بقدر أكبر من الإستثمارات في المحفظة (الإستثمارات غير المباشرة)[6].

إذن من التعاريف السابقة يمكن أن تظهر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بثلاثة أنواع أساسية هي:[7]

1- تتميز بالتبعية الإقتصادية الكاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها نظرا لإن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة نتيجة ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

2- تتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف.

3- تظهر هذه الإستثمارات التي تخدم السوق من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع، وتقام هذه الأخيرة في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى ما يمكن من التكاليف الإنتاجية وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

و في سياق مواز يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق المحددات التالية[8]:

- **البحث عن المصادر**: يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول و لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط و الغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.
- **البحث عن الأسواق**: يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة للإستثمارات و لا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **البحث عن الكفاءة**: يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- **البحث عن الأصول الإستراتيجية**: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك توجد تصنيفات أخرى لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر التي تتحدد من وجهة نظر المستثمرين للدولة المصدرة أو للدولة المضيفة، وهذا كما يلي[9]:

أ- **من وجهة نظر الدولة المصدرة**: يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

1-**الأفقي**: يهدف إلى التوسع الإستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

2-**العمودي**: ويتميز بنوعين هما:

- الإستثمار العمودي الخلفي: ويهدف إلى إستغلال المواد الأولية.
- الإستثمار العمودي الأمامي:ويهدف إلى الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع.

3-**المختلط:** يشمل هذا النوع، النوعين المشار إليهما سابقا.

ب-من وجهة نظر الدولة المضيفة:

يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف، منها الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، و الإستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية.

ومهما كان نوع الإستثمار فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الإستثمارات المخصصة لإكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر، ويكون هدف هذا الأخير هو إمتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.

ثانيا:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر أي نشاط إستثماري مهما كانت طبيعته بمجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعا للإقبال على الإستثمار في أي بلد أو الإنصراف عنه ونعني بتلك العناصر المحددات التي تؤثر في مسار هذه الإستثمارات وأهمها[10]:

-**الإستقرار السياسي:** إن المحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الإقتصادي، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب للحكومات وإنقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.

-**الجانب الإقتصادي:** يعتبر هذا الجانب أساسي ومهم في إستقطاب الإستثمار الأجنبي لأنه يتحدد بعدة عوامل: عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت إلى إستقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب، و يمكن أن نلخص ذلك في الشكل التالي:

المخطط(1):

المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيف

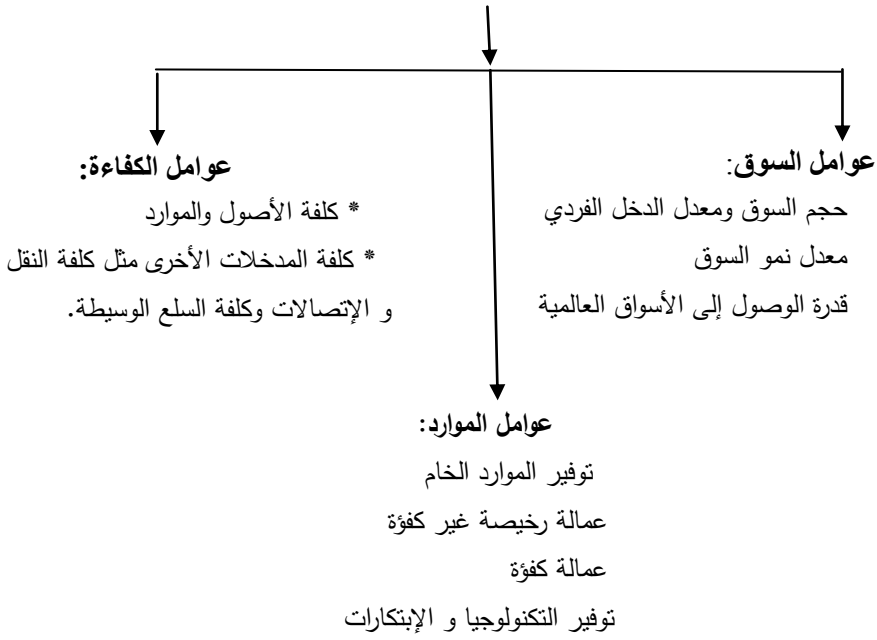

المصدر:د.عيسى محمد الغزالي: الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف و قضايا– سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004، ص 4

–موقع الدولة المضيفة من الإتحادات الإقتصادية: هذا الجانب ذو أهمية كبيرة لأن هذا الموقع سيسهل عملية إقتحام المستثمر الأجنبي لأسواق الدول المنضمة إلى هذه الإتحادات وهذا لوجود مبدأ حرية التبادل التجاري بين دول الإتحاد.

-الجانب التشريعي: إن إستقرار وتوحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الإستثمار وتحديث القوانين لتسهيل الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لجذب الإستثمارات الأجنبية.فعدم وجود قانون شامل للإستثمار وتبعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة

للإستثمار فهما صحيحا، بالإضافة إلى أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق القانون يؤدي إلى مفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الحالات على تمييز مجحف، ولهذا فالأهمية من وجود القانون هو التطبيق الفعلي لهذا القانون.

-الجانب الإجتماعي والثقافي: تعتبر عملية إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الإجتماعي والثقافي للبلد المضيف من أهم الإعتبارات في جذبه خاصة إذا تعلق الأمر بالنقابات، لأن الصراعات النقابية تؤثر بشكل مباشر في عملية جذب الإستثمار الأجنبي ولهذا نجد على سبيل المثال تونس والمغرب تحاول كل منهما إدخال الكثير من المرونة على تشريعاتها الخاصة بعلاقات العمل من أجل جعل سوق العمل جذاب للمستثمر الأجنبي.

-الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي للبلد المضيف يعتبر عاملا مهما في جذب الإستثمار الأجنبي لأنه يعمل على تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة لمتطلبات المشروع.

لكن التجربة العملية قد أثبتت أن مجرد توفير هذه العناصر لا يعني بالضرورة ضمان لنجاح العملية الإستثمارية، لأنه توجد مشروعات إستثمارية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس الظروف المحيطة بالمشروع، إذن الأمر يتعلق بالجهود التي يبذلها المستثمر ضمن الوضع السائد في البلد المضيف وبمدى قدرته على إدارة إستثماراته بموضوعية.

ثالثا:الإستثمار الأجنبي والتنمية:

إن النمو والتنمية عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين ويجمعهما قاسم مشترك، وهو كيفية مواجهة التخلف وتحديد عوامل التقدم الإقتصادي.

فيمكن أن ينظر إلى النمو على أنه حركة تطور تلقائي تتم في كل المجتمعات على إختلاف نظمها أو كعملية من عمليات التاريخ الطبيعي التي تتم بصورة طبيعية بمعنى توسع الجهاز الإنتاجي في إتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الإقتصادي، في حين أن التنمية هي عملية إحياء وتطوير حضاري شامل لكل

جوانب الحياة في المجتمع[11] أي عبارة عن تغيرات مرحلية تقود إلى تغيرات وتحولات النظام الإقتصادي والإجتماعي.

ضمن هذا الإشكال تحددت عدة عوامل تعمل على تحقيق التنمية المفتقدة ومن بينها الإستثمار الأجنبي الذي أعتبر جوهريا لعمليتي النمو والتنمية، حيث يمكن التمييز بينهما على أساس أن الأول يرتبط بالمحور العمودي للإستثمار أو رفع إنتاجيته، والثاني يرتبط بالمحور الأفقي للإستثمار أي زيادة حجمه الكمي بمعنى زيادة الهياكل والمرافق الإنتاجية والخدمية[12].

وحسب ما جاء في دورة وصفها "**Higgins**" إن أهم عامل في عملية النمو هو عامل تراكم رأس المال الذي يعد شرطا أساسيا في زيادة الإنتاج وتنمية مداخيل الأفراد وترقية الإدخار العام اللازم لدفع وتنشيط الإستثمارات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1):

دورة **Higgins** لعملية النمو

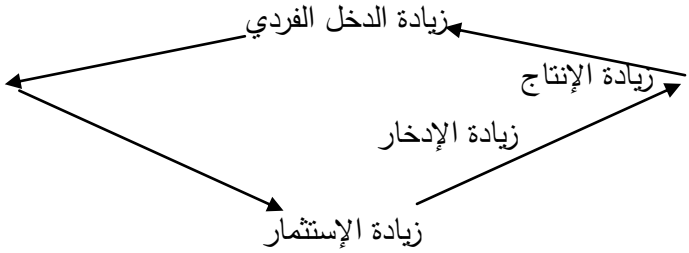

المصدر: د.مرداوي كمال: "الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة" الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة، 3-5/10/2004 ك.ع.أق.و.ع.ت جامعة سطيف.

انطلاقا من هذا تأكد بالنسبة لكثير من الدول النامية و من بينها الدول المغاربية ضعف قدراتها الذاتية وعجز إمكانياتها الخاصة عن تحقيق تنميتها المنشودة، ولذلك

لم تخف حاجتها الملحة لضرورة مساهمة رأس المال الأجنبي بفاعلية في التنمية، والبحث عن إمكاناته وآلياته وأشكاله، أي دراسة كل ما يتصل بتوظيف رأس المال في تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية وصولا إلى تصفية كل مظاهر التخلف الإقتصادي والإجتماعي خلال فترة زمنية محددة.

ولهذا منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي، لم تعد المواقف والأحكام المتبناة بخصوص الإستثمار الأجنبي هي ذاتها المتبناة حاليا زمن العولمة والتوجه نحو اقتصاد السوق. فالإستثمار الأجنبي الذي أعتبر ولمدة طويلة من قبل العديد من الدول النامية كأداة نهب وإستنزاف للخيرات الإقتصادية المحلية نحو البلد الأم ومن ثمة إعتبر كأكبر عائق من معوقات التنمية و التطور في هذه الدول، أصبح الآن ينظر إليه كأهم عامل من عوامل النمو والتطور لأنه[13]:

-إعتبر أهم المصادر الأساسية في توفير رؤوس الأموال ومناصب العمل والتكنولوجيا، وغيرها من العوامل التي تفتقدها هذه الدول، والتي تعتبر عوامل أساسية لإحداث تنمية اقتصادية؛

-يعد أحد أبرز الدعامات المساعدة على تعزيز المركز التنافسي وتقوية القدرات التنافسية للدول المتخلفة محليا ودوليا. فهذه الدول بحاجة إلى كل ما من شأنه أن يعزز قدرة مؤسساتها على مجابهة تحديات المنافسة في أسواقها المحلية سواء ظهرت في شكل تدفقات سلعية واردة أو في شكل مؤسسات أجنبية قائمة[14].

وعلى هذا الأساس نجد أمريكا تحولت في فترة قصيرة إلى أقوى دول العالم إقتصاديا بفضل الإستثمارات الأجنبية كما يقول "**هانز بخمان**": **لم يكن من الممكن فعلا تحقيق التنمية الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا بأبعادها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوربية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا واستراليا**[15].

إذن يمكن إعتبار التنمية في هذا الإطار (الوضع الأمريكي) هي عملية النمو المعجل الذي يجري في مدى زمني محدد عبر تحويل جزء من الموارد المالية إلى

طاقات إنتاجية، بمعنى لا تعدو أن تكون غير إستثمارات مكثفة ومخططة تجري إدارتها وفق إستراتيجية واضحة ومحددة[16]، من أجل تحقيق منافع عديدة خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المضيفة التي تعمل على:

- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة؛
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير ؛
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبي.

المحور الثاني

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المغاربية

لا خلاف حول إحتياج البلدان المغاربية إلى إستثمارات كبيرة توضع في خدمة التنمية الشاملة، ولا خلاف أيضا حول ضرورة السعي للحصول على موارد خارجية للإستثمار بشكل يسمح بتوظيفها في مشروعات تنموية، إلا أن عملية جذب هذه الإستثمارات ليست بالهينة بل تخضع للمنافسة الدولية،و على هذا الأساس يتطلب تحليل واقع الإستثمار الأجنبي من خلال حجمه و أهم القطاعات المستهدفة.

أولا:حجم الإستثمارات الأجنبية في البلدان المغاربية:

وفق إحصائيات الجدول (ملحق**1**) و الشكل البياني يمكن توضيح حجم التدفق الصافي للإستثمارات الأجنبية للبلدان المغاربية.

الشكل البياني رقم (1):

التدفق الصافي للإستثمار الأجنبي في البلدان المغاربية

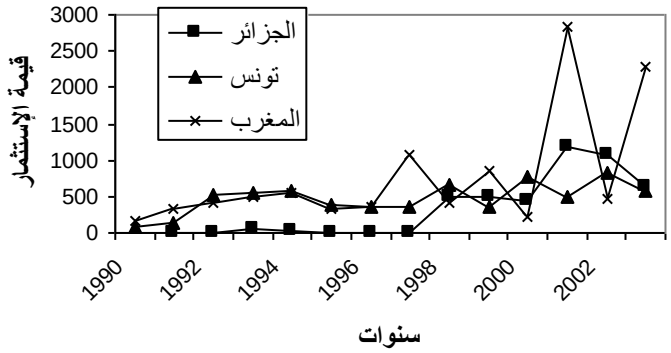

مصدر: من إعداد الباحثة وفق إحصائيات جدول (الملحق 1)

من خلال الشكل البياني أعلاه نحاول تحديد واقع تدفق الإستثمارات الأجنبية لكل بلد على حدا لوجود تباين في سياسته و توجهاته الإستراتجية.

– فيما يخص المغرب تعتبر أكثر دولة مغاربية جاذبة للإستثمار الأجنبي حيث إستقطبت أكثر من 65,17 ٪ خلال سنة 2003 من مجموع الإستثمارات الموجهة للمغرب العربي. وهذه الإستثمارات مرتبطة بشكل كبير بعملية الخصخصة وتحويل الديون[17].وكانت أهم المحددات التي عملت على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب وفق الدراسة التي قام بها البنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة المغربية بأخذ أربع عوامل من بين عشرة عوامل تم إقتراحها وكانت النتيجة:

–إنخفاض تكلفة اليد العاملة؛

– قرب المغرب من السوق الأوربية؛

–النظام الضريبي المحفز؛

– نوعية البنى التحتية.

ونتيجة لهذه العوامل إنتقل تدفق صافي الإستثمار الأجنبي المباشر من 7٪ إلى 25 ٪ في سنة 2003 خاصة عندما دخلت فرنسا بثلاث مشاركات مع مطلع سنة 2003.

كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليوم 2007/03/9 بأن المغرب تمكن من إستقطاب إستثمارات أجنبية هامة مكنته من أن يفرض نفسه سنة 2005 كأول بلد في هذا المجال على مستوى منطقة المغرب العربي ورابع بلد على الصعيد الإفريقي ب 2.7 مليار دولار[18].

أما إذا نظرنا إلى حجم التدفقات من الإستثمار الأجنبي الموجهة إلى تونس، فنجد بالرغم من أن هذا البلد يعتبر أول البلدان المغاربية السباقة إلى جذب الإستثمارات، إلا أن حصتها من صافي هذه التدفقات تبقى ضعيفة فلا تتعدى 584 مليون دولار سنة 2003 مقابل 821 مليون دولار سنة 2002 و 481مليون دولار سنة 2001[19]. ضف إلى ذلك فإن هذه الإستثمارات لم تحقق تطورا ملموسا بعد سنة 1995 أي السنة الموالية لعقد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهذا لكون تونس بقيت تستقبل نسب ضعيفة من الإستثمارات الأوربية بالرغم من أن أوربا تعتبر الشريك الأهم لتونس وهذا يتضح من عدد المؤسسات المحدثة سنويا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم **(1)**:

عدد المؤسسات المحدثة سنويا في تونس

فرنسا 1052 شركة
ايطاليا 288 شركة
ألمانيا 244 شركة
بلجيكا 210 شركة
البلدان العربية 213 شركة

المصدر:Banque centrale de Tunis 2004

ولقد سعت تونس إلى وضع إطار قانوني يعمل على إستقطاب عدد كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تنفيذ عدة سياسات منها الإحاطة بالمستثمر الأجنبي ومتابعة مشاريعه، وكذلك التعريف بفرص الإستثمار والشراكة وتوفير خطوط إنجازها. كما ذكرت الوكالة الوطنية لإنعاش الإستثمار الأجنبي التونسية أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ في تونس 170 مليون دولار سنة 2006 أي بزيادة تقدر ب 12.7 ٪ مقارنة بسنة 2005 [20].

أما بالنسبة للجزائر فإنها لم تعرف تدفق للإستثمار الأجنبي خلال التسعينات، لكن بعد تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية[21] بدأت تشهد تدفقات لهذه الإستثمارات إلا أنها ضعيفة مقارنة مع تونس والمغرب.

و بإعتمادنا على المؤشر الذي يحدد مدى جذب الإستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الإستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة إلى المستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل ومن الصادرات العالمية، وحسب التقرير الخاص بالإستثمارات العالمية فلقد كان المؤشر المتوسط المرجح لبلدان جنوب وشرق المتوسط هو0,9 ولبلدان أوربا الشرقية والوسطى 1,1 وبالتالي نجد الجزائر تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف كبير في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة[22].

ولهذا أكدت مصادر مقربة من البنك الدولي أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع بالرغم من أنها إتخذت عددا من القرارات وعدلت قوانين الإستثمار الخاص إلا إن تطبيقها يبقى نسبيا، مما يشكل عائقا خاصة فيما يتعلق بخلق مؤسسات جديدة. ونتيجة لهذا التطبيق الناقص للقوانين فقد إحتلت الجزائر المرتبة 116 عالميا وهذا حسب التقرير الأخير للبنك الدولي تحت عنوان "القيام بالأعمال عام 2007 كيف نقوم بالإصلاح". والجدول التالي يوضح عدد الإجراءات التي يستغرقها ملف استثماري.

جدول رقم (2):

تنفيذ العقود (الوقت الضروري لحل الخلاف وعدد الإجراءات لسنة 2003 في بعض البلدان المغاربية)

البلدان	عدد الإجراءات	الفترة(اليوم)	تكلفة لكل فرد
الجزائر	20	387	12.6
المغرب	17	192	9.1
تونس	14	7	4.1

Source : CNUCED" Examen de la politique de l'investissement Algérie" New York et Genève, 2004, page 49

من الجدول يتضح أنه بالرغم من سياسة الشباك الوحيد التي إنتهجتها كل من الجزائر و تونس والمغرب بخصوص تذليل الإجراءات لصالح المستثمرين إلا أننا نجد أن الإجراءات في الجزائر مازالت تتميز بعدم المرونة مقارنة بتونس والمغرب وخاصة إذا تعلق الأمر بعدد مراحل الإجراءات وبرأس المال الأدنى لخلق مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو عدد الشركاء اللازمين لخلق مؤسسة ذات أسهم.

ثانيا:التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من المعروف عن الإستثمار الأجنبي بشكل عام والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أنه يتوجه بإستمرار نحو القطاعات التي تدر عائدا متوقعا حتى وإن كانت المخاطرة فيها مرتفعة، والجدول التالي يوضح أهم القطاعات المستهدفة من طرف المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية.

جدول رقم (3)

القطاعات المستهدفة من المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية

القطاعات / البلد	وسائل النقل	السياحة	الإعلام و الاتصال	الصناعة التقليدية	المنتجات الغذائية و المشروبات	الإلكترونيك	الكيمياء و البلاستيك	المحروقات	خدمات مالية و أعمال
الجزائر									
تونس									
المغرب									

المربعات باللون الرمادي تدل على وجود المستثمر الأجنبي.

Source: CNUCED, OCO consulting (Belfast)2003

من الجدول يمكن أن نستنتج مايلي:

– في المغرب ترتكز معظم الإستثمارات الأجنبية في القطاع الثالث (الخدمات) بنسبة 92 % سنة و 73 % في 2002 و 69 % في سنة 2003 و خاصة في العقارات، و يلي هذا القطاع، قطاع السياحة.

–أما في تونس فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع منذ سنة 1995 لصالح قطاع الخدمات و خاصة الفنادق و المطاعم، بعدما كانت تتجه إلى قطاع الصناعة.

– بينما في الجزائر فان الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى في إتجاه الصناعات الإستخراجية (المحروقات) بالرغم من إنحرافها نحو القطاعات الأخرى و خاصة الخدمات، و هذا ما يؤكده الظرف الإقتصادي و الإجتماعي لسنة 2004 [23].

و على العموم و حسب الدراسات الإقليمية التي أجرتها المفوضية الأوربية والخاصة بالإستثمارات الأجنبية المتجهة إلى البلدان المتوسطية و بخاصة البلدان المغاربية فإنها متدنية، فمقابل 1 أورو إستثمره المستثمر الأجنبي في المغرب مثلا، هناك 5 إلى 10 يورو إتجهت إلى الدول المرشحة للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي، زيادة على ذلك فإن معظمها متمركز في قطاع الصناعات الإستخراجية، مما يعمل

على إستمرار الطابع الريعي لهذه الإقتصاديات وإبتعادها عن إقتصاد القيمة المضافة، و هذا ما تتميز به الجزائر حيث تم إستقطاب خلال سنة 2004 إستثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 ملايير أورو، منها 4 ملايير أورو لصالح قطاع المحروقات و ملياري أورو خارج المحروقات [24].

ثالثا: البلدان المستثمرة:

تحتل دول الإتحاد الأوربي الصدارة الأولى في حجم الإستثمارات المتجهة للبلدان المغاربية، حيث تعتبر أهم شريك لهذه البلدان. فقد بلغ حجم الإستثمار المتجه إلى المغرب حوالي 73 % في 2004 مقابل 95 %في 2001، و بلغ في تونس حوالي 65 % في 2004، أما الجزائر فقد بلغ حوالي 61 % لنفس السنة، و بذلك تعتبر أوربا الممثل القوي للمشاريع الإستثمارية في البلدان المغاربية وهذا بنسبة 59 % خاصة من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا و بريطانيا. و بالرغم من هذا تبقى الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم تقديمها في برشلونة بإعتبارها حجر الزاوية في الشراكة الإقتصادية دون المستوى ولم تكن على موعد مع الإتفاقيات وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

-ضعف السوق المحلي الداخلي للبلدان المغاربية؛

-تميز صناعتها بمشاكل عديدة خاصة عند خصصتها أو إعادة هيكلتها؛

-الإندماج البطيء لهذه الدول ضمن المعايير الدولية.

أما إذا اتجهنا إلى تدفق الإستثمارات العربية إلى البلدان المغاربية، فإنها لم ترقى إلى الهدف المرغوب، وإن وجدت فتكون في قطاعات محدودة كالإتصال والفنادق، لأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار و تعتمد على درجة إستفادة كل طرف إلى حد كبير من سياسات و ممارسات الطرف الآخر بشأن نوع و طبيعة الإستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

رابعا- حصة تدفقات الإستثمار الأجنبي في الإستثمار المحلي:

من البديهي أن تلعب الإستثمارات الأجنبية الدور المحرك في التنمية، و مشاركة تدفقات الإستثمار الأجنبي في الإستثمار المحلي تعتبر مهمة بالنسبة للبلدان

المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) لكن يبقى معدل هذه المشاركة بعيدا بالمقارنة مع ما هو موجود في أوربا الذي يصل إلى حوالي 20% [25]و هذا مقاس بنسبة التدفق الإستثمار الأجنبي إلى تكوين الخام لرأس المال الثابت **Flux IDE / FBCF**، و الجدول الموالي يوضح معدل مشاركة تدفق رأس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي:

جدول رقم 4:

مشاركة تدفق رأس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي

في الجزائر، تونس، المغرب

الوحدة:٪

	1985- 1995	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	0,1	3,7	9,6	7,7	3,9	3,8
تونس	7,5	15,2	9,3	15,5	9,6	10,2
المغرب	3,9	2,7	17,4	5,8	18,4	16,2

Source: rapport de Femise 2005

يتضح من الجدول أعلاه أن مشاركة تدفق راس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي تبقى دون المستوى المرغوب فيه، بالرغم من أن مخزون الإستثمارات الأجنبية في تونس مثلا قد وصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي و الذي سمح من جهة بتطوير قطاع النسيج و الألبسة مع الشركاء الأوربيين و من جهة أخرى عمل على التوسع في إتجاه القطاعات المنتجة كالصناعات الميكانيكية و الكهربائية. إلا أنه حسب معلومات البنك المركزي التونسي لسنة 2006 فقد عرف مؤشر الإنتاج الصناعي إنخفاضا منذ ثلاث سنوات خاصة عند تفكيك الإتفاقية المتعددة في يناير 2005، و إختراق الصناعة الصينية الأسواق المحلية التي إعتبرت منافسا حقيقا لإقتصاديات التصدير للنسيج خصوصا في تونس و المغرب و هما مصدران

هامان للنسيج إلى أوربا، فهذا أدى إلى غلق أبواب لعديد من المصانع في تونس منذ 2004.

الخاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، فإن التأكيد على ضرورة إعتماد إستراتيجية إستثمارية بحيث تضع الإستثمارات الأجنبية الوافدة في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة للبلدان المغاربية، يفرضه واقع الإقتصاد الدولي اليوم، حيث تحتدم فيه المنافسة بين الدول لإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها، بنفس القدر الذي تحتدم فيه المنافسة بين الإستثمارات لكسب الأسواق العالمية.

ونتيجة لذلك، فرضت المنافسة على الدول المغاربية وضع مسار يقودها نحو الإندماج في المحيط الإقتصادي الجديد. ولقد شكلت الإصلاحات الإقتصادية جزء كبير لتهيئة المناخ قصد إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لإستعادة ديناميكية عملية التنمية، إلا أن ما أنجز لم يعمل على إحداث أثر كبير وفعال في إجتذاب الحجم الأمثل والمناسب للإستثمارات الأجنبية نتيجة لعدد من المعوقات المتمثلة في العوامل الإقتصادية الكلية و أسواق الأوراق المالية في الدول المغاربية التي مازالت تتميز بالضعف، مما أسهم في تقليل فرص و إمكانيات الإستقطاب.

و للتغلب على هذه المعوقات يتطلب الأمر توفير الشروط الملائمة لتفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي على المستوى الإقليمي، لأنه من الصعب خلق مناخ إستثماري في البلدان المغاربية دون خطوات تكاملية تعمل على توسيع الأسواق الإستهلاكية وتنشيط حركة التجارة المغاربية البينية.

الملحق (1)

التدفق الصافي للإستثمارات الأجنبية للبلدان المغاربية خلال 1990-2003

الوحدة: مليون دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الجزائر	-	12	10	59	18	5	4	7	501	507	438	1196	1065	634
تونس	76	125	526	562	566	378	351	366	668	368	779	486	821	584
المغرب	165	317	423	491	551	335	357	1079	417	850	215	2825	481	2279

Source : Rapport Femise 2005

الهوامش:

1- الموقع: www.Uneca_na.org/arabe

2- الإستثمار غير المباشر هو الإستثمار والمتاجرة في الأوراق المالية كأسهم وسندات الشركات لمزيد من التفاصيل انظر: **د.عبد السلام أبوقحف** "السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب، جامعة .1989

3- حسب منظمات الصندوق النقد الدولي ومنظمات المشتركة للتنمية الاقتصادية OCDE حددت النسبة بـ 25٪ و 50 ٪ لمزيد من التفاصيل انظر الموقع:www.mhu-gov.ma

4-مرداوي كمال "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر"أطروحة دكتورا دولة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 ص31.

5- هذا التعريف يقترحه المحاسبين المكلفين بإعداد ميزان المدفوعات، لمزيد من التفاصيل انظر كنلدبلغر: Economie international economica 1988 page 10

6- عبد السلام أبوقحف "السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية" مرجع سابق ذكره ص 40

7- الموقع:www.delsya.cec.eu.Int/ab/eu_global_player/2,htm.

8-**د.عيسى محمد الغزالي**:الإستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف و قضايا- سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،2004 ،السنة الثالثة ص6

9-Antony Row.LTD": Foreign Direct Investment,Theory,Evidence and Pratic" Moosa, I.A. Great Britain

10-Xavier Richet : Investissement direct étranger dans les Peco et leur impact sur le comportement des entreprises, la rencontre international sur 'investissement, universitè de fès, 15-16 avril 1997, p.95

11- د.إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية العربية" دار الوحدة، الطبعة الأولى 1983 ،ص 24.

12- اوكيل محند السعيد: "معضلة النمو الإقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ك.ع.ا ق وع ت جامعة الجزائر 16-15/ 2005/11

13- اليحياوي يحي "العولمة، أية عولمة " إفريقيا الشرق، المغرب 1999 ص 41

14- اليحياوي يحي، مرجع سابق ذكره.

15- هانز باخمان "العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية" الهيئة المصرية للكتاب 1977 ص 61.

16- إسماعيل حسن عبد البارئ: "أبعاد التنمية" دار المعارف الطبعة الثانية القاهرة 1982 ص 36.

17- حيث قام المغرب بالتفاوض مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية فتم إلغاء 400مليون فرنك فرنسي والباقي تم تحوله إلى مساهمات في الشركات المغربية.

18-الحركة يوم 2007/03/10 على الموقع: www.mhu - gov.ma

19-أنظر جدول الملحق (1)

20- *الموقع:* www. alolabor .org/nArabLabor/images

21-نعني بالإصلاحات الإقتصادية التي بداءت مند1991

22- *الموقع:*www. alolabor .org/nArabLabor/images

23-المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005.

24-المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي مرجع سابق ذكره.

25-Rapport de Femise, 2005

أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات

د / الهادي بوقلقول
قسم علوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

في ظل التحول نحو مجتمعات المعرفة، أصبحت العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية. فقد أدركت المنظمات اليوم أن العامل الوحيد الذي يبقيها في السباق نحو الريادة و يوفر لها ميزة تنافسية مستدامة هو بدون شك مواردها البشرية. تأسيسا على ذلك فإن هذه الورقة تتناول الاستثمار في الرأسمال الفكري و أهميته و أوجه الإنفاق عليه و تأثير ذلك في تحقيق الميزة التنافسية بالنسبة للمنظمات والمؤسسات بصفة عامة والجزائرية على وجه الخصوص.

Résumé

Dans le cadre de la mutation vers les sociétés de savoir, les organisations sont, aujourd'hui, conscientes que le seul facteur qui puisse les mettre sur la piste de compétition vers le leadership et leur procure un avantage concurrentiel durable est sans doute leurs ressources humaines. Dans ce présent papier, nous proposons de traiter l'investissement dans le capital intellectuel, son importance, ses différents aspects et son impact sur la création de l'avantage concurrentiel pour les organisations et les entreprises en général et les entreprises Algériennes en particulier.

مقدمة:

لقد برز مفهوم الرأسمال الفكري (Le Capital Intellectuel) نتيجة للانتقال من نماذج الاقتصاديات التقليدية "اقتصاديات إنتاج السلع المادية "إلى نموذج الاقتصاد المبني على المعرفة (Knowledge based Economy) وتكنولوجيات المعلومات "اقتصاديات المعرفة"، مع ما ترتب على ذلك من ظهور فرع جديد من و هو ما يطلق عليه إدارة المعرفة حيث تعتبر إدارة الرأسمال الفكري إحدى أبعادها الأساسية إذ يقوم مفهوم الرأسمال الفكري على اعتبار أن العنصر البشري هو الأساس.

في تكوين الأصول الفكرية وليست المنظمة، و بواسطة هذا العنصر تستطيع المنظمة أن تتحكم في مصادر المزايا التنافسية المتمثلة بالأساس في المعرفة المتوفرة لدى أعضاء المنظمة(The Knowledge of organization Members).

كما أن مصطلح الأصول "الكامنة" أصبح من المصطلحات الشائعة الاستخدام، حيث تتمثل هذه الأصول في المعرفة المتوفرة لدى العاملين إضافة إلى العلاقات بالموردين والزبائن والمركز السوقي والمعرفة المتوفرة لدى المنظمة. ويطلق على الأصول الكامنة مصطلح الأصول الفكرية والتي أصبحت تلعب دورًا متزايدًا ورئيسيًا في بقاء المنظمات و استمراريتها و ديمومتها.

ففي هذا الصدد يعلق (Skandia,2001) على ظاهرة الانغماس في قياسات من قبل الباحثين قد لا تكون بدرجة أهمية قياس و إدارة الرأسمال الفكري، بقوله: "*إن ما يمكن قياسه ليس دائما هاما، وان ما لا يمكن قياسه يمكن أن يكون أكثر أهمية* "[1]

وانطلاقاً مما تقدم، فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على اثر الإنفاق على الرأسمال الفكري في نجاح المنظمات و تحقيق مزايا تنافسية مستدامة .

وبغية تحقيق الهدف المذكور، فإنه تمت هيكلة البحث الحالي في أربعة محاور على النحو الآتي:

- تحديد مفهوم الرأسمال الفكري و أهميته .
- عناصر الرأسمال الفكري وأوجه الإنفاق عليه .
- أثر عمليات إدارة الرأسمال الفكري في تحقيق المزايا التنافسية .
- استراتيجيات إدارة و تثمين الرأسمال الفكري من أجل خلق الميزة التنافسية.

1- الرأسمال الفكري و أهميته:

كان تركيز نظرية الإدارة حتى الثمانينيات منصبًّا على بيئة منظمات الأعمال لمحاولة فهم المزايا التنافسية. واعتمادا على هذه الأفكار تم تطوير أربعة معايير لتقيم الموارد التي تحقق للمنظمات المزايا التنافسية (Barney ,1991) هي:

1- خلق القيمة للزبائن

2- الندرة مقارنة بالمنافسة

3- القدرة على التقليد

4- القدرة على إحلال القدرات المفقودة

ثم بدأ الاهتمام بالأصول المتأتية من الذكاء و إعمال الفكر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فحسب، و لكن في مهارات أفرادها و في التراكم الفكري و المعرفي الذي تملكه هذه المؤسسات.

1-1- مفهوم الرأسمال الفكري Le capital Intellectuel:

شهد مطلع التسعينيات من القرن العشرين انبعاث موضوع الرأسمال الفكري (Le Capital Intellectuel)، كما يشير إلى ذلك (Koenig) في مقالته (انبعاث الرأسمال الفكري : تأكيد التحول من القياس إلى الإدارة) إذ يقول: "كان الرأسمال الفكري في بداية التسعينات الشغل الشاغل لبحوث رجال الأعمال, حيث يعتبر (Ralph Stayer) مدير شركة (Johnsonville) للأطعمة أول من أطلق عبارة (الرأسمال الفكري) في سنة 1990, إذ يقول: "إنه و حتى وقت قريب كانت المصادر الطبيعية – الأرض والمعادن و الأسماك – تشكّل أهم مصدر للثروة الوطنية وأهم أصول الشركات، ومن ثم أصبح الرأسمال المتمثل في الأموال والأصول المادية الأخرى كالآلات والمصانع هو المهم، والآن فقد حلّت محلها القدرة العقلية لتشكّل الرأسمال الفكري "[2].

وفي هذا الصدد يعرّف الرأسمال الفكري بأنه: "قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملين في المنظمة والتي تعدّ الموارد الرئيسة لاقتصاد اليوم" (Yogesh, 1998)[3] . كما عرّف بأنه يمثّل: " الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها كسلاح تنافسي من قبل المنظمة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار

والتجديد الذي يعدّ الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع "
(Hansen, et. al., 1999) [4] .

و عرّفه (العنزي، 2001) بأنه "المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة، ويعد الفكر الذي يكمن في ذهن الأفراد، لا يمكن لمسه، ولا رؤيته أو قياسه أو تقديره بثمن"[5].

ومن المفاهيم التي حازت قبولا نسبيا تعريف (Stewart,1997) الذي عرف الرأسمال الفكري بحزمة المعرفة المفيدة (Packaged Useful Knowledge) والتي تتكون من العناصر التالية: السيرورات التنظيمية(Organization's process)، التكنولوجيا، الشركاء، مهارات العاملين و المعلومات عن الزبائن والموردين وحاملي الأسهم.

بينما عرّفه (Brooking,1996) بأنه:" عبارة عن أصول المنظمة غير الملموسة والتي تعطيها القدرة على أداء وظائفها "[6] .

فالرأسمال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية يمكن تعريفها بأنها "المجموع المشكّل من المعرفة و المهارات، و القدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات و توجهها نحو الإنتاج البناء " (A.Shasda & Ch.Cobra)، مما سبق يستخلص أن مفهوم الرأسمال الفكري يتضمن الخصائص التالية:

أ- يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عالي تملكها مجموعة محدودة من العاملين دون غيرهم.

ب- يمثل أصول فكرية غير ملموسة لها بالغ الأثر في زيادة الأصول المادية الأخرى للشركة و تعظيمها.

ج- يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها .

د- لا ينشأ من فراغ بل يحتاج إلى بناء داخل الشركة يتضمن استقطاب الرأسمال الفكري ثم صناعته ثم تطويره والمحافظة عليه .

هـ- في حالة ترصين بناءه داخل الشركة يصبح بمثابة السلاح التنافسي لها ويضمن لها البقاء في عالم الأعمال.

1-2- أهمية الرأسمال الفكري :

يظهر من خلال الأطروحات السابقة أن الرأسمال الفكري يتمتع بأهمية كبيرة يمكن بلورتها في النقاط الآتية :

1- يعد الرأسمال الفكري السلاح الأساسي للمنظمة في عالم اليوم, لأن الأصول الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء للشركة (Koenig ,2000:1)[7].

حيث أشار (Stewart,1997:2) في هذا الصدد أن " ثلثي الشركات المصنفة ضمن قائمة الـ (500) شركة الثرية سنة 1954 قد اختفت أو لم تعد كبيرة إلى درجة لتحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيسها". و تراجع عدد الأشخاص المستخدمين في أكبر الشركات الأمريكية بين عام 1979 وعام 1994 بنسبة الثلث أي من 16,2 إلى 11,6 مليون . وحلّ محلّ هذه الشركات الضخمة المتداعية شركات صغيرة معتمدة على الأصول المعرفية أكثر من اعتمادها على الأصول المادية الأخرى, وابسط مثال على ذلك شركة (NIKE) للأحذية التي لا تصنع الأحذية ويقتصر عملها على البحث والتطوير ووضع التصاميم والتسويق وتقديم الخدمات المعرفية التي تحقق 334 ألف دولار مبيعات لكل مستخدم مقابل 248 ألف دولار مبيعات لكل مستخدم في الشركات الغنية .

2- يعد الرأسمال الفكري في المنظمة بمثابة ميزة تنافسية (Vij ,1999) ، وهذا ما دعا (Adanes Jerome) الرئيس المدير للتكوين و التدريب في شركة (Shell) النفطية بالقول " نحن ملتزمون لأن نصبح منظمة متعلمة ونعتقد أن الميزة التنافسية تكمن في قابلية المستخدمين على التعلم بشكل أسرع " (Burke,1997) ، ويؤيد (Stewart) ذلك بقوله: "إن الفكر الموجود في المنظمة يصبح رأس مالا فكريا عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراءه، لأن الرأسمال الفكري يحوي معرفة مفيدة " (Brown , 1998:2)[8]. ويحذر (Brooking) من نتائج عدم نشر المعرفة، من خلال قوله: " إن المعرفة بوصفها أصول في المنظمة غالباً ما تغفل وبالتالي لا

تنشر، ليس بسبب إخفاق المدراء في التفكير بأعمالهم، وإنما السبب يكمن في أنهم لا يحولون المعرفة إلى رأس مال في شركاتهم ولا يعززون القدرات العقلية والتي تبني وتحافظ على العمل" (Brown, 1998:3) .

3- الرأسمال الفكري مصدر توليد ثروة للمنظمة و الأفراد وتطويرها، إذ يقول (Quinn) من "مدرسة Tic للأعمال" عن ذلك: " إن ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة، والأكثر مما سبق فإن التعلم يسفر عن قوة في الربح، إن المواطنين الذين أكملوا دراساتهم العليا يكون لهم دخل يزيد بنسبة 130% عن أقرانهم الذين لم يكملوا الدراسات العليا ".

كما أن الرأسمال الفكري قادر على توليد ثروة خيالية من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع، وهذا ما أكدته بحوث مؤتمر إدارة الرأسمال الفكري (ICM) الذي عقد في نيويورك في جوان 2000، واهم ما جاء فيه أن شركة (IBM) تستلم أكثر من بليون دولار سنوياً كعائد عن براءات الاختراع (Koenig ,2000:1) .

2- عناصر الرأسمال الفكري و أوجه الإنفاق عليها:

تشير نتائج البحوث التي قام بها مجموعة الباحثين والمهتمين في هذا الموضوع الحيوي إلى تباين وجهات النظر في تحديد مكونات الرأسمال الفكري فقد قسم (Booking ,1996) الرأسمال الفكري إلى :

1- الرأسمال السوقي: و يشمل العلامة التجارية والزبائن وقنوات التوزيع و تحالفات الأعمال

2- أصول حقوق الملكية الفكرية

3- أصول البنية-التحتية: و تشمل العمليات الإدارية، نظم تقنيات المعلومات ، والشبكات والنظم المحاسبية .

أما (Stewart) فقد حدّد في أواخر التسعينيات من القرن الماضي نموذج الرأسمال الفكري بثلاثة مكونات هي: الرأسمال البشري، والرأسمال الهيكلي، والرأسمال العلاقاتي (Stewart,1997, 75) .

و صنّف (Sullivan) الرأسمال الفكري إلى الرأسمال البشري، والرأسمال الهيكلي (Mertins et. al., 2001). كما قام (Sveiby) الذي يعدّ أحد رواد حقل إدارة المعرفة بصياغة منهج مختلف عندما اهتم بالعاملين في المنظمة وبخبراتهم وركز على إيجاد القيمة. لذلك فقد أعطى قيمة كبيرة لإمكانيات وكفاءات العاملين في تصنيفه للرأسمال الفكري عندما حلله إلى عناصره الآتية:

- كفاءة العاملين (تعليمهم، خبراتهم)؛التركيب الداخلي (الشكل القانوني، والإدارة، والنظم ، ثقافة المنظمة، والبرمجيات)؛ التركيب الخارجي (العلامة التجارية، والعلاقات مع الزبائن، والعلاقات مع الموردين) .

وقد انعكس تأثير هذا التصنيف على الجوانب غير الملموسة في المنظمة على إدارة الرأسمال الفكري في العديد من الشركات.

أما (Edvinson) فقد صاغ مصطلح (الرأسمال الفكري) بشكلٍ متميز عن (إدارة المعرفة) عندما قام بتحليل القيمة السوقية للشركة وحدد مكونات الرأسمال الفكري فيها، وميزّ بين القيم السوقية المتمثلة بقيمة السهم وبين القيمة الدفترية لهذه الموجودات. وأشار إلى أن القيمة الدفترية تتألف من جزأين هما الرأسمال البشري الذي يمثل العاملين و معارفهم، والموجودات التقليدية التي تسمى الرأسمال الهيكلي، وعلل ذلك بأن المعرفة تبقى موجودة في المنظمة، طالما أن العاملين موجودين فيها. و يمثل الرأسمال الهيكلي "كل ما يتركه العاملون في أماكن عملهم عندما يعودون إلى بيوتهم" و يتمثل في الرأسمال المخزن في قواعد البيانات، والوثائق، والمعدات المادية، والبرمجيات في الحواسيب والهياكل التنظيمية .

كما أشار إلى أن الرأسمال الهيكلي الخارجي أو (الزبائني) ينتمي إلى الرأسمال الهيكلي ويتضمن قدرة المنظمة على تثمين علاقاتها مع المتعاملين الخارجيين من خلال معرفة إقامة علاقات قوية مع الزبائن من جهة، و من جهة أخرى ، يتضمن الرأسمال التنظيمي الذي يمثل رأس مال الإبداع للمنظمة وبراءات الاختراع والإجازات ومعرفة العمليات التي تسمى برأس مال العمليات (Mertins, et. al., 2001, 204)[9].

و عليه فإن الرأسمال الفكري للمنظمة بحسب (Edvinson & Malone,1997)[10] و (Stewart,1997) يتكون من الرأسمال البشري Le) Capital Humain) (و يشمل المعرفة والمهارات وقدرات العاملين و مهاراتهم) و الرأسمال الهيكلي (Le Capital Structurel) (و يشمل جميع العناصر في التنظيم التي تؤدى إلى تدعيم الرأسمال البشرى وهى عبارة عن البنية-التحتية التي تعطى قوة للرأسمال البشرى لأداء وظائفه؛ ويشمل العلامة التجارية و الحواسيب والبرامج المعلوماتية ، ونظام المعلومات المحاسبي وقواعد البيانات والنظم الخبيرة و بصفة عامة كل جوانب التنظيم و الملكية الفكرية)، و رأسمال الزبائن Le capital) client) (و يشمل قوة علاقات الزبائن وولائهم ، مثل رضاء الزبائن وحساسية السعر لديهم. و غيرها) .

إن المعارف " الضمنية " متضمّنة في كل الحلقات المكوّنة للراسمال الفكري كما يبيّنه الشكل (1)؛ فالرأسمال العلاقاتي القائم على الشبكات و الروابط الاجتماعية المتمثلة في مختلف التحالفات ما بين المؤسسات في مجالات البحث و التطوير و الموارد العلاقاتية الفردية منها والجماعية يشكّل شعاعا رئيسيا لامتصاص و نشر المعارف . أما الرأسمال البشري فهو الرأسمال المحوري؛ حيث يتم تقييم الموارد البشرية من خلال رسملة المعارف الظرفية الموجّهة نحو الفعل (l'action) . و يقوم الرأسمال الهيكلي من خلال السيرورة العامة بالأخذ بعين الاعتبار للابتكار و النتائج المترتبة عنه و التي يتم تثمينها مثلا من خلال براءات الاختراع .

لهذا فإنه إذا سلمنا بما توصل إليه (Amidon) من أن " قوة الابتكار موجودة في المنطقة الفاصلة ما بينت الرأسمال البشري و الرأسمال الهيكلي " يمكننا القول أنه من الضروري اعتماد نظرة أكثر ديناميكية تجاه هذه الرساميل الثلاثة (العلاقاتية– البشرية–الهيكلية) « R-H-S » المشكّلة للرأسمال الفكري[11] .

الشكل (1) : الرأسمال الفكري و عناصره .

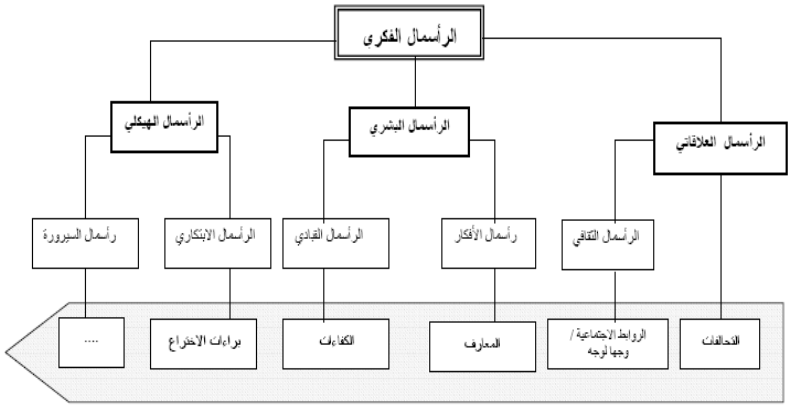

المصـــدر: (Massard.N & Mehier.c,2004) :Externalités de connaissances,capital intellectuel et performance innovatrice localisée.Papier présenté lors de la 1ère journée interdisciplinaire de recherche « performance et immatériel » Angers ,France

و بغية التعرف على عناصر الرأسمال الفكري وأوجه الإنفاق عليها, فإنه و من خلال مسح لبعض المصادر المتخصصة يتبين أن هناك نوع من الاتفاق بين عدد من الكتاب والمنظرين على العناصر وأوجه الإنفاق كما هي موضّحة في الجدول (1).[12]

3- قياس و تقييم أداء الرأسمال الفكري:

يهدف تبويب وقياس تقييم أداء الرأسمال الفكري إلى حل مشكلة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون للإجابة على التساؤل الخاص الذي مؤداه:هل أداء العلبة السوداء للمنظمة أداء حسن أم سيء؟ وهنا يمكن تعريف *العلبة السوداء* للمنظمة بأنها: تشغيل وتنظيم وإدارة الموارد والعلاقات مع الغير من أجل خلق قيمة مضافة للمنظمة من خلال مخرجاتها ومركزها التنافسي.

جدول (1) عناصر الرأسمال الفكري وأوجه الإنفاق عليه .

الرقم	العنصر	مفهوم العنصر	أوجه الإنفاق على العنصر
1	صناعة الرأسمال الفكري	قدرة المنظمة على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل فيها	– تكاليف البحث عن الخبرات المتقدمة – تكاليف جذب المهارات التقنية المتقدمة – تكاليف تصميم نظام معلومات يسهل مهمة الجذب والاستقطاب.
2	تنشيط الرأسمال الفكري	قدرة المنظمة على زيادة رصيدها المعرفي باستمرار من خلال تعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد للتعاون في حل المشكلات المعقدة .	– تكاليف تعزيز قدرات الأفراد العاملين – تكاليف برامج تنمية العلاقات الإنسانية في محيط العمل لتقليل المعارضة و المقاومة بين العاملين. – تكاليف خلق الأنسجة الفكرية و التي تتمثل في تعاون مجموعة من الأفراد على التعلم المشترك ونشره بين مجموعة المحترفين.

3	تنشيط الرأسمال الفكري	مجموع الأساليب المستخدمة من قبل المنظمة لإنعاش عملية الإبداع والابتكار عند العاملين فيها باستمرار .	– تكاليف استخدام طريقة "العصف الذهني" مع العاملين لإثارة القدرة الإبداعية عندهم من أجل توليد اكبر عدد من الأفكار . – تكاليف تكوين الجماعات الحماسية والتي تمثل مجموعات نشيطة تحب التحدي والإنجازات العالية في العمل. – تكاليف إقامة نظام لجمع آراء العاملين ومقترحاتهم التطويرية.
4	المحافظة على الرأسمال الفكري	قدرة المنظمة على الاهتمام بالطاقات المعرفية والنجوم اللامعة من العاملين القادرين على إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة تخدم المنظمة	– تكاليف التدريب والتطوير المستمرين – تكاليف التحفيز المادي و الابتكاري – تكاليف تقليل فرص الاغتراب التنظيمي

5	الاهتمام بالزبائن	مدى اهتمام المنظمة بآراء الزبائن و مقترحاتهم وأخذها بنظر الاعتبار عند تصميم منتجات جديدة وحتى تعديل الموجود منها .	– تكاليف نظام توثيق متطلبات الزبائن – تكاليف نظام تقديم الخدمة للزبائن – تكاليف منح المزايا الإضافية للزبائن

المصدر: أ. د. عادل حرحوش المفرجي، د. أحمد علي صالح: الإنفاق على الرأسمال الفكري وأثره في نجاح الشركات الصناعية، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان المملكة الأردنية 26–27 أبريل 2005 .

3–1– المقاربات المختلفة لقياس الرأسمال الفكري:

هناك أربعة مقاربات لقياس الرأسمال الفكري(Edvinson & Malone,1997):

1– المقاربة الأولى: التقييم عنصر بعنصر.

عبارة عن تقييم كل عنصر على حدا باستخدام وحدات القياس المناسبة لكل عنصر لوحده.

2– المقاربة الثانية: مدخل تكلفة الإحلال.

عبارة عن تكلفة إحلال أو استرداد أي عنصر من عناصر الرأسمال الفكري في حالة فقده.

3– المقاربة الثالثة: تكلفة الفرصة البديلة.

على سبيل المثال تكلفة الفرصة البديلة للرأسمال البشرى عبارة عن القيمة الضائعة نتيجة لتخصّص شخص ما في وظيفة معينة دون الأخرى. ويستخدم (Sanchez et al.,2000) مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في
قياس قيمة الفرد عن طريق اقتراح سوق داخلي للعمل في المنظمة من خلال المزايدة التنافسية.

4 – المقاربة الرابعة: القياس الإجمالي للرأسمال الفكري.

بناء على هذه الطريقة يتم قياس الأصول الفكرية في صورة إجمالية على المستوى التنظيمي بدون الإشارة إلى عناصر الرأسمال الفكري. مثل استخدام قيمة حاملي الأسهم (Shareholders Value) كأحد المؤشرات الرئيسية لقياس الرأسمال الفكري بصورة إجمالية[13] .

و هنا يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة (Motorola) التي قامت بمحاولة لبناء أصولها الذكية من خلال أنشطة إدارة المعرفة في التدريب و التعليم.

و قياس هذا النوع من الأصول (الأصول الذكية) التي تشكّل (الرأسمال الفكري) حقل حديث التطور، و صعب القيام به لأنها مخفية و لا تظهر في سجلات المنظمة أو حالاتها المالية. حيث يقدم بعض المفكرين اقتراح تقييم هذه الأصول من خلال الفرق بين القيمة التي تبينها سجلات المنظمة و السعر الذي يكون المشترون المحتملون مستعدون لدفعه من أجل الحصول على ملكية المنظمة أو الرقابة عليها (Edvinson,1997) ، (Brooking,1997) ففي 1996 اقترحت لجنة القيم المنقولة لنيويورك (Security Exchange Comission) ضرورة إقامة ملحقات (Annexes) تخص معلومات عن الرأسمال الفكري – الأصول الذكية – إلى جانب التقارير المالية السنوية للمؤسسات.

فالكثير من المؤسسات اليوم على غرار شركة (Infosys) المختصة في المعلوماتية أصبحت تدخل أصولها من الرأسمال الذكي كجزء من تقريرها السنوي و كأساس لحساب نموها المتواصل (عبد الحكيم الخزامي،2002)[14].

3-2- تقييم أداء الرأسمال الفكري:

يعتبر قياس وتقييم الأداء أحد الأهداف الرئيسية للإدارة، هذه الأهداف جميعا على الإطلاق جميعا على الإطلاق. و يعتبر الرأسمال الفكري من الأنشطة التقى يجب الاهتمام بتقييم أدائها، حيث أن نجاح الرأسمال الفكري يعد دليلا على نجاح الإدارة.

وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لقياس أداء الرأسمال الفكري، والتي تم حصرها في CFO'S Guide to intellectual Capital و هذه الأساليب هي:

1- القيمة النسبية La valeur Relative

يركز هذا الأسلوب على صياغة الهدف الجوهري ، ثم صياغة الأهداف الثانوية في صورة نسبة من المستهدف كميا L'objectif quantitatif

2- نماذج التنافسية Les modèles de Compétitivité

تبنى هذه النماذج على أساس ملاحظة وتبويب سلوك العاملين الناجحين وحساب القيمة السوقية للرأسمال الفكري الذي تكون من حصاد خبراتهم وأفكارهم على مدى الأعوام السابقة.

3- أداء النظم الفرعية La performance des sous-systèmes

يعتمد هذا الأسلوب على القياس الكمي لكل عنصر من عناصر الرأسمال الفكري على حدا ، عن طريق الحساب القيّمي لمدى نجاح أو تقدم كل عنصر .

4- أفضل أداء مقارن Benchmarking

يتلخص هذا الأسلوب في تحديد الشركات التي تحتل الريادة في مجال رفع قيمة الأصول الفكرية وتحديد المعايير التي تطبقها الشركات المثيلة ، وبعد ذلك يتم استخدام هذه المعايير لتقييم أداء عناصر الرأسمال الفكري المتماثلة مع شركات المقارنة.

5- قيمة الأعمال Business Worth

يركز هذا الأسلوب على الإجابة على ثلاثة أسئلة :

أ- ما هي نتيجة مضاعفة حجم المعلومات المتاحة على أداء الرأسمال الفكري؟

ب- ما هي التغيرات التي تحدث على قيمة المعلومات المتاحة نتيجة مرور الزمن ؟

ج- ما هي قيمة التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة عدم الاستفادة من الفرص المتاحة و تكاليف تجنب أو تخفيض التهديدات المرتبطة بالرأسمال الفكري ؟

6- القياس المتوازن للأداء

يتم القياس المتوازن للأداء من خلال مجموعة متنوعة من المقاييس تشمل الأداء المالي، و العلاقات مع الزبائن، والعمليات الداخلية، والتعليم، و النمو.

وكل وحدة تنظيمية يجب أن تختار مقاييس الأداء المرتبطة باستراتيجية وحدات الأعمال. وهناك مجموعة من المؤشرات العامة لكل الوحدات ، كما أن هنالك مؤشرات خاصة بكل وحدة تنظيمية على حدا.

ويتميز القياس المتوازن للأداء بالخصائص الآتية :

1- دمج المؤشرات المالية وغير المالية للأداء في مقياس واحد باعتبار أن المؤشرات المالية غير كافية لقياس كافة جوانب الأداء الشامل.

2- يتطلب نموذج الأداء المتوازن النظر لأداء المنظمة من أربعة أبعاد مختلفة وكل منها يؤثر في الآخر وهي على التوالي: الأداء المالي، والأداء التسويقي (من وجهة نظر الزبون)، الأداء الداخلي وجودة العمليات، مدى تعلم المنشأة وقدرتها على التطور والنمو من خلال تجاربها.

3- تتمحور الأبعاد الأربعة للأداء المذكورة سابقا حول مقاييس محددة قابلة للتطبيق هي: الجودة، الإنتاجية ، الكفاءة، الحداثة ، والنجاح التسويقي .

ووفقا لمدخل القياس المتوازن للأداء فإنه يجب تقييم الأداء من خلال المنظورات التالية :

1- المنظور التسويقي (الزبون)؛

2- المنظور الداخلي؛

3- منظور الابتكار والتعلم؛

4- المنظور المالي.

وهذه المنظورات الأربعة مجتمعة تعبر عن دالة متعددة المتغيرات تمثل كل منها أهداف مختلف الأطراف ذات المصلحة و الموجودة داخل وخارج المنظمة (Stakeholders)، و هو الأمر الذي من شأنه أن يحقق تكامل نظام القياس وتحسين الأداء في مناطق العمل المشتركة بين المنظمة و مختلف الأطراف المؤثرة [15].

4- أثر الرأسمال الفكري و إدارته في تحقيق المزايا التنافسية:

بداية، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الميزة التنافسية (Lavantage concurrentiel) بين جميع المهتمين؛ إذ يمكن القول أن:

أ- الميزة التنافسية تنشأ بحسب (M.Porter) بمجرد وصول المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية مقارنة بتلك المستعملة من طرف المنافسين، أي بمجرد قيام المنظمة بعملية إبداع[16]. ففي هذا التعريف هذا يؤكد (M.Porter) على جوهر الميزة التنافسية المتمثل في الإبداع.

ب- تعرّف الميزة التنافسية أيضا بأنها: "أية ميزة أو عنصر لتفوق للمنظمة، يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية تنافسية معينة ". فهذا التعريف يرتكز على مصدر أساسي من مصادر الميزة التنافسية ألا وهو إستراتيجية التنافس.

ج- و تعرّف أدبيات الإدارة الإستراتيجية الميزة التنافسية بأنها: " كلّ ما يمكن أن يميز المنظمة عن المنافسين ويمكنها من الحصول على ربح من ذلك"[17].

مما سبق يمكن القول أن القاسم المشترك لهذه التعاريف هو أن الميزة التنافسية تتمثل المجالات التي يمكن للمنظمة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فاعلية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المنظمة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بمواردها البشرية أو موقعها الجغرافي. و عليه فإن الميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحوص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المنظمة مقارنةً بمنافسيها في السوق[18].

و من أهم الخصائص التي تتميز بها الميزة التنافسية نذكر:[19]

أ- تبني وتصاغ على التمايز و الاختلاف مقارنة بالمنافسين ؛

ب- تؤسس على المدى الطويل باعتبارها تتعلق بالفرص في المستقبل ؛

ج- تكون غالبا مركزة جغرافيا.

أما الشروط الواجب توافرها كي تكون الميزة التنافسية فعالة، فتتلخص فيما يلي: [20]

أ- الحسومة: بمعنى أنها تتيح للمنظمة عامل السبق والتفوق على المنافس، أو المنافسين؛

ب-الديمومة: أي أنها تحقق الاستمرارية عبر الزمن؛

ج- إمكانية الدفاع عنها: بمعنى صعوبة تقليدها، أو محاكاتها، أو إلغائها من قبل المنافسين. و لكي تضمن فعالية الميزة التنافسية يجب ألا ينظر إلى هذه الشروط كل على حدا، بل ينبغي أن يتم تفعيلها مجتمعة، لأن كل شرط مرهون ومرتبط بالأخر؛ بمعنى أنه لا استمرارية دون حسم، ولا إمكانية للدفاع دون وجود استمرارية.

و قد صنّف (M.Porter) العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين إلى أربع مجموعات هي:

أ- ظروف عوامل الإنتاج ومدى توافرها؛

ب- ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه؛

ج- وضعية الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط؛

د- الوضع الإستراتيجي والتنافسي للمنظمة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.

وقد توصل من خلال دراسة ميدانية إلى أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في الحفاظ عليها في ظل المنافسة الدولية هي تلك التي تداوم على الإبداع والابتكار والتطوير من خلال عمليات ديناميكية مستمرة، وكذا الالتزام بالاستثمار المتواصل.

أما بالنسبة لمصادر الميزة التنافسية، فيمكن القول أن الخصائص والصفات التي تميز منظمة عن منافسيها تعتبر ذات طبيعة متغيرة ونسبية، وتمس بالأساس

الأنشطة التي تزاولها؛ مثل المنتج، و الخدمات بمختلف أنواعها، و أسلوب الإنتاج، و التنظيم، و النشاط التسويقي...الخ .

و هذا التفوق النسبي المحقق من قبل المنظمة ينتج عن مصادر مختلفة؛ حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن (M.Porter) حصر مصادر الميزة التنافسية في التكلفة والتمايز إلى جانب المعايير الأخرى المعروفة مثل الوفرات الاقتصادية، زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج...الخ .

أما (Jean Jacques Lambin) فقد أرجع الميزة التنافسية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية:

- الميزة التنافسية الداخلية، وهي التي تعتمد على تفوق المنظمة في التحكم في تكاليف التصنيع وتسيير الإنتاج، و هو الأمر الذي يعطي للمنتج قيمة من خلال سعر التكلفة المنخفض مقارنة بالمنافسين.

- الميزة التنافسية الخارجية، وهي التي تعتمد على الصفات المميزة للمنتج، وتمثل قيمة لدى المشتري سواء من خلال تخفيض تكاليف الاستخدام، أو رفع كفاءة الاستخدام

و يجب التنبيه إلى أن تحقيق منظمة ما لميزة تنافسية معينة مرتبط بقدرتها التنافسية، مما يعني أن مفهوم الميزة التنافسية مرتبط بمفهوم أخر هو القدرة التنافسية، والتي تعرف على أساس أنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المنظمة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل من عمل ورأسمال، و التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية".

كما تعرف أيضا بأنها: " القدرة على مواجهة القوى المضادة التي تقلل من نصيب المنظمة في السوق المحلي أو العالمي، ويترتب على ذلك بلوغ مركز تنافسي في الأسواق وتحسينه "[21].

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الربط بين الاستراتيجية التنافسية وإدارة الرأسمال الفكري يعدّ من الميادين التي لا زالت بحاجة لتحقيقها، ومن ثمّ ربط الاثنين بالميزة التنافسية. فتحقيق ذلك لا بد وأن يتم بالاستناد إلى حقيقة مفادها أن الربط بين إدارة الرأسمال الفكري والاستراتيجية التنافسية يحمل في حقيقته مزايا أو فوائد استراتيجية مهمة، وإن التطبيق السليم للربط بين إدارة الرأسمال الفكري والاستراتيجية التنافسية سيقود حتماً إلى تحقيق المزايا التنافسية .

لقد سبق و أن بيّن (M.Porter) بأن الموارد البشرية هي المسؤولة عن خلق القيمة، و بالتالي فإن الرأسمال الفكري و إدارته يؤثر على الميزة التنافسية للمنظمة من خلال تنمية الكفاءات وتحفيز المستخدمين، و هو الأمر الذي يجعل هذا الرأسمال عاملا حاسما في تطوير الميزة التنافسية .

إن اعتبار الرأسمال الفكري كمورد استراتيجي مسؤول عن خلق الميزة التنافسية المستدامة يتطلب أن يتصف بنفس الخصائص التي تتميز بها بقية الموارد الإستراتيجية وفق منظور المقاربة المبنية على الموارد و ذلك على النحو التالي:

1- مساهمة الموارد في خلق القيمة: إن الطبيعة المتباينة للرأسمال الفكري نظرا لاختلاف المستويات و القدرات تجعل مساهماته في خلق القيمة متباينة، فمثلا بقدر ما يكون العاملون أكفاء و مجندون بقدر ما يكون أداؤهم جيّدا و بالتالي فإن ما يضيفونه يزيد في قيمة المنتج أو الخدمة، و بقدر امتلاك المنظمة للكفاءات البشرية ذات الأداء العالي بقدر ما يكون رصيدها من الرأسمال الفكري قيّما و مميزا.

2- الموارد نادرة: حتى يكون المورد مصدرا للميزة التنافسية يجب أن يكون نادرا. و أخذا بعين الاعتبار للتباين الطبيعي في القدرات الذهنية (القدرات الإدراكية)، فان الرأسمال الفكري يعتبر موردا نادرا. و المشكل الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد المتسم بالتنافسية الشديدة يتمثل بالأساس في النقص الكبير في الموارد و الكفاءات البشرية المتخصصة و المؤهلة. وبالتالي فإن المتاح من هذا الرأسمال يمثل ميزة تنافسية بالنسبة للمنظمة التي تمتلكه و تستخدمه.

3- *عدم قابلية الموارد للتقليد:* إن أهم ما يصعّب من إمكانية تقليد الموارد و الكفاءات البشرية و بالتالي الرأسمال الفكري ما يلي:

- طبيعة ثقافة المنظمة و معايير أدائها التي لا يمكن تجسيدها في بيئة مغايرة .
- صعوبة التحديد الدقيق لمدى مساهمة كل كفاءة أو فرد في القيمة التي تم خلقها في المنظمة بسبب تداخل مختلف النشاطات.
- صعوبة تكرار العلاقات الاجتماعية بخصائصها الجوهرية التي كانت وراء عملية خلق القيمة بسبب التعقيد الاجتماعي للعلاقات (La complexité sociale) .

وتجدر الإشارة إلى أنه و حتى في حالة توصل المنظمة إلى استقطاب كفاءات من المؤسسات المنافسة من خلال عرض حوافز مغرية فإن الكفاءات و الموارد البشرية كما أشار إليه (,Wright , Mac Mahon , Mac Williams) لا تتحرك بسهولة و بشكل تام بسبب تكلفة الإحلال و الاستقطاب المرتفعة، وكذا صعوبة تحقيق نفس التداؤب و التعاضد (la synergie) داخل المنظمة المستقطبة.

4- عدم قابلية الموارد للإحلال : حتى يكون الرأسمال الفكري مصدرا للميزة التنافسية المستدامة فإنه يجب ألاّ يكون قابلا للإحلال بمورد مماثل له (Equivalent) على مستوى الإستراتيجية المتبناة من قبل المنظمة. فبحسب Mac , (Wright Mahon , Mac Williams) فإنّ الرأسمال الفكري المتأتي من الموارد البشرية يعتبر بين الموارد النادرة غير القابلة للإحلال ، لأنه يصعب استمرار الميزة التنافسية المحققة في حالة تبديل الموارد و الكفاءات البشرية التي ساهمت في خلقها [22]

و استناداً إلى البحث الذي أجراه (Zack) والذي تضمن (25) منظمة تمّ التوصل إلى أن الربط بين إدارة الرأسمال الفكري (المعرفة) والمزايا الاستراتيجية يستدعي التركيز على أن إدارة الرأسمال الفكري تعدّ أصلاً إحدى الموارد الأساسية لتحقيق المزايا الاستراتيجية للمنظمات، كما أن تطبيق عمليات إدارة المعرفة والرأسمال الفكري

في المنظمات لا بد وأن يقود إلى تحقيق مزايا تنافسية من خلال تمكين المنظمة من صياغة وتطبيق أحسن لاستراتيجيتها التنافسية . كما أن التركيز على المسألة التي تشير إلى أن كلاً من الاستراتيجية وإدارة الرأسمال الفكري مرتبطتان ببعضهما البعض تنطلق أساساً من حقيقة فهم الطبيعة الاستراتيجية للرأسمال الفكري ، وإن الاستراتيجيين في المنظمات يدركون الدور الاستراتيجي لهذا الرأسمال.

كما أن المدراء الذين يرغبون بتوجيه منظماتهم توجهاً استراتيجياً بالاعتماد على الرأسمال الفكري و المعرفة يمهد لهم الطريق لأن ينظروا إلى آليات قياس الموارد غير الملموسة، لذلك فإن إدارتها أو تنظيمها داخلياً تبدو معضلة حقيقية، إذ أن الإدارة الصحيحة للرأسمال الفكري أصبحت وسيلة هامة تستخدم بوصفها سلاحاً قوياً في اتجاه تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة. وبذلك فإن المنظمة التي تريد تقييم رأسمالها الفكري أو المعرفي والاستفادة منه بحاجة إلى مراقبة ومتابعة كيفية تكوين واستثمار هذا الرأسمال من أجل تطويره في المنظمة عبر الزمن .

وفي إطار ما يشير إليه البعض نجد أن الرأسمال الفكري هو المصطلح الذي يعبّر عن الأصول غير الملموسة والتي تمكن المنظمة من أداء وظيفتها ، وهو مبني على المعرفة ويرتبط بالآلية التي يتم من خلالها تحويل تلك القدرة إلى ميزة تنظيمية تنافسية أو إلى الربح نفسه.

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول بأن الرأسمال الفكري / المعرفي يعدّ القوة الموجهة التي تكمن وراء التنافس في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة وإنه الموجه الرئيس للاندماجات والابتكار، والمستويات العالية من الأداء في المنظمات المعاصرة .

5- إستراتيجيات إدارة وتثمين الرأسمال الفكري في المنظمة من أجل خلق ميزة تنافسية:

يمكن التطرق إلى إستراتيجيات إدارة الرأسمال الفكري من خلال البدائل المتاحة أمام لمنظمة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ***إستراتيجية الرأسمال الفكري (المعرفة):***

التي تعتبر كأحد الفروع المهمة لإستراتيجية المنظمة ككل، والتي تهتم بخلق وتمييز وتحديد وتقاسم المعارف داخل المنظمة.

- ***إستراتيجية إدارة الرأسمال الفكري:***

ويتعلق الأمر هنا بإدارة براءات الاختراع (Brevets)، و البراعات والمهارات (savoir-faire) ، والمهارات التنظيمية، إضافة إلى المعارف المتعلقة بالعملاء والموردين .

- ***إستراتيجية الرأسمال البشري:***

من خلال تدريب وتكوين الأفراد وتعليمهم، حيث أن إستراتيجيات النهوض بالرأسمال البشري تعتبر من ضروريات العصر بسبب التقدم التكنولوجي المتسارع والإبداع التقني العالي وزيادة درجة تعقيد المنتجات التي عقدت عمليات التصنيع، حيث انه وكنتيجة للتقنية العالية المستخدمة ستقل نسبة العمل المعاد، كما أن الحصول على فرصة عمل سيتطلب مهارات وخبرات متعددة ومتنوعة عند العاملين وبدون ذلك فإن الفرصة تكون مستحيلة (عادل حرحوش، 2001) [23] .

- ***إستراتيجية خلق المعارف داخلي :***

من خلال البحث ودراسة العمليات وبحوث التسويق، وكذا التجديد التنظيمي أو ما يسمى " إعادة الهندسة التنظيمية " (Reingeneering Organisationnel) حيث أن البحث عن مفاهيم جديدة في مجال الإدارة والتنظيم من أجل التعامل مع متغيرات المحيط المعقدة من المتطلبات والأهداف الأساسية لكل تنظيم يبحث عن الفاعلية و النجاعة والمحافظة على بقائه و استمراريته (عادل حرحوش، 2001).

- **إستراتيجية تحويل و نشر المعارف:**

يتم ذلك من خلال اكتساب المعارف وتنظيمها وحفظها وتوزيعها الداخلي (Wiik.G,1997)[24]، فالقيام بعمليات روتينية وفعالة في مجال وظيفة البحث، وتكوين الأفراد واليقظة التكنولوجية والتنافسية، وإدارة الأصول غير المادية سواء على

مستوى العمليات أو على مستوى التحالفات والتحويلات التكنولوجية، تعتبر اليوم من الأمور المهمة لزيادة وتجديد وتثمين الأصول غير المادية.

فالمهارات لابد أن تكون موضوع إثراء جماعي (التحويل و النشر و النقل) وهذا ما يدعو إلى ضرورة خلق الظروف الحقيقية *لنشر ثقافة التقاسم* والشفافية ما بين أعضاء المنظمة من خلال جعل إدارة المهارات في خدمة الصالح العام للمنظمة ككل.

خاتمــة:

اعتماداً على ما سبق، يمكن القول بأنه في ظل السياق العالمي المتميز بحدة المنافسة و تهافت منظمات الأعمال على تقديم الأجود والأفضل من منتجات و خدمات، فإن العقل البشري يعتبر مصدرًا مهمًا لإنتاج واكتساب المعرفة و إدارتها و تثمينها و الاستفادة منها باعتبارها تشكل ميزة تنافسية غير قابلة للتقليد على الأقل على المدى القصير، و من هنا برز مفهوم الرأسمال الفكري بوصفه سلاحاً تنافسياً بالنسبة للمنظمات المعاصرة .

لذلك يتوجب على المؤسسات عموما و المؤسسات الجزائرية على وجه الخصوص أن تتبنى آليات إدارة عمليات الرأسمال الفكري و جذب الكفاءات و المهارات الكفيلة بمساعدتها على اكتشاف الطرق والإجراءات التي تقود إلى تحقيق القيمة من الرأسمال الفكري و المعرفي ، نظرا لما لتلك القيمة من أثر إيجابي في إيجاد ميزة تنافسية والمحافظة عليها في إطار البيئة التنافسية التي لا ترحم المؤسسات "النائمة" .

الهوامش

1 - " *what can be measured is not always important, and what is important cannot always be measured. Measured "* (Skandia ,2001) .

2 - Stewart , T.A , (1997): *Intellectual Capital , the New Wealth of Organizations , Doubleday Currency , New York ;P:5* .

3- Yogesh, M., (1998): *"What is the Definition of Knowledge management, Forbes ;P :2.*

4 - Hansen, M. T., Norhria N., & Tierney, T., (1999), "What's your strategy for Management Knowledge, Harvard Business Review, vol. 77.

5 – العنزي، سعد، (2001)، "الرأسمال الفكري: الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرون"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن ، العدد الخامس والعشرين.

6-"*The company intangible assets which enable the company to function"* (Brooking,1996)

7- Koenig , M,(2000): *The Resurgence of Intellectual Capital , The Emphasis Shifts Measurement to Management , Information Today , Vol , 17 ,sep 2000* .

8. - Brown.T,(1998):*Ringing up intellectual , Management Review . January 1998;P:2*

9- Mertins, et. al., 2001 ; "Knowledge management", Best Practices in Europe", Springer-Verlog Berlin, Germany. P : 204

10 - Edvinsson, Leif & Malone, Michael, (1997), "Intellectual capital", First Ed., Harper Collins publishers, Inc. New York, U.S.A.

11- Massard.N & Mehier.c, (2004) :Externalités de connaissances,capital intellectuel et performance innovatrice localisée.Papier présenté lors de la 1ère journée interdisciplinaire de recherche « performance et immatériel » Angers ,France.

12– أ. د. عادل حرحوش المفرجي، د. أحمد علي صالح،(2005): الإنفاق على الرأسمال الفكري وأثره في نجاح الشركات الصناعية، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان المملكة الأردنية 26–27 أبريل 2005 .

13– لمزيد من التفاصيل أنظر : – د. طلعت عبد العظيم متولي،(2005) : الرأسمال الفكري كأحد أدوات إدارة التغيير.جامعة الملك خالد. الملتقى الإداري الثالث :إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري– نحو إدارة متغيرة فاعلة– جدة 18–19 صفر الموافق لـ: 29–30 مارس 2005 .

14– عبد الحكيم الخزامي ، (2002) :استراتيجية الموارد البشرية ، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة ؛ ص: 20–21 .

15– أنظر د. طلعت عبد العظيم متولي، (2005): مرجع سبق ذكره .

16-M.Porter,1993 ; L'avantage concurrentiel, Dunod, Paris ;P : 48

17 -Kalika.M ;Ledru.M ;Isaac.H ;Beyou.C ;Josserand.E, (2003) : *Le e-Management :Quelles transformations pour l'Entreprise ? – L'impact des TIC sur la performance ,la stratégie et les compétences*– Editions.Liaisons, Paris .P :88

18– لمزيد من التفاصيل أنظر: – أ.م. د. ميسر إبراهيم أحمد، آ. م. د. معن وعبد الله المعاضيدي،(2005): أثر عمليات إدارة الرأسمال المعرفي في تحقيق المزايا التنافسية

لمنظمات الأعمال، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان المملكة الأردنية 26-27 أبريل 2005 .

19-M.Porter,1993 .Opcit; P : 78

20 -G.Garibaldi ,1994 ; P : 95-96

21- لمزيد من التفاصيل أنظر:- د. الداوي الشيخ : دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الإندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر، يومي 09 و 10 مارس 2004.

22- لمزيد من المعلومات أنظر : د.سملالي يحضيه، بلالي أحمد : الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الإندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 09 و 10 مارس .2004

23- د.عادل حرحوش ، صالح المفرجي، (2001) : الإستراتيجيات التنظيمية و الإدارية لتأهيل المنظمات الاقتصادية العربية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف 2001 .

24- لمزيد من المعلومات أنظر :

- Wright. R. W , Van Wiik. G , Bonty. I , (1995): *les principes du management des ressources fondés sur le savoir, revue française de gestion N°105. Sep , Oct 1995*.

المراجـع

1- أ. د. عادل حرحوش المفرجي ، د. أحمد علي صالح ،(2005): الإنفاق على الرأسمال الفكري وأثره في نجاح الشركات الصناعية ، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان المملكة الأردنية 26-27 أبريل 2005 .

2- د. طلعت عبد العظيم متولي : الرأسمال الفكري كأحد أدوات إدارة التغيير .جامعة الملك خالد. الملتقى الإداري الثالث:إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري- نحو إدارة متغيرة فاعلة- جدة 18-19 صفر الموافق لـ: 29-30 مارس 2005.

3- أ.م. د. ميسر إبراهيم أحمد، آ. م. د. معن وعبد الله المعاضيدي،(2005): أثر عمليات إدارة الرأسمال المعرفي في تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات الأعمال ، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان المملكة الأردنية 26-27 أبريل 2005 .

4- د . عادل حرحوش ، صالح المفرجي،(2001) : الإستراتيجيات التنظيمية و الإدارية لتأهيل المنظمات الاقتصادية العربية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف 2001 .

5- د. الداوي الشيخ : دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الإندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر ، يومي 09 و 10 مارس 2004.

6- د.سملالي يحضيه ، بلالي أحمد : الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية و الكفاءات و دورها في تحقيق الميزة التنافسية من منظور المقاربة المرتكزة على الموارد ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الإندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ، يومي 09 و 10 مارس 2004.

- المراجع باللغات الأجنبية :

7- Becker Gary, (1975) : Humain capital colombia university press 1964 2°ed Nber.

8- Brown.T,(1998):*Ringing up intellectual , Management Review . January 1998.*

9- Edvinsson, Leif & Malone, Michael, (1997), "Intellectual capital", First Ed., Harper Collins publishers, Inc. New York, U.S.A.

10- Kalika.M ;Ledru.M ;Isaac.H ;Beyou.C ;Josserand.E, (2003) : *Le e-Management :Quelles transformations pour l'Entreprise ? – L'impact des TIC sur la performance ,la stratégie et les compétences*– Editions.Liaisons, Paris .

11- Koenig , M , The Resurgence of Intellectual Capital , The Emphasis Shifts Measurement to Management , Information Today , Vol , 17 ,sep 2000 .

12- Massard.N & Mehier.c, (2004) :Externalités de connaissances,capital intellectuel et performance innovatrice localisée.Papier présenté lors de

la 1ère journée interdisciplinaire de recherche « performance et immatériel » Angers ,France.

13- M.Porter,(1993) ; L'avantage concurrentiel, Dunod, Paris

14- Stewart, T.A, (1997):Intellectual Capital, the New Wealth of Organizations , Doubleday Currency , New York .

15- Wright. R. W , Van Wiik. G , Bonty. I : les principes du management des ressources fondés sur le savoir, revue française de gestion N°105. Sep , Oct 1995.

إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر و المعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية

ليندة رقـام
قسم الاقتصاد
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

خلال السنوات الأخيرة حضيت إدارة الموارد البشرية باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين وكذلك الممارسين نظرا لكونها إدارة لأهم أصول المنظمة . فقد خرجت هذه الإدارة عن إطارها الإداري لتمارس دورها باعتبارها شريك استراتيجي. رافق هذا التحول تغير في النظرة للعنصر البشري من كونه يد تنفذ المهام إلى عقل مفكر وصاحب معرفة باستطاعته تحقيق التفوق والتميز لمنظمته، وانعكس ذلك على كيفية تسييره. إلا أن التساؤل المطروح هنا: هل مس هذا التحول إدارات الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية ؟؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال مداخلتنا هذه.

Abstract

During the last few years, researchers and practitioners have realised the importance of human resource management (HRM). In fact, HRM has become a strategic aspect of management in its broad sense. This move towards a strategic position has changed HRM into an important tool for implementing rational and optimal policies within any organisation. The present paper looks into the question of whether the strategic aspect of HRM is taken into account by Algerian organisations and firms.

مقدمة:

إن النجاح والتفوق ليس لهما جنسية، وهما نتيجة نظام التسيير والأهمية التي يمنحها هذا النظام لموارده البشرية وللإدارة التي تعنى بشئونه. وتؤكد النظريات الحديثة في الإدارة أن تسيير هذا المورد بمنطق العقل المفكر بدل من اليد المنفذة سيسمح بتحقيق هذا التفوق دون شك لذلك فالسؤال المطروح هنا هو: هل تسير منظمات الأعمال الجزائرية.

مواردها البشرية باعتبارهم قوة عضلية ؟ أم قوة فكرية ؟ أم اختلف الأمر في هذه المنظمة، بحيث لا تسير مواردها لا بمنطق اليد المنفذة ولا بمنطق العقل المفكر وإنما بمنطق آخر مختلف ؟

نحاول معرفة ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي عرفتها هذه المنظمة، ومحاولات الإصلاح والتصحيح العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومن خلاله نظام تسيير هذه المنظمات ومنه إدارة الموارد البشرية بها، لأن أي تحول اقتصادي من المفروض أن يتم القيام به تزامنا مع التغيير في فلسفة وممارسات تسيير الموارد البشرية فيه. فالحديث عن ضرورة عصرنة الاقتصاد الوطني لمواجهة تحديات العولمة من المفروض أن يتناول أيضا إشكالية تسيير الموارد البشرية في منظماتنا الاقتصادية.

1) التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية:

إن حقل إدارة الموارد البشرية نشأ وتطور ضمن مراحل تاريخية متأثرا ومستجيبا للتغيرات البيئية الخارجية والداخلية للمؤسسات وتركيبة اليد العاملة فيها.

حتى مسميات هذه الإدارة عرفت تغييرات تعبر عن الاختلافات الفكرية والوقائع التاريخية التي ظهرت فيها. فقد استمدت مبادئ هذه الإدارة من خصائص كل مرحلة تاريخية مرت بها.

نحاول هنا التعريف بثلاث مراحل تاريخية نعتبرها هامة في تاريخ إدارة الموارد البشرية هي:

1) المرحلة الأولى: ظهور إدارة خاصة بالأفراد.

2) المرحلة الثانية: لماذا إدارة الموارد البشرية؟

3) المرحلة الثالثة: إدارة استراتيجية للموارد البشرية !!

1-1 المرحلة الأولى : ظهور إدارة خاصة بالأفراد:

تجمع هذه المرحلة فترة ولادة وظيفة الأفراد ونموها، حيث ترجع فترة ولادتها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. يقول LACONO G أن:" قبل 1914 وظيفة تسيير

الموارد البشرية لا تتواجد فعليا، وإدارة الأفراد كانت تمارس من قبل أرباب العمل أنفسهم"[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية عرفت مصالح الأفراد نموا وتطورا ملحوظا، ففترة النمو والنجاح (1945-1975) التي عرفها الاقتصاد آن ذاك سمحت بانطلاقة حقيقية لوظيفة الأفراد. وسمي مسئول الوظيفة على العموم بمدير الأفراد، لكن ظهرت تسميات أخرى له وهي: مدير العلاقات الإنسانية، مدير العلاقات الصناعية، مدير العلاقات الاجتماعية، مدير علاقات العمل.

وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص الآتية:

- تدل تسمية إدارة الأفراد على سيطرة الرؤية القانونية للإنسان في العمل، فالعامل له حقوق وعليه التزامات ومعرض للممنوعات أيضا.
- أسلوب عمل هذه الإدارة يوصف بالتقليدي . فهو مرتبط تاريخيا ونظريا بالنموذج التايلوري في التسيير. ومن المفارقات أن يكون تايلور هو أول من اهتم بعامل الإنتاج الإنساني مبينا الفوائد التي يمكن أن تجنيها المنظمة من خلال تنظيم أحسن للعمل[2].
- دور إدارة الأفراد هو السهر على تطبيق تقسيم العمل والرقابة الشديدة على أداء الأفراد.
- سيطرت البعد الإداري والمكتبي على نشاط إدارة الأفراد. ويؤكد على ذلك GODELIER E بقوله: " بالرغم من أن ممارسات تسيير الأفراد تركزت أساسا في إجراءات إدارية منمطة تهدف إلى تحسين معالجة ملفات الأفراد ، إلا أن هذا دليل على بداية سيطرتها في المنظمات "[3].
- وظيفة الأفراد وظيفة مساندة تساعد الوظائف الأخرى في أداء مهامها حتى تحقق العقلانية في استعمال عامل العمل في المنظمة.
- تأثرت هذه الإدارة بظهور وزيادة قوة النقابات العمالية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

- تمحورت أنشطة إدارة الأفراد والتي غاب عنها التنسيق في: الاختيار، التوظيف ، التدريب ، تحديد الأجور والتعويضات حسب القوانين ، محاولة تحسين ظروف العمل وتلبية الحاجات لتحقيق الرضا، معالجة الصراعات، الطرد والتسريح، تسيير عقود العمل ، تحديد المؤهلات، المفاوضات مع النقابات وإبرام عقود الاتفاق .
- مارس إدارة هذه الوظيفة كل من المهندسين والقانونيين وأخصائيين اجتماعيين.
- اهتمت بالقوة العضلية للإنسان لذلك ركزت على الجوانب المادية للعمل من أجور ومكافآت، ومكان وبيئة العمل المادية، وعلى التدريب المهني لزيادة المهارات الميكانيكية للإنسان.
- يمثل الأفراد تكلفة من تكاليف الإنتاج لذلك يجب العمل على تخفيضها. فهم أقل أهمية من الوسائل التقنية للإنتاج ، كما يمكن استبدالهم بسهولة، ويمثلون كل متجانس حيث تغيب شخصنة Individualisation المعاملة. والتركيز على أعدادهم وليس أنواعهم .

مع العلم أن إدارة الأفراد لم تكتفي بهذه التسمية ولا الفلسفة ومن ثم ولا الدور الذي قامت به خلال هذه المرحلة، بل واصلت تطورها وغيرت في تسميتها وفي المبادئ التي تعمل على أساسها وزاد بالتالي مجال تدخلها ومنه أهميتها في المنظمات .

2-1 المرحلة الثانية : لماذا إدارة الموارد البشرية ؟

تشمل هذه المرحلة نهاية السبعينات وسنوات الثمانينات، حيث تحولت وظيفة الأفراد إلى وظيفة الموارد البشرية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هذا التغيير في الاسم له دلالته في حياة الفرد داخل المنظمة؟

للإجابة على هذا السؤال بعض الباحثين يرى أن هناك تشابه كبير بين تسيير الأفراد وتسيير الموارد البشرية، لذلك يتساءل هؤلاء عن مغزى المظهر الجديد لإدارة الموارد البشرية، فالاختلافات شكلية أكثر منها جوهرية بالنسبة لهم[4]

في حين يرى PERETTI JM أن التغيير في الاسم يدل على التغيير في النظرة والممارسة أيضا، لأن المفهوم التقليدي للأفراد والذي يرى أنهم مصدر تكلفة يجب تخفيضها يترك المكان إلى مفهوم الفرد مورد يجب تعظيمه[5].

وفي نفس الاتجاه يؤكد أحمد سيد مصطفى: الإدارة العليا تنظر للعاملين كرأس مال عقلي ومورد أو أصل يفوق في قيمته قيمة الأصول الأخرى في المنظمة كالأرض والمباني والآلات والخامات والأموال. وظهر مسمى إدارة الموارد البشرية لينسجم مع هذه النظرة [6] .

وقائع هذه المرحلة تدل على تغير مس طبيعة العمل ووسائله واعتماد تكنولوجيا متطورة في تنفيذه مع منافسة شديدة قوامها الإبداع والابتكار، لذلك من غير المعقول أن ينحصر مفهوم الفرد في هذه الحالة في قوته العضلية بل يجب الاهتمام بعقله باعتباره مصدر الإبداع والتجديد. إلا أن هذا لا يتحقق إلا بإدارة واعية ومدركة لهذه الحقيقة مغيرة ليس اسمها فحسب بل فلسفتها ومنه رؤيتها لهذا الإنسان الموجود يوميا في المنظمة .

إن التحول في التسمية والنظرة للعنصر البشري في المنظمة له مدلوله العلمي أيضا، لأن الانتشار الواسع لعلوم الأحياء والسبنتيك جعل من مصطلح النظام هو المرجع الأساسي لتحقيق رؤية شاملة ومتكاملة عن المنظمات والأفراد الذين يكونوها . فغياب الترابط والتكامل بين أنشطة إدارة الأفراد في المرحلة السابقة جعل من الصعب تحقيق الاستعمال الفعال للعنصر البشري في المنظمة، في حين وبفضل تأثير مدخل النظم استطاعت إدارة الموارد البشرية تجاوز النظرة القديمة المركزة على الطابع المشتت لأنشطتها لصالح نظرة تؤكد على الطابع الاعتمادي والمتفاعل والمترابط بينها ومدى حساسيتها للتغيرات التي تحدث في محيطها .

فالأخذ بفكرة الترابط بين أنشطة إدارة الموارد البشرية وتأثير المحيط عليها يسمح وبسهولة ترك تسمية " إدارة الأفراد " لصالح " إدارة الموارد البشرية "، ليكون الطابع الديناميكي للوظيفة والعلاقات العضوية التي تنميها مع أهداف الوظائف الأخرى وأهداف المنظمة ككل هي صفات بديهية فيها[7] .

وعلى هذا الأساس فقد تميزت هذه المرحلة في إدارة العنصر البشري بالخصائص الآتية :

- نضج كبير بلغته وظيفة الموارد البشرية .
- هناك بعض الأنشطة التي تتشابه فيها مع إدارة الأفراد مثل الاهتمام بإجراءات الاختيار والتعيين والتدريب وحفز العاملين ، لكن هناك عناصر أساسية تميزها عن إدارة الأفراد وهذا لم يأتي نتيجة الصدفة لكن جاء نتيجة عوامل داخلية متعلقة بالمنظمة وأخرى خارجية عنها شجعت على اختلاف الرؤية والمعاملة للمورد البشري .
- تأخذ إدارة الموارد البشرية في الحسبان بعد المحيط الخارجي وأثره على أنشطتها وأثر ذلك على المنظمة ككل .
- تراجع سلطة مختص العلاقات الصناعية وظهور أخصائي الموارد البشرية كمحترف لمهنة الإدارة .
- التأكيد على النزعة الإدارية التسييرية لإدارة الموارد البشرية من خلال مشاركتها في تحمل المسئوليات التنظيمية . فهي ترتقي من المستوى التنفيذي إلى مستوى الإدارة العليا.
- الإلحاح المستمر لمسيري إدارة الموارد البشرية على التكوين ليكونوا عناصر نشطة وقوى اقتراح في مجالس الإدارات مثلهم مثل بقية مديري الإدارات الهامة في المنظمة.
- تطور الإعلام الآلي والاستفادة منه في مجال التسيير الإداري للموارد البشرية: معالجة الأجور، حفظ المعلومات عن العاملين، تسيير الحياة الوظيفية
- محاولة التقريب بين مصالح وأهداف العاملين ومصالح وأهداف الإدارة.
- أصبح المورد البشري استثمار يجب تعظيمه وليس تكلفة يجب تخفيضها والتحكم بها، فهو عنصر فاعل ونشط ورغبته في المساهمة في تحقيق نجاح المنظمة أصبحت ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

- الاهتمام بالمورد البشري باعتباره عقل مفكر يمكنه المشاركة في حل مشاكل المنظمة وتطويرها.

لم يتوقف تطور إدارة العنصر البشري في المنظمات عند هذه المرحلة بل مس أيضا المرحلة اللاحقة والتي يعتبرها أغلب الباحثين امتداد لهذه المرحلة. فإذا اعتبرنا إدارة الموارد البشرية

أحدثت ثورة في بعض مفاهيم وممارسات إدارة الأفراد ، فإن الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية تمثل المرحلة الأعلى التي بلغتها إدارة الموارد البشرية. فهي تكملة واستمرار بشكل أكثر تطور وتقدم.

3-1 المرحلة الثالثة : إدارة استراتيجية للموارد البشرية !!:

عرفت سنوات الثمانينات الانتقال من مفهوم تقليدي إلى مفهوم حديث لتسيير الموارد البشرية، وتعمق هذا الانتقال حينما ربط مصطلح " الاستراتيجية " بمصطلح " الموارد البشرية " .

جاء نموذج التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية ليكمل النموذج السابق والمتمثل في تسيير الموارد البشرية . ومن الواضح أن البشر في هذا النموذج يمثلون مورد بالمعارف والقدرات التي يمتلكونها وعلى المنظمة أن تضمن تعاونهم الطوعي وولائهم [8].

ويرجع الاستراتيجيون التنظيميين سبب هذا التحول والاهتمام المتزايد بالموارد البشرية إلى شدة وعمق التغييرات، وزيادة درجة عدم التأكد ، والتعقيد الذي يعرفه المحيط الحالي للمنظمات مما يتطلب إيجاد حلول استراتيجية جديدة تسمح للمنظمة بالتغلب على منافسيها أو حتى التكيف مع ما يحدث في المحيط .

فالمحيط الجديد للأعمال يفرض، أكثر من أي وقت مضى، على المنظمات أن تجد عاملا يسمح بتميزها عن منافسيها. كما تكون قادرة على خلق ميزة تنافسية مستدامة. مع العلم أن الميزة لا تكون تنافسية إلا حينما تكون غير قابلة للنقل والتقليد سواء في المدى القصير أو الطويل [9].

إذن على المنظمة أن تعتمد على قوى داخلية أو قدرات تنظيمية خاصة كرأس المال والتكنولوجيا والمعلومات أو الموارد البشرية. فإذا كان رأس المال و التكنولوجيا قد سيطرا خلال سنوات 80/70 يظهر اليوم أن كل من المعلومات والموارد البشرية يلعبان دور أساسي في نجاح الاستراتيجيات التنافسية .

خصائص التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية:

إن البعد الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية ليس له تصور واضح وثابت لدى العديد من الباحثين والممارسين . لكن بالنسبة ل BESSEYRE CH والكثير من الباحثين غيره أن: مصطلح " الاستراتيجية " في إدارة الموارد البشرية يتكون من ترابطين: ترابط خارجي لإدارة الموارد البشرية مع الضغوطات التنظيمية، وترابط داخلي لأنشطة الإدارة فيما بينها ، ويتم ذلك في المدى المتوسط والطويل مع العلم أن هذان التصوران مختلفان لكن مكملان لما يمثل مصطلح " التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية "[10].

إن أول تحول عرفه تسيير الموارد البشرية كان في بداية الثمانينات ليؤكد على أهمية الإنسان في العمل باعتباره موردا مما يفرض ضرورة التنسيق بين مجموع الأنشطة والممارسات التقليدية لتسيير الأفراد لتحقيق نفس الهدف، ثم التحول الثاني نحو التسيير الاستراتيجي الذي يسرع ويعمق التحول الذي بدأ . وهنا إدارة الموارد البشرية لا تنسق فقط بين أنشطتها وممارساتها بل أيضا مع الاحتياجات والأهداف الأساسية للمنظمة أي مع الاستراتيجية العامة للمنظمة.

فالتسيير الاستراتيجي للموارد البشرية يتمتع بخصائص تجعله يختلف عن باقي أساليب تسيير العنصر البشري في المنظمة. يمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط الآتية :

- تعيش المنظمة في محيط شديد التغير لذلك تحتاج إلى الاستراتيجية حتى تتكيف معه أو أكثر من ذلك تسبق أحداثه. ونجاح استراتيجية المنظمة اليوم يعتمد وبالدرجة الأولى على مواردها الداخلية وبالذات المورد البشري.

- المنطق الأساسي هو النظرة الجديدة للإنسان في المنظمة . فهو مورد وكفاءة Compétence ومن ثم أصل من أصول المنظمة لا يمكن استراتيجيا التخلي عنه أو الاستهانة بقدراته . فهو مصدر تغلبها وتفوقها على منافسيها .
- يأتي التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية برؤية جديدة للمنظمة. فهو يعيد النظر في الموقع الاستراتيجي للوظيفة التي تهتم بالعنصر البشري في التنظيم . حيث يؤكد SEKIOU L وباحثون آخرون أن وظيفة الموارد البشرية تتمتع بنفس المكانة التي تمنح لبقية وظائف المؤسسة، لأن التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية يعيد هيكلة الوظيفة ويغير في أدوارها[11].
- في ظل التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية تصبح إدارة الموارد البشرية مكون فاعل ومشارك نشط في حياة المنظمة مثلها مثل بقية إداراتها، فعلاقتها بالمنظمة عضوية تفاعلية وليست تابعة منفذة للأوامر .
- لا تقتصر مشاركة إدارة الموارد البشرية على مرحلة تنفيذ الاستراتيجية بل تشمل أيضا مراحل الإعداد والصياغة .
- التكامل بين استراتيجية الموارد البشرية كصيرورة واستراتيجية المنظمة ككل في المدى المتوسط و الطويل ، لأن التسيير الاستراتيجي يعتمد على الترابط الداخلي لأنشطة إدارة الموارد البشرية فيما بينها من جهة، ويؤكد على ضرورة ربطها بالاستراتيجية العامة من جهة أخرى .
- يزيد البعد الاستراتيجي لوظيفة الموارد البشرية من مهامها معبرا عن زيادة أهميتها ، مما يطرح مسألة تقاسم أعبائها مع بقية الوظائف . فمبدأ التقاسم والاشتراك Transversalité هو مكونها الأساسي في هذه المرحلة .
- كل الرؤساء في المنظمة مدعوين إلى ممارسة أنشطة إدارة الموارد البشرية وبكل جوانبها، سواء تعلق الأمر بالجانب القانوني أو الاجتماعي أو الإداري ...إلأخ .

- الهدف من التقاسم والاشتراك في مهام إدارة الموارد البشرية هو تحقيق سرعة رد الفعل وسبق الحدث، وشخصنة Individualisation قرارات تسيير الموارد البشرية، وتعبئة قدرات العاملين. فهذه الغايات تمثل المكونات الأساسية للتسيير الاستراتيجي للموارد البشرية .
- الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية يحقق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة . فهو يمكنها من الاستفادة من أهم أصل فيها وبكل ما يملكه من معارف وقدرات ومؤهلات ومهارات وسمات، فهو يسخره لخدمتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الأسس النظرية للتسيير الاستراتيجي للموارد البشرية :

نهاية سنوات الثمانينات تعتبر نقطة انعطاف تاريخية في نماذج و وسائل التحليل الاستراتيجي. و التي اهتمت . ولحد اليوم . بالتحليل الاقتصادي والصناعي للأسواق لتتجه شيئا فشيء نحو تحليل المنظمة من الداخل.

لأن تطور المنظمة لا يتوقف عند موقعها الخارجي وتأثير القوى التي تخضع لها هناك. لكن قسط كبير من نجاحها يتوقف أيضا على الموارد التي تحت تصرفها[12].

فهذا الانتقال في التحليل من السوق إلى المنظمة يمثل قطيعة نظرية ذات أهمية كبيرة في حياة المنظمات.

و **مدخل الموارد** يعبر عن هذا الاتجاه الجديد في التحليل . فهو ناتج عن أعمال PENROSE (1959)، وتناوله بالدراسة والتطوير كل من: RUMELT(1984) ,WERNEFELT(1984) ,BARNEY(1986 a/b) , COLLIS(1991)، حيث يؤكد هؤلاء الباحثين أن استعمال الميزات التقليدية مثل التكنولوجيا، ورأس المال، والأسواق لا يكفي لوحده لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة . فهذه الميزات التقليدية هي ميزات نسبية، ولا تكون ملائمة إلا في المدى القصير. لذلك على المنظمة أن تراهن استراتيجيا على هيكلتها الاجتماعية إذا أرادت امتلاك ميزة تنافسية مستدامة[13].

يقترح هذا المدخل رؤية بديلة للمنظمة. ويضع في مركز التحليل الاستراتيجي البعد الداخلي للمنظمة. فهو يرى أن مصدر تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة يمكن أن يكون بداخلها، ولا يعني بالضرورة الاختيار بين البعد الداخلي والخارجي لها، و لكن بالتوفيق بين هما وإعطاء البعد الداخلي كل الأهمية التي يستحقها .

يرى كل من WERNEFELT و BARNEY أن الموارد الداخلية للمنظمة قد تكون مادية وغير مادية. فهي ثلاث فئات: الرأس المال المادي، الرأس مال البشري، الرأس مال التنظيمي[14].

في حين يحدد BARNEY خصائص المورد الذي يحقق للمنظمة ميزة تنافسية مستدامة، وهي:

1- قادر على خلق القيمة.

2- وحيد أو نادر.

3- من الصعب تقليده.

4- لا يمكن إحلاله.

فإذا تفحصنا هذه الخصائص تبين لنا أنها يمكن أن تتوفر و بسهولة في الموارد البشرية[15].

إذن يسعى هذا المدخل إلى وضع البعد الداخلي أي الموارد الداخلية للمنظمة في قلب التفكير الاستراتيجي دون إهمال البعد الخارجي لها .ويراهن بالذات على مواردها البشرية كمصدر فعلي وحقيقي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

كذلك يشير BARNEY و WRIGHT إلى أهمية وظيفة الموارد البشرية في خلق ميزة استراتيجية سواء بالرقابة المباشرة أو بالتأثير الكبير على الموارد البشرية . فهي تلعب دور هام في تطوير و التحكم في الميزة التنافسية[16].

أثري فيما بعد مدخل الموارد بمدخل قائم على **المعرفة** ومن رواده: CONNER, PARAHALAD(1996), KOGUT, ZANDER(1996)، حيث يرى هؤلاء أن التحدي الحقيقي للسنوات المقبلة يكمن في كيفية تسيير رأس المال الفكري . فهم يدافعون عن مكانة مركزية للموارد البشرية في استراتيجية المنظمة، لأن الميزة

التنافسية تنشأ أساسا من التحكم بالا مادي أي لا ملموس كالمعرفة ورأس المال الفكري.

بالإضافة إلى ذلك لم يجد مدخل الموارد نجاحه الحقيقي إلا مع ظهور مصطلح الكفاءات الجوهرية أو المحورية les compétences clés القائم على نظرية المعرفة . فهذا المصطلح جعل من نظرية الموارد عملية أكثر ومفهومة من قبل المسيرين[17].

وتعرف المعرفة على أنها الجدارة (الكفاءة) الجوهرية core competency التي تمكن الشركات من إنشاء قيمة أعلى وتحقيق ميزة تنافسية من أجل التفوق في السوق[18].

نظرية الكفاءات الجوهرية لكل من PRAHALAD و HAMEL (1990) تضع القطيعة مع النموذج التقليدي للتسيير الاستراتيجي (والذي يوصف بالتكييفي). فهي تعرف المنظمة كمجموعة مركبة من الموارد الملموسة و غير الملموسة (قدرات إبداعية، العلامة التجارية.)[19] .

موارد وكفاءات مفهومين مختلفين لكن مترابطان ومتكاملان. الموارد هي أصول ملموسة وغير ملموسة. والكفاءات هي التي تسمح بتعبئة هذه الأصول. فالكفاءات تعرف على أنها القدرة على إبراز الموارد لتحقيق الهدف المرجو[20].

يجمع مصطلح الكفاءة الأصول والموارد أي مختلف أشكال المعارف والخبرات التي تعتبر مقوما أساسيا لتحقيق الميزة التنافسية. وعلى هذا الأساس يعتبر العنصر البشري موردا ممثلا في الكفاءة أحد أهم العوامل المسئولة عن امتلاك المنظمة ميزة تنافسية. وهذا يفرض ضرورة دمج الموارد البشرية في استراتيجية المنظمة كذلك الطبيعة التعددية لمصطلح الكفاءة تعطي دور أساسي لتسيير وتنمية الموارد البشرية وتتطلب نظرة عامة واستراتيجية لهؤلاء.

يتفق الباحثون على ثلاث خصائص رئيسية للكفاءة وهي:

_ الكفاءة مصطلح معقد. وهو موضوع يخضع للتجزئة و التقسيم أكثر فأكثر و بالتالي فهو مضلل معبرا عن ثلاثية المعرفة le savoir و المهارةle savoir_faire و معرفة الذات le savoir_etre .

_ الكفاءة صفة خاصة بالعامل و لا يمكن فصلها عن وضعيات العمل الفعلية سواء في مرحلة إعداده أو تنفيذه . أي الفرد ليس كفئ في المطلق بل هناك حالات معينة تساعد على ظهور كفاءته لتستعملها و تهيئه للاختبار الحقيقي.

_ الكفاءة قد تكون فردية أو جماعية. فهي فردية ولا يكون لها معنى إلا من خلال جماعة العمل، والتي يجب أن تسمح لها بالتعبير عن وجودها وتطورها.

يعتبر مفهوم الكفاءات من الإشكاليات المرتبطة بالموارد البشرية لذلك على مدير إدارة الموارد البشرية الكشف عن الكفاءات التي يتمتع بها العاملين ومقارنتها مع تلك التي يتطلبها تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة . فالنظرية الاستراتيجية المبنية على الموارد تضع الكفاءات في مركز اهتمامها، لذلك فهي لا تتمتع بالطابع الاستراتيجي إلا إذا كانت متغيرا ضروريا في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة .

أدوار مديري الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية :

في ظل التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية تطورت وظيفة الموارد البشرية والدليل على ذلك هو تغير تسمية مدير الموارد البشرية، فقد أصبح يسمى " متعامل استراتيجي " أو " عضو اللجنة الاستراتيجية ". تستعمل هذه المسميات بكثرة حاليا معبرة عن الدور الجديد الذي يجب أن يلعبه مدير الموارد البشرية.

عدة باحثين يرون أنه حتى نتكلم عن إدارة استراتيجية للموارد البشرية يجب أن يكون مديرها عضو في مجلس أو لجنة الإدارة العليا . في حين يرى آخرون أن التعرف على مسئول وظيفة الموارد البشرية في مجلس الإدارة هو معيار إحصائي ضروري لكن غير كافي ، لأن مشاركته قد تكون سلبية أو هامشية وفي هذه الحالة لن يكون لها معنى و كثيرا ما تكون غير منتجة. لذلك يجب أن تعمق بمعيار آخر أكثر نوعية و أكثر واقعية، وهو ملاحظة إذا كان هذا المسئول يستثمر و يقود الإشكالية الاستراتيجية للوظيفة و بالخصوص تلك التي تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة .

يعترف كل من WRIGHT و MC MAHAN و MC WILLIAMS أن الموارد البشرية لا تنتج قيمة للمنظمة و لا تكون مصدر ميزة تنافسية لها، إلا إذا اعتمد العمل بممارسات تسمح بتسييرهم بفعالية. و هذه الممارسات هي أنشطة تنظيمية تسمح بتسيير مخزون رأس المال البشري و تتمثل في: الاختيار، التقييم، التكوين، الأجور و الحوافز. فهذه الممارسات تستعمل لجذب و التعرف و الاختيار و تطوير و الحفاظ على عاملين ذوي كفاءات عالية. مشجعة إياهم على السلوك الذي يحقق للمنظمة أهدافها. فهي تقوم بتعبئة الموارد البشرية حول أهداف المنظمة[21] .

وعليه، يهتم مدير الموارد البشرية بالكفاءة باعتبارها صفة من صفات الأفراد ومصدر لتحقيق الميزة التنافسية، فمن مهامه التعرف عليها وتقييمها وتكوينها وأهم من ذلك تثمينها.

ويعني تثمين الموارد البشرية قدرة مديري إدارة الموارد البشرية على بناء الكفاءات من خلال جذب ودمج الأفراد ذوي النوعية وتطوير الخبرات وتسهيل بروز المهارات الجديدة، وقدرتهم على التسيير المناسب لها في منظمة لها تاريخ وثقافة. وأيضا قدرتهم على بناء نظام للعلاقات قائم على التعاون وتقاسم الخبرات والمعلومات بهدف تكوين رؤية جماعية مشتركة عن المنظمة ومستقبلها[22].

في حين يعرف PFEFFER J ب 13 ممارسة لتسيير الموارد البشرية تميز المنظمات المالكة لميزة تنافسية مستدامة بفضل مواردها البشرية وهي: ضمان استمرارية العامل في العمل، تعيين وتوظيف اختياري، أجور مرتفعة، المشاركة في ملكية المنظمة، توزيع ونشر المعلومات، مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، المشاركة في الأرباح، تنظيم عمل قائم على مجموعات أو فرق العمل،التكوين، إثراء الأعمال، تقليص الفجوات بين الأجور، عدالة و تشجيع للترقية الداخلية، مساواتية رمزيةégalitarisme symbolique[23].

هذه الممارسات مرتبطة بقوة ببعضها البعض. ويمارسها كل من مدير إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع بقية مديري الإدارات، باعتبار أن وظيفة الموارد البشرية قائمة على مبدأ التقاسم والاشتراك transversal . و يكمن دور هذه الممارسات في التأثير

على رأسمال الكفاءات، من كفاءات فردية و جماعية و من ثم تنظيمية من خلال الحفاظ عليها وتنميتها و تعبئتها. و هي مثال عن المكانة الهامة الممنوحة للمورد البشري في صياغة و تنفيذ الاستراتجيات التنافسية .

في حين يرى بعض الباحثين أن في ظل التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية تضاف مهام أخرى لمديري الموارد البشرية تزيد في أهمية إدارتهم في التنظيم وفي عملية التسيير، حيث يقوم مدير الموارد البشرية بأدوار هي: قيادة عمليات التغيير، الاستماع إلى المتعاونين، المستشار الاستراتيجي أمام الإدارة العليا. وقد سهلت له أنظمة الإعلام الموارد البشرية مهمة القيام بهذه الأدوار، حيث سمحت له بالتركيز على الأنشطة الاستراتيجية الفعلية في المنظمة .

يؤكد GUERIN G على أن مسئولي إدارة الموارد البشرية يقومون بدور المستشار الداخلي أو وكيل التغيير في ظل التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية [24].

يمكن القول اليوم أن تسيير الموارد البشرية يتجه أكثر فأكثر نحو أن يكون في قلب القرارات الاستراتيجية للمنظمة . يترجم هذا التزايد و بقوة لمساهمة إدارة الموارد البشرية في استراتيجية المؤسسة بتنوع مهامها التي تتطور أكثر فأكثر نحو وظيفة استشارية ، وإدارة يجب أن ترافق التغيير، فهي تلعب دور الساهر للمحافظة على رأس المال الكفاءات الفردية و الجماعية، وإدارة يجب أن توضح أكثر نظامها القيمي[25].

يسعى مدير الموارد البشرية من خلال أدواره إلى التقرب أكثر فأكثر إلى الإجراءات الاستراتيجية . فهو يقوم بدور المستشار، والقائد للتغيير، والمسير لثقافة المنظمة، والمسير للكفاءات مستعملا في ذلك آليات الجذب والاختيار والتعيين والتطوير والتحفيز والتثمين وتهيئة مناخ العمل وتعبئة العقول المفكرة والمبدعة، والتي تمثل مصدر الميزة التنافسية المستدامة التي يسعى إلى بلوغها التسيير الاستراتيجي بمعناه العام.

صعوبات الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية :

يؤكد أغلب الباحثين و المنظرين على البعد الاستراتيجي لتسيير الموارد البشرية . إلا أن الممارسين يجزمون على أن الموقع الاستراتيجي للوظيفة ليس إلا حقيقة جزئية و شكلية . وهم يعيشون هذا الواقع يوميا .

ففي بعض الأحيان يغيب عن استراتيجية المنظمة الاهتمام بالتوجهات الكبرى المتعلقة بالموارد البشرية. ويجد أخصائيي إدارة الموارد البشرية أنفسهم يعيدون صياغة أو استنتاج من استراتيجية تنظيمية غير تامة عناصر استراتيجية للموارد البشرية لتوجيه نشاطاتهم .

لذلك يرى GUERIN G أنه لا يكفي بالمناداة بأهمية وظيفة الموارد البشرية ، وأنها تسير مورد استراتيجي وله مكانة هامة في المنظمة ، ولكن يجب أيضا البرهنة على ذلك واقعيا[26] .

أيضا تتوجه اليوم العديد من المنظمات وتطبيقا لبرامج إعادة الهيكلة إلى سياسات في تسيير الموارد البشرية تهدف إلى التقليص من حجم العمالة أكثر منها تطوير لرأس المال البشري. فهذه السياسات لا تشجع إطلاقا على التفاؤل بمركز استراتيجي لإدارة الموارد البشرية. رغم أن نفس هذه السياسات مفروض عليها أن تجد أفضل الاستراتجيات لجذب والحفاظ على المهارات والمعارف المكونة لرأس مال يتميز بالندرة أكثر فأكثر مستقبلا، وهو وحده مصدر التفوق والتميز.

فإذا كنا نعيش اليوم " ثورة القدرات والأحلام "، فإن موقع وظيفة الموارد البشرية يكون بالفعل استراتيجي. لأن الميزة التنافسية المستدامة مبنية على الشكل الوحيد لرأس المال النادر وغير قابل للتقليد ألا وهو الرأس المال البشري وما تبقى يمكن أخذه أو شراءه أو نقله[27] .

المورد البشري هو عنصر استراتيجي هام في عملية إعادة إحياء وبعث المنظمة والاقتصاد ككل. وهذا يعني ضرورة إقامة روابط عضوية تفاعلية بين نظرة استراتيجية عامة للمنظمة واستراتيجيات الموارد البشرية وسياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية بها .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن إدارة الموارد البشرية عرفت ثلاث مراحل تاريخية كبرى في مسيرة وجودها، حيث اختلفت فيها مكانة المورد البشرية من مرحلة إلى أخرى وانعكس هذا الاختلاف عليها ، لأن أهميتها ومكانتها تشتق من أهمية ومكانة العنصر الذي تسيره .

لكن السؤال المطروح هنا ما هو حال المورد البشري ومن ثم الإدارة التي تعنى به في منظمات الأعمال الجزائرية؟ فهل مازال يعيش المرحلة الأولى من تطور الإدارة أم انتقل إلى مرحلتها الأعلى والمتمثلة في التسيير الاستراتيجي له؟

2) إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية :

للتعرف على مكانة إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية والفلسفة التي تحكمها، أي إن كانت إدارة للقوى العضلية (إدارة أفراد) أم الفكرية والمعرفية للإنسان (إدارة استراتيجية) في العمل، من الضروري التطرق إلى مراحل وظروف تطورها في هذه المنظمات والاقتصاد الجزائري ككل. مما يجعلنا نستخلص بعض المميزات الخاصة التي تتمتع بها هذه الإدارة دون فصلها عن السياق التي وجدت وتوجد به. ونحدد في الأخير إن كانت هذه الإدارة تسير الموارد البشرية بمنطق اليد المنفذة أم العقل المفكر أم بمنطق آخر مختلف ليس له علاقة لا بهذا ولا بذاك ؟

2-1 مراحل تطور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية :

خلال التاريخ الحديث للجزائر مر تسيير الموارد البشرية بمراحل تاريخية عديدة ارتبطت بتطور اقتصاد البلد ككل. فكل مرحلة من مراحلها تعبر عن فترة زمنية عرفت فيها المنظمة الوطنية وقائع وأحداث انعكست على كيفية تسيير الموارد البشرية بها.

المرحلة الأولى: سنوات الستينات

انشغلت الجزائر خلال هذه المرحلة ببناء الدولة ومؤسساتها ، فقد كان كل همها هو الجانب السياسي لتحافظ على وجودها ككيان مستقل . أما عن الحالة الاقتصادية فقد تميزت بالخصائص الآتية :

. ضعف النسيج الصناعي ويعاني الإهمال .

. معدلات بطالة مرتفعة .

. قطاع خاص ضعيف .

. نسبة أمية مرتفعة .

. حينما خرج المستعمر أخذ معه أحسن المهارات .

فكان التسيير الذاتي هو الجواب والحل لهذه المشاكل. فقد عرف هذا الأسلوب من التسيير شهرة كبيرة خلال تلك الحقبة، كما عرف نوع من النجاح في عدة منظمات رغم الطابع الفلكلوري الذي ارتبط به [28].

أما عن تسيير الموارد البشرية خلال هذه الفترة وفي ظل التسيير الذاتي فقد تميز بما يلي:

- هدفه الأساسي توظيف الأعداد الهائلة من اليد العاملة لتغطية العجز دون الاهتمام بالنوعية أي الكفاءة .
- ضمان السير الأفضل لوظيفة الإدارة والحفاظ على جهاز التكوين .
- بلغ التحفيز أقصاه بما أنه يرتدي ثوب الوطنية .
- الإضرابات كانت غير موجودة باستثناء تلك التي تطالب بالمرور إلى التسيير الذاتي .

خلال هذه الفترة من تاريخ المنظمة الجزائرية كان تسيير الموارد البشرية لا هو بالمفهوم التقليدي التايلوري أي الاهتمام بالقوة العضلية للعمال، ولا هو بالمفهوم الحديث الذي يهتم بعقلهم. فقد كان منطق آخر سائد سيطر عليه البعد الوطني والحماسي معبرا عن الواقع الجديد التي وجدت فيه الجزائر ككل، وهو الفترة الأولى للاستقلال.

المرحلة الثانية : سنوات السبعينات

في خلال هذه الفترة تم التركيز على بناء الاقتصاد وعماده الصناعات المصنعة . فهي مرحلة إنشاء الشركات الوطنية الكبرى باعتبارها أساس التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكنتيجة لذلك فقد أسندت لهذه الشركات وظائف عديدة حتى تلك التي من المفروض ليست من اختصاصها، فهي: تنتج، توظف، توزع الدخول، تعالج ، تبني روض الأطفال والسكنات ...

إنها فترة الاستثمارات الضخمة والمشروعات الاشتراكية الكبرى نتج عنها انخفاض كبير في نسبة البطالة(تلبية 92% من الطلب على العمل). لكن ما يلاحظ على تركيبة اليد العاملة آن ذاك هو بساطة تكوينها ، لذلك كانت مناصب العمل التقنية يتم ممارستها بالتعاون مع الدول الأوربية وخاصة فرنسا وبعض الدول العربية. وفتحت أبواب التكوين في مجال التسيير وغيره من التخصصات الاقتصادية في الجامعات و المعاهد، كما نظمت برامج تكوينية في هذا المجال خارج الوطن.

أما تسيير الموارد البشرية خلال هذه الفترة والتي تسمى بمرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات فقد تميز بالخصائص الآتية:

* سادت علاقات العمل مشاركة العمال في تسيير مؤسساتهم. فهؤلاء حسب الشعارات السياسية هم مالكين لمؤسساتهم لذلك كان السلم الاجتماعي مضمونا إلى حد كبير.

* أجور مرتفعة يتقاضاها العاملين بكل مستوياتهم الوظيفية مما حقق لهم نوع من الثراء.

* درجة الالتزام كانت مرتفعة سواء لدى العمال أو الإطارات نتج عنه انسجام وتوافق ملحوظ حول أهداف مؤسساتهم.

* ينظر لوظيفة الموارد البشرية باعتبارها وظيفة اجتماعية بحتة، تحتوي أبعاد مهنية (توظيف، أجور، ترقية، مشاركة) واجتماعية (سكن، نقل، طب، عطل ...)

* بدأ الاهتمام بالتسيير التنبؤي للأفراد نتيجة التخطيط لمشروعات جديدة مستقبلية، لذلك كان من الضروري التنبؤ بأعداد ومؤهلات القادمين الجدد وضرورة تكوينهم،

خاصة إذا علمنا أن أغلب هؤلاء قادمين من الأرياف. هذه المشاكل والقيود دفعت نحو عصرنة تسيير الموارد البشرية آن ذاك [29].

* تشابه مهام مسئولي هياكل الأفراد مع تلك المسندة ل " المفوض السياسي " والمكلف آن ذاك "بتعبئة جموع الكادحين ". فهذا الشكل من التدخل يجعل هذا المسئول بعيد تماما عن كونه مسير مشارك ومنشغل بالمستويات الثلاثة لإشكالية العمل وهي: البيئية، التنظيمية، وما تحت التنظيمية [30].

* يستفيد القطاع الخاص (المحدود) من الثراء والغنى الذي تمتع به القطاع العام بسبب الريع النفطي ويتقوى. وتبقى مستويات الأجور لديه منخفضة مقارنة بالقطاع العام ، تسوده علاقات عمل متخلفة مع غياب لوظيفة الموارد البشرية .

تعبر هذه المرحلة عن مفهوم ونظرة أخرى للمورد البشري في الشركات الوطنية الكبرى. فهو ليس باليد المنفذة بما أن النتائج التي كانت تحققها هذه الشركات كانت وهمية وكان الريع البترولي هو الذي ينفق في توزيع الدخول وشراء الأجهزة والمعدات وهو الذي يظهر في النتائج كأرباح. إذن لا حاجة لهم بالقوة العضلية هذا ناهيك عن القوى الفكرية، فنحن بعيدين كل البعد عن هذا الواقع آن ذاك.ومن هنا كان دور إدارة الموارد البشرية اجتماعي بحت بالإضافة إلى كونه إيديولوجي، رغم أنها طورت بعض الآليات والتقنيات الإدارية، لكنها تبقى تعبر عن الواقع الذي وجدت فيه وهو واقع الشعارات والخطب موهمة العامل أنه هو المشارك والمالك والمسير الوحيد. فقد ابتعدت عن دورها الحقيقي والأصلي وهو المسير. حتى وإن في نهاية الفترة أرادت أن تستقل وتمارس هذا الدور ظهور قانون جديد في بداية 1980 منعها من ممارسة هذا الحق.

المرحلة الثالثة : سنوات الثمانينات

إنها مرحلة البحث والانشغال بتحقيق المردود الاقتصادي مما يفرض حسب الحكام السياسيين القيام بتصحيحات هيكلية على الشركات الوطنية.

يرى العديد من الباحثين الجزائريين أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى إعادة هيكلة هذه الشركات هو كبرها وتوسعها الذي جعل من الصعب على الإدارة المركزية (

الدولة) التحكم والسيطرة عليها ، فقد قامت بتفتيتها إلى مؤسسات صغيرة حتى يسهل عليها إدارتها.

لكن البحث عن تحقيق العقلانية والربح لم يتحقق خلال هذه المرحلة وزادت حدة البيروقراطية والتدخل السياسي في حياة المؤسسة الوطنية، حيث يرى HADJ M أن " زيادة تدخل الدولة لم تزد إلا من خطورة أشكال الجنح التنظيمية الموجودة من قبل ... فهذه الممارسات أنتجت " معرفة التحايل " الشغوفة بالحفاظ على المصالح الشخصية على حساب مصلحة المؤسسة ".

فلم يتحقق لا الأداء الاقتصادي ولا معالجة مسألة سوء التشغيل بل على العكس من ذلك تماما، مما فتح الباب لإصلاحات أخرى عرفتها المؤسسة الوطنية وهي منحها الاستقلالية خلال نهاية الثمانينات ، أي عدم تدخل الدولة في تسييرها .

على مستوى تسيير الموارد البشرية فقد تميز الوضع بالخصائص الآتية :

- تم توقيف المبادرات البسيطة التي كانت موجودة في الفترة السابقة بصدور القانون العام للعامل الذي ينظم ويقنن عمل وظيفة الموارد البشرية.
- ينص القانون العام للعامل على أن الدولة هي المالكة الوحيدة للمؤسسات العمومية وهي أول مستخدم في البلد، يحدد أجر كل وظيفة، نظام التعويضات المطبق، نظام الحماية الاجتماعية، نظام التكوين الذي يجب تنفيذه، طرق وإجراءات التوظيف، وكيفية وضع وعمل لجان التأديب ...إلخ
- ثراء القانون العام للعامل حسم العديد من القضايا المرتبطة بتسيير الموارد البشرية، لكن شل الكثير منها وهذا ما شعر به مسئولي الموارد البشرية، الذين انحرفت الكثير من مهامهم عن مسارها الحقيقي وهي تلك المتمثلة في التسيير. فقد أصبحوا مجرد وسيلة لنقل المعلومات بين الإدارة المركزية والعمال.
- قلص القانون العام للعامل هامش الحرية الذي كان أصلا محدود من قبل لوظيفة الموارد البشرية. فهذه الوظيفة مطلوب منها أن تسهر على التطبيق

الصارم لهذا القانون، لذلك فإننا لا يمكن أن نتكلم هنا عن وجود أنشطة متنوعة لهذه الوظيفة في المؤسسات العمومية.

- تغير سلوكيات العمال من الوفاء والالتزام و الآمال التي عبروا عنها في المرحلة السابقة إلى خيبة أمل متزايدة بسبب التراجع المستمر لظروف معيشتهم.

إن القانون العام للعامل جاء خلال هذه الفترة ليعيد إلى العمل قيمته وهذا ما هدف إليه مصمموه. فهو من المفروض يشجع على العمل باعتباره المصدر الوحيد للقيمة، لكن للأسف زاد من اللامبالاة به وجعل من تنظيم العمل أكثر ضعفا. وبسبب هذه التصحيحات وظيفة الموارد البشرية أصبحت أكثر انغلاقا داخل منطق وسائلي(مثلها مثل المؤسسة ككل) مما يجعلها وظيفة غير ذات أهمية إطلاقا وأكثر هامشية. بالقانون أرادت الدولة أن تسير الإنسان بمنطق اليد المنفذة لكنها لم تنجح في ذلك لأنها تقوم بمهمة غير طبيعية تفتقد الموضوعية والعلمية.

المرحلة الرابعة : سنوات التسعينات إلى يومنا ...

إن التقصير في تطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير وتغلب أنماط الإدارة البيروقراطية أدى إلى فشل النموذج الاشتراكي في تسيير المؤسسات. كما أن التصحيحات الهيكلية التي مست هذه المؤسسات مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين المردود بل زادت من فوضى التسيير من طرف أشخاص غالبا ما يتم اختيارهم على أساس معايير سياسية فقط. هذا بالإضافة إلى العجز المالي الذي عانت منه هذه المؤسسات بالرغم من تعدد مرات عمليات التطهير التي قامت بها الدولة .

هذه المعطيات أدت إلى التفكير في إصلاحات جديدة . والتي دعمت بصدور قانون الاستقلالية في سنة 1988 . تتحصل من خلالها المؤسسة الوطنية على استقلالية حقيقية في إدارة شؤونها مع بقائها ملك للدولة .

يرى بعض الباحثين أن الاستقلالية سوف تسمح للمؤسسة العمومية أن تعمل مثل مثيلاتها العمومية أو الخاصة في العالم، فهي تقضي على الممارسات البيروقراطية ، وعلى الرقابة وتدخل الوصاية في العلاقات التجارية الداخلية والخارجية وتعيد إليها مهمة تسيير الموارد البشرية[32] .

يجب التذكير أن الاستقلالية لم يتم التفكير فيها من قبل الدولة إلا بعد انخفاض أسعار البترول خلال نهاية سنوات الثمانينات.

خلال هذه الفترة قررت الدولة العمل باقتصاد السوق ومبادئه منها: منح الاستقلالية التامة للمؤسسات، حرية الأسعار، البحث عن تحقيق الأرباح ... لذلك فقد عملت على:

. تشجيع الاستثمار الأجنبي.

. تشجيع القطاع الخاص ومنح تسهيلات له .

. إعادة النظر في القانون العام للعامل ومجموع قوانين العمل الجزائرية، حيث تم سن قوانين 1991 لتنظم العلاقات الاجتماعية في المؤسسة كما اعترف بحق الإضراب فيها.

. وضع نظام مصرفي صارم .

. التخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص .

وخضعت المؤسسات الوطنية إلى تغييرات عديدة تمثلت في مخططات إعادة التأهيل المتتالية والتي كانت نتيجتها تسريح العمالة مما تسبب في بطالة 400000 شخص. كما بينت هذه المخططات نقص كفاءات التسيير في المؤسسات الوطنية، حيث كان ينتظر من مسيريها القيام بتشخيص مؤسساتهم والتعرف على مواطن سوء التشغيل وما يجب القيام به من تصحيحات ، لكنهم فشلوا في ذلك مما استلزم الأمر ضرورة تكوينهم في إدارة الأعمال لتعلمهم كيفية التسيير بطريقة مختلفة عن ما كان يحدث سابقا .

أما عن تسيير الموارد البشرية خلال هذه الفترة، فقد تميز بما يلي :

* نظرا لنقص خبرة مسيري الموارد البشرية في المؤسسات العمومية ، فقد تمت الاستعانة بخبراء مختصين ومكاتب استشارية لصياغة قوانين داخلية تنظم علاقات العمل ونظام التعويضات والأجور ، وكذا توقيف العمل بالقانون العام للعامل الذي لم يعد صالحا مع التطورات الحديثة واقتصاد السوق .

* زيادة الاهتمام بضرورة التكوين في ميدان تسيير الموارد البشرية سواء لدى المؤسسات العمومية أم الخاصة، برامج عديدة تم وضعها لهذا الشأن.

* أنشطة جديدة أسندت لإدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية كتسيير الحياة الوظيفية، الاتصال الداخلية، نظام تعويضي فعال، خطط للتكوين... فقد فهم المسيرين الجزائريين أهمية تسيير جيد للموارد البشرية.

* بعض المؤسسات تتجه أكثر فأكثر إلى العمل بأنظمة تعويض مرتبطة بالكفاءة مع كل ما يتطلب ذلك من تقييم، وتكوين المقيمين، وتكوين العاملين، والحراك الوظيفي، وتسيير المسار الوظيفي ...إلخ

* تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الخاصة الوطنية مازال في مرحلة إدارة الأفراد إن لم يكن . وفي كثير من الحالات . من مسئولية صاحب المؤسسة باستثناء بعضها التي تضع بعض الوسائل المحتشمة للتكوين. أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة الأجنبية فهي تعمل بأنظمة عصرية في تسيير الموارد البشرية. في حين مازالت الجزائر متأخرة في وضع نظام معلوماتي لتسيير الموارد البشرية SIRH سواء في المؤسسات العامة أم الخاصة الوطنية.

يتفق أغلب الباحثين الجزائريين أن مدير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية ورغم الأهمية التي حضي بها مؤخرا، إلا أن دوره مازال بعيد عن دور الفاعل والمؤثر الاستراتيجي ، لكن الأمور في تطور ونجده اليوم وفي كثير من المؤسسات يضمن نيابة المدير العام في حالة غيابه .

إذن ما يلاحظ خلال السنوات الأخيرة حدوث تطور لدور ومكانة إدارة الموارد البشرية وهذه الوضعية تتجه نحو التعميم في العديد من المؤسسات. فقد أدرك المسيرون أهمية هذه الإدارة وضرورة تشجيع وتحفيز العاملين وتسييرهم بطريقة

مختلفة عما كان سائدا في الماضي لتحقيق الميزة التنافسية باعتبارها أساس النظام الاقتصادي الجديد، الذي تعمل في ظله المؤسسة الوطنية، لأن الطريق إلى عصرنة الاقتصاد تمر أيضا عبر التفكير حول إشكالية تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية سواء كانت خاصة أم عامة .

الخلاصة:

أظهرت المراحل المختلفة التي مرت بها المنظمة الاقتصادية الجزائرية أن مسألة الاهتمام بالعمل كمصدر للقيمة لم تكن هي الشغل الشاغل لحكام الدولة الجزائري وكان كل التركيز منصبا على كيفية توزيع الريع البترولي . وعلى هذا الأساس لم ينظر للمؤسسة بالمفهوم الاقتصادي البحت بل كانت مكان لتوزيع الريع وما يمثل المورد البشرية إلا أداة للتصفيق على الإنجازات الوهمية.

فقد كانت إدارة الموارد البشرية في المرحلة الأولى تقوم بالدور الوطني الحماسي فلم تكن لا إدارة للقوة العضلية ولا القوة الفكرية، كذلك الشأن في المرحلة الثانية حيث سيطر البعد الاجتماعي والإيديولوجي على مهامها وبقية بعيدة كل البعد عن مهمتها الحقيقة وهي ممارسة إدارة الموارد البشرية بكل ما يحمل هذا المفهوم من معنى . أيضا في المرحلة الثالثة من وجودها همشت إدارة الأفراد كليا وبالقانون أرادت الدولة تسيير العاملين بمنطق اليد المنفذة حتى تعيد، حسب زعمها، للعمل قيمته لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك . في حين تكون المرحلة الرابعة من تاريخ الاقتصاد وبالذات المنظمة الاقتصادية الوطنية مرحلة الحسم، فهنا ليس لها خيار إلا العمل بالأساليب الحديثة في التسيير باعتبارها تعمل في محيط عالمي له ميكانزماته ومعاييره التي تنطبق على كل المنظمات ومهما كانت جنسيتها. فهي مفروض عليها إدارة موردها البشري بمنطق العقل المفكر ومنح كل الأهمية لمعارفه باعتباره مصدر التميز والتفوق ومن ثم رفع الإدارة التي تهتم بشئونه إلى المستوى الاستراتيجي. وتؤمن اليوم العديد من المؤسسات الوطنية بهذه الحقيقة لكن تجد صعوبة في التنفيذ بسب الثقافة السلبية المغروسة في أعماق الممارسات الإدارية منذ عشرات السنين والتي من الصعب (وليس من المستحيل) التخلص منها .

المراجع:

1- LACONO G ; Gestion des ressources humaines , défi du temps , défi du territoire , défi de la complexité , défi de la responsabilité ; Ed° GUALINO ; 2002 ; P16 .

2- SHARRON JL & SEPARI S ; Organisation et gestion de l'entreprise ; Ed° DUNOD ; 2001 ; P 227 .

3- GODELIER E ; La place de la fonction GRH au sein de la structure de l'entreprise ; In Ressources Humaines , une gestion éclatée ; Ed° ECONOMICA ; 1998 ; PP47-64 .

4- BOURNOIS F & BRABET J ; Les connaissances en GRH ; In Repenser la GRH ? Ed° ECONOMICA ; 1993 ; PP 15-38 .

5- PERETTI GM ; Ressources humaines ; Ed° VUIBERT ;1994 ; P 16 .

6- أحمد سيد مصطفى، ادارة الموارد البشرية، منظور القرن الحادي و العشرين، 2000، ص24

7-PETTIT &AL ; Gestion stratégique et opérationnelle des ressources humaines; Ed° GAETAN MORIN ;1993 ;P 19

8- AMADIEU JF ; Encyclopédie de gestion ; Ed°DALLOZ ; 1999 ; P1086 .

9- ARCAND M & AL ; Le regroupement stratégique des pratiques mobilisatrices de GRH ; In revue " gestion 2000 " ; juillet – août 2004 ; PP121-135 .

10- BESSEYRE DES HORTS CH ; L' intégration stratégique des RH : de la théorie à la pratique ; In 2 congrès de l' AGRH 14/15 novembre 1991 ; Ed° DES ACTES .

11- SEKIOU L & AL ;Gestion des ressources humaines ; Ed° DE BOECK UNIVERSITE ; 1993 ; P 11 .

12- DURAN TH ; L'alchimie de la compétence ; In revue " Française de gestion "; janvier – février 2000 ; PP84-102 .

13- ARCAND M & AL ; OPCIT .

14- GRISE J & AL ; Les RH entant que source d'avantage concurrentiel durable; In congrès de l' AGRH 04/05 septembre 1997 ; PP 253-265 .

15 BESSEYRE DES HORTS CH ; La fonction RH une fonction stratégique Discoures ou réalité ? Ed° ECONOMICA 2004 ; PP 39-49 .

16- ARCAND M & AL ; OP CIT .

17- DURAN TH ; OP CIT .

18- نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة ، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، الوراق للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 15 .

19- ARNAUD G & LAURIOL J ; L' avènement du modèle de la compétence : Quelle évolution pour la GRH ? In revue " des sciences de gestion " ; N° 194 ; 2002 ; PP11-20 .

20 GENIAUX I ; L' approche par les compétences : Pour une gestion dynamique par les processus ; In 10 congrès de l' AGRH 09/10 septembre 1999 ; PP481-493 .

21- GRISE J & AL ; OP CIT .

22- DAYAN & AL ; Manuel de gestion ; Ed° ELLIPSES ; 1998 ; P 347 .
23- GRISE J & AL ; OP CIT .
24- SHIMON LD & AL ; La gestion des ressources humaines , tendances , enjeux et pratique actuelle ; Ed° PEARSON EDUCATION ; 2002 ; P78
25- LACONO G ; OP CIT .
26- SHIMON LD & AL ; OP CIT .
27BESSEYRE DES HORTS CH ;2004 ; OP CIT .
28-DALI A ; La gestion des ressources humaines en ALGERIE ; Ed° VUIBERT ;2005 ;PP 13-20 .
29- DALI A ; OP CIT .
30- HADJ M ; Emergence de l' entreprise et de la GRH en ALGERIE : Complexité d'une construction conjointe ; Ed°° VUIBERT ;2005 ;PP 45-64
31- HADJ M ; OP CIT .
32- GOUMIRI M ; La problématique de la privatisation ; In Séminaire sur la privatisation dans les réponses économique 24/25 mai 1994 .

هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية

د/ عبد السلام فيلالي
قسم العلوم السياسية
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

نسعى من خلال هذه الدراسة تبيان دور النزعتين الحضرية و الريفية في تأكيد خيارات (سياسية و أيديولوجية) حاسمة في مسار تطور المجتمع الجزائري المعاصر، عبر تناول عناصر التداخل بين الفاعلين الأساسيين كما تهيأت مع مواقف و محطات تاريخية محددة و من ثم الخروج بتفسير لعمل هاتين النزعتين و أدائية استخدامها في سبيل تثبيت هيمنة و توجه سياسي و طموحات فردية.

تمهيد

هناك من النقاشات ما يظل مستمرا و محتدما، لأنه مرتبط بإشكالات تتعلق بأدوار فاعلين أساسيين راهنين.أدوار لها تأثير حاسم على مسار المجتمع و مصالح فئات اجتماعية معينة.و نحن إذ نثير موضوع العلاقة و التجاذب بين النزعتين الريفية و الحضرية في مسار تطور و هيكلة المجتمع الجزائري – بما هو نتاج تعالقات معقدة اعتملت بوضوح أثناء الحرب التحريرية– فلكي نميط اللثام عن قضايا اجتماعية هي من صميم المعالجة السوسيولوجية، نظرا لما لها من بعد أدائي وتوجيهي في النسق القيمي العام للمجتمع، وأيضا لاستمرار تأثيرها في الشأن الجاري.

Résumé

Nous voulons A travers cette étude indiquer le rôle des tendances urbaines et rurales dans les choix (politiques et idéologiques) décisifs dans le cours de l'évolution de la société Algérienne contemporaine, par l'analyse des éléments de chevauchements entre les principaux acteurs, comme l'a démontré les situations historiques spécifiques. Cela tend a donné une interprétation au travail de ces Tendances, pour le projet de domination et l'imposition politique et les ambitions personnelles.

1- المجتمع الجزائري:الخصائص و التطور

تنبغي الإشارة كمَعلمة أولية لطبيعة المجتمع الجزائري، أنه ظل ذا طابع ريفي، حيث أن تسعين في المائة من السكان (قبل 1830) كانوا ينتظمون في قبائل و يعيشون في الريف، بالرغم من "وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية"[1].إن هذه السمة المحددة لها دلالتها من حيث بنية التفاعلات الاجتماعية و المواقف و الأدوار و طرائق انتظام العلاقات الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي العام.

إن هذا التناول لموضوعنا على هذا الغرض، يفتح المجال أمام قراءة لتطور المجتمع تتعلق بعملية إعادة بناء الطبقات/الفئات الاجتماعية، من حيث ما انتهت إليه الصيرورة الدرامية للتغير الاجتماعي التي دشنها المستعمر الفرنسي مع تهديم البنى الاجتماعية القائمة على النظام القبلي و انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يعتمد أساسا على المدينة و من ثم ظهور مهن حرة.و سوف تكون عملية إعادة بناء الفئات الاجتماعية ذات تأثير حتى يومنا هذا، و هذه العملية تستند رأسا إلى العامل الاقتصادي بما هو "جوهر هذه التغيرات التي شهدتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية"[2].

كذلك فإن تبصر الوضعية الاقتصادية في الجزائر عشية إعلان اندلاع ثورة التحرير في 01 نوفمبر 1954، تكشف عن مجتمعين متباينين.فمن جهة نجد مجتمع المعمرين و من جهة ثانية المجتمع الجزائري.و سوف يظهر البون بينهما شاسع من جميع النواحي، سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، بسبب أولي يتمثل في سيطرة السلطات الاستعمارية على الأراضي الخصبة، و التي معها استحال عدد معتبر من صغار الملاك الجزائريين إلى مجرد أجراء براتب زهيد، و انضمامهم بالتالي إلى جيش الفلاحين الفقراء.و من كل هذا جعلت صفوف العالم الريفي تتوسع بحيث بلغت نسبتها 98 بالمائة من المجموع العام للسكان.و يوعز السبب الأساس في هذا إلى أن "السكان الجزائريين بقوا بنسبة 78 بالمائة يتعاملون مع الأرض كمصدر أساسي لرزقهم"[3].

– الحراك الرأسمالي و إعادة بناء الطبقات الاجتماعية

إن تتبع مسار نشوء و تطور الفئات الاجتماعية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد، يمر عبر ما أفرده الحراك الاقتصادي الرأسمالي و تقوقع الغالبية العظمى من الجزائريين على الإعتياش من الفلاحة التقليدية الضعيفة المردود.و يتحدد ذلك عبر انتخاب فئتين اجتماعيتين تتحركان جنب إلى جنب قبالة الطرف الآخر من المعمرين.إن الفئة الأولى مرتبطة بالعالم الريفي و نظمه الإنتاجية و الاجتماعية، فتعبر عن نفسها خارج اللغة المعاصرة عن طريق الرفض أو العنف، و أما الفئة الثانية و هي الفئة الحضرية، فهي ذات أصول تاريخية و متأثرة بالاحتكاك مع فرنسا[4].

جدول رقم (1) يبين توزيع الفئات الاجتماعية سنة 1954

الجماعات الاجتماعية	عدد العائلات	عدد الأفراد	النسبة المئوية بالنسبة للسكان	الدخول
مالكي و مستغلي الأراضي	4000	21000	0,25	434000
إطارات إدارية تقنية	25000	133000	1,5	226000
أجراء في التجارة و الصناعة و الإدارة	225000	1193000	14,2	75700
عمال الفلاحة وبطالين .خادمات و تجار صغار	310000	1653000	19,6	34600
مستغلي أراضي يعملون على مساحات، أجراء موسميين مهاجرين.	996000	5400000	64,2	24500

المصدر: نادي جان مولان 1960[5].

إنه من خلال الجدول رقم (1) الذي يبرز وضعية الفئات الاجتماعية سنة 1954، نرى أن نسبة فئة مالكي و مستغلي الأراضي، من البرجوازية بالنسبة للسكان تقدر بـ **0,25** بالمائة، أما فئة الإطارات الإدارية و التقنية فنسبتها من مجموع السكان هي 1.5 بالمائة، و أما فئة الأجراء الذين يشتغلون في التجارة و الصناعة و الإدارة، فنجد أن نسبتها هي 14.2 بالمائة، و أما فئة الفلاحين و البطالين و الخادمات و التجار الصغار فنسبتها هي 19.6 بالمائة.أما فئة مستغلي الأراضي و الأجراء الموسميين المهاجرين فإن نسبتها هي **64,2** بالمائة.و من حيث المداخيل فإن هذه الفئات تجد نفسها محظية أو غير محظية انطلاقا من طبيعة النشاط الاقتصادي.و عليه يتبدى الفارق أكثر فأكثر كلما اختلف الإنتاج المؤدى.أما عن فئة الفلاحين الريفية التي هي أكبر فئة من ناحية التعداد، فهي تمثل "الفئة الجماهيرية الأكثر استغلالا، لأن وضعيتها سيئة للغاية و التي تجسد قوة البلاد"[6].

إن هذا الانغلاق– و الكلام عن العالم الريفي– على مستوى النشاط الإنتاجي قد صاحبه انغلاق على مستوى فضاء القرية، بحيث تحول إلى عزلة.وصار توعي الوجود الاجتماعي مرتبطا فقط بدائرة الانتماء إلى عائلة و ليس إلى الوطن، و هذا ما يؤدي إلى الانغلاق أيضا داخل منظومة من العادات و التقاليد الغائصة في الأسطورة و الخرافة.إن

1 هوية فئة الفلاحين هي من هوية غالبية أعضاء فئة معدومة الحقوق مستغرقة في البحث عن البقاء وفقط، ينهشها الجوع و المرض و الحصار الضريبي.

جدول رقم(2) يوضح وضعية المجتمع الريفي الجزائري سنة 1954[7]

	العدد سنة 1954
ملاك	494500
Métayers/مزارعون	60000
خماسون–أصحاب ضيعات	–
عمال أجراء	357500
عمال موسميون	77100
عمال دائمون	108800
يد عاملة عائلية	1438300

و إذا أردنا التدقيق في هذه الوضعية تبعا لما تفرده إحصاءات الجدول رقم (2)، نجد أن جل أفراد هذه الفئة هم يد عاملة عائلية حيث أن عددهم يقدر بـ 1438300 فرد.ثم يليهم الملاك أصحاب الضيعات الصغيرة و الذين يقدر عددهم بـ 494500 فرد،ثم يأتي العمال الأجراء الذين يقدر عددهم بـ 357500 فرد، ثم العمال الدائمين الذين يبلغ عددهم 108800 فرد، ثم العمال الموسميين الذين يقدر عددهم بـ 77100 فرد ، و أخيرا المزارعون الذين يقدر عددهم بـ 60000 فرد.و داخل العالم الريفي ذي الظروف الاجتماعية المتردية توجد فئة من ملاك الأراضي الكبار، و الذين يمثلون ما يمكن تسميتها الأرستقراطية العقارية و البرجوازية الريفية و التي قدر عدد أفرادها سنة 1954 بنحو 3496 مالكا تتعدى ملكية الواحد منهم مائة هكتار، و هم لا يشكلون سوى 1.34 بالمائة من مجموع الملاك ما نسبته 23 بالمائة من كامل الأراضي لدى الفلاحين الجزائريين[8].

و أما عن فئة الحضر أو البلْدية، المرتبطة بدائرة نشاط الانتاج الرأسمالي و المتميزة عموما بآدابها و طريقة عيشها، و التي هي "قريبة الشبه من الطبقة الحاكمة و البرجوازية من ملاك الأراضي"[9]، و التي يمكن اعتبارها كعابرة لعمليات الإقصاء الذي مارسته السلطات الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر.فإن موضعة هذه الفئة

الاجتماعية بأقسامها ضمن سياقها التاريخي، يقوم على الوظيفة بما هي جزء من حركية اجتماعية عامة تتسم بسيادة الرأسمالية في بداية القرن العشرين و انفتاحها على فئة محدودة من الجزائريين تعلمت في المدارس الفرنسية.و هذا ما يشير إلى أن وجودها مرتبط بصعود اجتماعي.و قد قدر ر.أجيرون **R.Ageron** نسبة هذه الفئة – التي يصنفها كطبقة وسطى – ما بين 10 و 11 بالمائة من عدد السكان بالنظر إلى عدد المسجلين في القوائم الانتخابية ما بين سنوات 1890 و 1891، ثم تهبط هذه النسبة إلى 5.7 بالمائة سنة 1914. و يعتبر أجيرون أن نسبتها في سنة 1954 من أضعف النسب في دول العالم الثالث[10].

و يمكن فرز ثلاث طبقات فرعية لها هي:

– الطبقة البرجوازية التي تكونت تكوينا فرنسيا و الممارسة لوظائف أو مهن حرة كالمحاماة و الطب و الصيدلة، أو من ضباط و مثقفين و بعض كبار التجار و الصناعيين و إطارات عليا.و هي في تعدادها لا تتجاوز 5000 شخص[11].و من الجدول رقم (3) نجد أن تعداد الجيش و الشرطة هو 5626 شخص، في حين أن تعداد أرباب العمل هو 1552، و أما تعداد أرباب الصيد البحري فهو 337، و تعداد أصحاب المهن الحرة هو 2154.و إذا ما قارنا العدد الكلي بالنسبة لمجمل السكان نجد أن النسبة صفرية تقريبا.

– الطبقة الوسطى، و هي التي ينتمي إليها الحرفيون و العاملون الصغار بالتجارة و الصناعة و المتوسطون منهم و كذلك الموظفون و التقنيون و الإطارات المتوسطة و عناصر من الطبقة العاملة و العمال المهنيين[12].و كما هو موضح في الجدول رقم (3) فإن تعداد هذه الطبقة هو الأكبر، و متوسط التجار و الحرفيين و أرباب سفن الصيد و أصحاب المهن الحرة و الموظفين و خدم المنازل ضمنها تشكل 30.54 بالمائة من سكان المدن المسلمين[13].

– و كذلك تأتي الطبقة البروليتارية الحضرية، و التي تعيش على هامش المدن حيث تتكدس في أكواخ و مساكن قصديرية يزيدها النزوح الريفي اتساعا[14].هذه المدن التي عرفت تزايدا سكانيا مستمرا، فبين سنوات 1936 و 1948 تزايد

من 348000 نسمة إلى 474000 في الجزائر و من 205000 إلى 275000 في وهران[15].و حسب يوسف جباري، فإن عددها يقدر بـ 257000 عامل نشط، و يضاف لها 13300 بطال وهي تشكل 67 بالمائة من مجموع السكان النشطين غير الفلاحين بمن فيهم الأوروبيين[16].و يعود سبب اتساع هذه الطبقة إلى الحركية الاقتصادية المتميزة بالانتقال إلى حقل المصنع، و بالعمل في شبكات الطرق و سكة الحديد[17].

جدول رقم(3)* الفئات الاجتماعية الحضرية سنة 1954[18].

الفئات	الرجال	النساء	المجموع
أرباب العمل	1532	20	1552
حرفيون	27474	2576	30050
أرباب الصيد البحري	331	6	337
أصحاب المهن الحرة	2056	98	2154
موظفون	1822	920	19148
خدم منازل	17308	24710	42018
جيش–شرطة	5583	43	5626
تجار	78069	932	79001
المجموع	150574	29305	179879

إن عملية التفيئة للتشكيلات الاجتماعية، كما يفردها الوجود الاجتماعي، لا تتاح إلا بإبراز خاصة لفئة قبالة الفئات الاجتماعية.و قد عرضنا لها لأهميتها في فهم عمل التراتبية الاجتماعية و التفضيلات القيمية و دورها بالتالي في تأهيل القرارات و من ثم التأثير.و نحن نشير هنا إلى محاولة كل فئة من الفئات الاجتماعية بحسب

تنضدها و تآلفها ضمن سياقات تاريخيةّ، سياسية في محاولة تأكيد خيار ما مهما كانت خاصيته.

و قد بدأ يتمظهر بحدة في تقابل الخيارات و التوجهات و الشرعيات، مع ما يعرف بالصراع بين المصاليين و المركزيين.صراع نجم مع تغير بنية تكوين الإطارات و صعود نخبة من المتعلمين ذوي أصول اجتماعية متوسطة، يظهر عليها الاعتدال و الوسطية في التعامل و يقدمون خطابا جديدا يستبعد المغامرة و الاندفاع.إنها سمات أهل الحضر في مقابل سمات أهل الريف العفوية التي لا تقيم اعتبارا لعواقب الأمور.و هي "تعتمد تكتيك يقوم على وضع حد لانقسام البرجوازية الصغيرة و التحالف مع الرجوازية قبالة العامة"[19].

و سوف تعطى تفسيرات مماثلة لما وقع من خلاف و معارضة حول مؤتمر الصومام 1956.ثم ما سيتبع سنة 1957 في أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، عندما تم إبعاد عبان رمضان و المركزيين من القيادة.و لكن النزعة الريفية ستتخذ لها طابع المواجهة الحدية مع النزعة الحضرية عندما تتلازم مع الإيديولوجية الاشتراكية، بما يعرف ب"الثورة بواسطة الفلاحين".

2- تلازم الاشتراكية و النزعة الفلاحية:"الثورة بواسطة الفلاحين"

و نبدأ في إثارة هذا التلازم من حيث أنه تم ربط تبني الاشتراكية بالفاعلين الأساسيين ذوي الأصول الريفية و هذا في بداية ولادة الدولة الجزائرية المستقلة. و في هذا الربط إحالة إلى ضرورة فهم المسار العام للحركة الوطنية الجزائرية و للثورة الجزائرية.فإنه ليس يمكن رد المذهبية الموجِهة لميثاق طرابلس 1962، المتبناة للنهج الاشتراكي فقط إلى الأصول الاجتماعية للفاعلين المتبنين لها.إن هذا الرد سيبقى مجرد تعميم غير دقيق على الرغم من أن غالبيتهم ريفيين بالأساس.نقول بهذا الطرح بالنظر إلى أن أدبيات جماعة أول نوفمبر، لا تحوي أي إشارة إلى الاشتراكية.فبالنظر إلى مستواهم التعليمي و الثقافي، تبدو إيديولوجيتهم مرتبطة بالتنشئة السياسية المتلقاة داخل حزب الشعب الجزائري-حركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي جاءت وطنية-شعبوية.ثم أن لا أحدا من هؤلاء الفاعلين قد أبان عن توجهاته

الاشتراكية بشكل جلي قبل ذلك، و كما حدث فيما بعد مع أحمد بن بلة و محمد بوضياف و محمد خيضر كأساس إيديولوجي.إنه تبني حديث، و لم تذكر المصادر متى تم هذا الأمر.و حينما نعلم أن الشخصيات الثلاث المذكورة كانت موجودة منذ أكتوبر 1956 في السجن، فسوف يظهر هذا التبني و كأنه تم خلال هذه فترة السجن.و هذا على خلاف جماعة هيئة الأركان العامة التي ظهر و أنها استوعبت المذهب الاشتراكي في تأثرها بطروحات فرانز فانون و الثورة الكوبية و تيتو في يوغوسلافيا.

إن البحث في مصدر هذا التأثير مرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي و الحركة النقابية في فرنسا، فرواد التيار الوطني الراديكالي، كحاج علي عبد القادر و مصالي الحاج، احتكوا بالأفكار الاشتراكية، عبير ممارسة النشاط النقابي.و لكن مصالي الحاج بتجسيده للنضال السياسي للتيار الوطني الراديكالي قد جعل يبتعد عن الأفكار الاشتراكية في بعدها العلمي، لكي يستقر عند برنامج سياسي يقوم على الوطنية–الشعبوية، أي الارتباط بالقيم الإسلامية و الاجتماعية التي تتحدد في الشخصية الجزائرية.و هو نفس الاستقرار الذي دأبت عليه جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها.فلسنا نجد أي إشارة للإيديولوجية الاشتراكية في بيان أول نوفمبر، و ذهبت أرضية الصومام أبعد عندما أعلنت رفضها الصريح للأفكار الاشتراكية (نسبيا).و ظل الأمر على هذا المنوال إلى غاية صياغة نظام أساسي لجبهة التحرير الوطني في اجتماع لمجلس الوطني الثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960.بتأثير من عمر أوزقان و فرانز فانون، و الذي يخلص إلى أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية واجتماعية، بحيث تكون طبقة الفلاحين هي القوة المحركة للثورة.

و الأمر الجوهري في تبني هذا الاجتماع للإيديولوجية الاشتراكية مرتبط بصعود مجموعة قوية و متضامنة حول شخص هواري بومدين الذي عين على رأس هيئة الأركان العامة.و لذلك بوسعنا القول أن هذا التبني إنما نجح في الدفع بهذه

الأيديولوجية لكي تكون الموجه الفاعل للثورة الجزائرية، مرتبط بنفوذ هذه المجموعة التي طورت عقيدتها هذه داخل جيش الحدود.

و الوازع في هذا يعود إلى أن هذه المجموعة و على رأسها هواري بومدين متأثرة بأفكار فرانز فانون (1925-1961)، بما "هو المنظر الرسمي و باعث المفاهيم الثورية"[20]، و بالنهج الثوري العملي لتشي غيفارا، كما تؤكد عديد المصادر[21].لقد كانت صور الزعماء الثوريين (كاسترو، تشي غيفارا) تغطي جدران المكاتب في غارديماو مقر جيش الحدود، و كانت المرجعية لهذه المجموعة تتأسس على مقاربة عالم-ثالثية في توجيه الصراع ضد فرنسا باعتبارها قوة استعمارية-امبريالية على غرار تجارب دول مثل:يوغوسلافيا الصين فيتنام و كوبا.و بالتالي، أعتبار الثورة الجزائرية كثورة فلاحية[22].فلم يكن هواري بومدين يخفي افتخاره بأصوله الريفية الفقيرة، كما أنه كان يؤكد على دور الريف و القرى الريفية الشعبية خاصة الفلاحين الصغار في ثورة التحرير و الحركة الوطنية ككل[23].

و عليه يمكن التحديد بالقول:إن المشروع السياسي لهيئة الأركان يتمحور حول مفهوم الثورة الشعبية، بمحدديها المركزيين أي الشعبوية و الاشتراكية.حيث تتجلى المقاربة بشكل واضح و صريح على اعتبار أن الأرض للفلاح و من ثم النهاية الحتمية لنظام الخماسة، و أن المصنع للعامل، و أن الصحة للجميع، و أن المدرسة لجميع الأطفال، و أن السلطة هي ملك الشعب، و أن الثورة من الشعب و إلى الشعب، فالحكومات تزول و أما الشعب يبقى.أي و باختصار أن الفلاحين هم القوة الاجتماعية الأساسية للثورة، و أن الاستقلال مجرد مرحلة و أن الثورة الشعبية هي الهدف.فكل شيء يقوم في نهاية المطاف وفق هذا المشروع على معاداة الليبرالية و الماركسية-الحضرية و العيش في خدمة الجماهير و التوزيع العادل للإنتاج و الثروة.

3-بين الريف و المدينة:من يؤثر

إن تحليل فرانز فانون لسيرورة الصراع من منظور ماركسي تكون طبقة الفلاحين الطرف الأول في معادلته، يفتح المجال أمام التأويل.فإلى أي حد تجسد فعلا هذه الطبقة نقطة الارتكاز في محاربة الاستعمار.هل أن مقياس الأكثر استغلال يتيح لها أهلية القوة الطليعية بالموزاة مع قوى أخرى:الحركة العمالية النخب الحضرية.و إلى أي حد يمكن اعتبار أنها معنية أكثر بالتحرر.ثم ما هي درجة الوعي المستدمج لديها التي تعطيها أهلية القيادة.بحيث نقول أن تحليل فانون انسحاب تطابقي بين النزعة الشعبوية-الوطنية بقاعدتها الفلاحية-الريفية، أكثر منه اعتناق الفلاحين لهذه الرؤية، و بالتالي نحصل على توظيف نخبوي لفئة معينة من المجتمع لكي تكون الأداة المثلى في الصراع، من كون أنها: تعطي أولوية التحليل للعلاقات السياسية و تهمل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية، و هي لذلك عامة لا تولي عناية لخصوصية مكونات التيار الوطني الجزائري و تعقد مساره[24].و نستطيع الاستدلال في هذا النقد بدور المدن في عملية التحرر:مظاهرات 11 ديسمبر 1960، معركة الجزائر سنة 1957.لذا وجب إعادة صياغة ما سبق في السؤال التالي:هل الثورة الجزائرية هي ثورة فلاحية-ريفية؟فعلا أن معظم إطارات جبهة التحرير الوطني منحدرة من الريف، غير أنه لم تكن لديهم أية علاقة مع خدمة الأرض[25].

و عليه نطرح التساؤل التالي:ما سر تأثر و تبني هيئة الأركان العامة لهذه الأفكار.إن وضع إجابة دقيقة لا تبتعد عن طرحها عن التجاذبات التي تحكم مختلف القوى الاجتماعية التي تتألف منها الثورة الجزائرية و التي تجد جذورها في الحركة الوطنية.لقد كانت مجموعة هيئة الأركان العامة تعرف نفسها ضمن البحث عن مشروعية سياسية قبالة خصومها (المركزيين، الباءات الثلاث، الشيوعية البروليتارية) لأجل تأكيد دورها في عملية التحرير الوطني.و قد وجدت في فكرة الصراع بواسطة الفلاحين الإيديولوجية الأكثر تعبيرا عن طموحاتها.جعلتها فيما بعد الوسيلة و الغاية في وضع مشروع سياسي يقصي بها هؤلاء الخصوم.

و سوف نذهب أبعد في هذا التحليل فنقول: ليس يهمنا الآن الإجابة عن سبب هذا التبني، و إنما ما يهمنا هو تفسير هذا التبني.و سوف نحاول هذا التفسير من خلال ربطه بطبيعة الثورة الجزائرية في الأساس.فيذهب بعض الدارسين إلى اعتبار الثورة الجزائرية إلى أنها كانت "فلاحية بالأساس"[26]، لأن الفلاحين كانوا "عناصر موجهة للثورة"[27].و هذا يعني أن

انضمام الفلاحين لصفوف الثورة كان كبيرا.و يوعز انضمام "ذوي الطباع الخشنة" بتعبير محمد حربي إلى عوامل تستدعي حصرها بالرجوع إلى "أزمة المجتمع الريفي"[28] التي كشفت عن تدهور اقتصادي و اجتماعي كبير بحيث يمكن القول أن درجة الرفض و اليأس كانت دافعا كبيرا، ثم إلى أن جذور فكرة الثورة بواسطة الأرياف تحتل مكانة رئيسية في برنامج نجم شمال إفريقيا و من بعده حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فيؤكد مصطفى الأشرف على هذه المسألة بتركيزه على "العمل الشاق الطويل الذي قام به الفلاحون من أجل استرداد الأراضي المغتصبة، وما بذلوه من جهود، وما أظهروه من صبر وشجاعة و تضامن في حركات التمرد العديدة"[29].فقضية المجتمع الريفي "الذي كان في بداية الأمر مدفوعة بغريزة المحافظة على البقاء، تحركَ حركة منسجمة و متزنة، رغم فقره وجهله"، و بذلك كانت الشروط الملائمة للكفاح المسلح.و هو الأمر الذي يعتبره ليازو **liazu** كانتقام من الشرفاء[30]، و يشبهه بانتصار على طريقة بيروس[31].و يعلل ليازو هذا الأمر بأن "القوى الريفية كانت أداة قوية توجب أخذها بعين الاعتبار فعبر مسار طويل للمعاناة تشكلت الطبقة السياسية وقواعده موجودة بشكل أوسع في الأرياف أكثر من بعض المدن كما تؤكد الحركة الوطنية بالخصوص على استقلالية السياسي عن البنى الاجتماعية "[32].فيظهر عامل التعبئة السياسية للفلاحين من قبل القادة، كعامل مهم في الانضمام الواسع من حيث أن –كما يشرح فرانز فانون– هؤلاء المنبوذين . يقصد النشطاء . يألفون مخاطبة الفلاحين و يكتشفون الجماهير الريفية و يرسخون الاعتقاد فيهم بأن تحررهم لا يتم إلا بالعنف، و بأن القضية هي قضية استرداد الأراضي من الأجانب، و هي قضية كفاح و طني، و قضية ثورة

مسلحة[33].كما أنهم "يتميزون من كونهم خارج المجتمع و بدون إمكانية للاندماج، سواء في المجتمع التقليدي أو في العالم الكولونيالي"[34].

إن ربط قوام الثورة بطبقة الفلاحين بهذه الطريقة و بالرجوع إلى معطيات الحرب،فيه بعض المبالغة، فنحن أمام خطاب تمجيدي مبني على نظرة مفادها أن الفلاحين فيهم هذه الطهرية القائمة على وعي وليد الشعور بالخطر الذي يهدد مصير الأمة، من خلال انتزاع الأراضي.فكأن فقط سكان الريف هم المتضرر الوحيد من الاستعمار، و أن السلب و التهميش مسهم هم وحدهم فقط.و سوف تعني هذه النظرة الاقتصارية إلى غمط حق تاريخي للمدينة، عندما احتضنت نشاط الحركة الوطنية في كل أبعاده الثقافية و الاجتماعية و السياسية.

فحسب جيلبير مينييه:"لقد كان الشعور الوطني أكثر تقدما في المدن"[35]. و يقول مصطفى الأشرف و هو أحد المشاركين في تحرير وثيقة طرابلس أن "فكرة الثورة قد نبعت من المدن"[36].و هي نفس القناعة بالنسبة لزميله محمد حربي، عندما يعتبر أن الحضر لعبوا دورا مهما في حرب التحرير[37].و أنهم يشكلون، حسب عبد الرزاق بوحارة "الدعامة الاجتماعية للوعي الوطني"[38].و عليه نقول بكل هناء أن مشاركة الحضر أمر لا غبار عليه في الثورة، و لو أن درجة المشاركة متراوحة من مدينة إلى مدينة، و لكنه على كل حال أمر مثبت.و لكن الذي يمكن تسجيله هو أن المدينة كما كتب أحد قادة الثورة و هو الرائد عزالدين:"لم تقدم إلا عددا قليلا من المسئولين، فإن أبناء هذه المدن قد أسندت لهم مهام إدارية وتسييرية، إذ أن الأرياف استحوذت على كل شيء: السلطة سياسية، الجيش، الأمن، الحكومة"[39].و تعليل هذا الأمر يدفع إلى اعتبارات تخص طبيعة التنظيم الذي ميز ثورة الجزائر.إذ أن طريقة استقطاب العناصر القيادية كانت تتم وفق أصول العلاقات الشخصية و النفوذ، و قد نضيف اعتبارا لا نراه مركزيا يتعلق بما تعرضت له الفئات الحضرية من تصفية في أثناء حرب المدن و لجوئها إلى الأرياف و هو ما كان يعني خضوعها إلى ذهنية و إشراف المستضيف.و هناك اعتبار تحدد كشرعية تاريخية من حيث أن تأسيس جبهة التحرير الوطني "أقلب موازين حقل القوى السياسية، فالبرجوازية الحضرية و الحركة العمالية

قد فاتها الموعد"[40].ثم أن هناك "ضعف الطبقات الحضرية و هشاشة هيمنتهم السياسية على الأرياف، فلم تكن البرجوازية أو الطبقة العاملة الفاعلين الأساسيين في التاريخ القريب".[41]

4-تبني النزعاتية لتدعيم الهيمنة

إذن، يتحدد دور الريفيين في حرب التحريرية الوطنية في كونهم كانوا في مواقع قيادية موجهة.و ليس الأمر كذلك بشكل كلي، فرئاسة الحكومة آلت إلى من اعتبروا معتدلين أو برجوازيين.غير أن الأمور تقاس بنتائجها و هذا هو بيت القصيد، فمع جبهة التحرير الوطني نسجل "بشكل نسبي من جهة ثقل الريف ونسقه القيمي، حيث تهيمن روابط اجتماعية تقليدية و من جهة الروح العسكرية التي بها تزدهر الأخوة العسكرية"[42].و مرد هذا الثقل هو الجانب العسكري الذي تأكد فيه حضور الريف، و يفسر عبد الرزاق بوحارة هذا، من حيث أن "الجيش هو الأداة المثلى لترقي النخب القروية الريفية الجديدة المنحدرة من أوساط بسيطة.فمجال المعارك، في المناطق الريفية و الجهات الوعرة المسالك، و كذلك المشاركة الواسعة للفلاحين المعدمين المحشورين على أطراف المدن، ساهمت هذه العوامل في ولادة قيادة منحدرة في الغالب من الطبقات غير الحضرية"[43].و هو ما جعل المعارضون يركزون على نقد القيم الريفية المهيمنة، و التي صارت فيما بعد بمثابة خارطة طريق سياسية تفرز انتقاء النخب المسيطرة.و هذا التسليب منبعث من التفسير التالي:إن الفئات الريفية دخلت الحركة الوطنية و بالتالي الثورة التحريرية "و هي بمستوى سياسي جد ضعيف وكان الأمر مع القادة"[44].و المقصود هنا بشكل غير مباشر طبيعة هذا المستوى القائم على "ميراث ثقافي غير متحمس للعصرنة و الديمقراطية"[45].

و هو ما يعيدنا إلى التوصيف الخلدوني عن علاقة البدو والحضر، حين يعتبر أن البادية أصل العمران و الأمصار مدد لهما التي تنتهي ببلوغ الملك، فيؤكد على أن "البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقه و أن الحضر المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم. و لا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليهما لأن الضروري أصل والكمالي

فرع ناشىء عنه. فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذ ا كان الضروري حاصلاً. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة. ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها. ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى قياد المدينة. وهكذا شأن القبائل المتبدية كلهم. والحضري لا يتشوف إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير عن أحوال أهل مدينته. ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر.و ذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها فتفهمه. ثم أن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه: فرب حي أعظم من حي وقبيلة أعظم من قبيلة ومصر أوسع من مصر ومدينة أكثر عمراناً من مدينة. فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها بما أن وجود المدن والأمصار من عوائد الترف والدعة التي هي متأخرة عن عوائد الضرورة المعاشية والله أعلم"[46].

لقد نكون انتزعنا هذه الفقرة من سياقها التاريخي، و لكننا نرى فيها من التطابق مع ما نحن بصدده.حيث تظهر العصبية كعامل حاسم في تفسير الصعود و نسج علاقات السلطة و فيما بعد تحديد موجهات الفعل التي تحكم العلاقة مع من هم "آخرين".فإن "النخبة الريفية طموحة للعب الأدوار الأولى..فهي تريد أن تئول السلطة إليها"[47]، على قاعدة الاستحواذ السياسي لمختلف طبقات المجتمع التي تأسست داخل جبهة التحرير الوطني[48].و هو ما يولد داخل هذا التفسير منطق الذرائعية التي حكمت عمل العصبية في القيادة من حيث أن الفئة الريفية التي "كانت القاعدة الاجتماعية للولايات"[49].لم تكن سوى دعامة متينة و وسيلة "في مسار الجماعات نحو السلطة[50].ذلك أن العناصر القيادية "لم يكن لها علاقة بخدمة الأرض"[51]، و أن "معظم الإطارات الوطنية هم مقتلعون من مواطنهم الأصلية، ومع قطيعتهم مع

محيطهم الأصلي و مع التمرد الاجتماعي الذي قادهم في الغالب ليصيروا "ثوارا محترفين".الحركة تضم عددا قليلا من الفلاحين أو مثقفين بقوا على هامش الفعل السياسي أو انضموا متأخرين.هم في معظمهم رجال أكثر تعليم و أكثر استعلام بالنسبة لجماهير الشعب الجزائري.وكثير منهم تمدرسوا في المدارس الفرنسية و كان بحوزتهم شهادات"[52].و أن ترقيتهم إلى قيادة الدولة–فيما بعد–"مرتبطة بالجهاز البيروقراطي"[53].هذا الجهاز المطور عبر ممارسات القيادة و ثم تبني أيديولوجية.

هذا عن النخبة القيادية المرتبطة بالعنصر الريفي، أما عن العناصر الحضرية الموسومة بالبرجوازية كما عبرت وثيقة طرابلس، فيرجع سبب فشلها في المسك بزمام القيادة، كما يذهب حسين آيت أحمد إلى: "التمسك المستبد بالمواقف "الأرثوذوكسية"، الذي كان شكل للعلاقات التي كانت تربط مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة مع الجماهير، حيث كانت لا تعدو أن تكون علاقة استحواذ و مناورة"[54].و هو ما يعني العجز في نسج علاقة مع ذوي الأصول الريفية، عندما لم تستطع مساوقة الممارسة بمشروعها السياسي، على ما يذهب إليه عبد الرزاق بوحارة:"و الذي كان يمكن لو حصل أن الجزائر كانت ستسير بشكل مختلف"[55].

خاتمة

بالرجوع إلى مضامين وثيقة طرابلس، التي أكدت على التبني الصريح للنهج الاشتراكي و الحزب الواحد لبناء الدولة الجزائرية المستقلة.يتبدى لنا ما يلي: لم يكن مصدر هذا التبني يرجع فقط إلى الأصول الاجتماعية، و إنما أيضا إلى الذرائعية المبنية على العصبية على قاعدة (أنا وأخوي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب).فكانت عملية الأدلجة تقوم على قاعدة إزاحة هذا المختلف من المواقع القيادية، بواسطة إنتاج مشروع سياسي بديل.

الهوامش

1- الهواري،عدي.الاستعمار في الجزائر. سياسة التفكيك القتصادي و الاجتماعي.1830-1960. ترجمة جوزيف عبد الله .دار الحداثة.بيروت.الطبعة الاولى.1983.ص 15.

2- Vatin, Jean-Claude. l'Algérie politique. Histoire et société. 2ém édition Presses de la fondation nationale des sciences politiques. Paris..1983, p 386.

3- زوزو، عبد الحميد.محطات في تاريخ الجزائر.دراشات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة).دار هومة للطباعة و النشر و التزيع.الجزائر.2004.ص 322

4- Harbi, Mohammed.1954.la guerre commence en Algerie. 3ème edition Complexe éditions.3ème edition.Paris.1998.p 103.

5- Stora, Benjamin.les sources du nationalisme Algérien.parcours ideologiques.origines des acteurs.édition l'harmattan.1989, p 76.

6- Ibid.p 88.

7- Noushi, André. l'Algérie amer.1914-1994. 2ém edition.éditions de la maison des sciences de l'homme..Paris.1995.p 149.

8- زوزو، عبد الحميد.مرجع سابق.ص 324

9- Ageron, Charles-Robert. Genèse de l'Algérie Algérienne.ed.Bouchene.Paris.2005.p .371

10- Ibid.p .373

11- زوزو، عبد الحميد.مرجع سابق.ص 322

12- المرجع السابق.ص 323

13- Djabari, Youcef. la France en Algérie.Bilans et controverses.Volume 3.les limites d'un capitalisme d'état colonial.OPU.Alger.1994.p 673.

14- زوزو، عبد الحميد.مرجع سابق.ص 324

15- Noushi, André.p 127.

16- Djabari, Youcef.Op,Cit p 673.

17- Ageron, Charles-Robert.Cit.p 281.

18- Djabari, Youcef.Op,Cit.p 673.

19- Harbi, Mohamed. aux origines du fln.le populisme révolutionnaire en Algerie.ed Christian Bourgeois.Paris.1975.p 149.

20- Harbi, Mohammed.Meynier,Gilbert.le FLN.documents et histiore.1954-1962.Casbah éditions.Alger.2004.p321.

21- Ibid .P 382.voir aussi Lacoture, Jean.Algerie.la guerre est finie.ed.complexe.Paris.1995.p 94

Bouhara, Abderrezak. Les Viviers de la libération (Essai) - Casbah Éditions, Alger, 2002.p323. Abbas. ferhat.Autopsie d'une guerre. Edition Garnier freres.Paris.1980.p 316.

22- Bouhara, Abderrezak.Op,Cit.p323.

23- الكنز، علي.جابي، عبد الناصر.الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.مجلة المستقبل العربي.عدد 18. ماي 1994.يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت. ص 25.

24- Harbi,Mohammed.1954.la guerre commence en Algerie.Op,Cit.p 166.167.

25-حربي، محمد.حياة صمود و تحد.1945-1962.ترجمة عبد العزيز بوباكير و علي قساسية.دار القصبة للنشر.الجزائر.2004.ص 313.

26- Meynier, Gilbert.Histoire intérieur du FLN 1954-1962.édition Fayard. Paris. 2002, p 164.

27- Ibid.p. 129.

28- Harbi, Mohamed.une vie debout.mémoire politique.tome 01 .1945-1962.Casbah éditions. Alger.2001 p 276.

29-الأشرف، مصطفى.الجزائر:الأمة و المجتمع.ترجمة حنفي بن عيسى.المؤسسة للكتاب.الجزائر.1983.ص 9.

30- Liazu, Claude les mouvements..In Enjeux urbain au Maghreb. Crises, pouvoir et mouvements sociaux.l'Harmattan.1985.p 139.

31-بيروسPyrrhus ملك إبير Épire ، الذي حلم بتوسيع مملكته نحو الغرب(إيطاليا) ونحو الشرق لأجل إعادة إحياء إمبراطورية الأسكندر وإعادة بناء وحدة العالم الإغريقي .حارب أولا بجانب ملك مقدونيا son beau-frère ثم انقلب عليه بمساعدة ملك Thrace, Lysimaque وبعد أن اقتسم مقدونيا معه طرده هذا الأخير، فلجأ إلى شعبTarente بطلب منها حيث أنها كانت في حرب ضد روما الذي هزم الرومان بعد خسائر فادحة فجاءت عبارة انتصار على طريقة بيروس.

32- Ibid 134-135.

33- فانون، فرانز .معذبو الأرض. موفم للنشر.الجزائر.1990.ص 92-93.

34- Liazu, Claude.Op,Cit.p 134.

35 - Meynier, Gilbert.Op,cit, p 398.

36- الأشرف، مصطفى.مرجع سابق.ص 21.

37- Harbi,Mohammed.1954.la guerre commence en Algerie. Op,Cit.p 168.

38- Harbi, Mohamed.une vie debout.mémoire politique.Op.cit. p 377.

39- Azzedine.les Fallagas.ENAG édition.Alger.1997.p 306.

40- Liazu, Claude.Op,Cit.p 135.

41-Harbi , Mohammed.Le FLN.Mirage et réalité.NAQD-ENAL.Alger1993..p 11.

42- Meynier, Gilbert.Op,cit, p265.

43- Bouhara, Abderrezak.Op,Cit.p 173.

44- Harbi , Mohammed.Le FLN.Mirage et réalité...NAQD-ENAL.Alger1993..P 312.

45- Harbi, Mohamed.une vie debout.mémoire politique.tome 01 .1945-1962.p397.

46-تاريخ ابن خلدون.الجزء الأول.-http://www.al-eman.com/IslamLib/viewchp.asp ?BID=163&CID=5

47- Harbi , Mohammed.Le FLN.Mirage et réalité...NAQD-ENAL.Alger1993.. P 312.

48-Harbi. sur les processus de relégitimation du pouvoir en algerie.IN. La guerre d'Algerie.1954-2004.Tome 1:Institutions-Acteurs.p 137.

49- Harbi , Mohammed.Le FLN.Mirage et réalité...NAQD-ENAL.Alger1993..p 358.

50- Harbi,Mohammed.1954.la guerre commence en Algerie. Op,Cit.p 173.

51- Harbi, Mohamed.une vie debout.Op,Cit.p329.

52- Stora, Benjamin.les sources du nationalisme Algérien. Op.citP 24.

53- Harbi, Mohamed.une vie debout. Op,Cit.p329.

54-آيت أحمد، حسين. حسين.روح الاستقلال.ترجمة سعيد جعفر.منشورات البرزخ.الجزائر.2002.ص 196.

55- Bouhara, Abderrezak.Op.cit.p 377.

المراجع باللغة العربية

- الهواري،عدي.الاستعمار في الجزائر. سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي.1830-1960. ترجمة جوزيف عبد الله .دار الحداثة.الطبعة الاولى.1983.

- زوزو، عبد الحميد.محطات في تاريخ الجزائر.دراشات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة).دار هومة للطباعة و النشر و التزيع.الجزائر.2004.

-حربي، محمد.حياة صمود و تحد.1945-1962.ترجمة عبد العزيز بوباكير و علي قساسية.دار القصبة للنشر.الجزائر.2004.

- الأشرف، مصطفى. مصطفى.الجزائر:الأمة و المجتمع.ترجمة حنفي بن عيسى.المؤسسة للكتاب.الجزائر.1983.

- فانون، فرانز.معذبو الأرض. موفم للنشر.الجزائر.1990.

-آيت أحمد، حسين. حسين.روح الاستقلال.ترجمة سعيد جعفر.منشورات البرزخ.الجزائر.2002

دورية

-الكنز، علي.جابي، عبد الناصر.الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.مجلة المستقبل العربي.عدد 18. ماي 1994.يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.

على الانترنت

-تاريخ ابن خلدون.الجزء الأول.
http://www.al-eman.com/IslamLib/viewchp.asp ?BID=163&CID=5

المراجع باللغة الفرنسية

- Abbas. ferhat.Autopsie d'une guerre. Edition Garnier freres.Paris.1980.
- Ageron, Charles-Robert. Genèse de l'Algérie Algérienne.ed.Bouchene.Paris.2005
- Azzedine.les Fallagas.ENAG édition.Alger.1997
- Bouhara, Abderrezak. Les Viviers de la libération (Essai) - Casbah Éditions, Alger, 2002.
- Djabari, Youcef. la France en Algérie.Bilans et controverses.Volume 3.les limites d'un capitalisme d'état colonial.OPU.Alger.1994
- Harbi , Mohammed.Le FLN.Mirage et réalité...NAQD-ENAL.Alger1993
- Harbi, Mohamed. aux origines du fln.le populisme révolutionnaire en Algerie.ed Christian Bourgeois.Paris.1975
- Harbi, Mohamed.une vie debout.mémoire politique.tome 01 .1945-1962.Casbah éditions. Alger.2001
- Harbi, Mohammed.Meynier,Gilbert.le FLN.documents et histiore.1954-1962.Casbah éditions.Alger.2004
- Harbi, Mohammed.1954.la guerre commence en Algerie. 3ème edition.Complexe éditions.3ème edition.Paris.1998.
- Harbi. sur les processus de relégitimation du pouvoir en algerie.IN. La guerre d'Algerie.1954-2004.Tome 1:Institutions-Acteurs.
- Lacoture, Jean.Algerie.la guerre est finie.ed.Complexe.Paris.1995.
- Liazu, Claude les mouvements..In Enjeux urbain au Maghreb. Crises, pouvoir et mouvements sociaux.l'Harmattan.1985.
- Meynier, Gilbert.Histoire intérieur du FLN 1954-1962.édition Fayard. Paris. 2002
- Noushi, André. l'Algérie amer.1914-1994. éditions de la maison des sciences de l'homme.2ém édition.Paris.1995.
- Stora, Benjamin.les sources du nationalisme Algérien. Parcours ideologiques.origines des acteurs. Edition l'harmattan.1989
- Vatin, Jean-Claude. l'Algérie politique. Histoire et société. Presses de la fondation nationale des sciences politiques. Paris.2ém édition.1983

المدينة العربية وإشكالية الهوية بين العولمة والإقليمية

د/ بلقاسم الديب
جامعة الحاج لخضر –باتنة.
و
محمد العيد شوية
جامعة محمد خيضر –بسكرة

ملخص

تحفل المدن العربية في المرحلة المعاصرة بمزيج من الأنماط المعمارية والعمرانية البعيدة عن بيئتنا واحتياجاتنا المجتمعية والإنسانية، حيث شاع خلال هذه الفترة عدة محاولات لخلق طابع معماري يناسب العصر. تتوخى هذه المقالة الوصول لبيئة معمارية عمرانية تتجاوب مع النواحي المختلفة والمتنوعة بتنوع الثقافات والبيئات المحلية للمجتمع العربي الكبير (الثقافية والاجتماعية والمناخية) والتأسيس للنظرية المعمارية الشاملة (العربية الإسلامية) والإقليمية وتأصيل استمرارية الموروث الحضاري للمجتمع .

Abstract

Actually, there is in Arabic town such in the current period a lot of concept and urban architectural styles which are as far as own environment and our social human behavior and behavior needs are concerned unfortunately it supposed to be a lot of efforts to produce and creating an urban and architectural style which would be a reflecting one of our time many of these efforts tried to create and enhance the current and modern built environment by introducing of heritage elements belonging to the Arabic architecture beyond of making of meaning however it seems that this big component of efforts to bring up the architectural composition which growled up in lot of Arabic towns with different form and colors is supposed to be divided on two kind of team brains and scales.

مقدمة:

كغيرها من مدن العالم عرفت المدينة العربية تغيرات جذرية تصدرها التوسع الحضري وظاهرة الحضرية التي تفرز باستمرار عصارتها الضارة رغم بعض إيجابياتها على مستوى حركية الحياة والتطور في المدينة خصوصا والمجتمع على العموم.

وما زالت المدينة في عالمنا العربي الإسلامي تعاني من تداعيات هذه الظاهرة، حيث نمت عبر مراحلها الأخيرة بوتيرة أقل ما

يقال عنها أنها لم تكن بالقدر المقبول من التنظيم والتخطيط رغم الجهود المبذولة من الساهرين عليها، متجاوزة بذلك حاجات الإنسان العربي الإيكلوجية والاجتماعية والنفسية...

وتحفل المدن العربية المعاصرة بمزيج من الأنماط المعمارية والعمرانية البعيدة عن بيئتنا واحتياجاتنا المجتمعية والإنسانية، حيث شاع خلال فترتها الحديثة (أواخر القرن الفارط) من تاريخها عدة محاولات تهدف للوصول لملمح معماري عمراني تراثي للمادة المنتجة قصد تعبيره عن الأصالة باستخدام بعض العناصر من أبجديات التشكيلات التراثية للمعار العربي دون التدقيق في خصائصها ودلالاتها...فهل أن ذلك يمكن من إلباس المدينة حلة هويتها؟ أم أن هذا التصور لا يعدو مجرد استهلاك للأشكال العمرانية المعمارية بعيدا عن مضمون هوية المدينة؟

لا ندحة في أن: عمارة عربية معاصرة ومميزة لن تأتي بشكل عفوي ولن تأتي بوضع قوس أو قبة في واجهات مبانينا كي تصبح لها هوية خاصة بها، بل تكون لمبانينا تلك الهوية عندما تلبي متطلبات الإنسان العربي واحتياجاته ضمن الظروف الحياتية الجديدة والمعطيات السائدة، فقدر ما يكون الفضاء ملائما لحياة الإنسان ونابع من بيئته المعاشة، يكون له هوية مميزة وبالقدر الذي ينتمي فيه إلى حياة العصر الراهنة بقدر ما نقول بأنه يعبر عن عمارة أصيلة متجددة في طننا العربي.

نتناول في هذه الورقة بعض العناصر المشكلة للملح المعماري العمراني في مدينتنا مع تنوع أقاليمها وبيئاتها وبعض الآثار المترتبة عليها جراء العولمة، ثم نحاول أن نرسم آفاقا للتعامل مع هذه الظاهرة مستقبلا باعتبارها وليدة العقل البشري: ملك الجميع.

1-الإطار النظري:

تعرف **العولمة** بأنها التعامل على نطاق عالمي، لا يحول دونه حاجز أو عائق فهو عالم مفتوح...قوام ثروته الموارد البشرية والخبرات الواسعة المسماة بالمعلومات...وهي أيضا تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية تمثلت في البداية ثقافة بالمعنى الانتروبولوجي، تخلقت وتشكلت بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي

الذي أخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى أصبح ليس مجرد حضارة غربية كما يقال، بل حضارة عصرنا الراهن وإن اختلف مستواها من مجتمع لآخر...ويمكن إيجاز مظاهرها في الثورة المعلوماتية والاقتصادية والتكنولوجية والبيولوجية التي لا تعرف حدودا ...[1]، وتعني أيضا سقوط الحدود وتلاشي المسافات وتزايد الروابط على كافة الصعد في ظل التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية.[2]

وهو ما يعني أن هناك نمطا جديدا وعلاقات اجتماعية مادية ونفعية تستبعد كل المفاهيم القومية والعرقية والعائلية والدينية، ومن ثمة يرى بعض الدارسين أن العولمة ترتبط بأربع عمليات أساسية هي: المنافسة بين القوى العظمى والوصول إلى التقنية الجديدة وشيوع عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[3]. ونعني بالإقليمية في ورقتنا هذه الملامح والقيم التي على أساسها تشكلت عمارة محلية بمختلف صورها وتنوع مناطقها الاجتماعية والثقافية والبيئية...فشكلت بذلك رصيدا معماريا عمرانيا في عالمنا العربي ظل قائما لقرون يحتاج للرعاية والتدقيق.

2- المرجعية الحضارية للمدينة العربية الإسلامية:

لعل التعريج على الأسس التخطيطية للمدينة العربية الإسلامية ومضامين استراتيجيتها المعمارية يمكننا من تشخيص وقياس مدى تراجع القيم الحضارية وعلاقتها بالمنظور الحديث للعقل العربي لهذه المدينة وتكويناتها، ومن ثم قياس مدى تلاءم الصورة والمضمون المعماريين العمرانيين للمدينة التي ينتجها العقل المعماري حاليا، وإلى أي مدى تؤثر العولمة في ذلك والبحث في المخارج الممكنة لإعادة تلك القيم في حلتها المتجددة... ونتطرق لذلك كما يلي:

2-1- استراتيجية الفكر العمراني للمدينة :

إن المتتبع لكتابات الجغرافيين المسلمين يلحظ تلك التصنيفات والمعايير التي كانت تميز المدينة عن غيرها من المراكز الاستيطانية الأخرى كالبلاد والقرى، فقد استخدموا مصطلح المدينة والمدينة الوسط والمدينة الصغيرة والقرية والقرية الكبيرة، وما إلى ذلك من تسميات زخرت بها آثار المسلمين، ومن خلال تلك الأوصاف أمكن تحديد معايير متعددة وما يرتبط بها من سلطة تسييرية، ومساحة وكثافة سكانية

ووجود الأسواق والمرافق العامة كالحمامات والمساجد والجامعة وتوفير مياه الشرب وما يرتبط بذلك من عوامل مساعدة على ازدهار حياة المدينة وأمنها.

وتظهر تلك الكتابات نظرة شاملة لرؤية المدينة في إطارها الكلي، الذي تتفرع عنه كل مكونات هذا الجسم المعقد الحاوي لحركة المجتمع في بعده **الزمكاني**، ويشير الباحثون بأن الفكر الإسلامي العمراني يمتاز بالشمولية في مبادئه العامة والتخصصية في جزئيات التطبيق، ويتجلى ذلك بتدرج البحث في الفكر العمراني الإسلامي تدرجا يبدأ في عرض سياسة العمران للدولة، ثم ينتقل إلى الفكر الموجه لتخطيط المدن و يتدقق إلى أن يصل إلى دراسة دقائق الحرف والصناعات المتصلة بالعمران، وهو كل يعمل في إطار واحد وتؤثر وتتأثر جزئياته بعضها ببعض[4]

2-2- المنطلقات التخطيطية:

2-2-1- الإسلام دين تمدن:

يعتبر الكثير من الباحثين أن الإسلام حضارة مؤسسة للمدن[5] ويمثل على رأي آخرين ثقافة مدينية لا يمكن إنكارها...إذ أن الإسلام رغم أنه ولد في الصحراء فهو دين تمدن، ويتضح ذلك من خلال جمعه للدين والتجارة باعتبارهما مؤسسان للمجتمع في ذلك الوقت، حيث ينظم الدين ويوجه عمل الفرد والمجتمع وسلوكهما داخل المدينة بكل مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة التجارية التي كانت تقوم في مهدها على الإنتاج الزراعي وبعض النشاطات الحرفية الأخرى[6]. ويعد الإسلام من أكثر الأديان تشجيعا لنمو المدن حتى أن بعض الباحثين يجزمون بأنه قد أسهم في ظهور المدن بدرجة أكبر من المسيحية[5]، فالفكر الإسلامي بهذه الصورة إذن غير بعيد عن مضمون التمدن المعبر عن حاجات الإنسان في زمانه ومكانه، بل أسهم إلى حد كبير في إحداث ثورة عمرانية أساسها القيم الإنسانية والمعطيات البيئية المختلفة... فهل استطاع سد ما عجز عنه سابقوه في الحضارات السالفة...

2-2-2- الحضارة العربية الإسلامية سدت ما عجز عنه الفكر الإنساني في معالجة المدينة:

وقد تميزت الحضارة الإسلامية بأنها وجدت في التشريع الإسلامي المفصل لنواحي الحياة دستورا مهيئا سارت عليه حركة حياة المجتمع، مما ساعد على سرعة ازدهارها بصورة منقطعة النظير، سيما أن تلك التشريعات سدت النقص الذي اعترى الفكر الإنساني في المراحل السابقة، وأعطت قواعد صالحة لكل زمان ومكان، سعى لها فكر الإنسان عبر مراحل تاريخه في رؤيته الفكرية للمدينة الفاضلة وعجز أن يحقق واقعا ملموسا لها بأي صورة من الصور، وفي تناسب أحكام الإسلام مع النظرة الإنسانية التي تكيفت معها في سهولة ويسر وتدرج، وتهذيبه لطبائع النفس البشرية والارتقاء بها وانعكاس ذلك في صفاته التي تمثلها المدينة الإسلامية باعتبار أن المدينة هي الحضارة...[6].

ولقد كان دور المسلمين في نشر حضارة المدن أمرا ملحوظا، حيث أن الكثير من مراقبي ومؤرخي الإسلام قد تناولوا بالبحث والتعليق، التباين المذهل في السياق الجغرافي والبشري إذ نزلت رسالة الإسلام ووطدت أقدامها في بداية الأمر بين شبه الجزيرة العربية التي كان يقطن فيها في المحل الأول أقوام من البدو والرحل أو شبه المقيمين، ووجه العالم الإسلامي القديم كما قيض له أن يبزغ بعد ذلك ببضعة قرون فحسب، شبكة من المدن العظيمة تمتد من الهند إلى الغرب، ويتدفق فيما بينها برا وبحرا مختلف أنواع المنتجات، فضلا عن جميع ألوان المعارف والأفكار والثقافات.

وإنها لحقيقة واقعة أن انتشار الإسلام واكبته تنمية حضرية بلا مثيل وقد حدثت هذه الظاهرة في ثلاث مناطق كبيرة امتد إليها الفتح الإسلامي أول الأمر هي الإمبراطورية الساسانية في بلاد ما بين النهرين وفارس، والإمبراطورية البيزنطية في سورية ومصر، والمغرب في شمال إفريقيا وإسبانيا، وكان تابعا للرومان من قبل[7].

وعليه فإنه يمكن التقرير أن المدينة الإسلامية-صورة ونظاما وفلسفة- لا تستحق بعد هذه الشهادات ما يزيد في تبريز دورها الفعال في التنمية الحضرية العالمية.

3- تكوينات المدينة العربية الإسلامية:

يشكل المدينة الإسلامية مجموعة مكونات هي:

3-1- فضاء العبادة:

يعتبر منظم العلاقة الاجتماعية بين الإنسان والإنسان والحارس الأمين لتطبيق تعليمات الإسلام على مسرح المدينة، ويتجلى ذلك في الموقع الذي يحتله في قلب المدينة منذ هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وإقامة المجتمع المسلم.

والمسجد من أهم المنشآت العامة في المدينة الإسلامية لما له من دور أساسي في حياة مجتمعها إذ يعتبر زيادة على الوظيفة الدينية التعبدية (إقامة الصلاة) مركزا لبحث الشؤون السياسية والتربوية والاجتماعية وملتقى علميا...[8]. وحكمت هذه الأهمية للمسجد الجامع موضعه في المدينة باعتباره النواة الأساسية في تخطيطها فقد كان أول ما يختط، ومن حوله كانت تخطط خطط (أحياء المدينة بالتعبير الحالي) المدينة وتنتهي إليه شوارعها وسككها وأزقتها، وكانت مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم المثال الأول على ذلك.

3-2- فضاء التسيير:

أوجبت الضرورة الوظيفية مجاورة دار الإمارة للمسجد الجامع منذ النشأة الأولى للمدينة وجاء بعد ذلك في المدن الناشئة أيضا والمفتوحة، واستتبع تأمين دار الإمارة عزلتها عن مساكن العامة والأسواق التي جرت العادة على إنشائها قريبا من المسجد، ويعني هذا التركيز على وضع المسجد الجامع و دار الإمارة والدواوين ومركز القضاء في قلب المدينة، باعتبارها تمثل مركز الإدارة في المدينة سواء كانت قائمة بذاتها أو قاعدة إقليم أو عاصمة الدولة.

إن هذا الاتجاه يبرز أهمية المدينة الإدارية من جهة، ويؤكد على أن المدينة الإسلامية كان لها جهازها الإداري الذي يشرف على جميع شؤونها والذي يتمثل في: الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة...وليس بمعزل عن المسجد الجامع

الذي يمثل الرمز المعنوي للإشراف والمراقبة والتذكير بخصوص تسيير شؤون المدينة والدولة عموما[9].

3-3- فضاء التجارة:

لقد كانت الشوارع التجارية والأسواق من أهم العناصر التخطيطية التي ارتبطت بالسكان في المدينة الإسلامية إذ لم يتأثر هذا النوع من النشاط الجماعي كثيرا ببصمات الحكام الشخصية التي تركها الحكام الذين تتابعوا عليها في العصور المختلفة ومن هنا كانت الشوارع التجارية والأسواق من أهم العناصر المكونة للتراث الحضاري للمدينة الإسلامية القديمة لما كان لها من صفة الاستمرار والنمو العضوي[10].

وتلعب هذه الأسواق دورا كبيرا في شحن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين على مختلف مستوياتهم، وتؤكد الكتابات التاريخية أن الأسواق في المدينة الإسلامية كانت تتميز بالتنظيم المتقن وتصنيف مختلف السلع في أماكن تختص بكل صنف منها، وتزخر العديد من العواصم العربية حتى الوقت الحالي بتلك الأسواق والقيصريات مثل سوق الحميدية بدمشق المجاور للمسجد الأموي وخان الخليلي والصنادقية بالقاهرة حول الأزهر الشريف[11] .

3-4- فضاء الاتصال والحركة:

لقد عرفت شبكة الطرق نموا مستمرا عبر مراحل نمو المدينة الإسلامية منذ الفترات الأولى لها حيث لعبت أدوارا اجتماعية واقتصادية وثقافية...فضلا عن مواصفاتها الفيزيائية الدالة على مواقعها في المدينة ووظائفها وأشكالها...حيث اتسمت بالتدرج في المجالات العمرانية من عامها إلى خاصها، وصولا إلى المجال السكني وفي ذلك حفاظ على قيمة المجال العمراني وتدقيق لوظيفته التي يجب أن يؤديها في المدينة ككل.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تخطيط المدينة الإسلامية تميز بالحرص على حياة الجماعة والجيرة والتقارب الأسري، فالأزقة بعرض سبعة أذرع دليل على مواجهة الأبواب بعضها لبعض وقربها لبعضها البعض مما يحيي حق الجار ويقوي

رابطة التآلف التي قواها الإسلام بأمور الزيارات والدعوات والمحافظة على العلاقات الطيبة فيما بين الجيران، ويوفر هذا النوع من الخطط للأزقة ظلا وارفا يعدل عن حر القيظ، أما الشوارع المتفرعة فهي للاستخدام الخاص بالأحياء ككل ثم الشارع الأكبر وهو للمجتمع المدني ككل..."[12]

ولم تكتفي المدينة الإسلامية بتحديد شبكة الطرقات في الشوارع والأزقة فقط، بل حددت أيضا الرحاب والميادين التي تشحن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين...حيث كانت تمثل نقطة التقاء مجموعة من الشوارع والأزقة مما ييسر الحركة لاتساع أبعادها بالنسبة للشوارع ويسمح ذلك للباعة الجوالين بممارسة نشاطهم بها فضلا عن احتوائها بعض المرافق العامة.

3-5- فضاء الترفيه:

يحتل هذا المكون العمراني أهمية كبيرة في المدينة الإسلامية، ويعود ذلك إلى ما يوليه الدين الإسلامي لهذا العنصر من أهمية، لما يصفه القرآن الكريم في الكثير من آياته وتصويره الرائع للحدائق المثالية التي تمثل نهاية المطاف للمؤمن، مما شكل مصدر إلهام للمصممين الأوائل وخصوصا خلال عصور ازدهار المدينة الإسلامية، أضف إلى ذلك تأثر الحضارات القديمة، التي فتح المسلمون مناطقها بطبيعة الدين الإسلامي السمحة، والتي كانت أقاليمها ذات باع كبير في هذا المضمار-بلاد بابل وفارس على سبيل المثال- وكذا خبرة واسعة في تطوير الواحات الخضراء في قلب البيئة الصحراوية كما هو الحال في إقليم شمال إفريقيا وحضارة قبائل البربر، حيث انصهرت بمرور الزمن تلك القيم المعمارية العمرانية للحديقة في ظل قيم الإسلام الحنيف والرؤية الثاقبة للبيئة الطبيعية كمركب للحياة الإنسانية، والملفت للانتباه هنا هو براعة المسلمين في تطويع الصحراء بحكم تواجد معظم مساحة المدينة الإسلامية في بيئة صحراوية وتحويلها إلى واحات خضراء مكنت المسلمين من العيش في شروط صحية ملائمة لردح طويل من الزمن...[13]

3-6- فضاء الإقامة:

للمسكن في الإسلام حرمة وقداسة وخصوصية إذ يمثل الحصن الذي تعيش فيه الأسرة والمحضن الذي يتربى فيه الأبناء...فكان له في الإسلام آداب وشروط جسدتها المدينة الإسلامية في عصورها الذهبية، وأعطت صورتها المعمارية المناسبة.

ولقد تأثرت هندسة المنازل عند المسلمين بهندسة المسجد حيث كانت في أغلب الأحيان منفتحة للداخل حول مجال مكشوف مثل صحن المسجد، تتوزع الغرف حوله ويمثل متنفسا للمستعملين، ويضمن الشمس والهواء كما كان يحوي على الخضرة ويضمن النشاط الاجتماعي والأسري في ظروف تغيب عنها أعين الغرباء، ولا يزال كذلك في الكثير من المدن العربية، ويمثل المسكن بهذه الهندسة مواءمة بين التقاليد والقيم الروحية الإسلامية، وظروف البيئة المناخية.

ويعكس ذلك الترابط الاجتماعي الخاص بالأسرة والحياة الداخلية للفرد، الاهتمام باستغلال المجال الداخلي واستعماله بدقة من قبل السكان وفقا لتوجيهات الدين، حيث تفتح مداخل البيوت على أزقة ضيقة، توحي في غالب الأحيان بخصوصية المجال وتحوله نحو الداخل بانغلاق الواجهة على الخارج، أضف إلى ذلك الارتفاعات المتوازنة والأسقف المسطحة، التي تجسد علاقة المجاورة التي يوليها التنظيم الإسلامي أهمية كبرى في المجتمع[14].

4- الواقعية في العمارة والعمران العربيين الإسلاميين:

لقد صاغت المدينة العربية الإسلامية ثوبا على مقاس مستعمليها مع تنوع مشاربهم وطبائعهم في مختلف أصقاع ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية من ربوع العالم وأنماط معيشة الشعوب منذ تنميتها الحضرية الأولى، حيث استطاعت الصورة العمرانية المعمارية أن تتكامل مع أسلوب الحياة وهوية الإنسان في الزمان والمكان، ولعلنا نورد في هذا السياق قول أحد الباحثين: "... فطبيعة السوق، شكله، انطباعاته، أسلوب الإعلان والتسويق، مستوى الصوت والإجهار عن البضائع، كلها عوامل تربطنا ذهنيا بمؤشرات قومية موقعية أو اجتماعية محددة بحيث تربط لاشعوريا ذلك الحدث أو ذاك الصوت أو تلك الممارسة التسويقية بمنطقة معينة أو سلوكية

اجتماعية تعود إلى مجتمع محدد...ولا يمكن أن نسلخ هذا الواقع عن مشاهد الأطفال بعبثهم البريء على قارعات الطرق والحارات أو مشاهد دكان الجيرة ومقهى الحي، كل هذه المفردات وغيرها تضفي إلى العمارة والمجال العمراني عبيرها وشذاها المحلي وبالتالي تعزز واقعيتها وانتمائها البيئي..."[15].

وعلى هذا يمكننا القول بأن الإنتاج العمراني والمعماري في المدينة العربية الإسلامية ينبع من واقع المجتمع الذي يلبس ثوب ثقافة وليدة حضارة إنسانية عالمية، تبني على أسس راسخة ومبادئ ثابتة، تستوعب مختلف المستجدات والثقافات التي استطاعت أن تستوعبها مع مرور الزمن، في كل أشبار رقعة العالم الإسلامي ومع اختلاف مشارب المسلمين وطبائعهم وممارساتهم.

هذه جملة خصائص تتميز بها العناصر المادية المكونة لجسم المدينة العربية الإسلامية، والتي تعتبر نتاجا لاستراتيجية تخطيطية تهدف للحفاظ على الإنسان بكل أبعاده، وتنظر له نظرة شاملة في إطار المفهوم الشامل للإسلام كنظام حياة الإنسان ويصون كرامته وفقا لمقاصده وحفاظا على هويته.

5- الوضع الراهن للمدينة العربية الإسلامية:

إذا كانت المدينة العربية العتيقة قد تميزت بطابعها الإنساني المتمثل بتركيب نسيجها العمراني وتعاطفه الوثيق مع حاجات ومتطلبات الإنسان، فضلا عن عمارة أبنيتها التي تعكس وبشكل واضح إنسانية وتنوع المجالات الداخلية والخارجية، والتي توفر الأمان والراحة والخصوصية لساكنيها...فإنها خلال مسيرتها عرفت تحديات كبرى اختلفت حدتها من قطر عربي لآخر، ساهمت إلى حد كبير في تغيير ملامحها ومقوماتها، وجعلت منها كيانات تفتقر إلى الهوية والانتماء الحضاري ويمكن إجمال تطوراتها التي عرفتها خلال مسيرتها فيما يلي:

5-1- تطورات ناتجة عن التدخل الأجنبي في العالم العربي الإسلامي:

برزت على إثرها تغيير معالم التراث والفن المعماري والتوزيع السكاني والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمدن والعواصم، مما ساعد على إحداث تغييرات رئيسية في

البنى الهيكلية والحدود السياسية، بل وطمس المعالم الحضارية الإسلامية ومن ثم تقلصت مكانة المدن فيها، كما هو الحال في مثال مدينة قسنطينة بالجزائر، ودمشق بسوريه...

5-2- تطورات ناتجة عن إدخال التكنولوجيا في الحياة الاقتصادية:

تمخضت عنها مركزية في الوظائف الإدارية، حيث أن كثيرا من المدن سميت مدنا لأهميتها أو دورها الاقتصادي أو لحجمها بل بناء على الوظائف الإدارية التي كانت تقوم بها، وكان لتأثير سياسة الاستقلال في الكثير من المدن العربية دورا هاما في تركيز السلطات السياسية والإدارية في العاصمة، وبعض المدن الأخرى (الحواضر)، مما شجع الهجرة إلى المراكز الحضرية داخليا وخارجيا، سرعت إلى حد كبير نسبة التحضر في غياب قدرات تلك المراكز الحضرية لاستيعابه (القاهرة كمثال)...[16]

5-3- تطورات تكنولوجية انعكست على فيزيائية المدينة (الجانب المعماري العمراني :

إذا كانت التكنولوجيا هي ثمرة بحوث علمية متراكمة قامت بها عقول إنسانية خلاقة غبر القرون والأجيال، ثم انتشرت ودعمت بهدف صنع الأشياء الجديدة وبطريقة أفضل...فهي ثمرة التطور العلمي وازدهاره وبالتالي فهي في خدمة الصالح العام للإنسانية جمعاء. ولقد عرفت التكنولوجيا قديما ثم تطورت عن طريق التجربة والخطأ متناسبة مع بيئات ميلادها، فلم تكن حينذاك إلا عنصرا إيجابيا للإنسان رغم بدائيتها...

إن تطبيق التكنولوجيا يتطلب تحديد الأهداف وصياغتها وربطها بالمتطلبات المتجددة في المجتمع، وتعزيز القدرات التي تساعدها على أن تستبدل الطرق التقليدية المختلفة التي تعتمد الطاقة الإنسانية العقلية والمادية، رغم تنوعها واختلافها من بيئة لأخرى...وهناك علاقة وثيقة بين العمارة والتكنولوجيا، فالعمارة هي مرآة حضارة الأمم وانعكاس مدى ما وصلت إليه من تقدم وتكنولوجيا حديثة. وإذ تعتبر هذه الأخيرة في ميدان البناء والتشييد خطوة على الطريق ترتبط بإمكانية إنتاج المباني والمواد

المستخدمة، فهي التقنية التي يتم بها تشكيل الهيكل العام للمبنى باستعمال مواد البناء الحديثة، التي رغم إيجابياتها الفعالة في الميدان يمكن أن تكون سلبية في آثارها، ويكمن ذلك في كيفية تعاملنا معها وإخضاعها ومواءمتها لبيئتنا...[17].

إن نظرة فاحصة لوضعية المدينة العربية الراهنة وما آلت إليه عمارتها المعاصرة تظهر أن تشكيلاتها المعمارية والعمرانية قد أخذت توجهات عديدة منها:

5-3-1- عمارة استخدمت الطرز المعمارية الكلاسيكية الغربية:

حاول البعض من خلالها استخدام بعض الطرز الكلاسيكية (الدوري، الأيوني...):عناصر المشروع الإنشائية والهيكلية كالأعمدة مع استخدام بعض العقود وإضفاءها على المباني الحديثة، بل استخدام الطرز مجتمعه في مبنى واحدا، اعتقادا من هؤلاء أن هذه الطرز تمثل العودة إلى الكلاسيكية والنظام والسيمترية...

5-3-2- عمارة غريبة الملامح:

تظهر في نقل وتقليد أساليب الإنشاء والتصميم الأجنبي نتيجة ارتباطه في الأذهان بالتقدم والتطور والمعاصرة، حيث برزت عمارات الزجاج والأبراج ومباني الألومنيوم وغيرها من الحلول التي وجدت في بيئة غير بيئتنا، دون اهتمام من طرف المعنيين من معماريين ومختصين بأن تلك الأساليب تعود لمجتمعات تختلف كليا عن مجتمعاتنا (التي رغم تنوعها إقليميا في ممارساتها وتقنيات عمارتها، إلا أنها تتفق في المضمون الحضاري للشكل المعماري والعمراني) ولها فلسفة لا تتماشى مع مبادئنا وأفكارنا، وقد بهرتهم عظمة التكنولوجيا، فاهتموا بالمظهر دون الجوهر فجاءت المباني غريبة عن مجتمعنا لا تقرأ فيها أية روابط تربطها بعمارتنا الأصيلة. الصورتان (1)،(2)

5-3-3- محاولة إضفاء الملمح التراثي على المنتوج المعماري:

باستخدام بعض المفردات التراثية التي تزخر بها مكتبة العمارة العربية الإسلامية...دون وعي بخصائص كل عنصر وكيفية توظيفه في التكوين المعماري والعمراني، مما أفضى لمزيج من الأساليب المتنافرة غير المتجانسة فأوجد مسخا معماريا على الساحة المعمارية.

صورة (1) أبو ضبي

صورة (2) القاهرة

البحث عن المعاصرة على حساب الهوية المعمارية العمرانية للمدينة

المصدر:

(1): مجلة " البيئة والتنمية ".عدد 16 يناير/فبراير 1999. لبنان. ص 75/74

(2): مجلة " العربي " .عدد 490. سبتمبر 1999. الكويت. ص 111

5-3-4- محاولات للتعبير عن العمارة البيئية:

وتظهر في تبني شعار البيئة الذي بدأ في مرحلة المعاصرة، ورغم إبهار الفكرة إلا أن النتاج المعماري اهتم بالشكل المتمثل في إضفاء المفردات البيئية أو المعالجات المناخية المتمثلة في مجموعة من القباب والقبوات والفتحات الضيقة والمشربيات...التي تختلف مواقعها من مكان لآخر، دون تقدير جاد للتقنية البيئية والاقتصادية والإنسانية التي أوجدت كل عنصر منها، ودون أي دراسة لجوهر الفكر الذي أبدعها ، فلم تستطع أن تفي بالاحتياجات الوظيفية والبيئية للإنسان العربي، فضلا عن أن العمارة العربية الإسلامية الأصيلة بيئية بامتياز.

5-3-5- محاولة إيجاد طابع معماري مميز:

استخدام عدة محاولات للمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة والبحث عن الهوية والطابع المعماري المميز، بإدراج مفردات الموروث المعماري وحلوله نتيجة ارتباط الأصالة بالعمارة التراثية، وقد نجحت بعض تلك المحاولات وفشلت بعضها ولكن غالبا ما كانت تلك المحاولات التي تدعى الأصالة تتجاوب مع محاولات أخرى متأثرة بالتبعية الفكرية للغير، مما أدى إلى ظهور أشكال غريبة على الساحة المعمارية

العربية بتنوع محلياتها، وهنا نستعيد رأي المعماري حسن فتحي "علينا أن نطبق العلوم الحديثة عند إعادة تقييم فن العمارة الخاص بنا، وأن نزيل خلال ذلك كل دخيل طرأ عليها، مع إزاحة كل التأثيرات الزمنية التي ليس بها ارتباط بثقافتنا "[18].

6- التطورات والآثار المتجددة المترتبة على ظاهرة العولمة في المدينة العربية الإسلامية:

إن ما يجري في الآونة الأخيرة يظهر أثره بقوة على المدينة العربية الإسلامية ومجتمعها، وإذا كان العمران هو نتاج الثقافة والمرآة العاكسة لثقافة المجتمع بكل ما لها وما عليها، ويعبر عن هويته والتي يمكن من خلالها التمييز بين المجتمعات، فإن التشكيل العمراني والمعماري قد يكون سببا في تغير الملامح الثقافية للمجتمعات.

وإذا كانت هوية المدينة العربية قد تشكلت عبر تاريخ تطورها، وبرزت خصوصيتها الحضارية والإنسانية متخذة في ذلك أشكالا متعددة عمرانيا وبيئيا واجتماعيا وثقافيا، الأمر الذي أعطاها صفة التناغم والانسجام، فإنها اليوم قد دب في أحشائها العديد من الأمراض وتمزق جسمها بفعل تصرفات سلبية افقدتها هويتها العمرانية، وامتد ذلك لإرباك الحياة الإنسانية داخل مجتمعاتها، وزاد من التوتر والعلل النفسية، باعتبار العمران والإنسان وحدة عضوية[19]، ومن تلك الآثار:

على المستوى الاجتماعي الثقافي:

6-1- العزلة الاجتماعية وتفكك الروابط:

يشير الباحثون إلى أن التقدم السريع للمعلوماتية والثورة التكنولوجية التي تعد من أبرز مظاهر العولمة يمكنها أن تتسبب في العزلة الاجتماعية وتفكك روابط مجتمع المدينة، حيث تصبح الروابط والعلاقات الاجتماعية نوعا من التراث، مفككة حتى بين أفراد العائلة الواحدة...وعندما يشعر الفرد بأنه قادر على تحقيق متطلباته بعيدا عن المجتمع نتيجة للتطور التكنولوجي الذي يلبي له ذلك، فإنه يبدأ بالانعزال عن مجتمعه تدريجيا، مما يولد لدى الفرد اغترابا عن الواقع ومن ثم تهربه من المسئوليات الحقيقية نحو نفسه ومجتمعه وذلك كفيل بتفتيت مجتمع المدينة وجعله مجرد جزر يحويها مكان جغرافي أصم...[20]

ولعل ما توصل إليه منظرو علم الاجتماع الحضري المعاصرين يؤكد أن الثورة الرقمية (المعلوماتية) التي حدثت مع نهاية القرن الفارط أدت إلى تغيرات في الحياة الاجتماعية، تمخض عنها تعميقا لأنماط التباين والانقسام الاجتماعي والفراغي بين قطبين يتمثلان في الأغنياء والفقراء، وأن ذلك سينعكس على تقسيم الفضاء الحضري في المدينة حيث يتميز كل بخصائصه مما يؤثر على وحدة المدينة ليس فقط من ناحية الشكل بل تمزيق الشبكة الاجتماعية التي تنشطها[21].

6-2- خلخلة المنظومة القيمية للمجتمعات العربية الإسلامية:

تراجع العديد من القيم التي تعتبر العقيدة الإسلامية محركها رغم الاختلاف الملحوظ في عادات وتقاليد الشعوب العربية الإسلامية، بفعل الانتشار المذهل للمعلومة بغثها وسمينها، وغياب البديل الذي يمكن الإنسان في البلاد العربية من إشباع حاجاته العلمية والثقافية المتنوعة (المجتمع المعلوماتي ونصيب لغة القرآن فيه قياسا باللغات الأخرى)[22]، هذا فضلا عن الفضاءات المستجدة في المدينة وصورها المعمارية المتضاربة في الأشكال وحتى الوظائف.

6-3- طمس الهوية:

إن ارتباط الفرد بخصوصيات وعلاقات سلوكية مع مجموعات من البشر ذابت بينهم الحواجز الفكرية من خلال شبكة المعلومات وتحطم الحاجز اللغوي وتنمط السلوك بينهم وتراجع وازع الانتماء للوطن والعقيدة يؤدي إلى تحول الفرد لإنسان من دون هوية ويرى حينذاك الحياة بنظرة روبوتيكية لا معنى للقيم ولا الانتماء الحضاري فيها. ولعل ما أغفله المقلدون للفكر الغربي في هذا المجال هو **أن ما ينقل من أفكار في العمران هو نتاج لحوار اجتماعي ثقافي وتقاليد لمجتمعات تختلف احتياجاتها وإمكانياتها وبيئاتها المادية والإنسانية عن مجتمعاتنا.**

على المستوى العمراني المعماري:

6-4- اغتراب العقل المعماري العربي عن حضارته:

يعتبر العقل المعماري والتخطيطي لكل مجتمع من أهم الموارد البشرية التي تحافظ على مكنوناتها الحضارية وخصوصا في المدينة التي نعتبرها الوعاء الحاوي

لحركية المجتمع وحضارته وبناء على ذلك فإن المجتمعات التي تولي أهمية للتكوين من خلال نفخ روح حضارتها وقيمها ومركبات هويتها في المادة التكوينية لا تجد صعوبة في تشكيل عناصر المدينة التي تنشط ذاكرة تلك المجتمعات وتحافظ على وريدها الذي تتغذى منه عبر مراحل نموها.

في مجتمعاتنا لعبت البعثات التعليمية دورا هاما في إعطاء الصورة العمرانية والمعمارية للمدينة كما هي عليه في وضعها الراهن تحت طائلة نقل الفكر العمراني والمعماري الحديث مما أصبغ عليها صورة لا علاقة لها البتة بالجسم العتيق الأصيل الذي صبت فيه خصائص حضارتنا الإسلامية العالمية التوجه، وتجدر الإشارة هنا إلى ظهور العديد من المفاهيم في أوساط المثقفين والمتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية بشكل اعم وفي مجال العمران بشكل خاص، ومن أكثر المفاهيم شيوعا وتداولا: الحداثة والعولمة، والتقليدية والمحلية، وكلها إيديولوجيات ثقافية واجتماعية أفرزت مكونات وتشكيلات مادية على مستوى المدينة في البلاد العربية[23]، ولا زالت برامج التكوين في مدارسنا المعمارية تقتات من فتات المدارس الأجنبية، رغم الفشل الذريع في تعبئة هذه الأخيرة للإنسان الأجنبي حول ثقافة عمرانية معمارية متزنة.

6-5- على المستوى التنظيمي:

شهدت البيئة العمرانية في البلاد العربية العديد من القوانين التشريعية المتعارضة مع الظروف المحلية للمجتمعات العربية منذ القرن السابع عشر ثم خلال فترة الاحتلال صياغة معظم القوانين التي تنظمها وفقا لمنظور يختلف تماما عما في حضارتنا، وجاءت معظمها معتمدة على المنظور المادي المفرغ من محتواه الإنساني الذي يعتبر الحاكم الأساسي في تشكيل البيئة العمرانية ومفرداتها...[24] ولم يلعب العقل التخطيطي العربي هنا أي دور يذكر لاستدراك ما تزخر به المدينة العربية الإسلامية من أسس تنظيمية وتراث، ونشير بالدرجة الأولى في هذا المقام إلى الدراسات الضحلة في هذا الميدان، ناهيك عن تكوين العقل المعماري العربي المفرغ في جل البلدان العربية من القيم الحضارية الأصيلة في ميدان العمارة والتعمير.

6-6- على المستوى الفيزيائي (المادي):

تظهر المدينة في العالم العربي الإسلامي تطبعها فسيفسائية لا هوية لها، حيث بنيت المدن على شكل وحدات سكنية لا تربطها ملامح عمرانية بغيرها، فملامح حي من الأحياء السكنية في مدينة واحدة هجين من نماذج غربية...لا تراعي الخصوصية المحلية ولا الإقليمية، لا في إطارها الكلي أو الفرعي[25]، فضلا عن المؤسسات العامة بمختلف وظائفها التي لا يطبعها أي طراز يمكن قراءته محليا ولا حضاريا. وبذلك يمكن القول بأن المدينة العربية -الجزائرية مثال على ذلك- تفتقد للمسحة الحضارية الجمالية التي جعلت منها مجرد مدينة تقتصر على تحقيق وظيفة الإيواء المضطرب بعيدا عن الدور الحضاري المنوط بها.الصورتان(3)،(4)

وهناك الكثير من الدلالات على فقدان الهوية في عمران المدينة العربية ومن أهمها انتشار أنماط عمرانية ومعمارية لا تنتمي إلى الأبعاد الإنسانية والبيئية لهذه المجتمعات وسيطرة المنطق المادي على هذه الأنماط وحدوث التصادم والصراع بين الأنماط التراثية والأنماط المستغربة[26]

صورة (3) دمشق

صورة (4) االرياض

البحث عن هوية المدينة بين القديم والحديث

لمصدر:

(3): د أحمد الغفري. حماية البيئة في المدن -دمشق 1998. ص 93

(4): مجلة " جامعة الملك سعود ". مجلد 11. الرياض 1999. ص 94

أمام هذه المعطيات يمكننا التساؤل عن مستقبل المدينة في العالم العربي الإسلامي؟

7- مستقبل المدينة العربية:

نتصور في هذا الشأن أنه يمكن لهذه الآثار أن تتطور إن لم ندرأ الخلل في الوقت المناسب، وسيصبح الفضاء المديني في مدينتنا حسب ما يراه بعض الباحثين من دون جدوى إذا لم نوفر الآليات القادرة على امتصاص إيجابيات العولمة المتمثلة في الجانب التكنولوجي خاصة، وتجنب سلبياتها التي تتعلق بالجانب الاجتماعي الثقافي... فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالضبابية في التراث والتحول لمجتمعات استهلاكية...وما إلى ذلك من أمراض اجتماعية ثقافية بدأت تنخر في جسم مجتمعاتنا واجهتها مدينتنا.

إن هذه التحديات تدفعنا للتساؤل عما يمكن عمله؟ وهل نقبل بالأمر الواقع أم نجابهه؟ وكيف يتأتى لنا ذلك؟ وللإجابة عن ذلك تبدو لنا أفكارا عديدة نراها كما يلي:

7-1- فكرة الانعزال:

المتمثلة في الانطواء والتقوقع من منطلق أن العولمة أو كل ما يفد من خارج مجتمعاتنا سلبي خوفا من الانزلاق مع التيار وبالتالي الانسلاخ من مقومات حضارتنا، ونعتقد أن ذلك لا يخدم المفاهيم الأصيلة التي قامت عليها المدينة العربية الإسلامية كمناج لحضارة عالمية البعد.

7-2- فكرة الاندماج:

ويرى أصحابها أن المتخلف عن ركب التكنولوجيا يدخل في إطار التخلف باعتبار الإنجازات التكنولوجية تعبر عن قمة الحضارة، ومن ثم فإن إيجابياتها وسلبياتها تؤخذ على حد سواء بشكل مطلق دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والعقائدية والثقافية للمجتمع، ونعتقد أن ذلك ذوبان في بوتقة عالم غير عالمنا.

7-3- فكرة الاستيعاب:

الذي نعتقد أنه سبيلا مقبولا يمكننا من خلاله تجنب سلبيات هذه الظاهرة والاستفادة من إيجابياتها وقوام ذلك المعرفة، ولعل ما يؤكده العديد من المفكرين هو أن معيار القوة في الألفية الثالثة هذه لن تعود القوة الاقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن في عنصر المعرفة جوهر كل القوى[27]، وإذا كانت النظرة التخطيطية للمدينة في عالمنا العربي الإسلامي قد قامت على ثوابت لا يمكن الاستغناء عنها (لأنها تتدرج

ضمن مقاصد شريعة الإسلام) حفاظا على مضامينها الإنسانية والبيئية والاجتماعية... وديمومتها للأجيال القادمة، فإن المتغيرات المستجدة من حين لآخر في العالم المعاصر تلزمنا بالتعامل معها وفقا لثوابتنا، واستيعاب حضارة وتجارب غيرنا للتمكن من توظيفها، فكيف يمكننا ذلك؟

8- كيفية الاستفادة من الموروث المعماري العمراني:

لا شك أن عمارة ماضينا عمارة مجتمعية الملمح، تضع الإنسان في موقعه السليم في إطار المجتمع ومعطياته، عمارة إنسانية تتبع من الاحتياجات الإنسانية التي تحددها مجموعة عوامل: كالخصوصية والوظيفية والتكافل الاجتماعي وعلاقات الجوار...وإنسانية العمل المعماري، حيث انعكس ذلك على مكونات الموروث المعماري بشكل واضح وعلى تشكيلاته المعمارية والعمرانية[28].

وعليه، فنحن في مرحلتنا المعاصرة لا يمكننا طي صفحة هذا الماضي الذي استطاع أن يعبر بتلقائية عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ومن الضروري أن نحاول الاستفادة من دروس هذا الماضي واستيعابها، بقراءة الموروث المعماري العمراني قراءة متأنية، والتعرف على أسسه وقيمه، معترفين بأصالته وبأنه مصدرا أو سندا للحاضر، ومحاولة تخليصه من الشوائب والسطحية التي علقت به من اتصال الحضارات وتفاعلاتها سيما في المرحلة الأخيرة من عمره...

والمدخل إلى ذلك يمكن تحقيقه من خلال دراسة هذا الموروث بكل أبعاده وتحديد الركائز التي ارتكز عليها ثم استخدام هذه الركائز كمدخلات حتى وأن كانت جزئية في تحديد المشكلة المعاصرة، ومحاولة الوصول إلى تكوين طابع مميز وتراث جديد من هذا الموروث يتفاعل مع احتياجات المجتمع في مرحلته المعاصرة المعاصر، لضمان الاستمرارية الحضارية له.

خـلاصة

مما سبق عرضه يتضح أن هناك اتجاهات للعمارة العربية المعاصرة، أفرزتها مؤثرات مختلفة، أثرت بشكل مباشر على التكوينات المعمارية والعمرانية، أوجدت مزيجا من المباني المتنافرة الغريبة، كما أن الموروث المعماري لحضارتنا يحتوي على

العديد من الركائز التي ساعدت على تحقيق الاحتياجات الفعلية للمجتمع الذي عاصره، لذا كان لزاما علينا محاولة إعادة قراءة هذا الموروث والاستفادة منه بفقه خصائصه، وتوظيفها للوصول لطراز أو طرز معمارية معاصرة تتسق في تكاملها مع أصالة المجتمع في كلياته، وتتنوع في محلياته وإقليميته (الأبعاد الثقافية، الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية...) بتنوع ثقافات وخصائص مجتمعات العالم العربي الإسلامي، مستوعبة في ذلك متطلبات المجتمع المتجددة وتكنولوجيا عصره [29].

كما يمكن التأكيد أنه هناك عدة عوامل وجهت العمارة والعمران التراثيين: الوظيفية والمجتمعية والإنسانية، فضلا عن الخصوصية والقيم الجمالية التي أخذت في الاعتبار خصائص المكان كالطبوغرافيا والمناخ والمواد المحلية وطرق الإنشاء والبيئة المحيطة... وبتحقيقها ضمن الوصول إلى بيئة معمارية تجاوبت مع النواحي الثقافية والاجتماعية والإنسانية للمجتمع.

فلا بد لنا إذن من وقفة علمية متأنية نقدية، لإثراء الحوار بين الأصالة والمعاصرة، والتوجه نحو الأسس التي يجب أن تقوم عليها العمارة المعاصرة بنظرة شاملة، والبدء بإعادة تقييم المفاهيم والتفرس في منابع الفكر المعماري العمراني الأصيلة والركائز التي قامت عليها حضارتنا، لنعيد لعمارتنا ومدينتنا وجههما المشرق.

إن المدينة العربية الإسلامية إذ تتوفر على معين تخطيطي قابل للتطبيق في كل زمان ومكان، وإن كانت قد نالت حظا وافرا من المتغيرات العالمية التي استطاعت أن تؤثر فيها بتشكل أو بآخر، غير أن ذلك لا يفتح لنا مجالا للاستسلام لهذا الواقع الذي يمكن اعتباره مخلخلا لمنظوماتنا الاجتماعية والثقافية على الخصوص، ومن ثم بات لزاما علينا أن نتصدى لها بطرق معرفية قائمة على استيعاب حضارة الآخر، وطرح المفهوم الإنساني للمدينة من منظور ما تتوفر عليه نظرتنا التخطيطية الاستراتيجية الشاملة.

ولعل ظاهرة العولمة من العوامل الأساسية التي يمكن التكلم عنها كنتاج للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي تسابق الزمن وتلقي بظلالها على مجتمع المدينة في

عالمنا العربي فأوجدت نوعا من القلق على الثقافة المحلية وذوبانها في بوتقة الثقافة العالمية، وتراجع القيم الحضارية الأصيلة التي نشأت عليها هذه المدينة عبر تاريخها المزدهر قبل وطأ المستعمر بلاد المسلمين.

إن ما تتوفر عليه الرؤية التخطيطية للمدينة الإسلامية من قوة في هذا المضمار كفيل بتحريك العقل التخطيطي في المجتمع العربي الإسلامي للإبداع والعطاء فهي:

* تتوفر **على رصيد فكري تخطيطي زمكاني:**

يجدر بنا توظيفه لاحتماله البعد الزمكاني ويمكن العودة في هذا السياق إلى رؤى المنظرين المسلمين: الماوردي وابن ابي الربيع وغيرهم، في إشاراتهم الواضحة للبعد المستقبلي وتقدير الحاجة بدقة وفقا لما تتطلبه حاجات المجتمع في تخطيط عناصر المدينة وتسييرها وهو عين التوازن والاستدامة.

* تتوفر على **مرجعية عالمية المضمون، متنوعة الصورة:**

لارتباطها بالمفهوم الرسالي للإسلام، فهي مطالبة بالتوافق مع مستجدات ما ينتجه الفكر الإنساني، دون خلخلة العلاقة الأزلية المتعلقة بالأبعاد العقائدية والاجتماعية وما ينبني على ذلك من ممارسات محلية كنتاج للبيئة.

– مدينة مستدامة:

لأنها تولي أهمية كبرى للإنسان بكل أبعاده والبيئة بكل جوانبها، فهي إنسانية وبيئية عمرانا وعمارة.

ويبقى علينا أن نتساءل كمخططين وأكاديميين عن مدى استيعابنا للمخزون الفكري الذي تمتلكه الحضارة التي ننتمي إليها في هذا الميدان، ومدى استيعابنا للفكر العالمي الحديث في وقتنا الراهن، لنتمكن من الصمود حيال الأخطار الممكنة، لأن العولمة ليست مجرد مال وصناعات متقدمة وعلوم، إنما هي صراعات فكرية وعقائدية وثقافية، بل هوية يراد بها المسخ والاضمحلال...[30].

الهوامش

1- أ.د.محمود حسن نوفل. إشكالية التخطيط بمدينة المستقبل العربية بين الثوابت والمتغيرات. مجلة المدينة العربية العدد 109. الكويت 2002. ص .30

2- د. محمد اسماعيل عبد اللطيف وآخرون. التشكيل العمراني للمدينة العربية بين الهوية المحلية والمؤثرات العالمية. مجلة المدينة العربية. العدد 121. الكويت 2004. ص 76.

3- د. سالم البيض. ثقافة المؤسسة واثر العولمة في المغرب العربي:تونس.مجلة الباحث الاجتماعي العدد 04 قسنطينة 2003 .ص 129.

4- د. محمد عبد الستار عثمان. المدينة الإسلامية. سلسلة عالم المعرفة,العدد 152. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. العدد 128. الكويت 1988. ص.8

5- د.السيد الحسيني. المدينة–دراسة في علم الاجتماع الحضري. دار المعارف. القاهرة 1981.ص14

6- د.عبد الباقي إبراهيم. المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. مصر 1993.ص.55

7- ابن أبي الربيع أحمد بن محمد. سلوك المالك في تدبير الممالك. تحقيق ناجي التكريتي مطبعة الهدف. بيروت 1978. ص.192

8- خالد محمد مصطفى عزب. تخطيط وعمارة المدن الإسلامية. سلسلة كتاب الأمة.وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. الدوحة 1997. ص.49

9- مدثر عبد الرحيم. الطابع الاجتماعي والقانوني للمدن الإسلامية. في المدينة الإسلامية. ندوة مركز الشرق الأوسط. جامعة كمبريدج. بريطانيا 1983.ص ص41–42.

10- د.خالد محمد مصطفى عزب. مرجع سابق. ص ص 47–51.

11- نفس المرجع. ص.55

12- د. عبد الله المنيسي. مرجع سابق. ص ص 34–35.

13- صفي الدين حامد. الحديقة الإسلامية ودور مصمم الموقع في تطوير المدينة العربية. في ندوة المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي. منظمة المدن العربية. الرياض 1981.ص84.

14- طالب حميد الطالب. الماضي والمستقبل ونظرتنا للعمارة المعاصرة. مجلة المدينة العربية العدد 43 الكويت 1990. ص.42

15- نفس المرجع. ص44.

16-Claude Chaline. Les Villes du Monde Arabe. Ed Masson. Paris 1990. P37.

17-أ.د.أحمد الغفري.دور التخطيط العمراني في حماية البيئة في المدن. م. اليازجي دمشق 1998. ص99.

18- أ.د.محي الدين خطيب سلقيني. آفاق العمارة الإسلامية المعاصرة- تجربة جوائز الآغاخان- نقابة المهندسين السوريين. حلب 1995. ص 236.

19- محمد اسماعيل عبد اللطيف وآخرون. مرجع سابق.ص.77

20- أ.د.محمود حسن نوفل. مرجع سابق. ص.35

21- د. محمد عبد المجيد ضيف. الثورة الرقمية وتغير المبادئ الأساسية للتخطيط العمراني. مجلة المدينة العربية. العدد 110. الكويت 2002 .ص.11

22- أ.د.محمود حسن نوفل. مرجع سابق. ص38.

23-24- نفس المرجع. ص ص77،81

25- د.علي بوعناقة. المدينة العربية والألفية الثالثة. مستوى النمو والاتجاهات. مجلة المدينة العربية. العدد 107. الكويت 2002. ص88.

26- د. محمد اسماعيل عبد اللطيف وآخرون. ص85.

27- 29 في المحاضرة

28- د. محمد عبد الستار عثمان. المدينة الإسلامية. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 01 الكويت 1989.ص ص 295-297

29-Rappoport.A Pour une Anthropologie de la maison. Dunod. Paris. 1972. p16

30- أ.د.محمود حسن نوفل. مرجع سابق. ص44

دور الطبيب والممرض في العلاج الطبي

فاطمة الزهراء براحيل
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

إن الاهتمام بالجانب الإنساني للعلاج قبل القيام بالمعالجة الطبية أو التقنية يساعد إلى حد كبير على شفاء المريض، لأن هذا الأخير ليس مجرد مجموعة من الخلايا، بل هو إنسان له أحاسيسه وعواطفه وحاجاته وعلاقاته واتجاهاته.

Résumé

Cet article vise à montrer à quel point l'humanisation du traitement médical du malade s'avère importante, vu son influence sur sa guérison, plutôt que la méthode traditionnelle purement technique, car celui-ci n'est pas qu'un ensemble de cellules, ou une matière, mais un ensemble de sentiments, de besoins, de relations et d'attitudes.

تمهيد:

تعتبر دراسة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في المجال الطبي من أهم إسهامات علم اجتماع الصحة سواء العلاقات بين الممرضات أو بين المرضى والأطباء، ومحاولة ربط هذه العلاقات بالمكان الذي حدثت فيه وهو المستشفى.

أصبح موضوع العلاقة بين الفريق العلاجي (من أطباء وممرضين) والمرضى يمثل أهمية كبيرة، وذلك نتيجة لاعتراف الكثيرين بأن العلاقات الحقيقية في نفسها تمثل نوعا من العلاج الفعال.

وقد أشارت أبحاث عديدة إلى تأثير العلاقات الاجتماعية بين الفريق

العلاجي والمرضى داخل المستشفى، وذلك بتوفير المساندة العاطفية التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف الضغط والضيق الذي يشعر به المريض عندما يكون في حالة خطرة مثلا. وأن هذا قد أثر بطريقة غير مباشرة على استجابة المريض نفسيا وفيزيولوجيا تجاه إقامته بالمستشفى، منعزلا عن جماعة الأسرة وكذلك نحو استجابته للعلاج والشفاء.

إن المهم هنا هو التأكيد على أهمية العلاقة بين الفريق العلاجي والمريض، فالفريق العلاجي الذي يظهر اهتمامه بالمريض، ويكون اجتماعيا ويبعث الثقة والأمل في المريض، كثيرا ما تكون له نتائج علاجية جيدة.

ولقد خصصنا هذا المقال لتسليط الضوء على دور العلاقات الاجتماعية في العلاج الطبي وذلك من خلال التطرق إلى علاقة مهنة التمريض بمهنة الطب، علاقة الطبيب بالمريض وأخيرا علاقة الممرض بالمريض.

1- علاقة مهنة التمريض بمهنة الطب :

ترتبط مهنة التمريض بمهنة الطب ارتباطا كبيرا. وكان الطب منذ عهد اليونان يقوم على الاتجاه النظري، واحتوى عديدا من النظريات الخاطئة والزائفة. وفيما مضى كان الطبيب يعتمد على الممرضة اعتمادا ضئيلا، مكتفيا بما يلقنه للأمهات والزوجات من توجيهات في رعاية المريض. ومع مرور الوقت بدأ الطب والتمريض يرتبط كل منهما بالآخر خاصة منذ حوالي القرن التاسع عشر، وبعد نمو النظريات الطبية الحديثة التي تعتمد على المعرفة العلمية والبحوث المعملية، وازدادت الحاجة إلى الممرضات اللاتي يعتمد عملهن على المهارات، ونمت مهنة التمريض في ضوء التقدم الذي أحرزه علم الطب، واستخدم في بداية الأمر فتيات تحت التمرين يعملن فترة طويلة من أجل اكتساب الخبرة والمهارة، وكان الطبيب حتى ذلك الوقت يعتبر أن التمريض جزء من أجزاء الطب، وأنه يعرف ما لا يعلم به الممرضات، بدلا من التأكيد على أن الطب والتمريض مهنتان متمايزتان لكنهما مترابطان أي متكاملان.

يعد الممرض حلقة وصل بين الأطباء والمرضى، وذلك من خلال تنفيذه لخطة الطبيب ومساعدة المرضى بتقديم شرح مبسط لتشخيص المرض وطرق العلاج، كما

أنه يتابع الحالة الصحية للمريض ومعرفة تطوراته لإبلاغ الطبيب، وبذلك يساعد الطبيب على الوصول بالمريض إلى حالة صحية متحسنة في وقت سريع.

تكون العلاقة بين الطبيب والممرض علاقة تعاون، كما تقوم هذه العلاقة على الاحترام المتبادل والزمالة لمصلحة المريض.ومن مظاهر هذه العلاقة نجد:

– تعد المحادثة والمشافهة بين الطبيب والممرضة و بين المريض أمرا جوهريا في عملية العلاج، ومن ثم فعلى الفريق العلاجي أنه يتعلم ويتدرب على الإصغاء. وأن يعرف متى يصغي ومتى يتكلم.

– لا يمكن للطبيب والممرضة أن يتجاهلا اللباقة والسياسة والحيل الأخرى في السلوك، فقد يكون عليهما أن يبذلا من المهارة في معاملة أقارب المريض قدر ما يبذله في علاج المريض نفسه فكل هذا جزء من عمله.

– يجب أن تكون شخصية كل من أعضاء الفريق الطبي شخصية متزنة، وألا تكون جادة أكثر مما يجب ولا هازلة أيضا، وأن يكون باش الوجه دائما يستجيب لمرضاه[1].

– وأصعب جانب في عمل الممرضة هو دورها في استقبال مشاعر العدوان والعداء للعالم الخارجي التي يظهرها المرضى، ودون أن يصيبها بسبب ذلك انزعاج أو اكتئاب. و يرتبط بهذا الموضوع علاقة الممرضة بالطبيب، إذ يجب على الممرضة أن تحاول فهم التقارير التي يكتبها الطبيب عن حالة المريض، فهي تمكنها من أن تصبح أكثر قدرة على تفهم الصعوبات التي تصدر عن المريض نحوها.

– وقد يشعر المريض المقيم بالمستشفى ببعض المخاوف، أهمها الخوف من إجراءات العملية التي قد تشكل خطرا على حياته، والخوف من التخدير، واستسلامه ونومه تحت تأثير المخدر، وكذلك الخوف من حدوث العاهات أو المضاعفات، والخوف من الخطر أو الموت. وهنا على الطبيب والممرضة أن يساعدا المريض في تخليصه من هذه المخاوف أو التخفيف منها، وأن يمنحوه الفرصة للتعبير عنها تعبيرا كافيا، ومناقشة الحقائق المعروفة عن المرض، وتفسير بعض ما يصعب على المريض فهمه فيما يتعلق بحالته لمحاولة إقناعه بإجراء العملية الجراحية ويلاحظ ألا

تجرى عمليات جراحية لمثل هذه الحالات للذين انتابهم الخوف والقلق إلا بعد استقرارهم وإزالة أسباب الخوف والقلق [2].

– كما يجب أن يتسم سلوك الطبيب و الممرض بالنزعة الإنسانية في أكمل مستوياتها، تفيض أحاسيسهما بالرحمة نحو المرضى، أقارب كانوا أم رفاقا، يعرفانهما أو لا يعرفانهما أولا تربطهما بهم علاقات، أي يتعاملان مع المرضى بمساواة، فليس في سلوكهما عصبية أو عرقية، استشهادا بقوله تعالى: " **هو الذي خلقكم من نفس واحدة** " (سورة الأعراف، أية 189)، و بذلك يتذكران واجب الأخوة في التعامل الإنساني.

هذا وينبغي ملاحظة أن مهمة الفريق العلاجي لا تنتهي بخروج المريض من المستشفى، حيث لا ينحصر علاج المريض فيما يقدم له من الخدمات داخله. ومن ثم وجب متابعة الحالات، وكثيرا ما تستدعي بعض الأمراض متابعة لفترات قد تطول أو تقصر حسب طبيعة المرض. ولابد من تهيئة الجو في البيئة الاجتماعية والأسرة لضمان الحصول على أحسن النتائج، وتقييم الجهود التي بذلت في العلاج.

2– علاقة الطبيب بالمريض:

تحتل العلاقة بين الطبيب والمريض أهمية بالغة في العملية العلاجية وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظرا للتطور الحاصل في الميادين الصحية والخدمات العلاجية وخصوصا في السنوات الأخيرة. فقد أصبحت الدراسات الصحية الحديثة تعطي أهمية كبيرة لجانب العلاقات الاجتماعية والمعاملات الإنسانية في المستشفى.

والعلاقة بين الطبيب والمريض تزداد أهمية مع مرور الوقت بالرغم من أنها لم تعد سوى جزء من عملية معقدة ساهمت في تغيير أساس تلك العلاقة التي لا تقتصر على مجرد التشخيص والعلاج فقط، وإنما تمتد لتشمل احترام الطبيب وتعاطفه مع المريض.

لقد أصبحت العوامل الكامنة في نطاق التفاعل بين الطبيب والمريض ذات مغزى هام في السنوات الأخيرة، هذا فضلا عن الاعتراف المتزايد بأن العلاقات الإيجابية بينهما هي في حد ذاتها علاج ذو فاعلية كبيرة. وتصور عدد من الدراسات أهمية

العلاقات بين الطبيب والمريض. مثل الدراسة التي أجراها " إيجبرت " التي تبين كيف أن الاستماع الدقيق والتشجيع السابق للعلاج، وإعطاء التعليمات للمريض قبل مباشرة العلاج يمكن أن يحسن من تأثير العلاج بشكل مؤثر جدا.

وفي دراسة أخرى بين " سكيبر و ليونارد Skipper et Leonard " أن تفاعل المريض مع هيئة المستشفى عن طريق تزويده بالمعلومات و التأييد العاطفي يمكن أن يخفف إلى حد كبير من عبأ التجربة التي يمر بها، وهذا بدوره ستكون له آثار عميقة غير مباشرة على استجاباته الاجتماعية والنفسية (الإنسانية) والجسمانية (الفسيولوجية) أيضا، كما تعجل بشفائه إلى حد كبير. كما أشار " زولا Zola " إلى أن رفض الاعتراف بالعنصر غير الطبي (أي النفسي) في المعاونة قد يؤدي إلى فشل العلاج، كما أن الضرر قد يلحق بالمريض بسبب معالجة الأعراض الجسمانية فقط دون الاعتراف بأنها جزء من صورة أكبر.

وتشير أحد الأبحاث إلى أن علاقة الطبيب بالمريض هي مسألة أساسية في فهم تأثير قدرة الإيحاء، فالطبيب المهتم الذي يوحي بالثقة لمريضه ويكون ودودا ومطمئنا للمرضى، والذي يقوم بفحص دقيق، والذي لا يكون قلقا ولا متأزما ولا متوترا، ولا مذنبا نحو المريض أو علاجه، هو أكثر احتمالا لأن يستخلص ردود فعل إيجابية .

إن الاستماع أو " الإصغاء " للمريض أثناء مقابلة طويلة، يمثل جزءا كبيرا وهاما جدا من العلاج. ويقترح " بالينت Balint " مدخلا يراه مناسبا هنا، ومؤداه التأكيد باستمرار على المهارات الإنسانية التي يملكها الطبيب أكثر من التدخل التكنولوجي والطبي.

ورغم أن هذا المدخل يبدو مستهلكا لوقت الطبيب إلا أن " بالينت " يجادل قائلا أنه على العكس من ذلك يمكن أن يوفر من وقت للطبيب، ويعطي لذلك مثالا إذ يقول: إذا افترضنا أن السيدة " ع " حضرت إلى العيادة حوالي ثلاث مرات في الشهر، مما يحتاج إلى مدة تتراوح بين خمس دقائق إلى عشر في كل زيارة، فإذا أعطى الطبيب الوقت الكافي للمريضة في أول زيارة فإنه يوفر ما بين ساعة إلى ساعتين من العمل في أربعة أشهر. وهناك جانب آخر، وهو الحد من العناء

والانفعال الذي كان يتعرض له الطبيب. وارتياحه الواضح عندما تغيرت السيدة "ع" من مريضة شاكية ومكتئبة وغير راضية، إلى أحد المعارف الودودين المريحين نتيجة حسن استماعه وإصغائه إليها. هذا فضلا عن أن الجلسة الطويلة جعلت فهمه لمشاكل مريضته أفضل[3].

وعموما، فإن دراسة " باليت " هذه لها معنى هام، وهو أن الطبيب ينبغي أن يعطي اهتماما كبيرا للخلفية العاطفية أي للمعاملة الإنسانية لمرضاه إلى حد بعيد حتى ينجح في علاجهم.

و في هذا الصدد نجد إليزابت بارنس تقول: " إن الطبيب الذي لا يسمع لمريضه ولا يهتم بمشاعره يدفع بهذا الأخير إلى الإحساس بخيبة أمل تجاه الطبيب، وهذا يؤثر سلبا على عملية العلاج، فمثلا: عندما يقوم الطبيب بزيارة تفقدية للمرضى بالمستشفى ولم يتوقف أمام سرير أحد هؤلاء، فهذا الأخير لا يفكر في " إنني في تحسن " بل يفكر في" إن الطبيب لا يهتم بي "[4].

إن الطبيب الناجح لا بد أن يهتم بالمريض و يشعره بأنه " كائن إنساني"، لأن العناية الإنسانية للمريض تساعد إلى حد بعيد على شفائه.

هناك بعض التغيرات التي حدثت في مجال العلاقة بين الطبيب والمريض، من أهمها دخول الكمبيوتر في هذه العلاقة: فنظرا لأن الاتصال بين الطبيب والمريض عملية معقدة ويترتب عنها الكثير من الأخطاء الخطيرة، ولذلك اضطرت بعض الدول إلى استخدام الكمبيوتر باعتباره عامل يساعد في تسهيل هذه العلاقة، بحيث أصبح يستخدم الآن في عمليات التشخيص والعلاج، أما في التشخيص المريض يتفاعل مع الكمبيوتر الذي يوجه للمريض عدد من التساؤلات يحاول الكشف من خلالها على الخلفية الثقافية لهذا الأخير، تاريخ الحالة، الأعراض، وهذه المعلومات تسجل بالكمبيوتر وتختزن وتلخص وتقدم للطبيب بغرض تشخيص المرض. أما في حالة العلاج فالكمبيوتر يمدنا بالمعلومات المناسبة من المادة التي جمعت من المريض عن طريق الأسئلة، حيث أن في بعض الأمراض وبخاصة التناسلية فإن المعلومات الحقيقية تكون هامة جدا ولكنها تكون ناقصة عند المريض وليس مفاجأة أن

الكمبيوتر يتوقف في جمع وتهذيب و تكميل المعلومات الحقيقية التي لم يسردها المريض.

ونظرا لأن التاريخ الطبي لحالة المريض يستغرق من الطبيب وقتا طويلا و خاصة إذا بدأ هذا الأخير في توجيه أسئلة للمريض وتكون إجابة المريض عليها غير كاملة، لأن المقابلة محدودة والوقت لا يسمح بمناقشة كل المشاكل الاجتماعية والعاطفية للمريض. ويتم اتصال الكمبيوتر بالمريض عن طريق وسائل مثل الآلة الكاتبة والرسالة تكون موجهة من الكمبيوتر إلى المريض ومن المريض إلى الكمبيوتر، حيث يبدأ بتحية المريض ثم يشرع في شرح الغرض من المقابلة وعلى المريض أن يجيب بلا أو بنعم أو لا أعرف، وحينما يرد المريض بأنه لا يفهم يبدأ الكمبيوتر في تقديم شرح أكثر للمريض اعتمادا على استجابة المريض للأسئلة، كما أن بروجرام يحوي الكثير من الأسئلة حول الأعراض، ومن خلال البروجرام يقدم الكمبيوتر بعض العبارات التي يشجع بها المريض على الإجابة وحينما ينتهي بروجرام الكمبيوتر يبدأ في شكر المريض ثم بعد ذلك يأخذ الكمبيوتر في تلخيص إجابات المريض ويحاول تقديمها للطبيب.

ويستخدم الكمبيوتر أيضا في الحصول على معلومات سيكولوجية من المريض، كالأسئلة العامة التي تحاول تحديد شخصية المريض وعائلته و حالته الاجتماعية والمالية، كما يستخدم الكمبيوتر أيضا لتقييم المراحل المختلفة التي يمر بها المريض في حياته كما يستخدم في تعليم المريض وتوعيته صحيا وقد أثبتت بعض الدراسات أن المرضى يتعلمون من الكمبيوتر أكثر مما يتعلمون من الطبيب ولكن هناك مشكلتان مرتبطتان باستخدام الكمبيوتر في هذا المجال و هما أولا: أن مرونة الكمبيوتر تكون محدودة، ولكن خبرة الطبيب حينما يتابع بعض أعراض المرض وشكوى المريض من بعض هذه الأعراض لا تساعده في تشخيص المرض و لذلك يلجأ إلى الاختبارات المعملية. ثانيا: أن هناك اتصال غير شفهي بين الطبيب والمريض، والكمبيوتر لا يستطيع التعامل بسهولة مع هذه الوسائل غير الشفهية كتغيرات الوجه وبزات الصوت[5].

نستنتج من هذا أن الاتصال غير الشفهي بين الكمبيوتر والمريض يغيب فيه البعد الإنساني، بينما الاتصال الشفهي بين الطبيب والمريض يعتبر هو المفتاح الأساسي في فاعلية العناية الطبية، لأنه اتصال إنساني ومباشر ويعبر عن موقف اجتماعي بين لطبيب والمريض. كما أن الاستماع والإصغاء أثناء المقابلة يساعد كثيرا الطبيب في تشخيص المرض وبالتالي في علاج المريض.

لقد أشار "داف وهولنقشيد" في دراسة لهما في أحد المستشفيات بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة ملاحظان حول علاقة الطبيب بالمريض:

- إن الاهتمام الشديد والضيق بالمرض، وإهمال الجوانب النفسية للمريض، يمكن أن تنتج عنها نتائج خطيرة عند علاج المريض.
- كل الأمراض الجسمية يترتب عنها تغير في الحالة النفسية العقلية للشخص. هذه الحالة يمكن أن تكون بسيطة ولفترة قصيرة ولكنها يمكن أن تكون مهمة وتستمر لفترة طويلة بعد شفاء وعلاج المرض الجسمي البدني.
- غالبا ما تفشل عملية الاتصال والتفاهم بين الطبيب والمريض وخاصة في الجوانب العاطفية للمرضى[6].
- والخلاصة إن على الطبيب أن يعطي اهتماما كبيرا للخلفية العاطفية لمرضاه وأن ينظر إلى الإنسان المريض بكليته، إذ أثبتت الأبحاث وجود علاقة وثيقة بين الأمراض العضوية وبعض العوامل النفسية. وعلى الطبيب إدراك هذه العلاقة المعقدة حتى يكون أكثر قدرة على التعامل مع مرضاه وتسهيل العلاج لهم.

3)- علاقة الممرض (ة)بالمريض:

إن وجود المريض داخل المستشفى في جو جديد لم يتعوده من قبل تكون أول خبرة له فيه وتدور في ذهنه أفكار عن المعاملة التي سيلقاها من العاملين لمستشفى، بالإضافة إلى تركه لأسرته وعزلته ووحدته التي سيكون عليها في المستشفى، فضلا عن النتيجة المجهولة للعلاج.

و كل هذا يجعل المريض في حالة من القلق والخوف والألم مما يستدعي تدخل الممرضة لإزالة أو تخفيف حدة ما يعانيه من قلق أو خوف أو ألم حتى يستقر نفسيا

ويستطيع تقبل العلاج والاستفادة منه. فالمريض الخائف أو القلق قد يقاوم العلاج و خاصة في حالات التدخل الجراحي.

ويعتبر دور الممرضة من الأدوار الهامة بالمستشفى. وتتضح أهمية هذا الدور في احتوائه على العناصر التقنية للعلاج، بالإضافة إلى العناصر النفسية والاجتماعية فهي واسطة بين الطبيب والمريض ومدة مصاحبتها للمريض طويلة، وهي المستمعة إلى مطالب المريض وشكاويه التي تنقلها إلى الطبيب، و تساهم في شرح المرض للمريض، والتخفيف من حدته عليه، خاصة أن المرضى غالبا ما لا يستطيعون مساءلة الطبيب، وهذا راجع إلى عامل نفسي، فلا يجدون غير الممرضة. كذلك تقاسمها السلطة العلاجية مع الطبيب[7]. مما يجعلها تتحمل القسط الأكبر من العملية العلاجية.

أصبح دور الممرضة في الرعاية الصحية معروف، فهو أول ميدان عملي تقتحمه المرأة وتثبت فيه جدارتها بل إنها تحتل الصدارة بالنسبة لهذا الميدان، فأعمال التمريض في المستشفيات ملقاة بالكامل على عاتق الممرضة وفي هذا الدور تعتبر الممرضة " ملاك الرحمة " بحكم طبيعتها في مواساة المرضى وتقديم الرعاية والحنان والعطف لهم فهي تعمل على التئام جراحهم وإزالة عللهم.

وتمارس الممرضة مهنتها من خلال علاقتها بالمريض حسب المعطيات التالية:

- البعد المهني التخصصي، حيث تكون الممرضة مؤهلة تأهيلا يساعدها على رعاية المريض وإشباع حاجاته ولسهر على راحته وفقا لأسس مهنية تخصصية.
- وجود نوع من اعتماد المرضى على خبرة وتخصص الممرضة والحاجة لما تقدمه من خدمات خاصة وأنه في موقف المحتاج.
- الثقة في الممرض أو الممرضة والاستجابة لكل ما يقوم به وتقبل ذلك طالما كان في حدود المهنة والمسؤولية والاختصاص.
- وقد نشأ على هامش العلاقة المهنية بين المريض والممرضة علاقات مصاحبة شخصية كعلاقة الصداقة أو المحبة أو غيرها[8].

– إن مهنة التمريض من أكثر المهن التي تطلب تكيف الممرضة مع ظروف العمل الصعبة ومع إنسان ضعيف غير سوي. يجب أن تكون العلاقة مع المريض بمنتهى المودة والمحبة، وأن يتلقى العناية الكافية وأن يقدم له العلاج والغذاء والراحة بعلاقة أخوية وتعليمية وإرشادية بما هو في مصلحة المريض وصحته.

فمن الصفات التي يجب أن تتحلى بها الممرضة:

– أن تكون قادرة على تكيف نفسها حسب البيئة التي تعمل بها مستخدمة في ذلك ما تعلمته من علوم فن التمريض.

– أن يكون مظهرها لائقا بالمهنة محترما ومرتبا ونظيفا وأن تكون ملابس المستشفى مناسبة في الطول والاتساع لسهولة الحركة أثناء تأدية عملها.

– أن تكون محمودة السيرة والسلوك، حسنة التصرف، لبقة في معاملتها مع زميلتها ورؤسائها ومع المرضى والأطباء وموظفي الأقسام المختلفة بالمستشفى.

– أن تكون قادرة على إدارة وتنظيم الأعمال التي تؤكل إليها في حدود قوانين وإمكانيات المستشفى.

– ألا تضع المساحيق وألا تلبس المجوهرات أثناء العمل بالمستشفى وأن تكون أظافرها مقلمة ونظيفة كما يجب على الممرضة ألا تخرج بملابس المستشفى إلى الشارع و الأماكن العامة[9].

– أن تتمتع بنضج الشخصية والاستمرار العاطفي والذكاء والاهتمام بالناس والرغبة في تلبية حاجات الآخرين بشرط أن تكون رغبة صادقة ناجمة عن الإحساس بالمسؤولية وحب المهنة وإنكار الذات والتفاني في خدمة الغير.

ومن أهم الأسباب التي تكسب مهنة التمريض شرفا وكرامة أنها ترعى الإنسان وهو مريض فتساعد في التسكين من آلامه والتخفيف من اضطرابه وقلقه، وتعاونه المعاونة النفسية المطلوبة التي ترفع من معنوياته وتعزز عوامل اطمئنانه فيسكن إلى الرعاية الطبية و يقبل عليها.

ويدخل في موضوع المعاملة الإنسانية ما تتحلى به الممرضة من بشاشة الوجه والهدوء والصبر وأن تكون مسارعة في تلبية نداء المريض وتلبية حاجاته، حريصة

على القيام بأعمال التمريض على المستوى اللائق[10]. وإذا فعلت الممرضة والتزمت بكل هذه الأمور فهي بحق تستحق كل الاحترام والتقدير على هذا العمل السامي.

إن مهنة التمريض تتطلب الإحاطة بمتطلبات المريض المختلفة، فالمريض ليس جسدا وحسب وإنما هو مزيج من تداعيات المرض البدنية والنفسية والاجتماعية والروحية، وهذا يستدعي أن تكون الممرضة ملمة بعلوم كثيرة تميزها وتجعل منها ممارسة واسعة الأفق متعددة المعرفة فتتمكن من القيام بعملها بثقة تامة.

فيجب على الممرضة متابعة المريض حتى ولو لم يرغب في ذلك، ومعاملته معاملة حسنة وإنسانية تتوافق وحالته الصحية أي تتعاطف معه وتتسارع في تلبية ندائه مهما كانت الصعوبات التي تواجهها.

الخلاصة:

إن العلاقات الاجتماعية من مستلزمات الاستقرار والنمو في المؤسسات وخاصة المؤسسات الإستشفائية وتحقيق أهداف التنظيم، فلكل من الطبيب والممرض أدوارا يؤدونها، ورغم اختلاف هذه الأخيرة إلا أنها تتكامل في مجملها نتيجة طبيعة العلاقة التي تربطهما، وهي علاقة تعاون تهدف إلى تحسين صحة المريض. وعلاقة الطبيب بالمريض يجب أن تكون ذات طابع إنساني لأن العناية الإنسانية للمريض تساعد إلى حد بعيد في شفائه. ومن أهم ما يميز عناية الممرضة بالمريض هو توفير الجو المريح له وبث الطمأنينة والراحة النفسية التي تساعده على تقبل العلاج.

الهوامش

1- إقبال إبراهيم مخلوف / العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / 1991 / ص- ص: 268-270.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان / دور المتغيرات الاجتماعية في الطب و الأمراض، دراسة في علم الاجتماع الطبي / ط3 / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية/ 1999 / ص- ص: 142-147.

3 - Balint M / Le médecin, son malade et La maladie / Payot / Paris / 1970 / P-P : 59-60.

4 - Elizabeth Barnes / Les relations humaines à l'hopital / Privat Editeur / Toulhouse / 1968 / P 41.

5- نادية محمد السيد عمر / علم الاجتماع الطبي / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / 1998 / ص- ص: 151-158.

6-الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي/ مقدمة علم الاجتماع الطبي/ الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام/ طرابلس/ 1989/ ص-ص 127-130.

7- Israel.L / Le médecin face au malade / Dessart Bruxelles / 1968 / P154.

8- عبد السلام بشير الدويبي/ علم الاجتماع الطبي/ دار الشروق للنشر والتوزيع/عمان/2006/ص.77

9- اللجنة المركزية العليا للخدمات الصحية /الممرضة المتطوعة/ دار الكتاب العربي/ القاهرة/ 1970/ ص .13

10- محمد لبيب إبراهيم و آخرون / التثقيف الصحي / الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية / القاهرة / 1979/ ص-ص: 12-15.

مرجعية الحرية الدينية وإنسانية الإنسان- "جذر معادلة الفرد والمجتمع"*

محياوي رحيم
قسم العلوم السياسية
جامعة باجي مختار -عنابة

ملخص

إن التدبر من ذوي الألباب في نصوص الدستور "القرآن الكريم" يجد الروح السائدة فيه من أوله إلى آخره خيّره, تدعوا إلى العلم والعمل والحرية والمساواة والعدل والهدى والحق الإنساني, عندما كان العرب المسلمون جزء من التاريخ الإسلامي العربي. أما اليوم أصبحوا جزء من الجغرافيا.... " غياب الحرية والإرادة السياسية والدينية ".

Abstract

Those endowed with knowledge of "The Holy the Koran" can find throughout its texts an unequivocal call for the mastery of science, work, freedom, justice and, human rights. Whereas in the past Muslims were an integral part of history, today they are today merely part of geography because of the "absence of freedom and political and religious will."

(ولقد كرمنا بني أدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفصيلا)[1]

في الوقت كانت البشرية تعيش في ظلمات تحكمها شريعة الغاب، إختار الله سبحانه وتعالى محمدا صلى الله عليه وسلم ليكون رسوله يبلغ الناس دستوره لإنقاذهم من تلك الظلمات قوله تعالى: **(كتاب أنزلناه إليك ليخرج الناس من الظلمات إلى النور)**[2] وحصر أهداف هذا الدستور في تحقيق المصلحة البشرية لأنه غني مطلق عن العالمين لقوله تعالى:**(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)**[3]. ومن تدبر من ذوي الألباب في نصوص

هذا الدستور الإلهي يجد أن الروح السائدة فيه من أوله إلى أخره خيرة تدعو إلى العلم والعمل والحرية والمساواة والعدل والهدى والحق للإنسانية.

ومن حرية العقيدة أن الإسلام رغم انه منح لكل إنسان أن يختار العقيدة التي يقتنع بها، إلا أنه قيد هذا الحق وهذه الحرية بقيود أهمها أن لا تتعارض ممارسة هذا الحق مع النظام العام والآداب العامة وأكد الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ فقال : (الدين النصيحة)[4] .

يعتبر الإنسان أهم العناصر التي حضيت بإهتمام في القران الكريم لقوله تعالى:(إني جاعل في الأرض خليفة)[5]

هذه الأية تبين مكانة الإنسان في الوجود حتى أن نظرية أصالة الإنسان (humanisme) في أوربا ما بعد النهضة لم تكن تضع للإنسان قداسته وعظمته وبهذا السمو والرفعة .

لقد خلق الإنسان ليكون خليفة في الأرض يحمله مسؤوليات وذلك ليجعله خليفة الله في الأرض ومن الكريم جعله مختارا والإختيار يعني الحرية في مقابل الواجبات التي يحملها الإنسان، فقد منحه حقوقا ولا شك أنها الحقوق والحرية تتأطر بإطار الشريعة الإسلامية التي هي أساس نظام الحياة.

لقد أقر الإسلام مقولة الحرية على لسان القران الكريم ونبيه المرسل ، هذا المبدأ وجعله قاعدة وركيزة من ركائز الحياة الدينية والسياسية والإقتصادية، والحرية التي جاء بها الإسلام يعني تعيين المسؤولية بخلاف الحرية الغربية التي أطلقت العنان للإنسان ليفلت من كل القيود.

فالمدنية الحديثة الغربية قد أقامت بناءها على نظرية أصالة الإنسان (أي نظرية تقديس الإنسان).

وهناك تعريفات عديدة لمنظور الحرية ضمن الإستخدام العام لمصطلح الحرية تشير إلى التحرر من القيود التي يفرضها شخص معين على شخص أخر فإنه يميل إلى القول بأن الحرية في الواقع تتوافق على وجود ظروف أو الفرص الضرورية التي تسمح بتطور ونمو قدرات الإنسان.

وقد أخذ بعض الفلاسفة هذه المقولة لتدعيم الحكم الإستبدادي و يعد (هوبز Hobbus)، بين الذين تناولوا مقولة الحرية، فالإنسان الحر في رأي هوبز الذي يستطيع أن يفعل ما يريد بإرادته وقدراته ويؤكد البعض من ناحية أخرى أن الحرية تشير إلى أسلوب محدد في الحياة.

وإذا رجعنا إلى الماضي السحيق ونظرنا في شؤونه على أساس هذا الواقع تبين لنا أن في كل زمن مضى كفاحا متقدا بين الإنسان والحكم المطلق ، وكبت الحريات من جهة وبين النزوع إلى العدالة والحكم المستند إلى الشورى والعمل على حفظ الحريات الأساسية وإطلاق الحريات من جهة ثانية.

والسؤال المطروح عن واقع المجتمع في زمننا اليوم .

س1– كيف يكون الإنسان وعلى أي أساس من الغبن الآسن يقوم ؟

س2– كيف يجب أن يكون وإلى أي مدى يأذن الزمان بتطويره؟

وقد أدرك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب أن الطبيعة المادية في الناس إن هي إلا سبيل إلى التعسف والفجور في الحكم والمعاملة ثم إلى الفساد وطلب الجاه والثروة المؤدية في النتيجة إلى إنهيار المجتمع

كيف أطلق علي بن أبي طالب من نطاق البيان إلى نطاق العمل من الفكرة الدينية إلى التجسيم المادي وما كان من أمره وأمر الناس يقول: (لو تمثل لي الفقر رجلا لقتلته) ويقول أبو ذر الغفاري: (عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه)[6].

نرى أن علي بن أبي طالب ينظر إلى حرية الفرد وملحة الجماعة نظرة موحدة شاملة ، بل يقيم بينهما إنسجاما يجعل الفرد بإستخدام حريته ، الذي تدور عليه قاعدة البقاء وهو الينبوع الأول والأكبر الذي تجري منه عدالة الكون، فالحرية إنعتاق من قوى السيطرة والتسلط التي تفرضها القوة، بل هي إنعتاق أيضا من سيطرة الاهواء النفسية التي تعمل عمل القوة المستبدة في داخل النفس الإنسانية ، فتمنعها من التقدم والحركة الإستجابية.

فمشكلة الحرية ذات بعدين: البعد الأول الإستبداد الخارجي والبعد الثاني الإستبداد الداخلي، وقد يكون هذا النوع من الإستبداد أشد من النوع الأول، فانسياق الإنسان نحو شهواته أشد استسلامه لقوى الطغيان الخارجي يقول علي بن أبي طالب (مغلوب الشهوة أذل من مملوك الرق)، ومن ناحية أخرى فإن مقولة الحرية لا تنحصر بمفهوم الحر العبد كما يرى بعضهم، بل الحرية هي أشمل من الإنعتاق والرقية .

ومن أسباب العبودية وهي القوى الداخلية التي تسيطر على عقل الإنسان وتصرفاته والقوة الخارجية التي تسيطر على مصيره وتقيد حياته من نوع السلطة السياسية أو السلطة الإقتصادية.

السؤال المطروح : كيف نستوحي الحرية ؟

وفي هذا المنظور أن الحقوق الدينية و المشتملون بهذا الحق هم المعاهدون من أهل الذمة هؤلاء من رعايا الدولة الإسلامية وهم سواسية لا يختلفون عن المسلمين في الحقوق الشخصية وغيرها ، وقد نظم الحكم الإسلامي على مر التاريخ علاقة إيجابية بين المجتمع الإسلامي وبين أهل الذمة لم يشهد لها مثيلا في التسامح الديني.

ومقولات الحرية الدينية والسياسية تجري في خطين لا ثالث لهما، فإما تشير من الخط العلوي وإما تتعثر في خط القوة.

وقد عرف التاريخ الإنساني من الصراع بين هذين الخطين:

أولا: فئة لا ترى في الحكم إلا أداة المنفعة ووسيلة إثراء ومركب السلطان وفيها الحكام والوارثون وسائر النخاسين

ثانيا: فئة ثانية تريد الحكم آلة تمكن الحاكم الراشد للقضاء على الفقر وصيانة العدالة وكرامة الإنسان

وهنا يتجدد السؤال حول القوة التي يمكن أن تنزع الحرية أو تشكل المحرك الأول للحرية؟ أمام تنامى الفئات القابضة على الثروة والسيطرة على الحكم؟

وترتبط مسألة الحرية في الوطن العربي الإسلامي بقضية المواطنة ، فالحرية بمعناه الجوهري العلاقة بين الأنا والآخر؟ وهنا نقلة نوعية لقضية الحرية إلى قضية المواطنة ، في العهد الأثيني اليوناني القديم والمواطنة العربية اليوم .....؟

إن مداخل الشورى (الديمقراطية) والحرية للإنسان العربي تضفي الحيوية وتجعل الناس شركاء،عندما كان العرب والمسلمون جزء من التاريخ العربي الإسلامي، أما اليوم فقد أصبحوا جزءا من الجغرافيا ... غياب الحرية والإرادة السياسية الدينية.

الأسئلة المطروحة ؟

س1– هل الإسلام ينظر إلى الإنسان بنظرة الأصالة أم لا ؟

س2– هل الإعتقاد بالإسلام سبب لعجز الإنسان واستسلامه ؟

س3–كيف نرمم جسم الإنسان العربي المسلم ضمن مكوناته المرجعية الحضارية والحرية ؟

س4– ما هي خصائص المجتمع الإنساني الذي نسعى إليه ؟

س5– كيف ينبغي أن نسلك في هذه الحياة ؟

إن الاعتقاد بالإسلام و الإيمان، هو نوع من الاعتقاد بأصالة الإنسان و الاعتراف بقيمته و خصائصه و قدراته.

"إن لغة الأديان و لاسيما الإسلام، هي لغة رمزية و اللغة الرمزية لغة تبين المعاني عن طريق الرموز، و هي أفضل لغة اكتشفها الإنسان منذ خلقته في الوجود. حيث أنها أعمق و أرقى من اللغة الصريحة التي تؤدي إلى معانيها مباشرة و أكثر منها خلودا و بقاء" [7]

و إذا تدبرنا القرآن الكريم نقلا و عقلا تجلى لنا أن الإنسان كائن بشري اجتماعي بطبعه، و يمكن أن نستنتج تلك الحقيقة على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر فمثلا قصة خلق آدم في سورة البقرة و هي قصة خلق الإنسان، كان من الضروري أن تعرض بلغة الرموز حتى تصبح في هذا اليوم و بعد خمسة عشر قرنا من نزولها و بعد تقدم العلوم الطبيعية والإنسانية تصبح لنا قابلة لتأمل أكثر من أي وقت مضى.

ففي البداية يقول الله عز و جل :"إني جاعل في الأرض خليفة". هنا تتجلى مكانة الإنسان في الإسلام فهي ميزة الاستخلاف في الأرض. يقول الفاضل بن عاشور:"المراد بالخليفة هنا المعنى المجازي و هو الذي يتولى عملا يريده المستخلف مثل الوكيل والوصي... فهو استعارة أو مجاز مرسل، و ليس لحقيقة الله تعالى لم يكن حالا في الأرض و لا عامل فيها، أما العمل الذي أودعه في الإنسان و هو السلطة على موجودات الأرض"[8].

و هنا يسأل الملائكة من الله قائلين: "**أتجعل فيها من يفسد و يسفك الدماء...**" هل تريد أن تخلق الإنسان كائنا يقوم مرة أخرى بالجرائم و الجنايات و سفك الدماء..

و قد سألت الملائكة من الله: بأنه لو خلق إنسانا جديدا في الأرض فهل سيقوم بنفس الفساد و سفك الدماء؟ . فيقول الله تعالى: " **إني أعلم ما لا تعلمون**".

من هنا تبدأ لغة الرمز، فالله يريد أن يخلق خليفة في الأرض من تراب الأرض.

أليس من المفروض أن يختار له أفضل مادة و أحسن عنصر: إلا أننا نرى عكس ذلك، يختار أخس و أحط عنصر في الأرض ليخلق منه الإنسان.

لقد وردت في القرآن الكريم ثلاثة مواضيع عن المصدر الذي خلق الله منه الإنسان فمرة يقول الله: " **من صلصال كالفخار**" و مرة أخرى يقول:" **من حمأ مسنون** " أي من طين متعفن كريهة الرائحة كالوحل. و في موضع ثالث يقول: "**و خلق الإنسان من طين** " إن أعظم و أقدس ما في الوجود سمو الروح، و هي أعلى موجود يمكن تصوره في ذهن الإنسان.

1. طبيعة الإنسان:

إن القرآن الكريم قد احتوى على آيات تحدثت عن تكوين الإنسان بيولوجيا و نفسيا. أما الناحية البيولوجية فيمكن أن نكتفي مما يستنتج من آيتين: أولهما: " **إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج** ".

إن هذه الآية تشير إلى النطفة المكونة للجنين، إما اعتبار تألفهما من خلية الذكر وبويضة الأنثى بعد حدوث عملية التلقيح، و إما باعتبار كونها خليطا مما تحمل في ذاتها "المورثات" "الكامنة" و معلوم أن الخلية المنوية ذكرية كانت أو أنثوية لا تتكون

إلا من نصف ما تحمله سائر خلايا الجسم من (24) حاملا وراثيا كرزوميا، بدل (48) و لا تتألف الخلية الكاملة بعدد حواملها (48) إلا بالتقاء النطفتين قي القرار المكين"[9]

إن وحدات " الوراثة " هذه تحمل الصفات المميزة لجنس الإنسان أولا و صفات الجنين العائلية ثانيا.

و في الحديث النبوي ما فيه إشارة إلى عامل الوراثة البعيد ذلك أن أعربيا أخبر الرسول صلى الله عليه و سلم بأن امرأته قد ولدت له غلاما أسود، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : "عسى عرق نزعها، أو لعل عرقا
لزعه". و معنى نزعها أشبعها و اجذبها إليه وأظهر لونه عليها وإلى عامل الوراثة القريب المباشر عندما قال للتي سألته عن احتلام المرأة:" تربت يداك فيم يشبهها ولدها "[10]

و من هنا يمكن القول أن الإنسان اجتماعي بطبعه من حيث كونه مؤلفا بيولوجيا من مكونات قد ورثها من والديه و أجداده أقارب كانوا أو أباعد.

– جاء في قوله تعالى: "**خلقكم من ضعف، ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل بعد قوة ضعفا و شيبة**" [11]

إن هذه الآية تشير إلى الضعف الجسماني الذي يلازم الإنسان فيبدأ معه منذ تكون الخلية الدقيقة التي ينشأ عنها الجنين و يصاحبه في أطوار النمو كلها إلى الولادة ثم يرافقه في الطفولة إلى بلوغ الأشد ثم يظهر من جديد في الشيخوخة عندما يرتد طفلا بمقتضى ما يحدثه أرذل العمر من تأثيرات سلبية.

إن هذا الواقع الذي يختلف يؤكد حاجة الإنسان إلى الغير إلى السند و إلى المجتمع والأسرة باعتبارها الهيئة الاجتماعية الأساسية " نواة المجتمع ".

2. **الناحية النفسية للإنسان:**

يستفاد من آيات عديدة : منها قوله تعالى " **و خلق الإنسان ضعيفا** "[12]

عن هذا الوصف يشير إلى الحالة النفسية للإنسان، يقول القرطبي في كتابه الجامع للأحكام القرآن الكريم: " إن هواه يستمليه، و شهوته و غضبه يستخفانه و هذا أشد الضعف"[13]. ويظهر الضعف في تعلقه الشديد بما يرضي ميوله و يشبع رغباته لما فيه من غريزة " الجمع " أو "التملك " مصداقا لقوله تعالى: " **و إنه لحب الخير لشديد** "[14].

إن ضعف الإنسان هذا يظهر أيضا في حرصه الشديد على أن لا يصاب بمكروه و إن لا يتعرض للإحباط جاء في قوله تعالى: "**إن الإنسان خلق هلوعا، إذا مسه الشر جزوعا، وإذا مسه الخير منوعا** "[15].

إن هذه الآية تفيد: أن الإنسان جبل على الهلع و هو سرعة الحزن عندما يمسه مكروه، إن هذه الصفة و إن كانت فردية من كونها نفسية فهي تؤكد كون الإنسان اجتماعي بطبعه.

يقول مالك بن نبي في كتابه ميلاد مجتمع: " إن الفرد و المجتمع في الظروف العادية يعملان في نفس الاتجاه فإن هناك تبادلا بين الانعكاس الفردي و العلاقة الاجتماعية و بفضل هذا التبادل ينبغي أن نتوقع تدخل الواقع الديني في هذا الجانب الجديد من المسألة" [16]

و هنا يبدأ تاثير الانعكاس في الحياة الاجتماعية نتيجة التأثير. تأثير الفكرة الدينية على المجتمع: " ... فهي علاقة كونية تاريخية، إذ أن المجتمع يخلق الانعكاس الفردي يقود تطوره".

إن العمل الجوهري للإنسان هو تغيير ذاته مصدقا لقوله تعالى: "**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** "[17] و قوله تعالى أيضا: " **ذلك بأن اله لم يكن مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** "[18]، و ذلك بتغير صفاته البدائية التي تربط بالنوع إلى نزعات اجتماعية المرتبطة بالعوالم الثلاثة الأشخاص، و الأفكار، و الأشياء.

و أصدق ما يدل على ذلك في المجتمع الإسلامي اجتماع المسلمين في المسجد، في صلاة الجمعة مثلا فهذا الاجتماع يحمل في مضمونه أكبر المعاني التي تذكره بميلاده فهو رمزه و تذكاره.

هذه الحقيقة الرمزية و الذكارية لاجتماع الأشخاص موجودة في جميع المجتمعات ذات التوجه الروحي، و هي متمثلة في المجتمع المسيحي أيضا.

يقول الرازي في التفسير الكبير: " ..أعلم أن الإنسان خلق مدنيا بالطبع "[19] لأن الإنسان الواحد لا تنتظم مصالحة إلا عند وجود مدينة تامة حتى أن هذا حدث و ذاك يطحن و ذاك يخبز و ذاك ينسج و هذا يخيط، و بالجملة فيكون كل واحد مشغول تبين أن الانسان مدني بالطبع و يؤكد ابن تيمية قوله: " و كل بني آدم لا تتم مصلحتهم في الدنيا و لا في الآخرة إلا بالاجتماع و التعاون و التناصر على جلب منافعهم و التناصر لدفع مضارهم "[20] و هي نفس القاعدة التي انطلق منها ابن خلدون حيث لخصها في التعاون على توفير القوت و دفع العدوان.

و قد أكدت الدراسات النفسية و نظريات التحليل النفسي و البحوث الاجتماعية حيث بين غوستاف لوبون في كتابه "السنن النفسية لتطور الأمم " أن علم النفس قد أثبتت أن الإنسان لا يرث البنية التشريحية فحسب بل يرث أمة أو مجتمعا بكل ما فيه من نظم و تقاليد.

لقد دلّ علم النفس أن لكل عرق مزاجا نفسيا ثابتا بثبوت بنيته التشريحية، إذ أنه يوجد خلف نظم كل أمة معتقداتها و فنونها ... إن هذه الصفات الخلقية و الذهنية التي تتألف من اقترانها بروح المجتمع هي عنوان خلاصة ما فيه و تراث أجداده و عوامل سيره "[21].

و حول طبيعة روح المجتمع يقول غوستاف لوبون أيضا في "روح الجماعات"، "تمتاز الجماعة بالروح العامة التي تتولد فيها اتحاد الأفراد و اتجاههم نحو غاية واحدة، و هذه الروح العامة تؤثر في نمط الشعور و التفكير و العمل الفردي، إن أهم ما تمتاز به اتصافها بروح عامة تجعل أفرادها يشعرون و يفكرون، و يعملون بكيفية تختلف تمام المخالفة الكيفية التي يشعر و يفكر بها كل واحد منهم على انفراده، و

ذلك كيفما كان أولئك الأفراد و كيفما تباينوا أو أنفقوا في أحوال معاشهم و في أعمالهم اليومية، و في أخلاقهم و مداركهم و علة ذلك مجرد انضمامهم إلى بعضهم و ديمومتهم جماعة واحدة "[22]. و من المؤكد أن الإنسان هو خلاصة لماضيه التليد الحامل لجانبي الروح و المادة لصياغة وضع تاريخي و اجتماعي خاص.

و قد بين فرويد من خلال تحليله النفسي أن للنفس: "وظيفتها هي إحداث الملاءمة بين ذات الكانسان و المجتمع بما تكتسيه من تعديل نتيجة تفاعلها مع الموضوعات الخارجية، فهي إذن لا تتمكن من توفير التألق الداخلي في ذات الإنسان إلا بما لها من قدرة على إقامة صلاته بالبيئة الاجتماعية بكفاءة و طلاقة.

إن غريزة الاجتماع أقوى و أشد من القوانين البيولوجية وأقوى من الغرائز الذاتية، و هي مخالفة لقوانين على شدتها.

إن المسألة الجوهرية في التغيير الحضاري للإنسان بذات الإنسان و هي نفسه التي بين جنبيه، و يجب إذن إدراك البنية النفسية بأبعادها المتفاوتة لتفرق ما بها لمعرفة كيفية تغييرها من حالة نفسية مذمومة إلى حالة نفسية محمودة.

يرى مالك بن نبي أن الإنسان أمام خيارين : " فإما أن ينظر إلى قدميه نحو الأرض و إما أن يرفع عينيه إلى السماء "[23].

إن هذه القطبية المزدوجة لتوجه النفسي تتجلى فقي قوله تعالى: " **أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أمن يمشي سويا على صراط مستقيم**"[24]. جاء في قوله تعالى: " **و نفس وما سواها فألهمها فجورها و تقواها قد أفلح من زكاها و قد خاب من دساها** "[25]. إن للنفس البشرية جانبين في المنظور القرآني:

1. جانب فجوري به تخلد النفس إلى الأرض و تستلم للهوى و الغرائز فيكون الانحلال النفسي الاجتماعي و تبرز الجاذبية إلى الشيئية.

2. جانب التقوى الذي يمكن الروح من الصعود إلى بارئها و تدفع المجتمع إلى حضارة صاعدة.

أ. المعادلة النفسية ضمن الطريقة الرياضية للمعادلات:

نفس = (فجور + 2) + (تقوى – 2)

نفس = (فجور – 2) + (تقوى + 2)

تطهير الإنسان لذاته من كل دنس، و تزكيتها من كل فجور، كانت لديه نفس نقية، منعدمة الفجور، و إذا ما دس تقواها و أظهر فجورها كانت لديه نفس فاجرة منعدمة التقوى.

3. تأثير الفكرة:

إن الحضارة تركيب بين عناصر معينة شأنها في ذلك شأن المواد الكيميائية التي تتركب فيها العناصر البسيطة لتؤلف العناصر المعقدة.

منتوج حضاري = إنسان + تراب + وقت [26]

أولا: قراءة هذه المعادلة على نحو المعادلات الكيميائية كمعادلة الماء الذي يتركب من هيدروجين H و أوكسجين O : ماء = H2 + O

– جاء مفهوم مالك بن نبي " الطاقة " و " التوتر " و "القوة "، تعبيرا عن الفكرة الدينية بناء على قوله تعالى: " **يا يحي خذ الكتاب بقوة** "[27] تعبير ينطوي على الدور الاجتماعي للدين في تغيير القيم من حالتها الفطرية – و هي حالة الإنسان الطبيعي إلى حالة نفسية اجتماعية حضارية.

يقول مالك بن نبي: " إن الحضارة ليست تكديسا للأشياء و لكنها بناء و هندسة تنمو بفعل التركيب الديني لعناصرها الثلاثة و بتغير الإنسان يتغير المجتمع و التاريخ "[28].

إن الخصائص الجوهرية التي تميز الفكرة الدينية أو السلوك أو الشعور الدين عن سواها لا يتم ذلك إلا باستعراض لبعض النحل و مقارنتها و استنباط القدر المشترك بينها، عند العلماء، سواء المسلمين لكلمة الدين أو الغربيين للكلمة التي تقابلها و هي كلمة religion.

و قد اشتهر تعريف الدين عند المسلمين بأنه "وضع إلهي سابق لذوي العقول السليمة باختيارهم في الحال و الفلاح في المال ".

و يمكن تلخيصه بما يلي: "الدين وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات و إلى الخير في السلوك و المعاملات "[29].

و عند علماء الغرب، فلهم في ذلك مقولات شتى تتعلق بالفكرة الدينية و هذه نماذج منها:

– يقول سيسرون، في كتابه "عن القوانين": الدين هو الرباط الذي يصل الإنسان بالله"[30].

– يقول كانت، في كتابه " الدين في حدود العقل ": الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية "[31].

– يقول شلاير ماخر، في (مقالات عن الديانة): " قوام حقيقة الدين شعورنا بالحاجة و التبعية المطلقة "[32]

– يقول الأب شاتل، في كتابه (قانون الإنسانية): " الدين هو مجموعة واجبات المخلوق نحو الخالق: واجبات الانسان نحو الله، و واجبات الجماعة، و واجباته نحو نفسه "[33].

– يقول روبرت سبنسر، في خاتمة كتاب "المبادئ الأولية " : "الإيمان بقوة لا يمكن تصور نهايتها الزمانية ولا المكانية، هو العنصر الرئيسي في الدين "[34].

– يقول تايلور، في كتاب "المدنيات البدائية ": " الدين هو الإيمان بكائنات روحية "[35].

– يقول ماكس ميلر، في كتاب " نشأة الدين و نموه ": " الدين هو محاولة تصور ما لا يمكن تصوره، و التعبير عما لا يمكن التعبير عنه، هو التطلع إلى اللانهائي، هو حب الله "[36].

– و يقول إميل برنوف، في "علم الديانات": " الدين هو العبادة، و العبادة عمل مزدوج : فهي عمل عقلي به يعترف الإنسان بقوة سامية، و عمل قلبي أو انعطاف محبة، يتوجه به إلى رحمة تلك القوة "[37].

– و يقول ريفيل، في " مقدمة تاريخ الأديان ": " الدين هو توجيه الانسان سلوكه، وفقا لشعوره بصلة بين روحه و بين روح خفية، يعترف لها بالسلطان عليه و

على سائر العالم، ويطيب له أن يشعر باتصاله بها "[38] – و يقول جويوه، في كتاب " لا دينية المستقبل ": " الديانة هي تصور المجموعة العالمية بصورة الجماعة الانسانية، و الشعور الديني هو الشعور بتبعيتنا لمشيئات أخرى يركزها الانسان البدائي في الكون "[39].

– و يقول ميشيل مابير، في كتابه " تعاليم خلقية و دينية ": " الدين هو جملة العقائد والوصايا التي يجب أن توجهنا في سلوكنا مع الله، و مع الناس، و حق أنفسنا "[40].

– و يقول سلفان بيريسيه، في كتابه " العلم والديانات ": " الدين هو الجانب المثالي في الحياة الإنسانية "[41].

– و يقول سالمون ريناك، في " التاريخ العام للديانات ": " الدين هو مجموعة التورعات التي تقف حاجزا أمام الحرية المطلقة لتصرفاتنا "[42].

– و يقول إيميل دوركايم، في " الصور الأولية للحياة الدينية ": " الدين نظام متساند من الاعتقادات و الأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة (أي المعزولة المحرمة) اعتقادات و اعمال تضم أتباعها في وحدة معنوية تسمى الملة التي تتمثل في المنظور الغربي " الكنيسة "[43].

إن الحقيقة التي أجمع عليها مؤرخوا الأديان، ليست هناك جماعة إنسانية، ظهرت و عاشت ثم مضت دون أن تفكر في مبدأ الإنسان و الإنسانية و مصيره، و في تعليل ظواهر الكون و أحداثه، و دون أن تتخذ في هذه المسائل رأيا معينا، حقا أو باطلا يقينا أو ظنا، تصوره به القوة التي تخضع لها الظواهر في نشأتها و المآل الذي يصير إليه الكائنات بعد تحولها.

و من هنا نصل إلى جذوة المقولة التالية :

س1: ما هي الفوارق و المميزات التي تجعلنا نسمي نوعا من الخضوع دينا، و لا نسمي نوعا آخر بهذا الاسم ؟ ...

إن التحليل الدقيق لنفسية المتدين يكشف لنا نوعين من هذه الفوارق و المميزات.

أولا: أحدهما صفات الشيء الذي يقدسه المتدين و يخضع له؟ ..

الثاني: يكمن في طبيعة هذا الخضوع ؟ ..

إننا نقدس معنى الحرية و الشرف و العرض، و الكرامة و ما إلى ذلك من المعاني الإنسانية النبيلة. و كلنا نشعر بالخضوع و الطاعة القهرية لقوانين الكون و سننه الثابتة.

لكن الشيء الذي يقدسه المتدين ليس من جنس تلك المعاني العقلية المجردة. ذلك أن المتدين يهدف بتقديسه إلى حقيقة خارجة عن نطاق الإنسان وإن كانت تعبر عنها الأذهان فإنها في هذا التعبير تشير إلى ذات مستقلة قائمة بذاتها. إن الصلة بين المقدس عند المتدينين هي:

أولا: صلة بين ذات لا بين ذات و فكرة مجردة.

إن هذا التقديس الديني ليس تقديسا لذات أيا كانت، و إنما هو تقديس لذات لها صفات خاصة و أهم مميزاتها أنها ليست مما يقع عليه حسن المتدين و إنما هو شيء غيبي لا يدركه إلا بعقله و وجدانه، فالفاصل الذي تتميز به العقيدة الدينية لها خاصية الإيمان.

إن هذه القوة العاقلة معزولة عنه و عن العالم بل يرى أن لها اتصالا معنويا به و بالناس تسمع نجواهم و تصغي لشكواهم، و تعنى بآلامهم و آمالهم و تستطيع إن شاءت أن تكشف عنهم ما يدعونا إليه.

كيف نستوحي الحرية ... في ظلال الإسلام...

لعل أبرز مظاهر العدالة الكونية في عالم الحياة...وفي كل ما يتصل بطبيعة الوجود وخصائص الموجودات هو الصدق الخالص المطلق خدمة لتنمية الإنسان والإنسانية وعلى الصدق مدار الأرض والكون والفلك والليل والنهار, الذي تدور عليه قاعدة البقاء وهو الينبوع الأول والأكبر الذي تجري منه عدالة الكون وعليه تعود...!

وموضوع كيف نستوحي الحرية... ومعيار التنمية الإنسانية يمثل صورة لعهد ومظهر جديد وحاجة جديدة صادقة للإنسان العربي ؟ لمواجهة أهل السلطان بسلامة الفطرة الإنسانية وقدرة العقل ووهج الضمير, والإيمان بخير الحياة ؟ ...

قصد تركيز أصول الحرية التي يحي عليها الفرد المهذب ويقوم عليها بناء الدولة المهذبة السامية, فأركان الإنسانية الواحدة المهذبة ,تمثل أروع تمثيل قصة الصراع بين النور والظلام في تاريخ الإنسانية بين الحق والباطل أو العدالة والغبن أو الحياة المتطورة للإنسانية والجمود الآسن .

إن الإنسان المهذب هو مظهر كريم للحرية والإرادة الفذة الصابرة والإيمان العميق بخير الوجود المطلق. وخير الإنسان, وهي صورة حية خالدة عن تجمع المثل الإنسانية في الإنسان لتنمية ذاته وروحه.

إن الثروة الحقيقة للمجتمع العربي الإسلامي تكمن في الإنسان العربي أصلا, أمل الأمة كما أنها ثروتها وتحرير هؤلاء من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراتهم في الحياة والتحديات التي تجابه الأمة اليوم نتيجة الحرمان والتقاطعات السياسية والإقليمية وسياسة الدول الكبرى المعبر عنه بالأمركة اليوم أو الاستعمار الجديد ,والاستعمار الصهيوني يمثل أحد أكبر العقبات لمسيرة التقدم في الوطن العربي الإسلامي إلى جانب الاضطرابات السياسية المرتبطة بالاقتصاد للأمصار مما أدى إلى تشرذم اجتماعي ومشكلات اجتماعية سياسة أعاقت تقدم هذه الأمصار العربية نحو التحرر والانعتاق نحو الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي قصد التطلع إلى منظور الحرية وهي لا تزال أمنية بعيدة المنال وذلك نظرا لعدم العودة إلى الذات؟ ... وأي ذات ...؟

و من هنا نستخلص من ذلك أنواعا معينة من الحريات التي ثبت وجودها و هذه الحريات هي : أولا: حرية إبداء الرأي.

ثانيا: الحرية الشخصية.

ثالثا: الحرية السياسية (المعارضة).

أولا : حرية الرأي.

جاء في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان "لكل أنسان الحق في حرية الرأي و التعبير[44]، فإذا كانت الحضارة المعاصرة تفتخر بسنّها لهذا المبدأ الذي لا يَعتبر أكثر من توصية فإن الإنسانية فخورة بالإسلام أن تضع المبدأ موضع التنفيذ العملي.

ذكر الطبري: "لمّا أراد عليّ أن يبعث أبا موسى للحكومة، اتاه رجلان من الخوارج، زُرعة بن البُرج الطائي و حرقوص بن زُهير السعدي، فقالا: "لا حُكم إلاّ لله، فقال عليّ :"لا حُكم إلا لله". و قال حرقوص بن زُهير: "تُب مِن خطيئتك و ارجع من قضيتك و اخرج بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا، فقال عليّ: "قد أردتكم على ذلك فعصيتموني، و قد كتبنا بيننا وبين القوم كتابا، و شرطنا شروطا و أعطينا عليها عهودا" ، و قد قال الله تعالى:"**و أوفوا بعهدِ الله إذا عاهدتم**" [45]. فقال حرقوص: ذلك ذنبٌ ينبغي أن تتوب عنه، فقال عليّ: "ما هو بذنب، و لكنه عجزٌ عن الرأي، و قد نهيتكم" ، فقال زُرعة: "يا عليّ، لئن لم تدع تحكيم الرجال لأقاتلنك، أطلب وجه الله تعالى، فقال عليّ: "بؤسا لك، ما أشقاك، كأني بك قتيلا تُسفى عليك الرياح"، قال: "و ودت لو كان ذلك" ، فخرجا من عنده يحكمان.[46]

ثانيا : الحرية الشخصية.

و هي أن يصبح بمقدور الفرد أن يتصرف في شؤون نفسه، و في كلّ ما يتعلق بذاته آمنا من الاعتداء على نفسه أو عرضه أو أمواله أو داره، و هي تشمل حرية التنقل و اختيار محلّ الإقامة، و حرية الزواج عند بلوغه سنّ الرُشد، و حرية التملك، و ما إلى ذلك من الحرّيات. و قد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعض من هذه الحريات في المواد (13-16-17)، و هي حرّيات مضمونة في الدستور الإسلامي، فقد ورد في القرآن الكريم تأكيد على هذه الحريات، جاء في قوله تعالى: "**فإذا قُضيت الصلوات فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيرا لعلّكم تفلحون**". و يقول: "**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشوز**" [47]، و إذا ما وجد الإنسان نفسه

ثالثا: الحريات السياسية

و هي الحريات التي تكفل للأفراد اتخاذ المواقف السياسية، و القيام بالعمل السياسي ضمن مجموعات متعاقدة على شكل أحزاب و جمعيات.

و قد أباح الاسلام هذه الحريات، بل أكّد على مشروعيتها، بل و ضرورتها أيضا، عندما صدع قائلا: "و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يامرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون"[48].

و قد استنبط العلماء من الآية هذه الأفكار:

1. تقرير الآية ضرورة قيام جماعة بواجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

2. و لهذه الجماعة قُدرة تنفيذية بدليل أنها تأمر و تنهي، و لا يمكن أن يكون هناك أمرٌ و نهيٌ من دون وجود القوة.

3. إنّ هذه الجماعة تنبثق من القاعدة العريضة للأمة، و استنادا لهذه الآية، فقد أجاز العلماء تكوين الجمعيات و الأحزاب لمراقبة الدولة. و مهمة هذه الجماعات المنبثقة من الأمة هي تقديم النصح للدولة، و مواجهة الانحرافات التي ترتكبها السلطات بأساليب تؤدي إلى التقليل منها أو إزالتها.

هذا في حالة وجود جائر، و عندما يكون الحاكم عادلا فإن مسؤولية هذه الجماعة هي النصح، فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه و سلم: " قوله: "إنما الدين النصيحة" قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : "لله و لكتابه و لرسوله و لأئمة المسلمين و عامّتهم"[49].

و النصح هنا بمعنى إخلاص العمل و إخلاص الطاعة، و تأصيلا لأهداف الحم الإسلامي في بناء المجتمع الواعي و الدولة، لرفع مستوى الوعي السياسي للمجتمع، هذا الوعي الذي لا يتحقق إلا بوجود الحريات السياسية، و بالرغم من عدم وجود الحاجة إلى هذا النمط من الحريات في ظل الحكم العادل.

التساؤلات المطروحة:

هل هناك علاقة بين الأيديولوجية و النظرة الكونية، أي التصور العام عن العالم ؟

وإذا كانت هناك رابطة بينهما ؟ فهل هي رابطة تلازم و استنتاج ؟ أم هي مجرد علاقة يمكن تغيير طرفيها ؟...

و بتعبير آخر هل تنسجم النظرة الكونية المعينة مع إيديولوجيتين متناقضتين ؟...

هذه الأسئلة هي أول ما ينطرح على الصعيد الفكري الإنساني ؟...

س1: إذن فما هو موقفنا المنطقي منها أولا ؟ ...

س2: ما هو موقف الإسلام ؟... و ما مدى انسجام الموقفين ؟ ...

و هنا يجب أن نوضح مقصودنا من مصطلحي (التصور العام عن العالم والإيديولوجية).

إننا نقصد بالتصور العام عن العالم، نوعية نظرتنا إلى العالم ككل و مدى قناعتنا بحقيقته و مكوناته. فإذا شملت هذه النظرة و التصور للعالم كله سميت نظرة فلسفية، و إذا اقتصرنا على الإطار المادي الحسي سميت نظرة تجريبية حسية.

إن مجموع قناعاتنا بحقيقة العالم و مكوناته وقوانينه بما فيها الحقيقة الإنسانية والتاريخ الإنساني نسميها النظرة الكونية أو التصور العام عن العالم. فالتصور الالهي يرى الله تعالى خالقا لكل ما عاداه، و يرى مخلوقاته تسير وفق مخطط تكاملي و يرى التاريخ الإنساني محكوما بسننه الالهية. إلى غير ذلك في حين لا يرى التصور المادي إلا المجال الضيق، و لا يعتقد بأي شيء وراء المادة.

و مهما يكن الأمر فلسنا بصدد تكوين تصورا ما عن العالم وإنما نحن بصدد العلاقة بين الفكرة و الواقع للمجتمع الإنساني.

أما الإيديولوجيا فتعني تلك الافكار التي تجيب عن الأسئلة التالية:

س1: كيف ينبغي أن نسلك في هذه الحياة؟

س2: ما هو النموذج الأمثل للحياة الانسانية ؟

س3: ما هو الانسان الحقيقي ؟... و ما هو معيار التنمية الإنسانية للإنسان ؟

س4: ما هي خصائص المجتمع الانساني الذي نسعى إليه ؟... و على أي معيار نبني إقدامنا على سلوك ما و إحجامنا عنه ؟

س5: كيف نعرف ما ينبغي و ما لا ينبغي ؟ ...

جل هذه الأسئلة تجيب عنها الفكرة المتكاملة التي تشكل صياغة مستوعبة لكل تقاطعات الانسان في الحياة، و ليست تلك التي تعني بجانب خاص من هذه الحياة.

إن النظرة الكونية هي مجموع النظر إلى ما هو واقع في هذا العالم أو النظر إلى ما هو كائن و موجود، أما الأيديولوجية فهي الأفكار التي تحدد ما ينبغي أن يكون و يجب أن يتحقق.

فالتصور الكوني إذن نظرة تصف العالم، و الأيديولوجيا: هي نظرة تقوَّم الموجود و تحاول تطويره إلى الأفضل.

و هنا نتساءل عن العلاقة بينهما.

ترى الرأسمالية: أن من الممكن أن نفصلهما عن بعضهما فيمكننا أن نتغافل عن المسألة الواقعية، أي مسألة معرفة ما هو الواقع، و نضع المسألة الاجتماعية و النظام الأصلح بغض النظر عنها. و لذلك نجد الرأسمالية تبني نظامها الاجتماعي بعيدا عن أية قاعدة عقائدية، هذا هو الرأي الأول.

و يرى بعض الكتّاب أن المسألة الواقعية إنما تحدّ من اختيارات الإنسان غير الموضوعية أمامه لحل المسألة الاجتماعية، أي لا يفتح له المجال لاتخاذ أية أيديولوجية مهما كانت و لكنها تفتح المجال لانتقاء إيديولوجية أخرى و رفض غيرها برغم أنهما منسجمتان معا من الأساس العقائدي.

و كلا الرأيين يرفضهما المنطق الصحيح كقاعدة عامة، و كذلك ترفضهما ظواهر النصوص الإسلامية سواء في القرآن الكريم أو في السنة، و ذلك لأن الإيديولوجية مهما كانت تستمد جذورها من تصور الواقع، فلا يعرف الإنسان ما ينبغي أن يكون بعد أن يكون ما هو كائن؟ و ما هي متطلبات الواقع و يتأكد هذا المعنى عندما نتصور الإنسان مثلا بعباداته بالبارئ جلّ و علا. و بأنه تعالى أرسل رسله بالهدى و دين الحق و هو الإسلام ينظم كل جوانب الحياة، مثل هذا الإنسان لا يمتلك بعدُ هذا

التصور إلاّ خيارين لا ثالث لهما، فإما أن يتبع الفكرة الإسلامية و يصبغ كل سلوكه بها و إمّا أن يكفر بتصوره الماضي و يجحد به بعد أن تستبقيه نفسه، و إذا امتلك الإنسان تصورا ماديا على العالم فستكون أمامه أيديولوجيات بديلة و آلهة وهمية مختلفة كلٌ يجره إلى سبيله. جاء في قوله تعالى: "**ضرب الله مثلا رَجُلا فيه شُركاءُ مُتَشَاكِسُونَ و رجلاً سلماً لرجلٍ هل يستويان مثلا الحمد لله أكثرهم لا يعلمون**"[50].

و على هذا يمكننا الجزم من وجود صلة مهمة بين تصور الإنسان عن العالم وأيديولوجيته في الحياة، فالرأي الرأسمالي بجانب المنطق و الواقع. كما يمكننا أن نجزم أيضا بأن بعض أنواع التصور كالتصور الإسلامي عن العالم لا يدع للإنسان خيارا عمليا إلا أن يلتزم بالفكرة الإسلامية التي هي وليدة طبيعة التصور الإسلامي عن الواقع.

و من هنا يقول الأستاذ "المُطهري" في كتابه "الوحي و النبوءة": "إن الأيديولوجية تقوم بشكل أساسٍ على نوعية تصور العالم ... و هي من نوع الحكمة العملية و التصور هو نوع الحكمة النظرية، و كل نوع من الحكمة العملية مبني على نوع خاص من الحكمة النظرية"[52].

و هذا ما توحي به النصوص الإسلامية أنها تذكُر العقيدة أو التصور ثم تستنتج منه موقفا عملياً. فلنقرأ هذه الآية لنجد كيف ينتقل القرآن الكريم من موقف تصوري واقعي إلى موقف إيديولوجي من تصور العالم الواقعي المتوازن، إلى طلب العدالة في الميزان و القسط في التعامل العملي. يقول الله تعالى: "**السماء رفعها و وضع الميزان ألاَّ تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط و لا تخسروا الميزان**"..

هذا إذن ما يقتضيه المنطق و تشهد به النصوص و هذا ما أكده الواقع، نظام يؤمن بالقسط و العدل و الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و وحدة الأمة، و الكشف عن الحقيقة وخدمة الإنسان للوصول إلى كشف المجاهيل، لتحقيق عملية البناء الاجتماعي و هو محاربة الظلم و الانظلام على مستوى واحد. و الواقع أن الكثير من موارد الظلم فهي حالات الانظلام و تقبل التسلط من الأفراد و الشعوب

ورحم الله المفكر الكبير الجزائري "مالك بن نبي" الذي جعل قابلية الأمة للاستعمار أكبر ضررا من الاستعمار نفسه.

و من هنا كان سقراط و علي بن أبي طالب رضي الله عنه الصحابي الجليل، وكلاهما شَعرَ بمسؤولية العقل و الضمير نحو المشردين و المستضعفين في الأرض، والمستضعفين بضعف الضعيف و جهل الجاهل.

و قد جابه الظلم و أخرج السياسة عن نطاق التهريج إلى نطاق جديد صحيح هو العمل من أجل تنمية الإنسان عملا يرتكز على المعرفة و هي قاعدة الفضيلة.

و كلاهما ألحا على الرسالة الإنسانية الملقاة على كاهل المفكرين و الحكماء و الفلاسفة و السياسيين.

و قد يتساءل: المرء و من حقه أن يتساءل: لماذا نتحدث عن سقراط و علي بن أبي طالب "رضي الله عنه"، و ما عاصر سقراط عليًا ؟...

و على هذا السؤال نجيب قائلين: و ما ذلك إلا لإظهار أمر لم نتعود بعدُ بعد أن نتمرس به كثيرا و هو: "أن الحقيقة واحدة و أنها لا تدنوا منا ولا تبعد عنا بمعايير العصور... ألا و هي الانسانية المؤمنة بقيم الحياة.

مصادر البحث

*- المرجعية لغة: المرجعية مصدر صناعي من المرجع على وزن مفعلة بكسر العين ويطلق المرجع في اللغة بوصفه مصدر على المعاني الآتية : (الرجوع والإياب والمصير ، والفرق بين المعنيين أن الأول أعم من الثاني إذ الرجوع مطلقا لا يستلزم جزاء أما المصير فإنه الرجوع من أجل الجزاء.

المرجعية إصطلاحا: لم يرد هذا اللفظ في الكتاب والسنة لأنه مصدر صناعي، ومعلوم أن المصدر الصناعي إستحدث بعد زمن النص الشرعي من الكتاب والسنة، ولكن أصل هذا المصدر ورد في الكتاب والسنة وورد أيضا في كتب التراث الإسلامي

المرجع في القران الكريم: وردت كلمة المرجع في القران الكريم مضافة بلفظ (مرجعكم) ولفظ مرجعهم، أما الأول فقد ورد في القران الكريم في أحد عشر موضعا في قوله تعالى: (ثم إن مرجعكم فاحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون (سورة أل عمران الآية 55)

أما لفظ (مرجعهم) فقد ورد في قوله تعالى (ثم إلى ربهم مرجعهم فينبئهم بما كانوا يعملون) (سورة الأنعام الآية 108)

1 – قران كريم سورة الإسراء الآية 70.

2 – سورة إبراهيم ، الآية 1

3 – سورة الأنبياء 107.

4 – صحيح البخاري 30/1 وصحيح مسلم 74/1 .

5 – سورة البقرة الأية 45 .

6 – جورج جورداق علي وحقوق الإنسان ،الجزء الأول ، مكتبة صعصع ، البحرين ، ص 115.

7 – علي شريعتي: الانسان في الإسلام، ص 14.

8 – الفاضل بن عاشور ، النشرة العلمية الزيتونية. تونس.

9 –عبد المجيد الزنداني : توحيد الخالق، ج2، ص 167.

10 – ابن ماجة : السنن، كتاب النكاح، باب الرجل يشك في ولده رقم 645/1/2002.

11 ¯ . قرآن كريم : سورة الروم، الآية 54.

12 – . قرآن كريم : سورة النساء، آية 28.

13 – . القرطبي : الجامع للأحكام القرآن.

14 – . قرآن كريم : سورة العاديات، آية 8.

15 –. قرآن كريم : سورة المعارج، الآية 21.

16 –. مالك بن نبي : ميلاد مجتمع، دمشق: سوريا: دار الفكر، ط 2، ص 2.

17 –. قرآن كريم : سورة الرعد الآية 11.

18 – قرآن كريم : سورة الأنفال، آية 53.

19 – الرازي التفسير الكبير: ج 6 /11/99.

20 – ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية، ص 121.

21 – غوستاف لوبون : السنن النفسية لتطور الأمم، ط 2، ص 110، دار المعارف، مصر 1957.

22 – منيرة حلمي : تمهيد في علم النفس، ج 4 ، ص 138–139.

23 –. مالك بن نبي : مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، الفصل الأول.

24 –. قرآن كريم : سورة الملك، الآية 22.

25 – سورة الشمس : الآية 6 – 10.

26 –. مالك بن نبي : شروط النهضة، ص 70.

27 –. قرآن كريم : سورة مريم، الآية 12.

28 –. مالك بن نبي : مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص 50.

29 –. د/ محمد عبد الله دراز : الدين ... بحوث معهد لدراسة تاريخ الأديان. ص 33. دار القلم للنشر و التوزيع – الكويت، سنة 1410 هـ. 1990 م.

30- la religion est le lien qui uni l'homme à dieu (Ciceron, de Leribus, I, XV).

31-. La religion est le sentiment de nos devoirs en tant que fondés sur les commandements divins (Kant), la religion dans les limites de la raison, 4ème partie, 1ère section

32-. l'essence de la religion consiste dans le sentiment de notre dépendance absolue (Schleimarcher, Discours sur la religion, second discours).

33-. La religion est la collection des devoirs de la créature envers le créateur : devoirs de l'homme envers dieu, envers la société et envers lui-même (abbé Chatel : Code de l'humanité, Chapitre V).

34-. la croyance en un pouvoir dont on ne peut concevoir les limites dans le temps ni dans l'espace est l'élément fondamental de la religion (Robert spencer, premiers principes).

35-. la religion est la croyance en des êtres spirituels (taylor, civilisations primitives, Ch. XI).

36-. la religion est un effort pour concevoir l'inconcevable, pour exprimer l'inexplicable, une aspiration vers l'infini, un amour de dieu (Max Muller, Origine et Développement de la religion, leçon I, Ch. IV).

37-. la religion est un acte d'adoration; est l'doration est à la fois un acte intellectuel par lequel l'homme reconnaît une puissance supérieure, et un acte d'amour par lequel il s'adresse à sa bonté (Emile Burnouf, Science des Religions, Ch. XII).

38-. la religion est la détermination de la vie humaine par le sentiment d'un lien unissant l'esprit humain à un esprit mystérieux dont il reconnaît la domination sur le monde et sur lui-même, et auquel il aime à se sentir uni. (Reville, prolégomènes à l'histoire des religions).

39-. la religion est un sociomorphisme universel. Le sentiment religieux est le sentiment de dépendance par rapport à des volontés que l'homme primitif place dans l'univers. (Guyau, irréligion de l'avenir. p. 1-3).

40- la religion c'est l'ensemble des croyances et des précepts qui doivent nous guider dans notre conduite envers Dieu, envers notre prochain et envers nous même (Michel Mayer, instructions morales et religieuses, 1ère leçon).

41-. la religion, … "c'est la part de l'idéal dans la vie humaine" , (sylvain périssé, science et religion, ch. 1).

42-. la religion : " un ensemble de scrupules qui font obstacle au libre exercice de nos facultés". (Salmon Reinach, Orpheus : Hist. géné. des religions p. 4).

43-. la religion est un système solidaire des croyances et des pratiques relatives à des choses sacrées, c'est-à-dire séparées, interdites – croyances et pratiques qui unissent en une même communauté morale appelée Eglise, tous ceux qui y adhérent. (Durkheim, formes élémentaires de la vie religieuse, p 56).

44- المواثيق الدولية، المادة 19، ص 23.

45- سورة النحل، الآية .91

46-. الطبري. تاريخ الأمم و الملوك، 72/5، و الكامل ابن الأثير، 334/3.

47-. قرآن كريم. سورة الملك، الآية 15.

48-. قرآن كريم . سورة النساء، الآية 97

49-. قرآن كريم. سورة آل عمران، الآية 104.

50-. سنن النسائي، 156/7.

51-. سورة الزمر، الآية 29.

52-. محمد علي التسخيري : الرؤية الحضارية لمعالم الإسلام"، الطبعة الأولى ، ص 10. منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. دمشق. سوريا. عام 2004.

El-Tawassol

Revue des Sciences Sociales et Humaines

Publiée par l'Université Badji Mokhtar-Annaba

Directeur

Pr. Mohamed Tayeb LASKRI

Recteur de l'Université

Directeur des Publications

Pr. Lakhdar TIFOUTI

Directeur de la Rédaction

Pr. Miloud BARKAOUI

Comité de Rédaction

Pr. Amir ELSAAD
Pr. Bachir IBRIR
Pr. Fadhila SAHRI
Pr. Seif El-Islem CHOUIA
Pr Mohamed SARI

Secrétariat et saisie des textes

Dalila BAALI

Direction des Publications
Université Badji Mokhtar-Annaba BP 12 Annaba

Tél/Fax :(038) 87 11 12
Email: tawassol_journal@yahoo.com
www.univ-annaba.org

CONSIGNES AUX AUTEURS

La revue ***El-Tawassol*** est une revue semestrielle à caractère scientifique qui encourage toute proposition d'article original lié aux domaines des sciences sociales et humaines, lettres et sciences juridiques.

La revue publie des articles inédits qui ne doivent pas être proposés à une autre publication.

Chaque article doit être précédé de deux résumés d'environ 150 mots, l'un dans la langue de l'article et l'autre dans l'une des deux autres langues.

Toutes les propositions d'articles sont soumises à un examen à double insu. Les articles retenus sont publiés dans le numéro suivant.

Les articles proposés doivent être rédigés et relus avec rigueur. Toute proposition contenant un nombre trop élevé d'imprécisions de style, de fautes grammaticales ou d'orthographe ne sera pas considérée.

Il est entendu qu'après acceptation de l'article les droits exclusifs de sa publication sont automatiquement transférés à ***El-Tawassol***.

La revue se réserve le droit d'exiger toutes corrections et /ou modifications qu'elle juge nécessaire.

Les opinions exprimées dans les articles et travaux publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.

Les auteurs sont appelés à joindre à leurs articles une page de couverture contenant :

- Les noms, prénoms et qualité du ou des auteurs
- L'adresse postale et électronique de l'auteur ou de la personne contact s'il y a plus d'un auteur
- Une brève notice biographique.

Bibliographie

Les références bibliographiques citées dans le texte ne doivent comporter que le n° de la référence entre crochet (ex:[8]) . Si le nom de l'auteur apparaît dans le texte, il doit être suivi par le numéro de la référence. Lorsque la référence comporte plus de trois auteurs seul le premier est cité, suivi de "et col".

Si la référence se rapporte à un article, elle doit comporter les noms des auteurs suivis des initiales des prénoms, le titre du périodique, l'année de publication, le tome ou le volume, le numéro du périodique et les pages concernés.

Si, par contre la référence se rapporte aux ouvrages, elle doit comporter le ou les noms des auteurs suivis des initiales du ou des prénoms, le titre complet de l'ouvrage, les pages concernées, le Numéro de l'édition s'il y en à plusieurs, le nom et l'adresse de l'éditeur et l'année d'édition.

Iconographie

Les tableaux, planches, graphes, cartes et photographies doivent être fournis à part sur une feuille blanche de format A4 . Indiquer en dessous la mention correspondante (tableau, graphe, etc ...), affectée d'un numéro et suivi du titre et / ou le commentaire et / ou la légende. L'auteur devra indiquer aussi dans le texte de l'article les emplacements exacts des différentes illustrations.

Caractéristiques techniques des manuscrits

La longueur de l'article proposé ne doit pas excéder 20 pages saisies sur micro-ordinateur (tableaux, graphes, cartes, photographies, bibliographie compris)

- Les propositions d'articles doivent être adressées à la revue en trois (03) exemplaires accompagnés d'une copie sons forme de fichiers sur CD-Rom selon les caractéristiques techniques suivantes :

- Cadre de saisie: 12cmx19cm (folio compris)
- Taille de la police de caractère: 12 points **(Times New Roman)**
- Marges:
    - Gauche: 02 cm.
    - Droite: 02 cm.
    - Haut: 02 cm.
    - Bas: 03 cm.

Coordonnés

Les propositions d'articles sont à adresser à :

Revue ***El-Tawassol***
Direction des Publications
Université Badji Mokhtar-Annaba
B.P 12. Annaba 23000
Algérie.

SOMMAIRE

*Sciences de la Terre

L'espace habité dans les maisons traditionnelles entre réappropriation, nouveaux usages et nouvelles pratiques socio-spatiales: Cas de la *médina* d'Annaba (Nord-Est Algérien
Salima Boukail-Nezzal et Anissa Zeghiche…….……...05

*Communication

L'influence de la mondialisation sur la publicité
Abdelghani Arab ……..……32

*Psychologie

L'énurésie et ses thérapies
Aicha-Beya Menai Abid …..…….....50

Les opinions exprimées dans les articles publiés dans cette revue n'engagent que leurs auteurs.

** ** ** ** ** ** ** ** **

The opinions expressed in the articles published in this journal are solely the responsibility of their authors.

L'espace habité dans les maisons traditionnelles entre réappropriation, nouveaux usages et nouvelles pratiques socio-spatiales: Cas de la *médina* d'Annaba (Nord-Est Algérien)

Salima Boukail-Nezzal
Université Mentouri-Constantine
et
Pr. Anissa Zeghiche
Université Badji Mokhtar-Annaba

Résumé

L'article porte un regard sur les principaux changements dans les pratiques habitantes des maisons traditionnelles au sein de la médina d'Annaba, le centre historique de la ville. Par leurs nouvelles formes d'usage et de pratique des espaces habités de la maison traditionnelle, les habitants tentent d'y reconstituer des contre-types plus en correspondance avec les exigences du moment présent. De cette manière, la médina s'écarte du schéma initial suite à la déstructuration du système social qui assurait son équilibre.

Introduction

« La question de l'appropriation de l'espace pourrait prétendre à une place de choix dans la réflexion théorique d'une géographie sociale attachée à penser la dimension spatiale des pratiques, des représentations et des rapports sociaux, sans jamais perdre de vue les inégalités et hiérarchies sociales, donc les rapports de pouvoir » [20].

Aussi, « raisonner en terme d'appropriation permet de mettre l'accent sur le social

Abstract

The article focuses on the major changes in living practices in the traditional houses within the medina of Annaba, the historical the city centre. By their new forms of use and practice of inhabited spaces of the traditional house, the dwellers try to reconstitute counter-types that correspond better with the requirements of the present time. The medina has subsequently side-tracked its original organisational scheme as a result of the deconstruction of the social system on which its equilibrium was founded.

et sa dimension spatiale plutôt que sur l'espace lui-même, et plus précisément d'appréhender les acteurs et leurs pratiques, les rapports et les processus plutôt que des « objets géographiques » trop souvent réifiés voire personnifiés » [21].

La notion de réappropriation tout comme celle d'appropriation véhicule deux idées dominantes et complémentaires : celle d'une prise de possession, et celle d'une affectation à un usage défini ou à une activité précise [9]. L'objectif de ce type de possession est précisément de rendre propre quelque chose, c'est-à-dire de l'adapter à soi et, ainsi, de transformer cette chose en un support de l'expression de soi. L'appropriation est ainsi à la fois une saisie de l'objet [ici l'habitation et ses espaces intérieurs] et une dynamique d'action sur le monde matériel et social dans une intention de construction du sujet [22] (ici la construction d'un chez-soi). Cette idée d'adaptation renvoie à celle d'une recherche d'harmonie entre une chose et l'usage auquel on la destine, un heureux appariement entre deux objets, deux actions, ou entre un sujet ou un objet.

Dès lors, il nous apparaît pertinent d'associer, ici, les notions d'habitus et de marquage à celle d'appropriation de l'habitat. […] Si l'habitat est produit, l'appropriation de l'habitat n'est pas un sous produit mais l'aventure même de l'habiter [22]. L'habitus, cet ensemble de pratiques relevant de la culture et même de la personnalité de l'individu est, selon Pierre Bourdieu, la traduction d'une formidable capacité créatrice, d'un art [6] dont font preuve les individus. Toute habitation est investie physiquement et symboliquement par ses occupants.

« Le marquage comprend les activités, les fréquentations, les gestes, les rites (permanents, éphémères, périodiques) et leurs traces volontaires ou non, programmées ou pas : celles de la saleté et du désordre et celles de la propreté et du 'bon entretien', (il y a des lieux dans la maison qui « doivent » rester impeccables et d'autres qui peuvent, au moins un temps, être 'négligés'), les ornements, les fleurs, rideaux, clôtures, le vide et la saturation ; les aménagements, les destructions, les transformations… » [15]. Par conséquent, il s'établit et s'identifie par un ensemble de repères signalétiques de l'appropriation.

Par exemple, la médina, le centre historique d'un bon nombre de villes algériennes, a été la réflexion et la reproduction d'un système socioculturel mis en place par une société arabo-musulmane et fondé sur la recherche de la préservation de l'intimité familiale. Mais aujourd'hui, les résidents tentent d'y reconstituer des contre-types plus en correspondance avec les exigences du moment présent. Aussi, l'objectif de ce travail est de porter un regard sur ces nouvelles manières d'habiter dans les espaces de l'habitation « médinale », sur ces nouvelles pratiques habitantes de détournement qui traduisent de nouveaux types culturels et de nouvelles dynamiques d'appropriation, et ce à des fins de réhabilitation. Pour expliciter les changements dans l'appropriation, dans l'usage et dans les pratiques de l'espace habité dans les maisons traditionnelles au sein d'une médina, il est entrepris une analyse détaillée de trois îlots de la médina d'Annaba.

1- Principe d'organisation sociale et spatiale de la ville arabo-musulmane

1.1. La médina : un modèle d'organisation de la société arabo-musulmane

La médina s'est construite au cours des siècles, à la fois comme espace des institutions sociales et comme espace de la construction urbaine. L'organisation de sa vie économique et sociale a été l'aboutissement d'une évolution plusieurs fois séculaire, opérée dans le creuset de l'islam. Elle incorpore la relation à des héritages que l'on peut considérer comme à la fois « mémoire » d'un système socioculturel et de repères symboliques pouvant entretenir une mémoire et une identité. Elle a constitué un système d'habitat et de solidarité sociale où la famille « produit » la société et la maison « produit » la ville [12]. Ceci montre le niveau de signification symbolique du bâti par rapport à l'organisation de la société et aux mentalités [12]. D'ailleurs, en langue arabe, les mêmes mots tels que *houma, dar, beyt* servent aussi bien à désigner l'espace bâti que l'espace social.

Du schéma d'organisation spatiale des médinas [10], on pourrait retenir quelques-uns des traits fondamentaux. En premier lieu, il faudrait insister sur le rôle déterminant des fonctions économiques et plus particulièrement des fonctions commerciales dans la structuration

spatiale des médinas. En second lieu, l'organisation spatiale des médinas était fondée sur une très forte différenciation entre les parties centrales où se concentrait l'activité économique, et les secteurs consacrés à la résidence. La vigueur de la ségrégation des communautés et de leur organisation en quartiers topographiquement distincts parait constituer une autre caractéristique de la ville arabe [18]. Le choix d'implantation des activités de production et de services, nécessaires à la vie de la cité, obéissait à un schéma classique. Les activités nobles (parfums, bijoux, soieries…) occupaient le cœur de la ville, autour de la grande mosquée, tandis que les activités salissantes ou bruyantes (tannerie, poterie, ferrage des animaux…) étaient rejetées vers les portes [4]. L'opposition entre secteurs d'activités économiques et secteurs de résidence est renforcée par une différenciation dans la configuration du réseau de voirie : dans la zone centrale de la ville, vouée aux activités économiques, s'est développé un réseau de rues relativement large au tracé régulier tandis que dans les zones destinées à la résidence, qui se développent en périphérie de la zone centrale, on trouve toutes les variétés d'un type irrégulier de voirie. Le tracé sinueux des rues, leur étroitesse, l'abondance des impasses est également un trait bien connu de ce réseau [18]. Enfin, les limites de la médina se matérialisaient par des portes qui se fermaient la nuit [14].

Mais, « par-delà ses apparences de labyrinthe, l'espace [médina] est structuré selon une logique d'intériorisation [11]. Une différenciation très fine de la trame résidentielle permet toute une progression des espaces les plus privés aux espaces les plus publics par une série de transitions : patio/skiffa/impasse/ruelle/rue/centre ville. La *skiffa* dessert une famille, l'impasse un îlot et la rue un quartier. L'impasse ou le *derb* assure à la fois l'unité et l'intimité d'un groupement de voisinage» [11].

L'urbanisme islamique fait une séparation nette entre l'espace résidentiel qui doit assurait calme et tranquillité aux populations et les espaces fonctionnels, spécialisés en vue de l'optimisation de l'activité économique. Les rapports sociaux qu'entretenaient les citadins entre eux se déroulaient à tous les niveaux : dont le plus élémentaire était le *derb* (ruelle en impasse), la *houma* (quartier) constituait le palier intermédiaire, tandis que la médina (la cité) représentait l'échelon

supérieur. Espace intime, le *derb* communiquait avec l'extérieur par l'intermédiaire d'une rue ou *zquaq* qui articule un ensemble plus important : la *houma* ou quartier, ce dernier généralement de dimensions réduites et bien adaptées à l'échelle humaine. Si le *derb* remplissait un rôle exclusivement résidentiel le *zquaq* assurait de plus un niveau élémentaire d'équipement indispensable au déroulement de la vie quotidienne. La *houma* n'avait donc pas de vocation économique.

A chacun de ces sous-espaces (*derb, houma, médina*) a correspondu un niveau de la gestion urbaine, un pouvoir de décision particulier (tableau n°1).

Tableau n°1 : La fonction et gestion des sous- espaces d'une médina

Type de sous espace	Fonction	Gestion	
		Type	Organe
Derb	Résidentielle	Familiale	Notable
Houma	Sociale	Collective	Comité de notable
Axes et places	Economique	Communautaire	Pouvoir public

Leur agencement s'est fondé sur deux principes fondamentaux : une conception urbanistique basée sur la hiérarchisation et la spécialisation des sous-espaces urbains et une gestion du type communautaire mue par le souci de l'intérêt général [4].

L'organisation sociale s'ordonnait en fonction d'une structure bien particulière. Le *cadi* et les *oulama* représentaient le sommet de la hiérarchie urbaine ; ils statuaient sur les conflits de la vie urbaine. Leurs décisions avaient des conséquences sur les activités économiques comme sur le cadre bâti. Les familles chérifiennes, mêmes pauvres, occupaient le deuxième rang. Les riches commerçants, artisans ou agriculteurs, jouissaient de moins grandes considérations quand ils n'avaient pas les deux attributs de la *wajaha,* la prééminence qu'était la connaissance des sciences islamiques, l'*Ilm*

ou l'affiliation avec une descendance du prophète: *nassab*. La base de la structure sociale était constituée par la population « ordinaire » composée de petits artisans, de petits propriétaires fonciers et de commerçants modestes.

Le modèle d'organisation spatiale et sociale de la ville est reproduit à la micro échelle. Tous les ***houmat*** étaient conçus sous le même modèle d'organisation spatiale et ne se différenciaient guère dans leur aspect extérieur. La distribution de la population n'obéissait pas aux facteurs de ségrégation sur la base du revenu. En effet, chaque *derb*, habité par une dizaine ou une vingtaine de familles, regroupait une diversité remarquable de statuts sociaux. Mais le fond du *derb* étaient occupé généralement par la famille qui réunissaient les attributs de la *wajaha* : statut de *alem* ou de *charif*. Le *derb* affichait son autonomie, voire ses particularités par la limitation de l'accès aux seuls riverains, aux parents, et aux connaissances. Le quartier était plus ouvert à la circulation, avec des voies de pénétration et des voies d'évitement ; il assurait la continuité de l'espace urbain et les relations entre ses constituants. Il était doté d'équipements de base dont four, hammam, école coranique, *beqqal* (vendeur de charbon) et offrait quelques aliments de base. Les maisons mitoyennes sur deux ou trois cotés forment un périmètre clos, percé d'une porte qui ouvre sur une ruelle ou une impasse d'un quartier d'habitation [12].

1.2. Typologie de la maison traditionnelle et exigences culturelles

L'unité d'habitation est conçue pour satisfaire des exigences culturelles et religieuses. C'est ainsi que la conception de la maison traditionnelle se fonde sur un système introverti, sur la spécialisation et la hiérarchisation des sous-espaces habités. Le système introverti protège la femme de l'extérieur même si la porte d'accès reste ouverte toute la journée.

La maison traditionnelle se compose d'espaces collectifs matérialisées par le patio *(west eddar)* et la terrasse *(stah)* et d'espaces privés constitués par un ensemble de pièces *(beyt)*, souvent en forme de T et destinés à tout un sous-groupe familial.

Le schéma architectural de l'habitation est le même pour toutes les maisons même si l'articulation hiérarchisée des *beyts* dépend de l'ampleur et de la configuration d'une maison à l'autre. Il reflète d'une part l'organisation de la famille en noyaux à statuts différenciés et hiérarchisés, et d'autre part, l'organisation de l'espace en éléments distincts coordonnés [12].

La maison est une unité spatiale à la fois une et multiple ; elle rassemble des groupes liés par des liens du sang. Elle les rassemblent mais en les distinguant. Elle se constitue, en effet, d'une répétition de *beyts*, mais avec des hiérarchies entre statuts d'âge et de statuts et de sexe, entre maîtres et serviteurs, entre hôtes et invités. En cela elle est multiple, l'unité se reconstitue dans l'espace central commun qu'est la cour -le patio- [12].

Les *beyts* sont reliés par des espaces de circulation tels que les escaliers *(droudj)* et les galeries *(steha)* ainsi que par des espaces de services dont la cuisine *(cousina)*, la salle d'eau *(beyt el ma)* et les dépôts *(mekhzen).*

La *skiffa*, une sorte de vestibule (photo n°1), est un espace qui marque la limite spatiale entre le dehors et le dedans de l'habitation. Elle joue le rôle d'espace de transition et de filtre. Elle est un espace où les hommes s'arrêtent avant de s'annoncer afin de permettre aux femmes, vaquant dans la cour en toute quiétude loin des regards indiscrets des passants, de se couvrir ou de se retirer.

La cour, *west eddar*, est le cœur de la maison. Elle constitue le point de convergence et de passage obligé. Elle fait office d'un hall de distribution. Elle est entourée de pièces qui profitent de sa lumière. C'est là où se trouve le puits. On y fait la lessive, la vaisselle, on y papote en travaillant, on s'y repose à l'ombre des plantes grimpantes qu'on cultive dans des bacs. Les enfants y jouent sur le sol dallé de marbre. On y célèbre les jours de fêtes et on y pratique les rites religieux, comme l'égorgement du mouton. Ce qui fait d'elle le lieu privilégié des relations (photo n°2).

Sur la terrasse (*stah*) située à l'étage, on pratique autant d'activités que dans le *west eddar* mais à des saisons ou à des heures différentes.

Si, le jour, la maison est un espace exclusivement féminin, la terrasse l'est davantage. Cette dernière devient, Les fins d'après- midi de l'été, un lieu privilégié de réunion. On peut aussi se retirer dans le *minzah*, l'unique pièce de la terrasse (photo n°3).

La *skiffa*, *droudj et le stah* constituent une succession d'espaces communs qui assurent l'articulation et l'unité à la maison traditionnelle.

Les autres pièces, disposées sur les quatre cotés de la cour, sont longues et étroites ; le mur du fond est creusé d'un espace, le *kbou*, un lieu privilégié pour les réceptions et les travaux nécessitant l'adossement. Dans certains logements le *kbou* existe sous forme de décrochement plus ou moins important, qui apparaît sur la façade en forme d'encorbellement, parfois percé d'une petite ouverture basse, permettant à une personne assise sur un matelas de profiter de la vue sur l'extérieur. On est assis pour la conversation, le repas et pour les divers travaux de longue durée [17] (photo n°4 et figure n°1).

Photo n°1 : Skiffa, Dar Laouabdia, médina d'Annaba	Photo n°2 : West eddar, steha, Dar Laouabdia, médina d'Annaba
Photo n°3 : Stah et Minzah, médina d'Annaba	Photo n°4 : Kbou, Dar Largueche, médina d'Annaba

Source : Nezzal Salima, 2003

Figure n°1 : Les Kbous

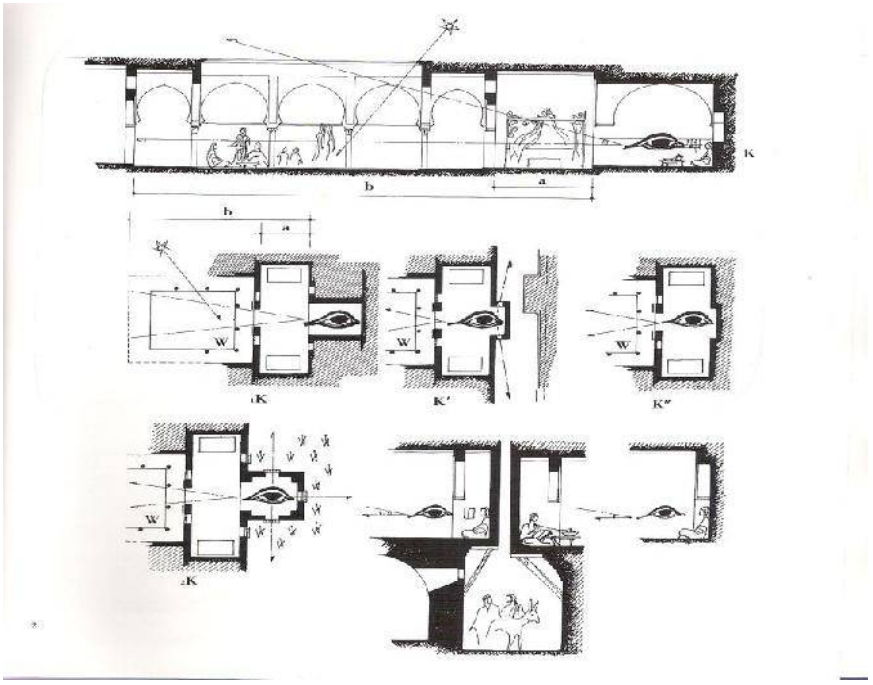

Source : A. Ravéreau [17]

Il faut remarquer que chaque *beyt* se présente sur la cour avec sa propre façade, parfois décorée, qui l'individualise [12].

On peut citer d'autres espaces, moins importants mais qui font partie de la maison ; par exemple, la *maksoura*, située à l'extrémité de la pièce, est destinée au jeune célibataire ou au vieillard, et le *masrak*, situé entre deux niveaux, sert de dépôt (de même que le *mekhzen*).

2. La médina d'Annaba aujourd'hui: vers un nouveau modèle socio-culturel

2.1. La médina : de ville à quartier de ville (Carte 1)

Annaba, 4ème ville algérienne, est située dans le Nord-est Algérien, à environ 600 km à l'est d'Alger, la capitale nationale, en bordure de la mer méditerranée. La création de la ville remonte au moins à l'époque phénicienne. Chaque époque de l'histoire y a laissé sa marque qui se juxtapose aux précédentes sans les effacer. C'est

pourquoi la ville d'aujourd'hui a une morphologie urbaine très composite : un centre historique représenté par la médina, la 'ville coloniale' auxquels se sont greffées tantôt des zones d'habitat planifié tantôt des zones d'habitat illicite (bidonvilles). Plus important que la diversité des quartiers qui composent la

Carte n°1 : Situation de la médina par rapport à la ville d'Annaba

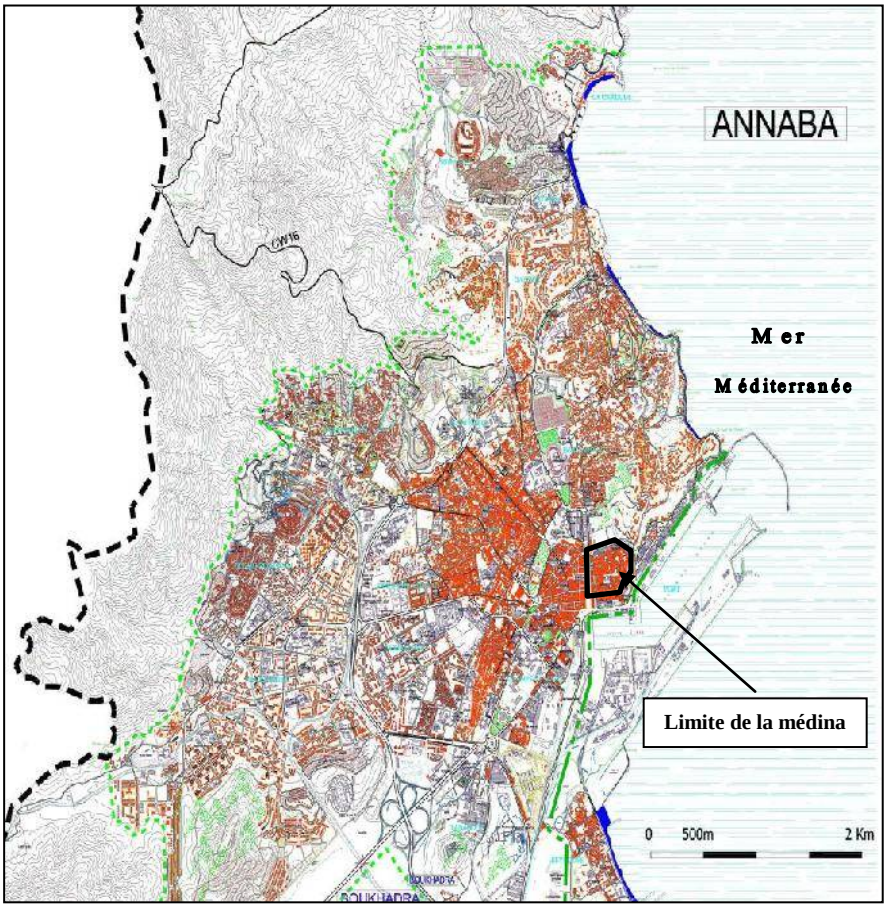

ville, il y a lieu de rappeler que la médina est passée du statut de ville à celui de quartier de ville. Elle s'étend sur environ 14 ha et regroupe 12 405 habitants en 2000.

2.2. Méthodologie d'approche : enquête et entretiens

La médina, ce territoire connu jadis pour son principe d'organisation sociétale fort, sa vitalité économique et sa richesse en héritages culturels, architecturaux et urbanistiques, va subir surtout depuis 1962 d'importantes transformations tant dans ses composantes sociale, culturelle et économique, que dans sa physionomie. On verra que la médina, de par la spécificité des ses caractéristiques sociologiques, économiques et culturelles, représente des contraintes et des incitations pour les nouveaux habitants dans leur stratégie d'intervention sur l'espace.

En vue d'identifier et de qualifier quelques-uns des changements dans les appropriations, les usages et les pratiques de l'espace habité traditionnel de type arabo-musulman, il a été entrepris un travail sur le terrain matérialisé par des relevés, par des prises de vue photographique de l'enveloppe architectural, et par une enquête auprès des habitants résidant dans trois îlots de la médina d'Annaba, des secteurs d'habitat n'ayant subi que très faiblement les interventions coloniales.

L'enquête a porté sur 161 chefs de ménages. Le contenu du questionnaire est axé sur l'origine géographique des résidants, la période d'installation, la profession exercée, le niveau de revenu et le statut d'occupation du logement. Il est espéré que la combinaison de l'observation directe, de l'enquête et de l'entretien, puisse apporter un éclairage sur le contenu social et culturel de l'espace logement, saisir les pratiques sociales dans les logements ; et par extension mesurer le degré de correspondance entre les pratiques spatiales domestiques courantes et les symboliques culturelles qui s'y articulent. Toutefois, il faut préciser que les résultats obtenus sont à considérer plus comme indicatifs que représentatifs de l'ensemble de la population et de l'espace de la médina. En effet, la population totale enquêtée ne représente que 6,38 % des ménages et 5,54 % de la population totale de la médina (tableau n°2).

Tableau n°2 : Principales données socio-démographiques des îlots enquêtés, Médina d'Annaba, 2002.

	Médina *	Ilots enquêtés**	% Médina
Population totale	12 405	688	05,54
Nombre de ménages	2523	161	06,38
Nombre de logements	2408	48	08,37
Nombre de pièces	4177	292	06,99

Source : *Atelier d'urbanisme et d'architecture 2002-2003[2] **;**
**Nezzal Salima, enquête sur terrain 2003-2004

2.3. La maison traditionnelle: changement dans la structure sociale

2.3.1. L'origine géographique des résidents et période d'installation

En considérant de non migrantes les populations venues s'installer antérieurement à 1930, on remarque que 83,2 % des ménages s'y sont installés durant les trois décennies qui ont suivi l'indépendance (tableau n°2).

Tableau n°2 : Nombre et pourcentage de migrants installés au niveau des trois îlots d'étude entre 1930 et 2004

Période d'installation	Nombre de ménages	Pourcentage
1930-1961	27	16,8
1962-1969	22	13,7
1970-1989	42	26,1
1990-1999	40	24,8
2000-2004	30	18,6
Toutes périodes confondues	161	100

Source : Nezzal Salima, Enquête sur terrain 2003-2004.

Au lendemain de l'Indépendance, la médina a été désertée par une partie de ses habitants ; et par conséquent, elle est devenue un lieu d'accueil pour des catégories de population citadine plus pauvres et celle issues de l'exode rural. La guerre de Libération, de par l'insécurité, la destruction de mechtas et l'opération des centres de regroupement [7] qui lui sont liées, a amplifié l'exode vers les villes.

Cette première génération de migrants a loué à bas prix [11] des habitations des résidents originels de la médina qui, eux, se sont réappropriés les maisons abandonnées par la population européenne. La deuxième génération de migrants a coïncidé avec la période des grandes réformes économiques du pays [5]. Les migrants espéraient trouver un emploi dans le secteur industriel en pleine expansion et se rapprocher des équipements éducatifs et sanitaires. Quant à la troisième vague, elle est à lier au problème d'insécurité dans les zones rurales de la décennie « noire » de l'Algérie. Enfin, durant les années 2000, les nouveaux résidants correspondent majoritairement à de jeunes ménages en quête de logement.

En ce qui concerne l'origine géographique, il ressort que 34 % des ménages enquêtés sont originaires de la wilaya d'Annaba [dans un rayon moyen de 10-30 km]. Les ménages en provenance des deux wilayate (Guelma et El Tarf) limitrophes à celle d'Annaba et se situant dans un rayon moyen de 30-50 km représentent 32,6% du nombre total des ménages enquêtés. Les localités rattachées administrativement à la wilaya de Souk Ahras qui sont distantes d'Annaba d'approximativement 160-180 km comptent pour 18,4%. Les 15% restant proviennent des autres wilayate d'Algérie dont celles de Jijel, M'Sila, Batna, Tébessa, Constantine, Alger, Sétif et El Oued.

En somme, la médina s'est transformée, depuis l'indépendance, en un « quartier refuge » pour les populations démunies, marginalisées pour qui le fait d'y résider est un moyen d'accès à la citadinité. De plus en plus, la médina d'Annaba fait fonction de lieu de transit pour les catégories de population (sous-prolétaire) attirées par le très bas loyer et en quête d'un logement en ville.

2.3.2. Les conditions de vie dans la médina d'Annaba : vers plus de mal-vivre

Le niveau socio-économique des habitants reste bas (tableau n°3). Les chefs de ménages inactifs (représentés par ceux au chômage et par ceux à la retraite) comptent pour 36% du total des chefs de ménages dont 16,8 % sont au chômage.

Tableau n°3 : Répartition des chefs ménages résidant dans les trois îlots de la médina d'Annaba selon la catégorie socio- professionnelle, 2004.

Catégories socio-professionnelles	Nombre de ménages	Pourcentage
Employé de service	41	25,46
Ouvrier	05	3,1
Employé de bureau	12	7,45
Fonctionnaire	08	4,96
Employé non déclaré	23	14,28
Commerçant	10	06,22
Enseignant	02	01,24
Agriculteur	02	01,24
Retraité	31	19,25
Chômage	27	16,80
Toutes catégories confondues	161	100

Source : Nezzal Salima, enquête, 2003-2004

Parmi les chefs de ménages actifs, une grande majorité occupent des emplois de service (englobant les métiers suivants : mécanicien, chauffeur de taxi, coiffeur, cordonnier, électricien, soudeur, tailleur, hôtelier, femme de ménage, employé dans un taxiphone ou un cybercafé, menuisier, forgeron). Par ailleurs, un peu moins de 15 % des chefs de ménages exercent dans l'emploi informel (pour une large part dans la branche commerciale).

La situation socioéconomique des habitants des trois îlots de référence est globalement critique. Plus d'un tiers des ménages occupés ont des niveaux de revenus bas voire très bas (tableau n°4) [2] : leurs revenus sont inférieurs au S.N.M.G. (Salaire National Minimum Garanti) qui est fixé à 10 000 DA, soit plus ou moins l'équivalent de 100 Euros et garantissant un pouvoir d'achat paradoxalement bien inférieur à celui des Tunisiens et Marocains comme le confirme le tableau n°5.

Tableau n°4 : Répartition de la population occupée de la médina d'Annaba selon la tranche de revenu, 2002.

Tranche de revenu (Dinars Algériens)	Part de la population occupée
Moins de 5000 DA	15,80 %
5000 à 10000 DA	18,20 %
10000 à 15000 DA	16,48 %
15000 à 20000DA	03,10 %
Pus de 20000 DA	03,20 %
*Revenu non défini	42,86 %

Source : Atelier d'Architecture et d'Urbanisme [2]

Tableau n°5 : Comparaison entre le SMIG et le PIB/hab. dans les pays du Maghreb, 2006.

Pays	SMIG	PIB/ habitant en $ en 2005	
	En monnaie nationale	En Euros	
Algérie	10 000 DA	100	3 000
Tunisie	224 DT	150	2 600
Maroc	2 000 DH	200	2 000

Source : Aït Amara, H. [1]

2.3.3. Les conditions d'habitation : vers plus de promiscuité

Selon les cas, les ménages ont loué des pièces à très bas prix ou ont tout simplement squatté des logements abandonnés. Certains propriétaires vivent en cohabitation avec leurs locataires, les loyers perçus leur procurant à peine de quoi subsister. En effet comme la demande, l'offre concerne des agents faibles économiquement ; la maison traditionnelle est louée à la pièce dans un sous- marché alimenté, en grande majorité, par des néo-citadins dépourvus, eux aussi, de moyens financiers. Ce qui explique que ces derniers ne peuvent réaliser ni les entretiens ni les modifications nécessaires à leur maison. La démission des propriétaires vis-à-vis des charges de

maintenance de leur maison peut s'expliquer également par d'autres raisons comme celle de départ éventuel, de dilution de la propriété cohéritière à l'infini.

Si l'on admet que le logement est synonyme à la fois de condition matérielle d'existence et de sociabilité, de support d'une stabilité identitaire et d'expression d'un statut social [20], et que l'accès à la propriété constitue un instrument d'ancrage urbain pour les occupants, la marginalisation sociale semble effective dans les trois îlots étudiés. En rapport au statut d'occupation des logements, sur les 161 ménages, les locataires et les squatters comptent pour plus de 63% (tableau n°6).

Tableau n° 6 : Répartition des chefs de ménages résidant les trois îlots de la médina d'Annaba selon le statut d'occupation du logement, 2004

Statut d'occupation	Nombre de ménages	Pourcentage
propriétaires	58	36,02
locataires	78	48,44
Squatters	25	15,52
	161	100

Source : Nezzal Salima : enquête, 2003-2004

Le phénomène d'*oukalisation* ou de location à la pièce a provoqué une rupture dans la logique de la structuration et de la fonctionnalité de l'espace habité. Les anciennes valeurs d'usage des maisons traditionnelles se sont progressivement perdues. Le processus d'émiettement de la famille patriarcale s'est accéléré. Désormais, la logique entre l'unité spatiale de la maison et l'unité économique et sociale est modifiée, et l'occupation s'y fait par des ménages liés à d'autres modèles culturels ; et une utilisation différente de l'espace par rapport à l'utilisation originelle s'affirme.

Le changement dans la manière d'habiter la maison traditionnelle ne s'est pas accompagné de réaménagements dans sa structure physique ; ce qui a été source de très mauvaises conditions fonctionnelles, des conditions ayant contraint les locataires à s'accommoder à des conditions d'habitation intolérables. A titre d'exemple, le résultat du calcul des Taux d'Occupation par Logement (TOL) et des Taux d'Occupation par Pièce (TOP) (tableau n° 7)

atteste du degré d'entassement très élevé : les populations y vivent entassées dans des pièces exiguës de 3 m à 5 m de long sur 2,5 m de large. Les normes internationales considèrent qu'il faut une pièce par couple ou par personne de plus de 7 ans, sauf pour les enfants du même sexe entre 7 et 18 ans qui n'ont besoin que d'une pièce pour deux. Le degré de confort et taux d'occupation constituent des indices importants du niveau de vie. Le meilleur indice du taux d'occupation serait le nombre moyen de m2 de plancher par personne, sachant qu'il est admis qu'en dessous du seuil de la tranche 12 à 8 m^2 duquel l'entassement peut engendrer des troubles psychologiques [3].

Tableau n°7: Taux d'occupation des logements des îlots étudiés comparés à ceux de l'ensemble de la médina, 2004

	Îlots étudiés	Médina
Population totale	688	12405
Nombre de ménages	161	2523
Nombre de logements	48	2408
Nombre de pièces	292	4177
Taux d'Occupation par Pièce (TOP)	2,35	2,96
Taux d'Occupation par Logement (POL)	14,33	5,15

Source : Nezzal Salima : enquête, 2003-2004

Nous avons constaté, au cours de nos enquêtes, que les habitants de la médina dont les logements sont dégradés (humides, mal aérés, mal éclairés et surpeuplés), souffrent de rhumes à répétition, d'asthme, d'allergies et de rhumatismes chroniques. De plus, cette très grande promiscuité a participé à l'accélération du rythme de dégradation du cadre de vie sous l'augmentation des densités de population et des nouvelles pratiques socio-spatiales ; et a favorisé l'occurrence d'actes de violence et la délinquance juvénile. Ce sont autant de faits qui ont contribué à l'altération de l'image et de la réputation de la médina.

Ainsi donc, la substitution de la population citadine de souche par la population à majorité rurale, a provoqué de profonds bouleversements dans l'appropriation, l'usage et les pratiques spatiales de cet espace. De surcroît, la pratique de location à la pièce a provoqué la fragmentation du logement et la perte des anciennes valeurs d'usage des maisons traditionnelles. Désormais, chacune des

pièces d'habitation de la maison traditionnelle fait fonction, dans une grande majorité des cas, de logement. Ces faits témoignent de la rupture entre l'unité spatiale de la maison et la cohésion sociale, une rupture lisible dans les changements survenus dans les utilisations et les pratiques des sous-espaces de la maison traditionnelle. Parmi les transformations les plus marquantes, on pourrait retenir le morcellement des unités d'habitations, la réduction de la taille des pièces par cloisonnement vertical et l'introduction d'éléments de confort tels que la cuisine et salle de bain.

2.3.4- Qualités spatio-symboliques de la maison traditionnelle : entre passé et présent

Un lieu diffère d'un autre d'une façon constante ou circonstancielle selon la valeur qui le qualifie. Dans ce sens, la logique des activités n'est pas dans l'activité elle-même ni dans le but de la produire mais dans le système de valeur, dans le symbole que détient l'habitant. La pratique est une activité considérée comme un système de symboles en référence à un modèle culturel particulier. Ce dernier commande l'organisation de l'espace suivant des couples d'opposition entre lesquels il y a une série de valeurs attribuées aux activités.

Ceci nous permet de comprendre comment l'habitant organise son logement en référence à des modèles qu'il partage avec la majorité des habitants. Ainsi, ces couples d'opposition sont organisés selon des axes spatio-symboliques.

A ce stade de l'analyse, il est tenté d'apprécier la valeur symbolique de chacun des sous-espaces des logements du type arabo-musulman des 03 îlots retenus en fonction de critères qualitatifs organisés en couple d'opposition [19]. La visite des habitations a permis de faire les conclusions suivantes et résumées dans le tableau n° 8.

Chaque partie du logement a gardé un caractère plus ou moins privé ou public suivant le type de relation que l'habitant entretient avec autrui, suivant qu'il s'agit d'un étranger, d'un hôte exceptionnel ou d'un familier. L'espace reste donc hiérarchisé.

Par exemple, la *skiffa* demeure un espace où les étrangers peuvent être reçus ; *stah, steha, beyt el ma* et *west eddar* ne sont accessibles qu'aux locataires du logement. Seuls les intimes ou les membres de la famille peuvent accéder à la pièce.

Les espaces semi-privés qui étaient commun à tous les membres de la famille élargie, sont devenus communs à tous les locataires d'un même logement.

Quant à la cuisine (*cousina*), elle a cessé d'être un espace privé du fait qu'elle est souvent aménagée dans la galerie (*steha*) qui est traversée par les autres locataires afin de regagner leur « logement » (*dar*) matérialisé par une ou deux pièces.

Du fait de l'occupation plurifamiliale, la totalité de l'espace habité est devenu l'espace de la femme. Par conséquent, les hommes passent une grande partie de la journée hors de la maison, dans les cafés et les gargotes afin de ne pas gêner les femmes.

De plus, les espaces communs sont devenus des espaces sales ; les relations entre les menages sont loin d'être parfaits, et le nettoyage et l'entretien de ces espaces sont souvent l'occasion de discordes.

La pièce (beyt) reste un espace propre constamment entretenue malgré les nombreuses activités qui s'y déroulent. Aujourd'hui, suite à la cohabitation forcée des ménages, la pièce (*beyt*) demeure l'unique espace qui permet de préserver l'intimité.

Il ressort clairement que la répartition dans le temps et l'espace des activités est devenue dépendante de la qualité des relations entre les femmes et les hommes, entre les femmes seules ou entre les hommes seuls, entre les jeunes et les personnes âgées et le degré de parenté. La médina n'est plus un conservatoire des modèles de comportement traditionnels en matière d'appropriation de l'espace.

Les changements observés dans la qualité spatio-symbolique des sous-espaces de la maison traditionnelle se reflètent dans les nouvelles manières dont la population s'approprie et pratique les différentes unités de l'habitation.

2.3.5. Lieux et pratiques : vers de nouvelles pratiques socio-spatiales

L'habitus est un outil intéressant pour comprendre la durabilité de certaines pratiques. Selon Pierre Bourdieu, « produit de l'histoire, l'habitus produit des pratiques individuelles et collectives, donc de l'histoire, conformément aux schémas engendrés par l'histoire ; il assure la présence des expériences passées, qui déposées en chaque organisme sous la forme de schéma de perception, de pensées et d'actions tendent plus sûrement que toutes les règles formelles et toutes les normes explicites, à garantir la conformité des pratiques et leur constance à travers le temps. Passé qui survit dans l'actuel et qui tend à se perpétuer dans l'avenir en s'actualisant dans les pratiques selon ses principes... » [8].

Par conséquent, dans l'habitat de notre société, les modèles d'appropriation apparaissent comme « dispositions à engendrer des pratiques ». Ainsi se révèle la capacité de l'habitant – et en somme sa créativité – qui est à l'œuvre dans ses gestes quotidiens les plus humbles : entretenir, ranger, décorer, mettre en scène, cacher, etc. Pour Raymond Henri, l'appropriation de l'habitat se définit comme l'ensemble des pratiques et en particulier des marquages qui lui confèrent les qualités d'un lieu personnel. D'une part, le marquage par la disposition des objets ou les interventions sur l'espace habité est l'aspect matériel le plus important de l'appropriation. D'autre part, ces qualités de lieu personnel ne sauraient exister sans l'existence d'un « nous » qui en cautionne la légitimité, sans les valeurs qui leur sont attachées, c'est-à-dire sans l'existence d'un « modèle culturel » qui en inspire et fonde l'organisation [19].

Pour dévoiler les nouvelles pratiques socio-spatiales de la maison traditionnelle, il a été tenté de caractériser les nouveaux rapports à l'espace qui sont des indicateurs des expériences personnelles des nouveaux résidents.

Les transformations survenues dans la composition physique et sociale de la maison traditionnelle ont induit l'émergence de nouveaux modes de vie et le recours à de nouvelles formes d'appropriation et

d'usage. Le morcellement de l'habitation a eu pour effet la réduction de l'espace de vie des ménages ; quant à la cohabitation, elle a été génératrice de rapports sociaux favorisant la sous intégration socio-spatiale et les conflits entre les nouveaux résidents.

Tableau n°8 : Qualités spatio-symboliques, anciennes et actuelles, des espaces de la maison traditionnelle

	Couples d'opposition	Axes spatio symboliques	
Rapports des groupes et des individus à l'espace		Avant	Aujourd'hui
	Féminin - masculin	Féminin → masculin West eddar beyt skifa Cousina stah steha bit el ma	Féminin → masculin West eddar beyt Skifa Cousina stah steha bit el ma
	Public - privé	Semi privé → privé West eddar beyt Stah cousina steha bit el ma skifa	Semi public → privé Skifa stah beyt West eddar steha Bit el ma cousina
	Intime - non intime	Intime → non intime Beyt west eddar skifa cousina Stah Steha Bit el ma	Intime → non intime Beyt cousina Stah Steha Bit el ma West eddar
Valeur symbolique affectée à chaque espace	Sale - propre	Sale → propre Bit el ma stah beyt Steha Cousina Skifa Wet eddar	Sale → propre Bit el ma beyt Cousina Stah Steha Skifa West eddar
Les fonctions et les pratiques et leur rapport à l'espace spécifique	Montré - caché	Montré → caché Skifa west eddar Stah Steha Cousina Beyt Bit el ma	Montré → caché Skifa beyt West eddar Stah Steha Cousina Bit el ma

De cette façon, l'habitation actuelle ne répond plus aux exigences des résidents. La presque totalité des ménages ne possèdent pas de cuisine (*cousina*) proprement dit, l'unique salle d'eau (*beyt el ma*) située au rez-de-chaussée est partagée par tous les ménages.

C'est pourquoi, il est instructif de savoir comment se déroulent ces activités dans le logement, et comment sont-elles réparties suivant les lieux ?

Le lieu est un espace investi, qualifié, nommé « produit » par la pratique quotidienne qui est faite d'activités, de perceptions, de mémoire, de symbole [15]. Aussi pour chaque lieu de la maison, il est défini la pratique programmée. Il est étudié par la suite les activités du programme qui sont : l'activité principale (A.P.) élément de base des activités programmées et l'activité induite (A.I.) qui précède l'activité principale, d'une part. D'autre part, il a été identifié pour chaque lieu les activités non programmées qui sont : les activités exceptionnelles (A.E.) et les activités de renvoi (A.R.), et enfin les activités de détournement qui représentent un repère de changement d'activité (tableau n°9).

Tableau n°9 : Lieux et activité

Lieu nommé	Pratique programmée	Activité du programme		Activité non programmée		Activité de détournement
		A.P.	A.I.	A.E.	A.R.	
West eddar	Lavage Réunion Distraction Repos	Laver le linge, la vaisselle Se reposer Etudier	Remplir les sceaux d'eau Etendre les matelas	Célébrer des fêtes Sacrifier le mouton	Ranger des objets	
Skiffa	Accueil	Accueillir Discuter		Installer le mouton	Ranger des objets	

Stah	Séchage du linge. Veillées nocturnes d'été.	Sécher le linge.		Sécher le couscous. Célébrer des fêtes.	Ranger des objets.	Habiter.
Steha	Circulation	Circuler		Préparer les repas.	Cuisiner Laver le linge	Etendre le linge
Cousina	Préparation des repas Lavage de la vaisselle	Cuisiner Laver Manger		Recevoir	Ranger des objets	Etendre le linge
Beyt	Repos Travail manuel Boire le café	Dormir Discuter Coudre Tricoter	Installer les matelas Installer la *meïda*	Recevoir. Laver le linge et la vaisselle.	Préparer les repas. Manger	Prendre une douche. Etendre le linge.

Conclusion

Une attention particulière a porté sur les processus de réappropriation des espaces habités de la maison de la médina d'Annaba par de nouveaux groupes sociaux et sur les nouvelles formes d'usage et de pratique qu'ils ont introduites.

La maison traditionnelle formait, jadis, un espace habité adapté aux exigences culturelles et jalousement préservé. Mais depuis 1962, la médina comme sa maison ont connu d'importantes transformations tant dans leurs composantes sociale, culturelle et économique que dans leur physionomie ; des transformations ayant eu pour conséquence une perte marquée dans leur cohésion, dans leur fonctionnalité et dans leur attrait [13]. La médina s'écarte désormais du schéma initial suite à la destruction du système social qui assurait leur équilibre.

La médina, en devenant un lieu d'accueil pour la catégorie de population citadine pauvre et pour celle issue de l'exode rural, s'est transformée en un « quartier refuge », en plein centre-ville.

La pratique de location à la pièce a généré la réduction de l'espace de vie des résidents, qui, par voie de conséquence, a accentué

l'inadéquation de l'espace habité aux pratiques de vie quotidienne des habitants-usagers.

Au regard de la dégradation accélérée du patrimoine bâti de la médina, des projets de réhabilitation s'imposent. Toutefois, quelles que soient les mesures d'actions à préconiser, leur concrétisation sera compromise tant les contraintes à lever sont nombreuses. Le territoire d'intervention est habité, vécu, et donc il est difficile d'envisager de « refaire la ville sur la ville », sans tenir compte des pratiques et des représentations sociales et spatiales qui ont marqué et marquent encore l'identité des lieux [23].

L'insalubrité, la dégradation du cadre bâti et de vie sous la pression démographique et le désengagement (maintien) des propriétaires, la surexploitation et la division des logements à des fins spéculatives, les problèmes fonciers et les coûts socio-économiques sont autant de points à traiter. Dans de nombreux cas, les habitants désirant entreprendre des actions de réhabilitation se trouvent dans l'incapacité de les réaliser à cause de leurs faibles ressources ou à cause d'une absence de consensus entre les locataires, ou encore à cause de la propriété en indivision. Aussi, les pouvoirs publics pourraient contribuer en instituant les cadres technique, juridique et financier nécessaire à la protection, la sauvegarde et la gestion du patrimoine bâti de la médina, un patrimoine chargé de valeurs historiques, culturelles et architecturales.

Références bibliographiques

1- AÏT AMARA, Hocine « *Le SNMG à 100 euros en Algérie. Un pouvoir d'achat faible* », in El Watan, 30 avril 2006.
2- Atelier d'Architecture et d'Urbanisme (A.U.A), P.O.S., Annaba, 2002.
3- BASTIE Jean et DEZERT Bernard. *L'espace urbain. Ed. Masson*. Paris. 1980.
4- BELFQUIH M. et FADLOULLAH A.. « Réorganisation spatiale et reclassement fonctionnel des médinas de Rabat – Salé », *Présent et avenir des médinas de Marrakech à Alep*. Fascicules de recherches n°10-11. Tours 1982.
5- BENLAKHLEF Brahim, BOUKHEMIS Kaddour & ZEGHICHE Anissa : « Stratégie de développement socioéconomique et croissance périphérique des villes algériennes », *Orient*, N°1, 2005.

6- BOURDIEU Pierre :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_Bourdieu#L.27habitus.

7- BOURDIEU Pierre et SAYAD Malek. *Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*. Editions de Minuit, Paris, 1964.

8- BOURDIEU Pierre : *Le sens pratique*. Edition de Minuit. Paris, 1980.

9- BRUNET Roger et al. *Les mots de la géographie. Dictionnaire critique*. Reclus-La Documentation Française - Paris, 1993.

10- CHALINE Claude. *Les villes du monde arabe*. Ed. Masson, Paris, 1990

11- COTE Marc, 1993 : *L'Algérie ou l'espace retourné*. Média-Plus, Algérie, Constantine, Algérie.

12- GRANDET Denis. *Architecture et urbanisme islamique*. Office des publications Universitaires. Alger. 1986.

13- MUTIN Georges, 1995 : « Une société en mutation », *in Géographie Universelle*, Livre : Afrique du Nord, Moyen Orient, Monde Indien, Belin Reclus, Montpellier, France.

14- NACIRI Mohamed « La médina de Fès : trame urbaine en impasses et impasse de la planification urbaine », *Présent et avenir des médinas de Marrakech à Alep*. Fascicules de recherches n°10- 11. Tours 1982.

15- PANERAI Philippe, DEPAULE Jean-Charles et DEMORGON Marcelle *Analyse urbaine*. Marseille. Collection Eupalinos, Ed. Parenthèses, 1999.

16- PINSON Daniel : Modèles d'habiter et contre types domestiques au Maroc. *Fascicule de recherche n°23*. Centres d'étude et de recherche URBAMA. Tours, 1982.

17- RAVEREAU André: *La Casbah d'Alger, et le site créa la ville*. Editions Sindbad, Paris, 1989.

18- RAYMOND André. *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*. Editions Sindbad. Paris. 1985.

19- RAYMOND Henri : *L'architecture, les aventures spatiales de la raison*. CCI Centre Pompidou. Paris, 1984.

20- RIPOLL Fabrice et VESCHAMBRE Vincent. « Appropriation », *ESO*, n°21, Travaux et Documents de l'UMR 6590, France, 2004.

21- RIPOLL Fabrice et VESCHAMBRE Vincent. «L'appropriation de l'espace : une question incontournable en géographie sociale », Séminaire « *Usages et appropriations de l'espace : entre pratiques et régulations* », 2004, Annaba, Algérie.

22- SERFATY-GARZON Perla: *Dictionnaire critique de l'habitat et du logement*. Armand Colin, Paris, 2003.

23- ZELTAOUI-LEGER Jodelle : « l'implication des habitants dans des micro-projets urbains : enjeux politiques et propositions pratique ». *Les cahiers de l'école d'architecture de la Cambre*. Bruxelles.Janvier.2005

L'influence de la mondialisation sur la publicité

Abdelghani Arab
Département de Sociologie
Université Badji Mokhtar-Annaba

ملخص

خلال العشريات الأخيرة ومع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال و الإعلام نتيجة للعولمة التي غزت مختلف قطاعات الأنشطة الإنسانية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسة و غيرها. ومن بين النشاطات التي تأثرت بالعولمة نجد الإشهار الذي يعتبر كأداة مؤثرة و فعالة في نجاح مختلف الحملات الإشهارية من أجل الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية.

INTRODUCTION :

Dans le but de saisir les caractéristiques des rapports entre les différentes dimensions territoriales, l'analyse de la communication publicitaire ne peut pas être négligée. En effet, la publicité complexe phénomène communicationnelle économique, socioculturel, esthétique- prend part à plusieurs titres aux processus actuels de redéfinition des territoires, entant qu'espaces socialement construits participe pleinement de la tendance à la mondialisation tricotant , pour reprendre une expression **d'Armand Mattelart** : « une maille de plus en plus ferme entre l'économie et la culture mondialisés ».[1]

L'élargissement des marchés et l'importance acquise par le

Résumé

Au court des dernières décennies et avec l'extension des moyens de la communication et de l'information, à cause de la mondialisation qui a envahie tous les secteurs d'activités humaines, tel que sociales, économiques, politiques etc…..Parmi les activités influencées par la mondialisation, on constate la publicité qui est considérée comme un moyen d'influence pour acquérir le plus grand nombre de marchés internationaux.

Développement des stratégies de promotion franchissant les frontières nationales ont fait de la publicité transnationale une enjeu crucial pour les annonceurs et pour les professionnels. Au même temps, la publicité transnationale va progressivement se constituer en objet d'étude pour les chercheurs en sciences sociales et en sciences de la communication. Car elle offre un domaine de recherche fructueux, directement en rapport avec la problématique générale des relations qui unissent les médias aux territoires.[2]

Une précision terminologique s'impose tout d'abord concernant la nation de «publicité transnationale »[3]. Nous employons ce terme pour indiquer l'ensemble de pratiques, de stratégies et de messages mis en place pour promouvoir des produits distribués sur plusieurs marchés nationaux et internationaux.

Le choix de l'attribut « transnational » à été dicté notamment par des raisons d'ordre interprétatif. Le préfixe, « trans. » du latin « Au delà de », « à travers », marque le passage ou le changement. Joint à des verbes, il indique un ensemble d'actions, transporter, transmettre, traduire…etc. qui impliquent un déplacement, une transition, une transformation.[4] Or suggérant l'idée de transfert, l'adjectif « transnational » nous a paru particulièrement apte à désigner la communication publicitaire qui traverse les frontières nationales.

Pour cette raison, nous avons préféré l'expression « publicité transnationale » à d'autres formules, notamment à l'anglicisme « publicité globale » (global Advertising).[5] En fait, bien que le recours aux mots. « Global » et « globalisation » soit largement répandu, la définition de ces termes demeure floue et controversée. Dans le langage de la finance et du marketing, ils évoquent l'image d'un monde en train de s'uniformiser par suite d'une nécessaire synchronisation technique, commerciale et culturelle provenant du capitalisme occidental.

1- La publicité dans le village globale : le mirage de la standardisation

L'intérêt du milieu professionnel d'ordre théorique et pratique posés par la publicité transnationale remonte au début du siècle dernier les périodiques spécialisés et les manuels de publicité de l'époque n'ont pas manqué de donner des recettes sur les techniques à adopter hors des frontières nationales et de signaler des exemples de

solutions réussies mais la première tentative de définir un ensemble de règles pour mener une action publicitaire hors des frontières est représentée par Export Advertising de David L.Brown , le premier manuel entièrement consacré à la publicité transnationale, paru en 1923 aux Etats-Unis. [6]

Brown, responsable du service commercial de Goodyear ainsi que président du comité pour l'exportation de l'association nationale des Annonceurs, supposait que la publicité étant née aux Etats-Unis, les principes de l'advertising américain devaient être considérés comme universels. Les annonceurs américains n'étaient donc pas censés adopter à l'étranger des méthodes différentes de celles qu'ils employaient aux Etats-Unis ; les gens sont partout les mêmes dans tous les pays civilisés. Ils parlent, ils lisent des journaux et des magasins, ils ont les yeux pour regarder les affiches, ils ont besoin de toutes sorte de produits et ils répondent aux mêmes sollicitations comme, par exemple, pourquoi ils doivent acheter ce produit et pas un autre. Par conséquent, Brown croyait que les procédés suivis en Amérique pouvaient être aisément transférés ailleurs. En particulier, afin de mener une action publicitaire, aux Etats-Unis comme à l'étranger, il fallait tout d'abord établir un plan qui devait comprendre l'établissement d'un budget, un plan médias, un plan de rédaction. Quant au choix de l'accroche, Brown écrivait que deux opinions s'affirmaient auprès des professionnels, l'une soutient que l'accroche doit être différent dans chaque pays…l'autre croit qu'essentiellement les gens sont les mêmes tout autour du globe et pour cette raison, ils répondent de la même façon aux mêmes arguments. [7]

Bien qu'il soit en accord avec la deuxième position, Brown jugeait nécessaire d'adapter le « style » du message aux différents marchés. Cette adaptation ne devait concerner que la partie écrite, car, comme il estimait que le langage des images était un langage universel, il suggérait de ne pas modifier les illustrations.[8] En revanche, il recommandait de changer les textes suivant les pays ; il est beaucoup plus sur pour le rédacteur de prendre le texte utilisé aux Etats-Unis, dont la valeur est certaine, et d'opérer les changements dictés par les conditions et par le bon sens et ensuite de créer quelque chose de nouveau et de différent.

Pour rendre l'adaptation du « style » adéquate au nouveau contexte selon Brown, il fallait avoir une aptitude à l'exportation (export mind),

c'est à- dire connaître la culture, les habitudes, les modes de vie du pays cible. Pourtant, Brown n'attribuait pas la nécessité de modifier le message à des motivations d'ordre culturel, mais plutôt à des difficultés liées au positionnement du produit dans les divers marchés. En fait, comme ou ils étaient déjà consolidés dans le marché intérieur, Brown conseillait d'utiliser pour le lancement à l'étranger les campagnes et les textes des annonces précédemment utilisés pour le lancement sur le marché américain.[9]

La plupart des idées exposées par Brown seront reprise quelques décennies plus tard, lors de l'expansion de l'industrie publicitaire d'outre-atlantique. Comme le prouve la thèse de l'universalité de la publicité américaine qui revient à plusieurs reprises dans la littérature professionnelle. Bien que son point de vue ait été fortement conditionné par la conception mécaniste de l'action de la publicité, propre aux premières décennies du siècle dernier, Brown a eu le mérite d'avoir mis tout de suite l'accent sur la question centrale que pose la publicité transnationale, à savoir la possibilité de transférer des messages publicitaires d'un territoire à un autre.

Même si manuel de Brown se fondait sur une représentation schématique de l'action de la publicité, il reconnaissait tout de même la difficulté à atteindre l'interchangeabilité totale des messages. A cet égard quelques années plus tard, un rédacteur de Printer's Ink écrivait : « IL ne faut pas s'attendre à ce que les conditions de vente de l'état d'esprit du consommateur soient les mêmes dans chaque pays. Les problèmes concernant un marketing efficace dépendent largement d'une série d'habitudes, de traditions et de spécificités qui, comme les détails de la publicité, doivent être prises en considération. Les possibilités de développement, la concurrence, la résistance à la vente changent énormément dans les différents pays ; et de même que les services des ventes pour l'exportation de chaque compagne doivent adapter et modifier leurs efforts de vente, de même les efforts de la publicité pour doivent être soigneusement dirigés et modifiés ».[10] Les interrogations posées par la publicité transnationale ont donc porté, dès le début, sur le transfert, la modification, l'adaptation des messages.

C'est surtout à partie des années 60 que la possibilité de transférer des campagnes de publicité d'un contexte national à l'autre est devenue un problème aussi central que controversé parmi les

professionnels du marketing et de la publicité. En effet, à cette époque, dirigeants d'agences publicitaires internationales, consultants et responsables de la publicité et du marketing international auprès d'agences et d'annonceurs ont débattu de ce thème auquel ont aussi pris part des chercheurs en marketing et en publicité appartenant au milieu académique.

Ce débat s'est focalisé sur la publicité dans les pays européens, parce qu'ils représentent un laboratoire des stratégies de transnationalisation et un terrain pour les mettre à l'épreuve. En effet, pendant les années 60, l'Europe représentait le principal marché d'importation des marchandises produites aux Etats-Unis. En outre, durant cette période, l'expansion des grandes firmes américaines a été suivie de l'internationalisation des agences de publicité américaines qui créèrent des réseaux solides de filiales dans tout les pays de l'Europe de l'ouest. Par conséquent, les problèmes posés par la promotion publicitaire à l'échelle transnationale étaient au centre de l'attention des entreprises américaines qui, en 1963, avaient investi en Europe 2,5 milliards de dollars en publicité, à savoir 73/ des recettes publicitaires américaines à l'étranger, plus de la moitié du total des investissements publicitaires dans le vieux continent.[11]

La longue controverse qui a pris corps dans la presse spécialisée s'est développée autour de quelques questions principales : - une campagne de publicité est-elle exportable ? Est-ce qu'il faut tenir compte, et dans quelle mesure, des diversités nationales ? Une campagne unique utilisée dans tous les pays est-elle aussi efficace que des messages conçus pour chaque contexte national ? Les premières interventions penchaient pour une totale standardisation des messages publicitaires, s'appuyant, de façon plus ou moins explicite, sur les visions déterministes contemporaines portant aussi bien sur l'évolution des sociétés humaines que sur le progrès technique. En particulier, certain des auteurs faisaient référence de façon assez claire à l'hypothèse de l'émergence d'un village globale. En fait, l'essor des systèmes de transport et de communication avait renforcé l'opinion selon laquelle le monde était en train de devenir plus petit et unifié. En 1964, Mc Lu han soutenait qu'après plus d'un siècle de technologie électronique, l'humanité avait « élargi son système nerveux central dans une étreinte globale » qui abolissait l'espace ainsi que le temps. Cette concentration du monde dans un village entraînée par les médias

électroniques impliquait, selon Mc Lu han non seulement des effets de synchronisme (« chaque chose a lieu pour chacun le même moment »)[12], mais aussi des phénomènes de juxtaposition d'éléments appartenant à des cultures éloignées : « Les modèles culturels de diverses sociétés, tout à fait indépendants les uns des autres et également non reliés aux nôtres, se superposent de façon inattendue. L'ample panorama de la famille humaine que l'on obtient simplement plaçant l'une des à côté de l'autre des informations séparées, provenant d'un contexte qui va de la chine jusqu'à Pérou, présente une image quotidienne de la complexité ainsi que de la similitude des questions humaines, ce qui, dans son effet global, tend à abolir toute conception provinciale. Selon ce point de vue, les médias se révélaient donc les instruments puissants de diffusion de messages et de valeurs cosmopolites et universelles.

C'est sur cette toile de fond qu'au début des années 60, un certain nombre de publicitaires a soutenu l'opportunité, voire la nécessité, de s'adresser aux consommateurs de tous les pays avec les mêmes images, les mêmes messages, les mêmes accroches et donc de promouvoir les produits destinés à des marchés différents avec des campagnes de publicité partout identiques. En particulier, la parution sur Advertising Age et le journal Of Marketing de deux articles signés par le publicitaire suédois Erik Linder en faveur d'une standardisation complète des messages publicitaires a déclenché une controverse qui n'a pas cessée d'être alimentée pendant des années. Linder démontrait qu'on Europe, l'élaboration de stratégies publicitaires au niveau national était un choix tout à fait injustifié et anti-économique. Selon lui, dans le domaine de la publicité, il fallait suivre les règles de la standardisation adoptées dans le secteur de la production, qui permettaient de créer un produit identique pour l'ensemble du monde. En accord avec les thèses macluhaniennes, Linder supposait que le développement des médias ainsi que le croissance de le mobilité des hommes avaient donné lieu à un effacement des distances géographiques et que ce rétrécissement de l'espace était allé de pair avec un nivellement des goûts et des styles de vie selon les modèles proposés par la culture de masse. D'après Linder, c'était justement l'internationalisation des produits de l'industrie culturelle qui devait représenter un exemple pour les publicitaires : « Si des peuples de langues et traditions différentes peuvent lire les mêmes produits journalistiques, éditoriaux, théâtraux, pourquoi le publicitaire ne doit-

il pas choisir un accroche international uniques , produits journalistiques, éditoriaux, théâtraux, pourquoi le publicitaire ne doit-il pas choisir une accroche internationale unique? ".[13]

Dans l'optique d'Linder, le "Consommateur Européen" existait déjà: le développement et la démocratisation des moyens de transport et la création des premiers médias transnationaux (chaînes satellitaires, éditions internationales de revues telles que Life, *Reader's Digest, Cosmopolitan,* etc.)[14] avaient accru énormément le nombre de ceux qui dépassaient les frontières nationales pour se rendre dans un autre pays européen, soit matériellement comme touristes ou travailleurs, soit symboliquement comme lecteurs ou spectateurs. Le publicitaire suédois avançait que cette situation entraînait non seulement une sorte d'homogénéisation des habitudes de consommation, mais aussi un phénomène de convergence linguistique. Linder, comme Brown, reconnaissait au langage des images, et notamment des images photographiques, une portée universelle, qui permettaient de dépasser l'obstacle de la diversité de langues parlées dans les pays européens.

L'uniformisation des campagnes publicitaires était vue à la fois comme une conséquence et comme une force d'accélération des processus d'homogénéisation culturelle. Considérant la publicité comme un instrument efficace du changement social et notamment des habitudes d'achat des consommateurs, Linder assignait à la communication commerciale un rôle important dans le processus d'intégration mondiale. Même s'il avouait que les différentes réglementations nationales, les divers systèmes de distribution, le nombre encore limité de véritables agences internationales représentaient un obstacle à l'uniformisation des campagnes, Linder envisageait l'homogénéisation culturelle comme un événement inéluctable. Par conséquent, il se montrait convaincu que la publicité transnationale prendrait nécessairement le chemin de la standardisation.

Ces opinions étaient partagées par le fondateur des recherches motivationnelles, Ernest Dichter qui, dans les mêmes années, affirmait que la modernisation impliquait une convergence des goûts, des désirs et des motivations d'achat et l'inévitable naissance d'un "consommateur -monde". Comme Linder, Dichter soutenait que les forces centrifuges à l’œuvre dans la sphère de la consommation

étaient alimentées non seulement par les intérêts marchands, mais aussi par le développement des réseaux de transport et de communication: "Le jet réduit les distances physiques, le commerce international et les communications de masse brisent les Barrières.[15] Le monde est en train de s'ouvrir. Le Marché Commun s'élargira jusqu'à devenir un Marché Atlantique et ensuite un Marché- Monde".Uniformiser les stratégies et les messages publicitaires représentait, dans cette perspective, la réponse la plus adéquate au nouveau cadre économique. Selon Arthur C. Fatt de l'agence internationale *Gray Advertising*, pour communiquer avec le "consommateur monde" il fallait se servir d'"accroches publicitaires universelles" traduites dans la langue de chaque pays. Sans méconnaître l'hétérogénéité des marchés nationaux, Fatt affirmait que les campagnes transnationales pouvaient aisément dépasser les diversités sociales et culturelles, agissant sur des besoins et sur des désirs "primaires", communs à toute l'humanité. De ce point de vue, derrière les différences il fallait donc rechercher une unité foncière et généralisée. Sans s'éloigner des thèses des années 20, Fatt soutenait que nie mot-clé est universel. Une campagne convenable à un usage international doit promouvoir un produit par des arguments universels. Mais qu'est-ce que c'est un argument universel? Le désir d'être beau est universel. Des sujets comme "mère et enfant", "liberté de la douleur", "santé" ne connaissent pas de frontières".[16]

Le recours à des dénominateurs communs, à des motivations largement partagées était vu comme la solution la plus avantageuse sur le plan de la cohérence et de l'efficacité. La standardisation fournissait à l'annonceur l'opportunité d'offrir une image du produit uniforme et cohérente dans tous les pays. Mais, par rapport, à l'approche pays par pays, il y avait surtout des gains à espérer de la standardisation de la publicité, tant sur le plan de la réduction des coûts de production des campagnes, que sur celui d'une plus grande maîtrise des opérations" . Cela était d'autant plus vrai dans le cas de la publicité télévisée. Comme l'affirmait un dirigeant de la *Schwerin Research Corporation*, un organisme spécialisé dans la vérification des effets des spots télévisés, les annonceurs étaient favorables à la diversification d'annonces, d'affiches, de messages radiophoniques. Mais ils n'acceptaient pas de faire réaliser un spot pour chaque pays, car c'était trop onéreux?

Les professionnels qui ont pris parti pour l'approche de la standardisation ont donc fondé leurs hypothèses sur les avantages économiques et organisationnels que la démarche uniforme impliquait, sur une surestimation du pouvoir d'homogénéisation des forces économiques et sur une sous-estimation des facteurs de diversité. Mais ils ont aussi appuyé leurs opinions sur une représentation simplifiée des motivations des consommateurs ainsi que sur une vision déterministe du phénomène du rapprochement culturel, considéré comme une conséquence nécessaire du développement technologique et de l'universalité marchande. Selon ces thèses, les modèles de consommation propres aux sociétés industrielles correspondait à une aspiration partagée par tous les peuples et, de ce fait, représentaient une sorte de standard valable en tout lieu.

Ces propositions ont évidemment contribué à alimenter la contestation de la publicité, d'autant qu'elles confirmaient l'idée selon laquelle l'homogénéisation est propre à la société de la consommation et à la culture médiatique. Cette idée remonte à la pensée critique des années 30 et à la tradition de l'Ecole de Francfort. Ce qui, à l'époque, était mis en cause n'était pas encore l'effet uniformisant de la culture de masse sur ses consommateurs, mais le caractère standardisé de ses produits. Ensuite, à partir des années 50, nombre de sociologues ont jugé la vacuité de la production en série de l'industrie culturelle, dénoncée par Adorno et Horkheimer, responsable d'une perte d'authenticité, d'une uniformisation des valeurs, d'un affaiblissement des traditions locales, de la disparition quasi totale de l'ancienne culture paysanne .

Au début des années 60, Edgar Morin remarquait: "La culture industrielle se développe sur le plan du marché mondial. D'où sa formidable tendance au syncrétisme éclectisme et à l'homogénéisation. Sans toutefois surmonter totalement les différenciations, son flux imaginaire, ludique, esthétique entame les barrières locales, ethniques, sociales, nationales, d'âge, de sexe, d'éducation; elle arrache aux folklores et aux traditions des thèmes qu'elle universalise, elle invente des thèmes immédiatement universels".[17]

iale. Suite au tableau suivant.[18]

Mais les thèses soutenues par les partisans de la standardisation ont alimenté surtout les accusations d'être un instrument de la manipulation et de l'impérialisme culturel portées contre la publicité au cours des années 60 et 70. L'approche de l'uniformisation des messages à l'échelle transnationale confirmait la thèse selon laquelle la publicité avait la responsabilité d'imposer tout autour du globe l'idéologie marchande provenant des Etats-Unis. En effet, les propositions de certains publicitaires se fondaient sur une notion de modernisation comme projection univoque de l'expérience américaine à l'échelle mondiale. Ainsi, le matérialisme des marchandises massifiées produites par l'industrie la plus performante du monde se voyait élevé à norme universelle.

Suivant la conception du "consommateur monde", certains professionnels présentaient la consommation comme un système de valeurs universels, propre à tous les hommes puisque fondé sur la satisfaction des besoins individuels. Entre autres, le responsable de la publicité de Helena Rubinstein soutenait que les besoins et les comportements d'achat des femmes étaient les mêmes dans le monde entier: "Les différences résident uniquement dans le degré de perfectionnement de la distribution et du marketing [...] Le potentiel d'utilisation des produits de beauté existe partout et répond à la même promesse de beauté". II est évident que ces déclarations laissaient entendre que la diffusion de messages publicitaires partout identiques aurait l'effet d'homogénéiser l'humanité selon une civilisation du spectacle et du gaspillage capable d'entamer irrémédiablement les cultures locales. Les thèses de la standardisation se sont donc trouvées la cible des attaques de la pensée critique contre la publicité. Mais, elles ont suscité de vives oppositions même dans le milieu professionnel.

2- LA MONDIALISATION PUBLICITAIRE :

Les annonceurs, surtout les plus grands, ont des stratégies de plus en plus internationales. Le développement des médias et la facilité des déplacements favorisent la circulation de l'information et le brassage des cultures. La publicité n'était qu'hexagonal. Elle deviendra de plus en plus mond

Tableau n 01

La structure des dépenses de communication selon les pays

Unité : milliards de dollars .Année 1989.

	USA	G.B	France	Allemagne	japon	Reste du monde	Total
Publicité média	121,2	13,7	9,0	11,3	30,9	52,3	238,4
Relations publiques	13,1	1,5	0,5	0,7	2,8	0,9	19,5
Hors média							
Design (Graphiques)	15,6	5,0	1,2	1,4	5,8	2,0	31,0
Incentives	2,3	0,6	0,2	0,3	0,7	1,0	5,1
Promotion des ventes	132,4	14,5	8,6	9,5	34,3	46,2	245,5
Audiovisuel, Vidéo	2,6	0,6	0,4	0,5	0,6	0,9	5,6
Communication spécialisées							
Immobilier	1,2	0,2	0,1	0,3	0,5	0,3	2,6
Communication financière	1,3	0,5	0,1	0,1	0,6	0,1	2,7
Com. Ethnique	1,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	1,8
Collectivités publiques	4,6	1,0	0,3	0,4	1,0	0,3	7,6
Marketing direct	22,4	4,2	1,8	2,4	6,7	8,9	46,4
Recrutement	4,0	0,6	0,2	0,6	0,8	1,3	7,5
Médical	3,1	0,6	0,3	0,4	0,8	0,4	5,6
Total	327,2	43,9	23,1	28,4	86,2	116,1	624,7

Source : Rapport annuel du Groupe WPP

1- Le Marché mondial de la publicité

a) Un marché mondial hétérogène

1) Des évolutions très contrastée d'un pays à l'autre.

Les efforts de la crise ont très variable selon les pays, forts aux USA, en Grande –Bretagne ou en Australie, peu sensible en

Espagne, au Portugal, en Grèce où la croissance du marché publicitaire a été soutenue.

2) des structures de dépenses de communication différentes selon les pays.

b) l'importance croissante de l'Europe

Depuis toujours, les Etats-Unis sont, de loin, le premier marché de la publicité et des dépenses de communication, toutes formes comprises. Au début des années soixante, ils représentaient les 2/3 des dépenses mondiales. Actuellement, ils en font environ la moitié. A terme, ils devrait perdre leur leadership, au profit de l'Europe et de l'Asie.

Tableau n 02

L'Evaluation de la part des Etats-Unis de l'Europe de l'Asie dans le marché mondial de la publicité

	1990	2000	2010
Amérique	55%	27 %	24%
Europe	27%	38%	39%
Asie	18%	35%	37%

Source: Etude DDB Needham Worldwide

Avec 340 millions de consommateurs, ancienne Allemagne de l'Est comprise la communauté Européenne est aujourd'hui le deuxième marché mondial de la publicité après les Etats-unis . Dans les années 90, l'Europe sera le plus grand marché potentiel pour les plus grandes agences internationales. La concurrence qui y était déjà vive sera redoutable et d'autant plus difficile que l'Europe restera une mosaïque de marchés complexes et très différenciés.

1- Des cultures, des niveaux de vie et des habitudes de consommation très britannique, la culture de l'Europe du Nord, la culture de l'Europe centrale et la culture méditerranéenne.

La diversité des langues freine le développement d'une publicité réellement européenne.

Tableau n 03

Le future de la publicité

	Comme 1er langue	Comme 2e langue	TOTAL	CUMUL
Anglais	20 %	21%	41%	41%
Française	19%	16%	35%	62%
Allemand	19%	10%	29%	77%
Italien	18%	3%	21%	82%
Espagnol	12%	6%	18%	92%
Hollandaise	7%	2%	9%	97%
Aucune des langues				
Précédentes	8%	72%	3%	3%

- Inégalité des niveaux de vie :

Le tableau ci-dessous illustre les différences que l'on trouve dans les niveaux de vie des pays européens. Cependant, la comparaison qui est faite avec les Etats-Unis ne doit pas abuser le lecteur. Si on analysait le pouvoir d'achat des américains selon les Etats ou mieux selon les différences raciales, on obtiendrait une diversité égale sinon supérieur à celle des pays Européens.

2- L'Europe des médias reste à faire.

Les médias sont surtout nationaux. Les véritables médias pan européens sont encore rares. Ils se limitent à une presse économique lue par les hommes d'affaires. Les habitudes de fréquentation des médias sont très différentes d'un pays à l'autre.

La presse est très importante dans l'Europe du Nord, peu au Sud (voir le chapitre sur les médias). En 1990, la télévision représentait 56% des dépenses médias au Portugal, 48% en Italie et 14 % seulement en Allemagne et aux Pays –Bas.

3- Des marques surtout nationales.

Les marques vraiment européennes progressent mais elle restent très minoritaires.

Tableau n 04

Le poids des marques européennes
% du nombre de marques faisant de la publicité

	1990	1995
Marques vraiment européennes	5%	10%
Marques locales ou strictement nationales	55%	35 à 40%
Marques se développant sur plusieurs pays	40%	50 à 55%

2. Pour ou contre la publicité Globale ?

Aujourd'hui, on parle à tous propos, de la communication globale avec des sens souvent différents. On entendra ici par publicité globale, la traduction littérale de « Global advertising »[19].Pour les Américains, cela signifie faire pour une stratégie d'adaptation à chaque marché.

Faut-il être pour ou contre la publicité globale ? Cette question a-t-elle un sens ?

a) L'homogénéisation des cultures

Dans un article réputé, le professeur Levitt d'harvard Business school déclarait : « Les différences de culture, de goûts nationaux, d'environnement institutionnel des affaires sont des vestiges du passé…Quelques héritages meurent graduellement , d'autres prospèrent et s'étendent parce que ce sont les préférences du plus grand nombre. Les marchés ethniques en sont un bon exemple : La pizza et le jazz sont maintenant partout. Ce sont des segments de marché qui existaient sur des confirment… » Prétendre que les différences culturelles entre pays sont des vestiges du passé est certainement très exagéré. L'Europe , comme on vient de le voir, n'est certainement pas en train de s'uniformiser rapidement et on est loin d'un véritable « melting pot » entre Européens, Japonais et Américains !

En fait, ce qu'on observe, ce sont des courants socio- culturels transnationaux. Des groupes des « tribus » , des « clans » se reconnaissent au travers des marchés par leur systèmes de valeurs, leurs consommations et les modes qui les portent. Mais ces points commus ne sont valables que pour certains groupes de consommateurs ' les jeunes par exemple) et pour certains types de produits. Il faudra tenir compte de deux tendances qui sont moins contradictoires qu'il

n'apparaît au premier abord : la mondialisation des styles de vie et l'enracinement dans les identités culturelles locales. Folklore et mondialisme co-existeront.

b) Une politique uniforme et centralisée est plus facile à manager et plus économique

Quand de grandes marques comme coca Cola ou Benetton sont présentes dans des dizaines et des dizaines de pays, leurs responsables sont tentés de centraliser les décisions et d'informer, autant que possible, les stratégies et les pratique. En publicité, cela se traduit par la centralisation de l'achat d'espace, l'utilisation des mêmes créations que l'on traduit ensuite d'un pays à l'autre.

c) « Globaliser » la communication des marques forte identité

Des marques comme Chanel, Coca Cola, Marlboro…ont des identités très fortes. Elle seraient détruites si elles cherchaient à s'adapter à chaque marché. Tous les produits de luxe font la même communication dans tous les pays. La marque de luxe doit imposer sa personnalité. De même, qu'adviendrait-il de Mac Donald, marque complètement imprégnée d'Américanité si elle se vendait avec des produits, une distribution et une communication différents pour chaque pays. Madone ne change pas de look en traversant les frontières ! Sauf lorsqu'elle veut passer inaperçue.

d) Les compromis entre la globalisation et la spécifier du marketing et de la communication.

En dehors des cas précédents des marques à très forte identité qui réclament une politique uniforme, on ne peut pas être systématiquement pour ou contre la « globalisation » . Une publicité uniforme sur tous les marché va à l'encontre d'un principe essentiel du marketing qui est l'adaptation aux spécificités des consommateurs.

A l'inverse, un excès de décentralisation et d'adaptation aux conditions locales est source d'anarchie et de coûts prohibitifs. Le développement des marchés mondiaux automobiles, électrique de loisirs, habillement, alimentation…Mais, dans de nombreux cas, il faut adapter le produit et sa commercialisation aux réalités locales, pour des raisons culturelles ou simplement réglementaires. La formule du Coca Cola change pour certains pays et les hamburgers se font

avec de la viande de bœuf en France et de la viande de cheval au Pays –Bas.

De plus en plus, les concepts marketing, les positionnements et les stratégies de communication sont universels. On tient compte ensuite des conditions de chaque marché. D'une même copy stratégie, on fera une autre création et on délibéra une politique de relations publiques adaptée au contexte local.« Think global, act local ».

Conclusion :

Durant la première moitié du XX siècle, la création d'un seule message publicitaire à diffuser pour l'ensemble de la planète représentait une aspiration de nombre d'annonceurs et de publicitaires plus qu'une solution effectivement pratiquée. Les premiers témoignages indiquent que souvent en Europe comme au Etat Unis , les exportateurs choisissaient une constatation des différences qui caractérisaient la demande même à l'intérieur des marchées nationaux poussez à chercher des critères pour pouvoir regrouper les consommateurs dans des segments homogènes . Cette opération de segmentation a été effectuée suivant des critères qui allaient des simples variables démographiques aux facteurs géographiques, socio-économiques , psychographies.

L'analyse des opérations d'adaptation que nous avons effectuée dans l'analyse précédent, a fait ressortir la vérité des cas de figures et des combinaisons possibles. Les stratégies de publicité transnationale présentent des contours changeants et la diversité des formules est t'elle qu'établir une classification se révèle un exercice périlleux, tant elle abouti à tordre les réalité avec des risques de nivellement.

Références bibliographiques :

1- M. Foucault : « **Principe de la société** », lotus international, 1985-86, N°48 –49, PP 9-12.

2- M.Augé : « **Introduction à une anthropologie de la sur modernité** », Paris , éd du seuil, 1992,P55.

3- A. Mattelart : « **L'internationale publicitaire** », éd la découverte, Paris, 1989, P7.

4- Cf. Smith's Adversting Agency, Succeful Adversting ; J.Arren « **Sa majesté la publicité** », Tours : Name , 1914 , P 123.

5- D.L.Brown,«**Export Advertising**"New York, Ronald Press. Co,1923, P4.

6- W. Robertson , « **Some Rules for Export Advertising** » , Printer's INK, Février 1927,p14.

7- Cf. « **The amercanization Of Europe** » , Advertising Age, 16 avril 1990.

8- M. Mc LuHan, « **pour comprendre les médias** » Les prolongement technologiques de l'homme, Paris, édition du seuil 1977, P 22.

9- E. Carpenter, M. Mc Lu Han, « **Exploration in communication** » Boston – Bacon Press, 1960, P30.

10- E. Linder, "**La publicité international** ", *Panorama de marketing et de publicité*, février 1962, p. 37.

11- E. Dichter, "**The World Customer**" Harvard business review, juillet – août 1962,pp113-117.

12- Cf. R.Buzzel , « **Can you Standrize Marketing** ? » , Harvard Business Review 1968, N° 46, PP 102, 113.

13- T.Adorno, M. horkheimer, « **La Dialectique de la raison : Fragments philosophique »s**, Paris, édition Gallimard, 1974. PP 35.

14- Cf. R.Buzzel , « **Can you Standrize Marketing** ? » , Harvard Business Review 1968, N° 46, PP 102, 113.

15- T.Adorno, M. horkheimer, « **La Dialectique de la raison : Fragments philosophique »s**, Paris, édition Gallimard, 1974. PP 35.

16- Cf. entre autres D. Riesman, **La foule solitaire: anatomie de la société moderne**, Paris: Arthaud, 1978;

17- H. Marcuse, **L'homme unidimensionnel: essai sur l'idéologie de la société industrielle**, Paris: Ed. du Seuil, 1979.

18- E. Morin, «**L'esprit du temps »**, Paris: Ed. Bernard Grasset, 1962, p.58.

19- A. Mattelart, « **Multinationales et contrôle de la culture** », édition d'organisation Paris 1994. p. 330.

L'énurésie et ses thérapies

Aicha-beya Menai Abid
Département de Psychologie
Université Badji Mokhtar-Annaba

Résumé

L'énurésie traduit selon un mode psychosomatique, des difficultés, que rencontre l'enfant, au cour de son développement. On lui attribuait une éthiopathogénie essentiellement physiologique, l'aspect psychologique est venu progressivement colorer la dimension somatique du trouble, grâce aux progrès considérables de la psychologie et aux différentes recherches effectuées ces dernières années, en particulier les études électro physiologiques du sommeil de l'enfant énurétique.

ملخص

التبول "اللاإرادي" يكون وفق نمط سيكو سوماتي، حيث يترجم صعوبات يواجهها الطفل في مراحل نموه. سابقا فسر المنشأ المرضي على أساس فزيولوجي، الجانب النفسي يأتي تدريجيا ليصبغ البعد السوماتي للاضطراب وهذا بفضل التطور الهام في مختلف الأبحاث، وفي علم النفس في السنوات الأخيرة خاصة الدراسات الالكتروفزيولوجية للنوم عند الطفل المصاب بمرض التبول.

A travers les siècles, l'énurésie a suscité la curiosité de nombreux médecins. Ils lui attribuaient une éthiopathogénie essentiellement physiologique, et s'intéressaient au trouble du seul point de vue symptomatique.

L'aspect psychologique est venu progressivement colorer la dimension somatique du trouble, grâce aux progrès considérables de la psychologie et aux différentes recherches effectuées ces dernières années, en particulier les études électro physiologiques du sommeil de l'enfant énurétique.

Littré donne la définition étymologique suivante : du grec Ev "dans" et oupov "urine"

"l'énurésie est un terme de médecine et signifie écoulement involontaire d'urine..." L'incontinence et l'énurésie, bien que tout fait différentes, dérivent toutes deux de la même étymologie.

PICHON cité par DUCHE (1987) invite à "réserver le nom d'énurésie à ce que l'on appelle parfois incontinence "essentielle". Il ne faut pas y faire rentrer les incontinences d'urine de nature symptomatique, ni celles qui ont une cause locale vraie, ni celles qui ont une cause neurologique".

AJURIAGUERRA (1997) quant à lui définit l'énurésie : "On appelle énurésie le manque de contrôle de l'émission d'urine diurne ou nocturne, apparemment involontaire, persistant ou apparaissant passé I' âge où la maturité physiologique est acquise (à l'âge de 3 ans)".

Enfin Kreisler (1977) propose de définir l'énurésie : comme une miction incontrôlée persistant ou réapparaissant après l'âge de la maturité de la fonction, se produisant d'ordinaire durant le sommeil, de cours évolutif plus ou moins habituel, singulière par son déclenchement qui est inopiné et involontaire, mais normale dans son déroulement physiologique".

A la lumière de ces définitions, il semble que tous les auteurs soient d'accord sur les points suivants :

- l'énurésie est un trouble du comportement mictionnel sans lésion de l'appareil urinaire ;
- elle survient chez un enfant ayant acquis sa maturité physiologique ;
- la miction est normale sauf dans son déclenchement ;
- elle est involontaire et inconsciente.

1) Classification

On distingue deux sortes d'énurésie :

- L'énurésie primaire (primitive, congénitale persistante selon la terminologie classique)
- L'énurésie secondaire (acquise)

Dans le cas de l'énurésie primaire, I' enfant n'a jamais cessé de se « mouiller ». La cause principale peut être une certaine accoutumance anormale à l'humidité.

Alors que dans le cas de **L'énurésie secondaire** l'enfant acquiert la propreté pendant un laps de temps plus ou moins grand - quelques mois, voire quelques années - puis recommence à mouiller son lit. Dans ce cas, les facteurs psychologiques traumatisants, d'ordre

affectif ayant favorisé ou déterminé la reprise, sont à considérer en premier plan.

On retrouve du reste souvent les mêmes causes déclenchantes à savoir mésentente familiale, foyer désuni, naissance d'un puiné, maladie de l'enfant...

II est important également de faire la distinction entre I' énurésie nocturne et l'énurésie diurne.

- **l'énurésie nocturne** est de loin la plus fréquente et survient pendant le sommeil et dans le lit.

- **l'énurésie diurne,** comme son nom l'indique, survient pendant la journée ; I' enfant urine dans ses vêtements, il est éveillé, mais ne le fait pas pour autant volontairement.

Dans les rares cas d'énurésie diurne isolée, nous rejoignons l'avis de certains auteurs dont DUCHE et LACASSIE qui contestent son existence et pensent qu'il s'agit simplement d'enfants réalisant trop tard leur besoin d'uriner : cas d'enfants n'osant pas demander à sortir de la salle classe, ou d'enfants trop absorbés par leurs jeux ou encore cas survenant lors d'un éclat de rire ou d'une grande peur.

Quant à ceux qui soutiennent son existence, SOULE, BAKWIN, LAURET et HALLGREN ils la décrivent comme une miction involontaire, inconsciente (au moins lors de son déclenchement), incomplète, car souvent interrompue par l'enfant, et qui survient le plus souvent lors d'un effort physique, d'une émotion ou encore d'un éclat de rire.

SOULE (2003) donne la précision suivante : « à partir du moment où il y a quelques gouttes dans le slip, l'enfant doit être considéré comme énurétique, car il utilise dans la journée des procédés qui sont des équivalents masturbatoires. II se procure certaines sensations soit par l'excitation urétrale soit par la rétention de l'urine, soit encore par I' idée qu'iI va faire quelque chose de sale ou de répréhensible qui lui apportera un certain type de satisfaction. Cela engage de surcroît sa relation avec sa mère dans un domaine où il reste le maître absolu".

L'énurésie mixte : elle revêt les deux formes précédentes, c'est-à-dire que l'enfant n'est propre ni de jour, ni de nuit.

***2*) Importance du problème**

L'énurésie n'est pas grave en soi, car elle ne compromet pas le développement somatique de l'enfant .Elle est courante et finit souvent pas disparaître avec ou sans aide. Toutefois, elle n'en

constitue pas un sérieux handicap par ses répercussions sur la vie et quotidienne de l'enfant, son équilibre affectif et de sa socialisation.

En effet, l'énurésie est la cause de nombreuses railleries, humiliations et de l'exclusion de l'enfant de séjours chez des parents ou amis, des colonies de vacances et des internats.

L'intérêt et l'importance de l'étude de l'énurésie réside dans le fait que celle-ci est un symptôme exprimant les malaises « à la jonction du psychologique et du somatique » SOULE (2003).

Elle vise selon DE CLERCK (1966) à résoudre par une transposition sur le plan physique, un conflit qui a surgit dans la vie affective de l'individu.

3) Diagnostic différentiel

Quand on se trouve en face d'un enfant qui urine au lit ou dans ses vêtements, deux conduites extrêmes sont à éviter :

- celle de lui faire subir systématiquement toute une panoplie d'investigations urologiques, et autres, qui ne manqueraient pas de le traumatiser inutilement, créant une véritable hantise de l'infirmité urinaire et risquant de faire obstacle à une psychothérapie éventuelle.

- celle de le considérer d'emblée comme énurétique et de passer alors à côté d'un cas rare heureusement d'atteinte organique grave.

Si le diagnostic de l'énurésie reste relativement aisé, il est, cependant, nécessaire de rappeler les cas où se pose la difficulté d'un diagnostic différentiel :

-L'incontinence

C'est une émission d'urine involontaire mais consciente, contrairement à l'énurésie qui est involontaire et inconsciente.

L'incontinent ne ressent pas le besoin d'uriner et ne peut retenir ses urines qui s'écoulent malgré lui, malgré ses efforts conscients.

Les incontinences traduisent toujours l'existence d'une lésion organique précise et proviennent :

- de troubles neuromusculaires, dont le diagnostic est évident au simple examen et empêche toute confusion possible avec l'énurésie
  - affections congénitales Spina bifida, aplasie sacrée
  - lésions acquises myélites, traumatismes médullaires ....

- de troubles urologiques ou rénaux, dont le diagnostic ne nécessite, dans la grande majorité des cas, que des investigations simples:
  - d'origine anatomique (malformations congénitales) obstacles sous-vésicaux provoquant une rétention chronique puis une miction

par regorgement, abouchement ectopique d'un uretère surnuméraire, rétrécissement du méat …

• d'origine infectieuse ou irritative cystite aiguë ou chronique microbienne ou parasitaire, calcul de la vessie, urétro-trigonite chez la fillette.

- La pollakiurie:

L'enfant a des mictions fréquentes et peu abondantes. II a des envies urgentes d'uriner, ce qui l'empêche d'être propre. Si l'on peut craindre un trouble organique, toujours possible, Launay a montré néanmoins que "la plupart des pollakiuries qui coïncident avec une énurésie nocturne sont indépendantes de toute lésion organique ou métabolique, et ne peuvent se comprendre qu'en invoquant l'intervention du système nerveux (hyperexcitabilité neurovégétative, rôle de l'émotion, processus psychogènes avec facteurs obsessionnels à la base)".

Les polyuries

des diabètes sucrés et insipides, de diagnostics faciles.

4) Méthodes d'investigation

- pour les énurésies exclusivement nocturnes, le diagnostic d'énurésie est certain

- pour les énurésies à la fois diurnes et nocturnes, l'exclusion d'une anomalie organique repose sur des investigations simples et nullement traumatisantes :

1- exploration de la miction (que tout psychologue peut et doit réaliser surtout si I' enfant n'est est pas orienté par un médecin, grâce à un interrogatoire minutieux de l'enfant et des parents, afin de savoir :

- Si l'enfant ressent des douleurs au cours des mictions ;
- Si le déclanchement mictionnel est difficile (impétuosité, effort de poussée)
- Si le jet n'est pas direct (pas droit)
- Si la miction n'est pas continue, trop lente (voire goutte à goutte)

2- Un examen physique complet avec exploration attentive des organes génitaux externes

3- Un examen cytobactériologique et chimique des urines. Nous pensons que ces examens faciles permettent d'éliminer les affections organiques les plus courantes, et que les explorations plus poussées (urographie mictionnelle) sont, dans la grande

majorité des cas, injustifiées et surtout qu'elles ne sauraient être systématiques, compte tenu des risques de traumatisme chez l'enfant.

***5)* Physiologie de la miction**

Il apparaît nécessaire dans cette étude sur l'énurésie de donner un petit aperçu sur la physiologie de la miction.

L'évacuation de l'urine a lieu en cas de besoin, mais peut se faire aussi sur commande, ce qui est rare dans le monde animal. L'évacuation est intermittente grâce à deux systèmes

- de rétention de l'urine dans la vessie ;
- d'évacuation de l'urine.

Le contrôle de la miction chez l'adulte est assurée la fois :

- par une musculature lisse involontaire vésico-urétrale innervée par des fibres végétatives, essentiellement parasympathiques
- et par une musculature striée volontaire (plancher pelvien) innervée par des fibres cérébrospinales des nerfs honteux internes.

L'ensemble fonctionnant de manière coordonnée, est sous la tutelle de structures nerveuses supérieures encéphaliques.

La rétention d'urine dans la vessie est assurée par deux muscles sphincters :

- le sphincter interne ou sphincter involontaire de la vessie qui ferme l'ostium interne de l'urètre
- le sphincter externe ou sphincter volontaire (plancher pelvien) qui ferme l'ostium externe de l'urètre.

L'expulsion de l'urine s'effectue par la contraction réflexe de la vessie et le relâchement (ouverture) des sphincters de l'urètre. A un certain degré de remplissage de la vessie, la musculature lisse de la vessie (detrusor) distendue, subit une contraction réflexe (centre vésical dans la moelle sacrée et fibres nerveuses parasympathiques) qui provoque l'expulsion de l'urine.

D'autres fibres musculaires lisses (du trigone vésical et du muscle rectoical) se contractent à leur tour, contribuant à l'ouverture de l'urètre .Enfin le sphincter involontaire se relâche, suivi du sphincter volontaire.

Le relâchement (ouverture) volontaire du sphincter extérieur peut d'ailleurs provoquer la contraction du detrusor et l'expulsion de l'urine

Le contrôle supérieur de la miction est complexe :

Plusieurs structures cérébrales (hypothalamus, rhinencéphale, noyaux sous-corticaux et surtout cortex) participent au contrôle de la miction.

Le cerveau exerce surtout un effet inhibiteur sur l'acte mictionnel, et peut fermer plus intensément le sphincter volontaire de l'urètre (rétention volontaire de l'urine]

L'encéphale est responsable du déclenchement volontaire de la miction;

Enfin, de nombreux influx sensitifs, sensoriels, émotifs, psychologiques dans le cerveau, peuvent donc avoir une incidence sur l'acquisition du contrôle mictionnel.

6) Acquisition du contrôle mictionnel et âge de la propreté

L'observation courante nous apprend, que dans le meilleur des cas, la propreté diurne n'apparaît chez l'enfant qu'à partir de l'âge de 2 ans et la propreté nocturne quelques mois plus tard, généralement aux environs de *3* ans.

On peut résumer l'acquisition du contrôle mictionnel en trois périodes

a) la période du réflexe vésical involontaire :

Jusqu'à l'âge de un an, la réplétion de la vessie déclenche automatiquement sa vidange par réflexe médullaire involontaire, inconscient, sans intervention des centres encéphaliques.

Si la mise sur le pot, à cet âge, s'accompagne d'une miction, c'est par réflexe primaire, résultant du contact des fesses sur le pot, et non par réflexe conditionné associant mise sur le pot et miction.

b) La période de maturation nerveuse

Entre 1 an et 2 ans, une nouvelle voie nerveuse devient progressivement fonctionnelle entre le centre vésical de la moelle sacrée et un centre nerveux supérieur cortical ALISON&MARTIN cité par FAVRE (1973)

Cette influence centrale permet à l'enfant la prise de conscience de son état de réplétion vésicale et lui donne la capacité de retenir volontairement sa miction, par inhibition du détrusor et contraction renforcée du sphincter strié

S'il peut retenir ses urines, par contre, il est encore incapable de déclencher volontairement sa miction, surtout si sa vessie n'est pas vraiment pleine FESSEL cité par SUTTER et DUCASSON(1967)

Durant cette période le nourrisson peut alors tirer profit de la mise sur pot à laquelle il associera le déclanchement de la miction, par réflexe conditionnel

Pendant le sommeil, le besoin impérieux d'uriner réveille en général l'enfant, qui urine, puis très souvent exprime son désagrément par des cris et des pleurs FICHEUX (1973)

c) La période d'achèvement du contrôle mictionnel

La progression de l'enfant dans l'acquisition de la maîtrise mictionnelle est souvent irrégulière, car interférent avec celle-ci, bien d'autres acquisitions que l'enfant doit réaliser pour son développement : marche, langage, développement neurosensoriel, neuromoteur HIGGINS, WILLIAMS et NASH cités par SOULE (2003)

APPROCHES THERAPEUTIQUES PRINCIPES ET LIMITES

Partant du principe qu'il n'y pas une énurésie spécifique, mais des énurésies, beaucoup d'auteurs sont d'accord pour dire qu'il n'existe pas un traitement spécifique et universel de l'énurésie, mais des traitements propres à chaque enfant.

Pour aboutir, ceux-ci doivent tenir compte de la personnalité de l'enfant, de son développement, de son âge, de son sexe de son tempérament et de son environnement familial.

1 -PROPHYLAXIE

II est incontestable que la prophylaxie joue un rôle important dans l'éducation et la santé de l'enfant. LITTLE cité par KREISLER(1977) résume bien l'intérêt d'une telle mesure : "Si les parents et en particulier les mères pouvaient recevoir d'un médecin compétent des conseils à la fois amicaux et éclairés, concernant l'éducation, et faire preuve de compréhension intelligente vis-à-vis des besoins de leurs enfants pour y répondre de façon affectueuse, on observerait rarement l'apparition d'une énurésie". D'après DUCHE (1987), nombre d'énurésies dites congénitales ne sont en fait que de mauvaises habitudes imposées par le milieu, et le manque d'attention et de soins de la mère Il a été démontré que le nouveau-né exprimait son déplaisir, au contact de couches mouillées, par des cris. Une mère attentive, en s'efforçant de surprendre le moment de la miction de son enfant, peut lui éviter ainsi :

1- une tolérance anormale **à** l'humidité, point de départ d'une éducation sphinctérienne difficile

2- une mise sur le pot à heure fixe et souvent en dehors de ses besoins.

"La pendule est alors la plus grande ennemie de l'instinct" DOUMIC cité par DUCHE (1987).

D'après cet auteur, l'éducation sphinctérienne ne doit pas être précoce, car sa réussite est fonction de la maturation neuro-anatomique et ne doit donc être commencée que lorsque la marche est assurée, en repérant l'envie de l'enfant qui se traduit pas un trémoussement ou les mains entre les jambes.

Par ailleurs, l'éducation sphinctérienne doit commencer par l'éducation diurne. La propreté nocturne n'est acquise que quelques mois après l'apparition du contrôle mictionnel diurne.

Cette éducation, pour réussir, doit se faire bien entendu dans une ambiance familiale saine et décontractée en évitant les attitudes extrêmes, laxistes ou coercitives.

2 HYGIENE

• *Hygiène de vie*

Certains facteurs, tels que les mésententes parentales, les changements répétés du cadre de vie, les bruits... favorisent et entraînent chez l'enfant un état d'irritabilité, d'instabilité et d'énervement. Tous les auteurs sont d'accord sur :

- l'intérêt d'éviter de tels facteurs à l'enfant
- l'importance d'une vie calme, d'un sommeil suffisant et d'un contexte affectif constant.

• *Hygiène du coucher*

Sont à proscrire toutes les précautions "anti-fuites" telles que protection du slip, couches, langes, alèzes... qui contribuent à maintenir l'enfant dans une situation à la fois régressive et passive. D'après DUCHE "un énurétique restera "enfermé dans sa maladie" tant qu'il sera langé". Par ailleurs, beaucoup d'auteurs conseillent :

- de faire coucher l'enfant sans culotte de pyjama afin de lui éviter un contact humide prolongé des régions génitales
- de faire dormir l'enfant seul dans un lit.

• *Hygiène alimentaire*

-L'élimination le soir d'aliments diurétiques tels que café, thé... fait l'unanimité de tous.

-Quant à la restriction liquidienne, les avis sont partagés. Certains auteurs, dont DUCHE sont en faveur d'une restriction des

liquides à partir de 16 h, que l'enfant est libre de suivre ou pas. Celle-ci impliquerait la responsabilisation de l'enfant et entraînerait sa participation active face à son trouble. Personnellement, nous pensons, comme beaucoup d'auteurs dont SOULE (2003) que la restriction n'empêche pas l'énurétique de mouiller son lit, alors qu'un enfant normal ayant bu une grande quantité d'eau, se lèvera la nuit pour uriner si besoin est. SOULE pense aussi qu'avec une telle méthode, on réconforte l'énurétique dans sa passivité, en le comparant à une "outre percée qui fuit à mesure qu'on la remplit".
Des régimes hyper salés, aussi nombreux que varies (sandwichs très sales, sel sous forme de cachet...) ont été préconisés par différents auteurs, et sont basés sur le principe de l'effet inhibiteur d'un excès de sel sur le volume des urines ; ils sont accompagnés d'une restriction hydrique à partir de la fin de l'après-midi. Ces régimes pénibles et mal acceptés par l'enfant, nous paraissent excessifs peu probants et /ou sans résultats durables.

3 - EDUCATION MICTIONNELLE

• Cette éducation est basée sur des hypothèses - différentes selon les auteurs - d'immaturité fonctionnelle. Elle intéresse surtout les énurétiques diurnes ou mixtes et comporte deux principales méthodes :

1°-DUCHE (1987) cite la technique de HILL qui vise à faire boire à l'enfant une grande quantité d'eau dans la journée .La rééducation consiste à demander à l'enfant de retenir le plus possible ses urines, et a pour but de distendre la vessie et d'accroitre sa capacité.

2°-La deuxième méthode, utilisée par LAURET (1978) repose sur l'hypothèse de l'immaturité mictionnelle. Cette rééducation dont les principes sont opposés à la première, consiste à faire uriner l'enfant dans la journée, non quant il le désire mais à intervalles réguliers, imposés. L'enfant doit uriner dans un premier temps, toutes les ½ heures, puis toutes les 1 heures puis toutes les 1heures1/2 ,2heures.D'autre part l'enfant est réveillé pendant la nuit, une fois, à heure fixe, la plus rapprochée du moment du mouillage .Le réveil de l'enfant doit bien sur être complet.

Il est important d'associer à cette rééducation une véritable gymnastique mictionnelle qui consiste à arrêter et à reprendre la miction au commandement.

Ce traitement nécessite la coopération de l'enfant et celle de son entourage, dure 3 à 5 semaines et nécessite la présence de l'enfant dans sa famille.

Nous considérons ces méthodes contraignantes autant pour l'enfant que pour la mère et ne l'avons pas intégrée dans notre protocole thérapeutique.

4-INFORMATION ANATO MOPHYSIOLOGIQUE.

Devant cette croyance de l'enfant à penser qu'il y a quelque chose de « cassé »dans son corps qui laisse passer l'urine malgré lui-croyance souvent entretenues par certaines mesures éducatives et certains traitements proposés- une information sur le fonctionnement urinaire simple et bien appropriée , contribue largement à démystifier de telles croyances , et permet de soustraire l'enfant à cette passivité contre laquelle il se sent impuissant et qu'il utilise toutefois comme excuse, qu'il prend bien soin de perpétuer.

De ce fait, il nous parait indispensable de donner à l'enfant une telle information, dont nous empruntons l'essentiel à SOULE(2003).

Après avoir demandé à l'enfant, d'ou vient l'urine ou elle est retenue, etc.…, on lui fait dessiner comment il croit que ça fonctionne. Les réponses les plus diverses et les extraordinaires nous ont été données .C'est ainsi que Soraya 8 ans a dessiné au milieu de son abdomen un robinet qu'elle a immédiatement raturé. Interrogé sur le pourquoi de son geste, elle a rétorqué que »c'est rien il est cassé »

Nous demandons à l'enfant s'il désire connaître le fonctionnement réel en prenant l'enfant à nos côtés, nous dessinons schématiquement, tout en les désignant simultanément sur le corps même de l'enfant ,

- les reins en expliquant, selon l'âge de l'enfant, leur rôle, les fonctions du filtre rénal
- le rôle de l'urètre où coule le goutte à goutte urinaire ; le trajet de 1'urine et l'orifice chez la fille et chez le garçon
- la vessie : son rôle de réservoir et sa distension progressive
- le sphincter : son rôle, sa fermeture, son relâchement au moment de la miction
- en nous référant au dessin, nous expliquons la relation sphincter-cerveau.
- enfin, nous décrivons la lutte qui s'installe entre la vessie pleine

qui veut se vider et le sphincter qui résiste ; au moment où il est sur le point d'être vaincu, il "appelle" le cerveau. Celui –ci perçoit bien l'appel, mais ne répond pas ou plutôt préfère dire « je m'en moque, moi je dors". Alors le sphincter, las de lutter, se résout à laisser passer l'urine qui inonde le lit.

L'enfant à ce moment la se sent "découvert" et justifie souvent son « non réveil »par un état de sommeil profond. C'est un moment tout indiqué pour expliquer à l'enfant le sommeil, ses différentes phases, le moment de la miction et enfin l'utilité de la thérapeutique par le réveil nocturne.

5- THERAPEUTIQUE PAR LE REVEIL NOCTURNE

D'après SOULE, la problématique de l'énurétique, peut se résumer de la manière suivante : la nuit, le seuil d'excitation suscité par la réplétion de la vessie, n'atteint pas le seuil du réveil complet de l'énurétique.

Deux solutions par palier à cet inconvénient :
- dans l'avenir immédiat, atteindre le seuil du réveil, en faisant intervenir des moyens externes (voix des parents, sonnerie...)
- dans l'avenir, en mettant en place une rééducation ou un conditionnement, visant à rétablir la véritable hiérarchie des seuils.

I) Réveil par les parents

Réveiller un enfant pour le faire uriner est un des premiers réflexes qu'à la mère face a l'énurésie ; mais elle le fait souvent de façon mal appropriée. Le moment du réveil est souvent mal choisi et l'enfant urine presque toujours mal éveillé. Devant l'insuccès d'une telle tentative, le geste de la mère finit pas viser la protection de la literie plutôt qu'une rééducation quelconque.

Les auteurs sont unanimes sur le fait que, pour que le geste de la mère prenne une valeur de rééducation, il est nécessaire que :

- l'enfant soir réveillé a un moment précis, juste avant la miction, au moment ou le sommeil est redevenu léger ;
- l'enfant doit être complètement éveillé, et n'urine pas en somnambule. Ce moment propice correspond à une phase de sommeil léger, c'est -à dire environ 1 heure 30 après l'endormissement ou 3 heures après la dernière miction volontaire.

Deux moyens permettent de repérer !e moment favorable
- lors de l'apparition de mouvements envahissant tout le corps, étirement, respiration accélérée...

- test thermique de DUCHE(1987) qui consiste à plonger la main de l'enfant dans l'eau froide.

• si l'enfant ne réagit pas, il est alors dans un stade de sommeil profond ; inutile de le réveiller

• si l'enfant retire brusquement sa main, le test est concluant. L'enfant est facile à réveiller et urinera complètement éveillé. La preuve de son total éveil, est le souvenir qu'il garde ou non de cette miction le lendemain. Le test dermique est facilement adopté par les mères et souvent confié au grand frère ou à la grande sœur qui y trouve souvent un aspect ludique. C'est ainsi que presque la totalité de notre échantillon a adopté le principe, pour le laisser tomber après quelques essais, ne « tombant »pas toujours sur le moment propice. Cas de Moncef, Amel, Rachid…

Cette méthode permet un conditionnement et une rééducation. L'intervention des parents, pour être efficace, doit se faire par le parent qui n'a pas une attitude de complicité avec l'enfant, et peut-être remplacée après quelques temps par la sonnerie d'un réveil.

2) <u>réveil par un avertisseur sonore</u>

Parmi les nombreux moyens visant à réveiller l'enfant au moment de sa miction, nous citerons :

- le clamp à incontinence de Campbell, qui consiste à fermer le prépuce de l'enfant, qui se gonfle au moment de a miction et entraîne le réveil.
- le compresseur de la prostate, de Trousseau, qui agit sur le col de la vessie
- la pelote périnéale de Sicard et Paraf, qui exerce une pression sur l'urètre.

Ces moyens peu sympathiques rapportés par DUCHE (1987) sont efficacement remplacés actuellement par des avertisseurs sonores électriques qui bien que nombreux se basent tous sur le même principe et ne diffèrent que par de simples détails. Ce principe vise à réveiller l'enfant par un système de sonnerie, déclenché par l'urine, qui vient fermer le circuit électrique du matelas sur lequel il est couché. On obtient ainsi le réveil au moment où il devrait arriver naturellement. Parmi notre population étudiée, nous n'avons pas rencontré de familles utilisant ou connaissant ce dispositif. Cependant certaines, intéressées par le produit souhaitaient l'acquérir et nous demandaient de leur fournir des détails tels le prix, l'endroit ou le trouve…

a) présentation d'un modèle

Le succès thérapeutique du procédé a depuis 1904 suscité l'intérêt de plusieurs auteurs, qui ont largement contribué à son perfectionnement aux cours des dernières années.

Nous allons présenter un modèle actuel basé sur celui de Genouville 1908 et utilisé par SOULE, M (1973) :

- deux toiles métalliques carrées de 60 cm de côté. Un tissu isolant sépare ces deux électrodes. Le tout glissé dans une taie d'oreiller usagée et place sous le corps de l'enfant
- un boîtier contenant la pile et la sonnerie
- deux fils relient les toiles au boîtier.

b) fonctionnement

Au cours de la nuit, lorsque 1'enfant commence une miction, celle-ci va aussi tôt mouiller le tissu isolant, qui va ainsi devenir conducteur. Le circuit électrique se ferme et provoque la sonnerie. L'enfant se réveille, sa miction est interrompue. II se lève, débranche les fils du boîtier pour arrêter la sonnerie et va continuer sa miction dans les toilettes. Dans un deuxième temps, il change la taie humide, contre une taie sèche, et remet l'appareil en état de marche.

c) action recherchée

SOULE, M.SOULE, N.(2003) écrit : "Il est indéniable qu'il s'agit d'un véritable réflexe conditionné, «car une fois le réflexe acquis, si la sonnerie est supprimée, on observe un déconditionnement progressif puis un reconditionnement rapide si celle-ci est établie. DUCHE (1987), quant lui pense qu'on ne peut pas parler ici de réflexe conditionné, car il faudrait pour cela que les stimuli n°I et n°2 (pression intra vésicale et sonnerie) soient simultanés, or ici, la sonnerie retentit après la miction. Le processus, pour cet auteur est plus complexe qu'un conditionnement.

d) conseils d'utilisation

Le succès d'une telle méthode est étroitement lie au respect des recommandations données lors de sa prescription

- l'enfant doit uriner avant de se coucher
- il doit être suffisamment grand pour comprendre le fonctionnement de l'appareil
- l'enfant doit dormir avec seulement sa veste de pyjama, les fesses flues, reposant sur les électrodes afin d'éviter :

• un cataplasme humide au niveau des zones ano-génitales

• que la culotte ou le pyjama ne s'interposent pas, retardant par leur imbibition, le déclenchement de a sonnerie.

- l'enfant doit comprendre que ce traitement n'intéresse que lui ; il devra par conséquent s'occuper lui-même de mettre en marche l'appareil, de le débrancher …Les parents interviendront dans un premier temps, uniquement pour familiariser l'enfant avec l'emploi de l'appareil.

- quand la sonnerie retentit, au début de la miction, l'enfant se lève, débranche les fils et va uriner. Les enfants jeunes sont aides par un parent au début du traitement.

- la taie doit être changée ou retournée

- la date, l'heure et la dimension de la tache sont notés par écrit par l'enfant lui-même

- aucune récompense ne doit être donnée à I' enfant.

e) indications

Le succès d'une telle entreprise dépend essentiellement du comportement de l'enfant et de sa famille. Pour cela, le thérapeute n'insistera jamais assez sur les points suivants :

- l'avantage de la disparition du symptôme

- la nécessité d'une participation active de l'enfant dont dépend sa guérison qui signifie "indépendance"

- le respect de l'autonomie de l'enfant par ses parents, qui ne doivent intervenir que sur sa demande.

f) résultats

• efficacité du procédé :

Sans rapporter les résultats obtenus par les différents auteurs, nous dirons seulement que pour la plupart, ils sont positifs.

• éléments de bon pronostic

- le désir qu'à l'enfant de vouloir guérir
- la rapidité de son réveil à la sonnerie
- sa prise en charge par lui-même, (change son linge, met et remet l'appareil en marche...).

• Éléments de mauvais pronostic

- mauvaise volonté inconsciente traduite par
    - I' oubli d'installer ou de réinstaller l'appareil
    - oubli de noter les résultats ou le fait mal
    - difficulté de se réveiller rapidement

•durée du traitement

D'après SOULE, le délai de guérison peut être relativement court. Parfois l'appareil n'est utilisé qu'une ou deux fois : l'enfant est guéri. Dans d'autres cas, il faut attendre plusieurs semaines. La majorité des auteurs sont d'accord pour dire que la durée du traitement varie généralement de 1 semaine à 4 mois.

6- THERAPEUTIQUE MEDICAMENTEUSE

Des médicaments, les plus divers, ont été proposés visant à lutter contre telle ou telle cause à I' origine du trouble.

I) Action sur l'hypertonie vésicale

Parmi les médications agissant sur l'hypertonie vésicale, citons les deux couramment utilisés, rapportés par DUCHE(1987)

-l'atropine administrée par Bretonneau et Trousseau sous forme de belladone, à raison d'une goutte par année d'âge, 3 fois par jour, a pour but de lutter contre l'hypertonie vésicale. La reprise du traitement après la rechute, soldée généralement par un échec, permet de s'interroger sur l'efficacité du produit.

-La clomipramine (anafranil) et l'amitryptiline (laroxyl) ont une action similaire à l'imipramine.

Cette médication, loin d'être anodine, doit être administrée avec précaution. Dans les résultats positifs enregistrés, il faut prendre en considération le pourcentage élevé de guérisons obtenu du seul effet placebo.

Action des thymoanaleptiques

La gardénal a été proposé à la dose de 1 cg par année d'âge. Les résultats sont considérés comme plutôt négatifs, car il a été remarqué que ce médicament entraîne quelquefois chez les enfants une grande nervosité.

SOULE, M. SOULE, N. (2003) préconise son remplacement par l'atarax, équanil, valium... Cette médication est indiquée aux énurétiques anxieux, s'agitant la nuit et sujets aux cauchemars. Le maxiton est proposé aux enfants dont le sommeil est "très lourd', aux doses de 5 mg par jour au dessous de 5 ans. Pour les plus âgés, on donnera I mg de plus par an et par jour.

Le traitement entraîne quelquefois une instabilité et une irritabilité diurne.

L'imipramine a un effet antidépresseur, elle agit :

1. sur la profondeur du sommeil en stimulant le système nerveux
2. Sur l'appareil mictionnel.

Par ses propriétés anti cholinergiques, elle relâcherait le détrusor de la vessie, augmenterait la capacité vésicale et la tonicité du sphincter. Elle agirait également sur l'équilibre général de la personnalité de l'enfant, lui permettant une meilleure adaptation avec l'entourage. Les effets secondaires sont : agitation, insomnie, irritabilité, nausée, vomissement, constipation...

On trouve l'imipramine dans le commerce, sous le nom de tofranil et est proposée par dose de 10 a 30 mg par jour après 9 ans, 20 a 50 mg après 12 ans, deux fois par jour.

• BROSIG, utilise avec succès le buscopan à raison de 1 à 4 comprimés

par jour en fonction de l'âge et de l'intensité du symptôme.

7- PSYCHOTHERAPIE

Le problème de l'enfant énurétique, ne peut être abordé du seul point de vue symptomatique, mais d'une manière plus globale et plus complète. La conduite psychothérapeutique multiforme répond à cette prérogative, dans la mesure où elle prend en considération l'enfant, son trouble, ses conflits conscients et inconscients et enfin sa problématique familiale.

Le thérapeute qui sait écouter et prendre en considération le problème psychologique que pose conjointement l'énurétique et sa famille, dédramatiser une situation conflictuelle et donner des conseils judicieux, réalise une bonne psychothérapie.

Pour mieux comprendre la démarche d'une telle méthode, nous verrons

- les principes de base de la psychothérapie de soutien
- la psychothérapie de suggestion
- la psychothérapie invigorative
- la psychothérapie analytique
- la psychanalyse
- le psychodrame.

1) Principes de base de la psychothérapie de soutien

Notre approche thérapeutique est inspirée par l'apport considérable de plusieurs auteurs dans le domaine, dont BERGE, A(1976). C'est ainsi que nous pensons à juste titre que le traitement de l'enfant énurétique nécessite un entretien minutieux et prolongé avec lui et ses parents. Il est important d'obtenir une coopération effective de la part

de ces derniers et les associer de manière intelligente aux mesures thérapeutiques proposées à l'enfant.
Pour ce faire, il est nécessaire de modifier certaines attitudes éducatives maladroites : punitions, humiliations, surprotection...
- éliminer de la vie quotidienne de l'enfant, tout excitant érotique direct ou indirect : partage de la chambre des parents ou du lit, toilette faite par quelqu'un d'autre ,supprimer le facteur d'irritation, de macérations locales : linge, couche...
- inciter les parents à offrir des compensations d'ordre affectif à l'enfant, valoriser et encourager ses initiatives personnelles, le considérer avec plus d'égard en le faisant participer concrètement à la vie quotidienne de la famille.
Du côté de l'enfant :
- dépister les bénéfices secondaires et permettre de les dépasser par des conseils judicieux à l'enfant et à son entourage .Il faut apprendre à l'enfant à se passer de l'aide de ses parents pour changer ses draps et dans certains cas les laver, et surtout insister sur l'intérêt d'une telle indépendance, sans pour autant que cela devienne une corvée infligée à l'enfant en guise de punition.
-susciter le désir de guérir et le renforcer en mettant en évidence les avantages de la guérison. Lui donner confiance en soi, en expliquant à l'enfant les privilèges de ne plus être traité en bébé ; qu'en grandissant il est loin de perdre ses droits à l'amour parental mais qu'il sera aimé d'une autre manière.
- apaiser son sentiment de culpabilité en jouant le rôle d'un "surmoi" raisonnable". Le psychothérapeute abordera objectivement, sans angoisse ni colère, n'importe quel sujet en insistant sur le caractère involontaire et inconscient du symptôme.
- atténuer le sentiment d'infériorité et la peur de castration surtout si cette dernière est encore consciente et entretenue maladroitement par des attitudes menaçantes de l'entourage.
- enfin, canaliser les manifestations agressives et ambitieuses de l'énurétique vers des activités créatives dont il pourra tirer satisfaction : activités artistiques et sportives danse, sport... sont tout indiquées.
Cette psychothérapie, associée à une thérapeutique par le réveil nocturne, une rééducation mictionnelle et une information anatomophysiologique, donne, dans la majorité des cas, des résultats tout à fait satisfaisants.

2) La psychothérapie de suggestion

Un passage d' A. BERGE résume admirablement bien cette attitude psychothérapeutique :

"Lorsqu'un homme a son "docteur", il a besoin de croire et de proclamer que c'est le meilleur du monde, et il trouve dans cette croyance quelque chose qui le réconforte et le grandit lui-même en le mettant au-dessus des menaces du destin. Dès l'instant qu'un lien de ce genre s'est établi, on voit tout l'avantage "narcissique" que le malade peut tirer du succès de sa cure".

La prescription médicamenteuse comme support à la suggestion parait inutile pour certains auteurs, et nécessaire pour d'autres .Elle peut être également étayée par des procédés suivants :

- la tenue d'un calendrier où sont notées les nuits sèches et celles mouillées
- la mesure de la tâche
- la prescription d'une rééducation mictionnelle du jour en développant une certaine valorisation de la maîtrise mictionnelle.
- l'utilisation de l'avertisseur sonore, procurant à I' enfant une certaine autonomie.

3) **La psychothérapie invigorative**

Son utilisation est contestée par beaucoup, car elle fait appel la crainte et à la peur ; et peut mettre en cause l'équilibre affectif de l'enfant. SOULE, M., SOULE, N. (2003) a remarqué de nombreux cas d'énurétiques, guéris spontanément entre la date de prise du rendez-vous, et le jour de la consultation. Ceux-ci présentaient quand même, malgré la disparition du symptôme énurétique, divers troubles : peur, anxiété, phobie, hyperémotivité...

4) La psychothérapie analytique

Elle permet de rechercher et de mettre à jour s'il y a lieu, le traumatisme initial. Elle dévoile à l'enfant le lien qui unit ce traumatisme au symptôme et tente de lui faire accepter les vérités, non sans les présenter sous le meilleur aspect.

Elle met à découvert les mécanismes de défense mis en œuvre par le MOI pour lutter contre l'angoisse et permet au MOI de se libérer des entraves qui gênent son action volontaire et sa maturation. Cette restructuration dynamique de la personnalité de l'enfant amène la disparition du symptôme ou sinon sa diminution.

C'est une psychothérapie relativement courte, la personnalité de l'enfant étant moins bien structurée que celle de l'adulte et les racines des problèmes en cause moins profondes.

5) **La psychanalyse infantile**

Son indication pour énurésie est exceptionnelle, et se fait dans le cas où le symptôme est associé à une atteinte grave de la personnalité de l'enfant, s'inscrivant dans un contexte névrotique ou prépsychotique.

6) La psychothérapie de groupe

Cette méthode s'adresse à des enfants à partir de 6 ans et nous sommes tout a fait d'accord avec DILAIN(1974) pour dire que pendant cette période la vie affective de l'enfant est dominée par la scolarisation et par conséquent par l'intégration à la vie de groupe avec tout ce que celle-ci implique :compétition scolaire, rivalité, socialisation

Le groupe fait donc partie intégrante de la vie de I' enfant et celui-ci attache beaucoup d'importance à tout ce qui lui vient de ses "copains'. C'est là que la thérapie de groupe est intéressante car :

- le groupe développe un sentiment de sécurité ; il fait sortir l'enfant de son isolement. L'enfant comprend qu'il n'est pas le seul à souffrir d'un tel handicap, qu'il prend souvent soin de cacher à ses camarades. Cette forme de solidarité redonne souvent à l'enfant confiance en lui, et lui permet de se sentir plus fort, pour affronter les différents inconvénients qui découlent de sa situation d'énurétique.
- le groupe permet de démystifier et dédramatiser le symptôme qui n'apparaît plus comme une maladie mystérieuse et honteuse, puisqu'on "peut" en parler avec les autres.
- le groupe peut également favoriser la guérison par un phénomène d'imitation.

7) Le psychodrame

Cette méthode mise au point et utilisée par SOULE & collaborateurs a pour but de bouleverser la passivité de I' enfant et de susciter la réorganisation dynamique de sa personne.

Cette psycho dramatisation peut prendre divers aspects :

a) attitude psychodramatique

Il est nécessaire d'établir avec l'enfant une relation directe, de parler objectivement avec lui de son appareil urinaire, de ses mictions, de son urine.

Le déculpabiliser en abordant le sujet avec franchise lui évitant ainsi toute inquiétude et enfin refuser de se "situer dans une perspective de

maladie médicale, de traitement imposé et d'intervention des parents".

b) informations anatomophysiologiques

Le thérapeute fait en sorte que l'attitude psychodramatique décrite plus haut, prenne l'aspect d'un véritable jeu où l'enfant devient l'observateur des phénomènes dont il est à la fois le terrain et l'enjeu. L'enfant est placé aux côtés du thérapeute, face à la feuille sur laquelle ce dernier reproduit le dessin en le personnalisant. Il parlera donc du rein de A., de la vessie de A. et de A., pour designer les centres supérieurs.

Durant les explications, l'enfant est tenu par le bras. Ce contact permet de percevoir les réactions tonico-émotionnelles et de déceler les gènes éventuelles. Ce contact est renforcé quand le thérapeute, situe directement sur l'enfant, l'emplacement de ses organes, et lorsqu'il sert l'index de l'enfant pour symboliser le rôle du sphincter urétral.

Face à ces explications, l'enfant est à la fois gêné, contraint, amusé, et enfin détendu notamment au moment où le thérapeute fait prononcer à A. la phrase : "Je m'en moque, moi je dors.."

c) dramatisation des instances topiques

Deux techniques sont utilisées. La première est destinée aux jeunes enfants de moins de 10 ans, la deuxième, pour les plus grands.

- Avec les jeunes enfants

-Premier temps :

L'enfant joue le rôle de l'urine qui veut passer. Le médecin joue le rôle du sphincter qui refuse le passage de l'urine. En raison de l'inégalité des forces physiques des deux protagonistes, la lutte est remportée par le médecin.

- Deuxième temps

Renversement des rôles. L'enfant joue le sphincter, le médecin l'urine, qui veut passer. L'enfant s'attend à être vaincu tout comme la fois précédente, mais le médecin n'utilise pas sa force et se fait tentateur "laisse moi passer, personne n'en saura rien. Regarde A., tu peux l'appeler, il dort, et il s'en moque, laisse moi donc passer". Puis le médecin va plus loin dans la tentation : "Laisse moi passer, tu verras c'est doux, c'est chaud, c'est agréable, et de toutes les façons maman te nettoiera demain. Personne ne t'en voudra puisque tu dors". L'enfant atteint par son point faible, laisse passer le médecin, puis se

reprend, mais trop tard ; fait le geste de celui qui a commis une erreur par inattention et rougit.
Il est des lors facile de faire comprendre à l'enfant que cela doit se passer ainsi pendant la nuit, en se laissant berner comme par une voix connue.

-Troisième temps

L'enfant joue son propre rôle, en train de dormir sur le divan. Le médecin jouant l'urine, réitère son discours tentateur ; mais au moment où il dit "tu vois, A. dors, il s'en moque", souvent l'enfant réagit, se lève, prend part au jeu et met ainsi fin à cette scène en miroir qui exprime trop la réalité.

-Avec les enfants plus grands

SOULE utilise soit le psychodrame individuel, soit le psychodrame avec plusieurs enfants.
Le conducteur de jeu utilise tous les procédés du psychodrame : jeux en miroir, renversement de rôle, jeux symétriques...
Les scènes proposées sont toujours en rapport avec l'énurésie : le réveil de l'énurétique qui a mouillé son lit, la réaction de ses parents face au pipi, son sommeil...
La réaction de chaque participant est pleine d'enseignement et permet au thérapeute d'expliquer plus facilement à chacun la signification de son symptôme, de son sommeil et de son attitude en général.
L'auteur a constaté que ces psychodrames permettent d'apprendre sur l'enfant beaucoup plus de choses que ne pourrait le faire un entretien aussi poussé soit-il.

d) le psychodrame analytique

Son utilisation est limitée aux seuls cas où l'énurésie de l'enfant n'est qu'un symptôme parmi d'autres plus graves, relevant d'une structure pathologique complexe.

CONCLUSION

Pour conclure, nous dirons que l'énurésie est un trouble mineur qui s'inscrit dans le développement normal de l'enfant. Cependant dans certains cas, son incidence sur le vécu de l'enfant et sur celui de sa famille prend une dimension malencontreuse.
D'un autre côté et au vu des différents cas de notre étude et de leurs diversités, nous adhérons pleinement à l'idée défendue par plusieurs auteurs qui soutient qu'il n'y a pas une énurésie spécifique, mais des énurésies aussi spécifiques que variées. Par conséquent, et à partir des cas rencontrés nous pouvons dire qu'il y a autant d'enfants

énurétiques [avec une histoire personnelle, une famille propre, un environnement et des conditions particuliers] qu'il y a de types d'énurésie et qu'il ne pouvait donc exister un traitement spécifique de l'énurésie. C'est ce qui explique que nous n'avons pas opté pour une approche thérapeutique unique.

De ce fait, et comme nous l'avons démontré précédemment, nos approches thérapeutiques étaient diverses, utilisant des moyens à la fois variés, singuliers et propre à chaque enfant.

Bibliographie

1 -DUCHE. D.J. 1987, L'énurésie P.U.F. Paris
2 – DE AJURRIAGUERRA, 1979, Manuel de psychiatrie de l'enfant
3 -KREISLER, L. 1977. Enurésie. Encycl. Méd. Chir., Paris
4 -LACASSIE, R. 1992.L'énurésie .Presse Méd.
5 - HALLGREEN, B .1977 .Enuresis : a clinical and genetic study.
SOULE, M., SOULE, N. 2003 L'enurésie.Etude Clinique, diagnostique et thérapeutique. Ed.soc. Paris
6- SOULE, M.,1973 L'enfant qui mouille son lit. Conférence non publiée, Paris
7 - DE CLERCK ,J. ,1966 Mars Bulletin de Psychologie
8 - FAVRE ;D.T. ,1982. Lénurésie de l'enfant.Données cliniques,pathogéniques et thérepeuti- ques.Th.med .Marseille
9 -SUTTER et DUCASSON , 1977. Enurésie. E.M.C.
10 - FICHEUX , A. ,1973. Difficultés du contrôle sphinctérien. Vie méd.
11 - LAURET, G. 1978. Incontinence d'urine. Enurésie.E.M.C. ped
12 - BERGE, A. ,1976 .Le facteur psychique dans l'énurésie. Ed du seuil
13 - DILAIN, C., 1976. Traitement des enfants énurétiques par une technique éducative de groupe . Th.med. Paris VII.
14- WIDLOCHER 1980. Le psychodrame chez l'enfant. P.U.F. Paris
15- ZERDOUMI, N.1979. Enfants d'hier. L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien.
16-TOUALBI, N.1974 , La circoncision. Blessure narcissique ou promotion sociale ? S.N.E.D. Alger.

Revue des Sciences Sociales et Humaines

El-Tawassol

n°24 Juin 2009

PUBLICATION DE L'UNIVERSITE BADJI MOKHTAR -ANNABA, ALGERIE

Sciences de la Terre

- L'espace habité dans les maisons traditionnelles entre réappropriation, nouveaux usages et nouvelles pratiques socio-spatiales: Cas de la médina d'Annaba (Nord-Est Algérien ..... **Salima BOUKAIL-NEZZAL et Anissa ZEGHICHE**

Communication

- L'influence de la mondialisation sur la publicité ..... **Abdelghani ARAB**

Psychologie

- L'énurésie et ses thérapies ..... **Aicha-Beya MENAI ABID**

مقالات العلوم الاقتصادية

- القدرات القائمة على السوق والأداء المتميز: إطار نظري و فرضيات بحثية ..... **شريف حمزاوي**
- التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية ..... **عبد الله مولة**
- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية ..... **شهرزاد زغيب**
- أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات ..... **الهادي بوقلقول**
- إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية ..... **لندة رقام**

العلوم الاجتماعية

- هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية ..... **عبد السلام فيلالي**
- المدينة العربية وإشكالية الهوية بين العولمة والإقليمية ..... **بلقاسم الديب ومحمدالعيد شوية**
- دور الطبيب والممرض في العلاج الطبي ..... **فاطمة الزهراء براحيل**

العلوم القانونية و الإدارية

- مرجعية الحرية الدينية وإنسانية الإنسان- "جذر معادلة الفرد والمجتمع" ..... **محياوي رحيم**

التواصل
El-Tawassol
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Revue des Sciences Sociales et Humaines
مديرية النشر، جامعة باجي مختار-عنابة
ص.ب. رقم 12، عنابة - الجزائر
www.univ-annaba.org

I.S.S.N 1111-4932